



المجلة الجنائية القومية

يصدرها
المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
جمهورية مصر العربية

- نظام الإجازات التي تمنح للمسجونين في السجون المصرية .
- مقدمة لمسح عام للجريمة في مصر .
- بعض المشاكل الاحصائية الخاصة بعلم الاجرام بالانجليزية .
- الشرطة والعدالة .
- تأثير المبيد الحشري (اللانيت) على نشاط انزيمي الترانس اميناز في مخ وكبد وسيرم فئران التجارب .
- مراحل حول التعرف على الألياف السليولوزية .



المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ الدكتور أحمد محمد خليفة

أعضاء مجلس الإدارة :

مستشار جلال عبد الرحيم عثمان ، دكتور حسن الساعاتي ، مستشار
حسين عوض بريقى ، لواء حسين كامل زكى ، لواء حسين محمود ابراهيم ،
دكتور عبد المنعم شوقي ، دكتور عبده سلام ، دكتور على المفتى ، دكتور عماد
الدين سلطان ، مستشار محمد أحمد البدرى ، مستشار محمد صلاح الدين
الرشيدى ، مستشار محمد فتحى ، دكتور كمال الجنزورى ،

المجلة الجنائية القومية

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

بريد الجزيرة - القاهرة

رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور أحمد محمد خليفة

نائب رئيس التحرير

الدكتور أحمد المجذوب

سكرتير التحرير

عدنان زيدان

لجنة النشر

دكتور أحمد المجذوب ، الدكتور عادل عازر ، الدكتورة نهى فهمى ،
الدكتور محمد هويدى ، الأستاذ عدنان زيدان

الاشتراك عن السنة

تسعون قرشا

تصدر ثلاث مرات في العام

مارس ، يوليو ، نوفمبر

ثمان العدد

ثلاثون قرشا

المجلة الجنائية القومية

العدد ١ - ٢ مارس - يوليو سنة ١٩٧٩ المجلد الثاني والعشرون

محتويات العدد

باللغة العربية

بحوث ومقالات

- نظام الأجازات التي تمنح للمسجونين في السجون المصرية
دكتور أحمد المجذوب ٣
- مقدمة لمسح عام للجريمة في مصر
دكتور محمد يوسف بدر الدين ١٢٩
- بعض المشاكل الإحصائية الخاصة بعلم الاجرام
الأستاذ محمد امزيان الحسنى ١٤٥

باللغة الانجليزية :

- الشرطة والعدالة
دكتورة نهى فهمى ٣
- تأثير المبيد الحشرى (اللاتيت) على نشاط انزيمى الترانس اميناز
فى مخ وكبد وسيرم فئران التجارب
دكتور حمدى المكاوى وآخرون ٢٧
- مراحل حول التعرف على الألياف السليولوزية
دكتور سمير الليثى وآخرون ٣٥

نظام الاجازات التى تمنح للمسجونين

فى السجون المصرية

الدكتور/ احمد على المجلوب - الأستاذة نادية شفيق العطار ❖

تصديق

يسر وحدة بحوث العقوبة والتدابير الاصلاحية بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية أن تقدم التقرير النهائى لبحث « نظام الاجازات التى تمنح للمسجونين فى السجون المصرية » وهو يتكون من قسمين أحدهما نظرى ويتناول :

اولا : تطبيقات نظام الاجازات فى النظم العقابية العربية والأجنبية •

ثانيا : تطبيقه فى النظام العقابى المصرى مع دراسة احصائية تحليلية تتناول السجون التى طبق فيها والمسجونين الذين طبق عليهم سواء من حيث عددهم خلال السنوات الأولى للتطبيق ، أو خصائصهم التى تشمل أعمارهم ونوعهم من حيث الذكورة والانوثة وجرائمهم وعقوباتهم وغير ذلك من البيانات المتعلقة بهم • أما القسم الثانى من البحث فيمدانى ويشتمل على دراسة للآراء التى أدلت بها عينة من المسجونين والعاملين فى السجون بشأن تطبيق نظام الاجازات فى السجون المصرية • وهى الآراء التى تضمنتها اجاباتهم على أسئلة صحيفة الاستبيان التى طبقت على أفراد العينتين • وكذلك تحليلات كليات التى أدلى بها العاملون فى السجون المصرية والتى تم جمعها بواسطة استمارة استبيان طبقت على عينة منهم •

وقد قام بكتابة هذا التقرير الدكتور أحمد على المجلوب المستشار ورئيس وحدة بحوث العقوبة والتدابير الاصلاحية فى المركز والمشرف على البحث واشتركت معه السيدة/ نادية شفيق العطار الباحثة بالوحدة وعضو البحث الذى تكونت هيئته من السادة :

من المركز :

- ١ - الأستاذ الدكتور/ أحمد المجدوب مشرفا
- ٢ - الأستاذة/ نادية شفيق العطار الباحثة بالمركز ، والتي قامت بأعمال السكرتارية الفنية للبحث بالإضافة الى عضويتها لهيئة البحث .
- ٣ - الأستاذ/ عدنان زيدان الباحث بالمركز عضوا وذلك خلال فترة عضويته لوحدة العقوبة والتدابير الاصلاحية .

عضوية السادة :

من خارج المركز :

- ١ - اللواء حسين السماحي
 - ٢ - اللواء صلاح طه
 - ٣ - اللواء عبد الله عبد الرسول
 - ٤ - اللواء جمال تعام
 - ٥ - اللواء سمير حافظ
 - ٦ - اللواء السيد حجاج
- اما لجنة العمل الميداني التي أشرفت على المرحلة الميدانية من البحث فقد تكونت ، فضلا عن المشرف والسكرتيرة الفنية للبحث من السادة .

- ١ - العميد دكتور حسين أمين فكري
- ٢ - العقيد محمد حسين
- ٣ - العقيد عادل امان .

وبالإضافة الى اشتراك المرحوم اللواء صلاح طه في هيئة البحث بصفته مديرا لإدارة الإصلاح بمصلحة السجون ، ثم وكيلًا للمصلحة ، فقد ساهمت المصلحة في البحث بواسطة ادارة الاحصاء التي قدمت لهيئة البحث البيانات الخاصة بالمسجونين الذين حصلوا على أجازات منذ بدء تطبيق النظام وكذلك البيانات الخاصة بالعاملين في السجون لكي تختار هيئة البحث من بينهم من كان عمله يتيح له أن يلتمس أثر تطبيق نظام الأجازات على المسجونين .

وفضلا عن ذلك فقد قدم المسئولون بمصلحة السجون وفي مقدمتهم مدير المصلحة في ذلك الوقت اللواء صلاح عثمان والسادة الوكلاء ومديرو المناطق وأمور السجون الى هيئة البحث والباحثين الميدانيين التسهيلات والتيسيرات التي لولها لتعذر اجراء البحث .

وفيما يتعلق بالمرحلة الميدانية من البحث فقد اشترك فيها السادة الآتية
اسماءهم الذين قاموا بتطبيق استمارتي الاستبيان على عينة البحث من
المسجونين والعاملين في السجون السادة :

١ - محسن أصلان ٢ - عبد الحميد فهمي

٣ - ليلى سلامة ٤ - سامي عيسى

٥ - عفاف حسن شبكري ٦ - أحلام محمد علي

أما العمليات الإحصائية فقد عهد بها الى وحدة الإحصاء بالمركز التي
يشرف عليها الدكتور صفوت ارنست فرح ويعاونه السيد عادل سلطان
الباحث بالوحدة .

وتنتهز هيئة البحث مناسبة صدور هذا التقرير لتتوجه بالشكر الى
السادة الذين تعاونوا معها في انجاز هذا البحث . والسذين لولا جهودهم
الصادقة وتعاونهم المخلص لما أمكن الانتهاء منه على هذه الصورة التي ندعو الله
سبحانه وتعالى أن تكون قد جاءت محققة لما نرجوه منها .

ولا يفوتنا أن نذكر ما قدمه المرحوم اللواء صلاح طه من جهد صادق
ونصيحة خالصة لهيئة البحث في الجلسات التي حضرها قبل أن يمرض ثم
تصعد روحه الى بارئها رحمه الله وأسكنه فسيح جناته وعوض مصر العزيزة
عنه كل خير .

مقننة

منذ أن ساد الاعتقاد لدى الفلاسفة ورواد الإصلاح العقابي الأوروبيون في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر ، بأن عقوبة السجن هي أكثر العقوبات ملائمة لمواجهة من يرتكبون سلوكا مخالفا للقانون ، وأفضلها من حيث تحقيقها للأهداف الجديدة للعقوبة ، ازداد اللجوء إليها ، وتضاعفت الأحوال التي تطبق فيها حتى أصبحت في مقدمة العقوبات التي تنص عليها القوانين ، في حين تراجعت العقوبات البدنية إلى آخر القائمة ثم لم تلبث أن اختفت تماما .

وكما هي العادة بالنسبة لكل جديد ، فإن الدعوة إلى إحلال العقوبات السالبة للحرية من سجن وحبس محل العقوبات البدنية اقترنت بدعاية عظيمة واتسمت بالمبالغة الشديدة وخاصة فيما يتعلق بإبرازها للبزايا الكثيرة والفوائد الجمة التي ستحققها هذه العقوبة إلى الحد الذي جعل العامة ، فضلا عن الخاصة يحسبون أن كل مظاهر القسوة والظلم وانتهاك الكرامة الإنسانية التي قيل لهم أن العقوبات البدنية تنزلها بالإنسان ، دون أن تفلح في الحد من الجريمة أو تحول دون أقدام الناس على ارتكابها سوف تختفي بفضل العقوبات السالبة للحرية ، التي ستجعل من السجن مؤسسات لإصلاح المجرمين وتأهيلهم بحيث يتخلصون من الدوافع التي تجعلهم يقدمون على ارتكاب الجرائم ويعودون إلى المجتمع أعضاء صالحين .

الا أن التوسع في تطبيق العقوبات السالبة للحرية لم يلبث أن أسفر عن نتائج مخالفة تماما لما كان الناس يتوقعونه منها وهي نتائج يتجاوز بعضها في خطورته ويزيد في ضرره ما قيل أنه كان ينتج عن العقوبات البدنية ، مما يدفع للمتهمين بأمن المجتمع وسلامته في البحث عن حلول للمشكلات الكثيرة التي أسفر عنها تطبيق العقوبات السالبة للحرية .

وتأتي في مقدمة هذه المشكلات ، مشكلة اخفاق المؤسسات العقابية في تحقيق الأهداف التي أنيطت بها وهي إصلاح المسجونين وإعادة تأهيلهم للعودة مرة أخرى إلى المجتمع أعضاء صالحين يلتزمون بقوانينه وينصاعون لنظمه . فقد تبين من الإحصاءات أن نسبة العائدين إلى الجريمة ممن سبق الحكم عليهم بعقوبة السجن ترتفع عاما بعد عام فقد بلغت في الولايات المتحدة

٧٠٪ ، فى حين لم تقل عن ٦٥٪ فى كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وغيرها من دول غرب أوروبا ووصلت فى مصر إلى ٤٣٪ أو أكثر .

وقد دفع ذلك بالمتهمين بالمسائل العقابية إلى اقتراح الحلول واستحداث النظم التى اعتقدوا انها كفيلة بمواجهة المشكلة وذلك فى ضوء الدراسات والبحوث التى أجروها ، وخاصة فى الولايات المتحدة وأوروبا ، التى استنتجوا منها ان للإيداع فى السجن مضار كثيرة ، بل وخطيرة تلعب دورا فى اضعاف أثر الأساليب الإصلاحية وعمليات إعادة التأهيل وفى مقدمة هذه الاضرار ما ينجم عن سلب الحرية من أمراض نفسية وعصبية ناشئة عن ظروف الحياة داخل السجن حيث تنفث مشاعر القلق والخوف ويشيع الملل ويسود الحرمان من اشباع كثير من الحاجات الطبيعية للإنسان ، مما لا يفي عنه ما قد يبذل له من عناية وما يحاط به من رعاية . هذا فضلا عما يؤدي إليه وضع كسل من صدرت عليهم عقوبات بالسجن أو بالحبس فى مكان واحد من أضرار ، رغم تفاوتهم فى الخطورة واختلاف جرائمهم وتباين ظروفهم ، وتنوع العقوبات المحكوم عليهم بها من حيث الطول أو القصر .

ولقد تعددت الحلول التى اقترحت للتغلب على هذه المشكلات وتعددت بالتالى النظم التى استحدثت لمواجهتها بحيث تراوحت بين التحرر إلى أقصى حد من الصور التقليدية للسجن ، وبين الإبقاء على هذه الصورة مع الأخذ ببعض التعديلات التى من شأنها حسب ظن أصحابها أن تقضى على الأحوال التى تبعث على ضجر المسجونين وقلقهم وأستياثهم وتحرمهم من اشباع حاجاتهم الطبيعية . وقد أخذت الدول من هذه الحلول بقدر فطبتقت نظام السجن المفتوحة التى تتيح لنزلائها حرية حركة أكبر ، مع الإبقاء على النظام التقليدى وهو السجن المغلقة شبه المفتوحة أو شبه المغلقة التى جمعت فيه بين مزايا كلا النظامين ، المطلق والمفتوح .

وقد روعى فى إيداع المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية فى هذا النوع أو ذاك من السجن ، درجة خطورتهم وطول مدة المحكوم عليهم بها وغير ذلك من الظروف التى تؤخذ بعين الاعتبار فى أغلب الأحوال .

وعلى الرغم مما قيل عن الفوائد العديدة التى حققتها السجون المفتوحة أو شبه المفتوحة ، الا أن بقاء السجون التقليدية المسماة بالسجون المغلقة ظل ضروريا لمواجهة التزايد المستمر فى اعداد المجرمين المحطرين ، بل ظهر اتجاه إلى التوسع فيها بعد أن ازدادت حدة الموجة الاجرامية . مما جعل نظام

السجون المفتوحة وشبه المفتوحة غير ملائم بالمرة لمواجهة الأوضاع الامنية
الراهنة .

ومع ذلك فان السجون المخلقة أو التقليدية لم تترك بدون اجراء بحوث
ودراسات تتناول النظم المطبقة فيها والأوضاع السائدة بين نزلائها وذلك
بقصد تهيئة ظروف أفضل تساعد على نجاح عمليتي الإصلاح واعاد التأهيل
منعاً لعودة المفرج عنهم الى الجريمة فادخلت على السجون المخلقة تعديلات أو
اصلاحات القصد منها تجنب حدوث المشكلات الناشئة عن حرمان السجناء
من اشباع حاجاتهم أو استخدام قدراتهم وتنمية مواهبهم أو اضعاف الاحساس
بالانتماء الى المجتمع لديهم .

ومن هذه الاصلاحات اشراك السجناء في ادارة بعض مرافق السجن ،
ومنبهم الحرية في ممارسة بعض الهوايات ، وإطالة مدة بقائهم خارج
الزنايات وزيادة عدد مرات الزيارات التي يقوم بها ذويهم لهم ، وآخر
ما استحدثت في هذا الصدد الزيارات الزوجية التي يسمح أثناءها للزوج
المسجون بالاختلاء بزوجته في مكان خاص لاشباع حاجته الجنسية . ثم نظام
الاجازات التي تمنح للسجين لزيارة زوجته وامهاته .

وقد انقضى على تطبيق نظام الاجازات التي تمنح للمسجونين في بعض
الدول الاوربية ما يزيد على ربع القرن كالسويد مثلاً التي بدأت في تطبيقه
منذ عام ١٩٥٢ ثم تبعتها دول اوروبية أخرى أما الولايات المتحدة الامريكية فقد
طبقت بعد ذلك عشر سنوات أي في سنة ١٩٦٢ وكما هو متبع في الدول
محترية فان التطبيق أسفر عن نتائج بعضها سلبي والآخر ايجابي ، مما جعل
الآراء تختلف بشأن نظام الاجازات فأجريت البحوث التي تهدف الى تقييمه
ومعرفة الآثار التي ترتبت عليه والنتائج التي أسفر عنها تطبيقه مما سوف
نعرض له في القسم الأول من هذه الدراسة .

أما مصر فقد بدأت في تطبيق نظام الاجازات التي تمنح للمسجونين
اعتباراً من ١٩٧٤/٦/٢٩ ومنذ ذلك التاريخ ووحدة العقوبة والتدابير
الاصلاحية تتطلع الى القيام بدراسة تقويمية له تهدف الى التعرف على انارة
وتحديد نتائجه وهي أمور لا يمكن أن تحدث بين يوم وليلة ، وانما تحتاج
الى فترة زمنية يتم خلالها تطبيق النظام بصورة منظمة . وقد قدرت الوحدة
هذه الفترة بثلاثة أعوام كاملة .

وفي البرنامج العلمي للوحدة الذي وضع عام ١٩٧٦ أدرج موضوع

« أجازات المسجونين » بين الموضوعات التي أزمعت الوحدة دراستها ، وقد روعى أن تبدأ الدراسة قبل اكتمال الأعوام الثلاثة التي سبق اعتبارها حدا زمنيا أدنى لاختبار نظام الأجازات عمليا ، فشكلت هيئة البحث قبل اكتمالها بستة أشهر كاملة لكي تقوم بالاعداد للبحث ومناقشة الحطة المقدمة بشأنه وأجراء الدراسات النظرية بما فى ذلك المسح المكتبي الذى يهدف الى حصر الدراسات والبحوث التى سبق اجراؤها على هذا النظام سواء فى مصر أو فى الخارج :

وقد روعى فى تشكيل هيئة البحث ان تضم أشخاصا يعملون فى الجهات المعنية بالمشكلة وهى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناائية ومصلحة السجون ومصلحة الأمن العام وهو ما يبدو بوضوح فى التشكيل الذى سبق ان بيناه .

وبالنظر الى تعدد الجهات الممثلة فى هيئة البحث وتعذر التوفيق بين ظروف من يمثلونها فقد أدى ذلك الى تأخير البدء فى عقد اجتماعات الهيئة الى شهر مارس ١٩٧٦ كذلك أدت التغييرات الدورية التى تحدث فى مصلحة السجون ومصلحة الأمن العام الى تأجيل اجتماعات هيئة البحث ريثما يتم الاتصال بالرؤساء الجدد والسعى الى ضمهم الى الهيئة مثل مدير المباحث الجنائية الذى تغير أكثر من مرة .

وقد استمر العمل فى البحث من مارس ١٩٧٦ الى نهاية يوليو ١٩٧٩ عندما تمت العمليات الاحصائية وسلمت الجداول الى المشرف على البحث لتحليلها وتفسيرها . واعداد هذا التقرير الذى نرجو أن يكون معبرا بصندوق عن آراء المسجونين والعاملين فى السجون الذين شملتهم الدراسة ومتضمننا تقييما موضوعيا أميناً لهذه التجربة الجديدة التى تعد علامة بارزة على طريق الإصلاح العقابى فى مصر .

والله ولى التوفيق .

المشرف على البحث

خطة البحث والدراسة النظرية

أولا - خطة الدراسة :

أشرنا في المقدمة الى انه منذ أن بدأ تطبيق نظام الأجازات في السجون المصرية ووحدة العقوبة والتدابير الإصلاحية تتطلع الى اجراء بحث يهدف الى التعرف على الآثار التي يمكن أن يحدثها هذا النظام سواء في المسجونين أنفسهم أو في العاملين في السجون ، أو في الأساليب العقابية المطبقة في هذه السجون . مما يمكن أن تطلق عليه بصفة عامة تقييما لنظام الأجازات نخلص منه الى التعرف على مدى ملاءمته لنظامنا العقابي واتفاقه مع فلسفتنا العقابية واستجابته للأهداف التي وضع من أجلها . وشيئا يلي نبين خطوات الدراسة التي تبدأ عادة بتحديد أهداف البحث .

يهدف البحث الى الآتي :

أولا : (أ) بيان المقصود « بالأجازات التي تمنح للمسجونين » سواء من حيث الدوافع التي أدت الى استحداث هذا النظام والظروف التي طبق فيها والشروط التي يجب توافرها لتطبيقه ، أو من حيث أوجه التشابه أو الاختلاف بينه وبين غيره من النظم المماثلة له .

(ب) التعرف على فوائده ومضاره سواء من وجهة نظر المسجونين أو من وجهة نظر العاملين في السجون .

(ج) التعرف على ما قد يكون هناك من عقبات تحول دون تطبيقه على الوجه الأمثل بحيث يؤدي الى بلوغ الغايات التي وضع من أجلها .

خطة البحث :

وفي ضوء هذه الأهداف وضع المشرف على البحث خطة للدراسة اشتملت على العناصر التالية :

أولا : اجراء دراسة نظرية تتناول تطبيقات النظام في الدول التي سبقت اني تطبيقه لمعرفة الظروف التي دفعت الى التفكير فيه والأحوال التي أدت الى استحداثه والطرق المختلفة التي طبق بها والنتائج التي أسفر عنها تطبيقه والتعرف على وجهات نظر علماء العقاب ورجال الادارة العقابية فيه وما يقابل كل ذلك في مصر .

ثانيا : اجراء دراسة احصائية تحليلية للبيانات الخاصة بالمسجونين
الذين طبق عليهم نظام الاجازات فى السنوات الثلاثة التى انقضت على
تطبيقه وذلك لمعرفة المدى الذى ذهبت اليه الادارة العقابية فى مصر فى
تطبيقها له وتحديد العوامل المختلفة التى قد تكون اثرت فى تفاوت هذا
المدى من عام الى عام وهو امر ى جانب كبير من الاهمية نظرا لما هو معروف
من حماسنا المبالغ فيه لكل جديد ثم ما يعقب ذلك من فتور ينتهى فى أغلب
الاحيان الى ما يشبه الاهمال لهذا الجديد .

وقد أستلزم ذلك الحصول على عدد من البيانات المحدودة عن المسجونين
الذين استفادوا من النظام وحصلوا على اجازات مثل أعمارهم ونوعهم
(ذكور - اناث) والجرائم التى حكم عليهم من أجلها ، ونوع العقوبة التى حكم
عليهم بها ومدتها والجزاءات التى وقعت عليهم أثناء وجودهم فى السجن .

ثالثا - استخدام استمارة استبيان تطبق على العاملين فى السجون
يقصد استطلاع رأيهم فى نظام الاجازات من حيث ملائمته أو عدم ملائمته
والتعرف على ما لمسوه من اثار ترتبت على تطبيقه وبخاصة بالنسبة لسلوك
المسجونين وعلاقتهم بزملائهم وبادارة السجن وغير ذلك .

وقد روعى فيمن تطبق عليهم استمارة الاستبيان أن يكونوا ممن لهم
اتصال مباشر بالمسجونين حتى يمكنهم أن يلمسوا الآثار المترتبة على تطبيق
النظام .

رابعا - استخدام استمارة استبيان تطبق على عينة من المسجونين
الذين حصلوا على اجازات سواء آكانوا ما زالوا يقضون المدة المحكوم عليهم
بها أو غادروا السجن بعد انقضاء العقوبة . وذلك لاستطلاع رأيهم فى نظام
الاجازات ومعرفة الآثار التى ترتبت عليه سواء بالنسبة لسلوكهم داخل
السجن وخارجه وعلاقتهم بزملائهم بادارة السجن وما أمكنهم أن يحققوه من
نتائج أثناء الاجازات التى حصلوا عليها . وما يرونه من أوجه نقص فى النظام
أو ما يقترحونه من تعديلات يمتقدون انها قد تجعله أكثر نفعا .

فروض البحث :

يقوم هذا البحث على عدد من الافتراضات التى يهدف الى التحقق منها
وهى :

الفرض الاول : ان نظام الاجازات من شأنه أن يؤدى الى القضاء بدرجة
كبيرة على الجنسية المثلية فى السجون .

الفرض الثانى : ان هذا النظام يعد عاملا رئيسيا فى الإبقاء على الروابط الأسرية بين المسجونين وأسرهم ويحول دون انحراف زوجات المسجونين .

الفرض الثالث : أن نظام الاجازات يساعد بشكل ملحوظ فى نجاح عملية إعادة تأهيل المسجونين ويخفض بدرجة ملحوظة من نسبة العائدين منهم الى الجريمة .

الفرض الرابع : أن هذا النظام يتيح للمسجونين الذين يحصلون على أجازات فرص الحصول على عمل يلتحقون به بعد مغادرتهم السجون .

الفرض الخامس : أنه يحول دون إصابة المخرج عنهم الذين حصلوا على أجازات بما يسمى « صدمة الإفراج » .

الفرض السادس : أنه يجعل المسجونين يملكون سلوكا حسنا أثناء وجودهم فى السجن سواء بالنسبة لعلاقاتهم بزملائهم ، أو بالنسبة لعلاقاتهم بإدارة السجن .

الفرض السابع : أنه يخفض بدرجة ملموسة من نسبة المسجونين الذين يهربون من السجون .

الفرض الثامن : أن نظام الاجازات يخلو من السلبيات التى أسفر عنها تطبيق النظم المماثلة مثل نظام الزيارات الزوجية التى تتيح الفرصة للبغايا لالتحال شخصية الزوجات والتردد على السجون فيصاب المسجونين بالامراض التناسلية وينشرونها بين زملائهم .

الفرض التاسع : أنه أثبت نجاحه فى تحقيق الأهداف المتوخاة منه دون أن تترتب عليه أضرار تذكر كهروب المسجونين وعدم عودتهم الى السجون بعد انقضاء الأجازة أو ارتكابهم جرائم أثناء وجودهم خارج السجن .

الفرض العاشر : أن الأخذ بهذا النظام قد أدى الى ضعف الأثر الرادع للعقوبة والتهوين من شأنها بحيث زادت نسبة الجرائم وارتفعت معدلات المجرمين .

المجال العام للدراسة :

يتفرع المجال العام للدراسة الى ثلاثة مجالات فرعية هي : المجال

الجغرافى والمجال البشرى والمجال الزمنى .

(١) المجال الجغرافى :

رأت هيئة البحث أن تجريه على مستوى الجمهورية لكى يشمل مختلف طوائف المسجونين وبالدات الذين ينتمون منهم الى البيئة الريفية أو الحضرية . فضلا عن مرتكبي أنواع الجرائم وانماطها ، خاصة وإن المعروف ان السجون الموجودة فى نطاق ما يسمى بالقاهرة الكبرى هى من نوع الليمانات التى يودع فيها المجرمون شديدى الخطورة والمحكوم عليهم بعقوبات طويلة بالإضافة الى من كان منهم من سكان القاهرة . ومما هو جدير بالذكر ان قضاء مدة معينة فى السجن يعد شرطاً من الشروط التى يجب توافرها للحصول . المسجون على أجازة على ما سوف نبينه عند كلامنا عن نظام الأجازات فى مصر .

كذلك فان الاختلاف بين ثقافة العاملين فى السجون بحسب انتمائهم الى الريف أو الى الحضر يفترض اختلاف وجهات نظرهم فى نظام الأجازات . ولقد كان هذا الاعتبار هو المحك الذى استندت اليه هيئة البحث عند اختيار السجون التى طبقت على العاملين فيها استمارة الاستبيان ، فاختارت عدداً من السجون بعضها فى الوجه القبلى والبعض الآخر فى الوجه البحرى فضلاً عن بعض السجون الموجودة فى الحضر كالقاهرة والاسكندرية .

وقد شملت الدراسة ستة سجون هى : سجون : أسيوط ، القناطر ، الاسكندرية ، طنطا ، المنيا وبني سويف .

(ب) المجال البشرى :

أجرى البحث على عينة من المسجونين الذين حصلوا على أجازات أثناء وجودهم فى السجن بلغ عددهم ٣٧ سجينا كانوا ما يزالون يقضون العقوبات المحكوم عليهم بها . وترجع ضالة عددهم الى انه تعذر الاتصال بالمسجونين انذين كانوا قد حصلوا على أجازات أثناء قضائهم للعقوبة ثم أفرج عنهم ، على الرغم من كثرة عددهم خلال السنوات الثلاث التى انقضت بين تطبيق نظام الأجازات واجراء الدراسة . وهو ما سوف نشير اليه عند الكلام عن صعوبات البحث . ولذلك اقتصر تطبيق الاستبيان على من كان موجوداً فى السجون من المسجونين الذين يحصلون على أجازات . والذين تبين انهم لا يزيدون على هذا العدد .

أما العاملين في السجون ممن لهم اتصال مباشر بالمسجونين فقد رُؤى تطبيق الاستبيان على عينة منهم قدرها ١٠٪ من اجمالي عددهم . وهو ما تم بالفعل وقد بلغ عددهم ٢٥٢ فرداً .

(ج) المجال الزمني :

بدأ البحث في أول مارس ١٩٧٦ بالتشكيل السالف الذكر ، وتوالى عقد الاجتماعات لمناقشة الخطة المقدمة من المشرف والاعداد لاجراء الدراسة . وقد استغرق ذلك عاما ونصف تقريبا تم خلاله الحصول على البيانات الاحصائية الخاصة بالمسجونين الذين حصلوا على اجازات خلال السنوات الثلاث التي انقضت منذ تطبيق النظام ومعالجتها احصائيا بحيث افرغت في جداول قابلة للتحليل والتفسير كما تم وضع مشروع استمارتي الاستبيان وخصصت الاولى للمسجونين والثانية للعاملين في السجون . وجريتا لاختبار مدى وفائهما بمتطلبات البحث ثم عدلتا في ضوء التجربة الاولى ثم الثانية ووضعت الصورة النهائية لهما وبدأ تطبيقهما ميدانيا في اكتوبر ١٩٧٧ واستغرق ذلك أربعة أشهر أى حتى نهاية يناير ١٩٧٨ تم خلالها فضلا عن التطبيق الميداني اجراء المراجعة المكتبية ثم المراجعة الميدانية . وبعد ذلك سلمت الاستمارات الى وحدة الاحصاء بالمركز لاجراء عمليات الترميز والتثقيب والجدولة التي استغرقت حوالى العام والنصف نظرا لما كان يجرى في هذه الفترة من ادخال نظام الحاسب الالى بالمركز الذى استلزم ازالة بعض الأجهزة واحلال أخرى محلها فضلا عن احداث بعض التعديلات في المكان . وهكذا تم تسليم الجداول في شهر سبتمبر ١٩٧٩ حيث شرع المشرف على البحث في تناولها بالتحليل والتفسير لاستخراج دلالاتها ثم اعداد هذا التقرير في صورته النهائية .

المنهج :

أولا - دراسات احصائية

سبق العمل الميداني اجراء دراسة احصائية اتبع فيها المنهج الانحصائي وذلك بقصد التعرف على ما قد يكون قد طرأ من تغيير بالزيادة أو النقص على عدد المسجونين الذين استفادوا من هذا النظام خلال الثلاث سنوات السابقة على اجراء الدراسة ما قد يكون هناك من عوامل أو اعتبارات أدت الى حدوث هذا التغيير وقد شملت الدراسة جميع المسجونين الذين حصلوا على اجازات خلال ستة عشر شهرا في جميع سجون الجمهورية والذين حصلوا على اجازات

خلال ستة عشر شهرا فى جميع سجون الجمهورية والسذين بلغ عددهم (٢٠٣ مسجوناً) .

ثانيا - استمارة استبيان

وقد استخدمت فى هذا الصدد استمارتا استبيان احدهما طبقت على المسجونين والاخرى طبقت على العاملين فى السجون وذلك للتعرف على آرائهم فى نظام الاجازات وقد تضمنت الاستمارتين أسئلة تتضمن جميع العناصر التى ترغب هيئة البحث فى الاثام بها لكى تعينها على اجراء عملية تقييم صحيحة لهذا النظام .

تنفيذ البحث :

اعقب صدور القرار بتشكيل هيئة البحث ، اجتماعها بصصفة دورية لمناقشة خطة الدراسة ، وتحديد خطوات العمل على كافة المستويات وقد رؤى أن تشكل لجنة عليا للاعداد للمرحلة الميدانية ، على الوجه السابق بيانه ، كما أسندت الى المشرف على البحث مسئولية اعداد الدراسة النظرية .

وفىما يتعلق بالمرحلة الميدانية من البحث فقد مرت بالمراحل التالية :
أولا : أجريت عملية حصر للسجون التى طبقت نظام الاجازات ووضعت قوائم بأسماء المسجونين الذين حصلوا على هذه الاجازات خلال الأعوام الثلاثة التى انقضت منذ تطبيق النظام حتى يمكن اختيار عينة البحث من بينهم .

ثانيا : أجريت عملية حصر للعاملين فى السجون من عسكريين ومدنيين مع بيان للاعمال التى يقومون بها لمعرفة مدى اتصالهم بالمسجونين واطلاعهم على أحوالهم مما يفيد فى معرفتهم بأثر نظام الاجازات عليهم . حيث أنه تقرر قصر تطبيق استمارة الاستبيان الخاصة بالعاملين فى السجون على الذين لهم اتصال مباشر بالمسجونين .

ثالثا : قامت اللجنة الفرعية بوضع مشروع استمارتى الاستبيان اللتين تقرر تطبيقهما على المسجونين والعاملين بالسجون . وبعد أن نوقشت الاسئلة من جانب الأعضاء تم اختبارهما على عينة محدودة من العاملين فى السجون بقصد تجربة الالفاظ واختبار الصدق والثبات . كما أجريت تجربة مماثلة على عينة من المسجونين بشأن استمارة الاستبيان التى تقرر تطبيقها عليهم ،

ثم عدلت الاستثمارتين فى ضوء النتائج التى أسفرت عنها تجربتهما وطبعتهما فى صورتيهما النهائيتين .

رابعا : تم اختيار الباحثين المسدنين الذين سيعهد اليهم بتطبيق الاستثمارتين وروعى فى اختيارهم الا يكون بينهم أحد ممن يعمل فى السجون وخاصة الاخصائيون الاجتماعيون وذلك تلافيا لاي تدخل ولو غير مقصود من جانبهم وتم تدريبهم على العمل بواسطة اعضاء اللجنة الفرعية تحت اشراف المشرف على البحث ووزع عليهم العمل بحيث يعملون فى مجموعات يعهد الى كل مجموعة منها بأحد السجون ، على أن يبدأ العمل بسجون القاهرة ثم نلها سجون المحافظات الأخرى فى الوجهين البحرى والقبلى .

كذلك عهد الى مجموعة من الباحثين بالقيام بعمليتى المراجعة الميدانية والمكتبية تحت اشراف أعضاء اللجنة الفرعية .

خامسا : بعد انتهاء مرحلة جمع البيانات وإجراء المراجعة المكتبية عهد بالاستثمارات الى وحدة الإحصاء بالمركز لاراء العمليات الإحصائية وهى الترميز والتثقيب ثم الجدولة .

سادسا : انتهت وحدة الإحصاء عملها وسلمت الجداول الإحصائية الى المشرف على البحث الذى عهد بها الى السيدة نادية شفيق المطار الباحثة بوحدة العقوبة والتدابير الإصلاحية وعضو هيئة البحث لتحليلها وتفسيرها تحت اشرافه ثم قام بمراجعتها وإعداد التقرير النهائى .

الصعوبات :

يمكن حصر الصعوبات التى صادفنا فى هذا البحث فى الآتى :

اولا : ما تشترطه جهات الأمن بوزارة الداخلية من ضرورة للحصول على موافقتها قبل الاتصال بضباط الشرطة بقصد تطبيق أدوات البحث عليهم أو الحصول منهم على بيانات وعلى الرغم من سلامة هذا الاجراء وأهميته الا انه يبدو غير منطقي بالنسبة لجهة رسمية كالمركز القومى أنيط بها اجراء البحوث ولا يتصور أن تقصد الاضرار بالوطن أو الاساءة الى مصالحه وكان يكفى فى هذا الصدد موافقة الجهة المعنية ، أى مصلحة السجون ، حتى لا يؤدي استطلاع رأى مصلحة الأمن العام الى الاخلال بالتوقيت الزمنى الذى وضعتة هيئة البحث ، وهو ما حدث بالفعل سواء بالنسبة لهذا البحث أو بالنسبة للبحوث الأخرى التى أجرتها الوحدة .

ثانيا : ما يديه عدد كبير من ضباط الشرطة العاملون بالسجون من تحفظ عند الاجابة على الأسئلة خشية أن يكون فى اجابتهم ما يؤخذ عليهم الى الحد الذى جعل بعضهم يصر على سؤال الباحث عن استمارة زميله او رئيسه أو مرؤوسه حتى يجيب بنفس الاجابة ، وفى بعض الأحيان كان بعضهم يمتنع عن الادلاء برأيه اذا رفض الباحث تلبية طلبه .

ثالثا : ارتفاع نسبة الضباط الذين يتغيبون عن عملهم وخاصة فى نهاية الاسبوع (يومى الأربعاء والخميس) وخاصة بالنسبة لسجون الأقاليم ، مما أدى الى تردد الباحثين على هذه السجون أكثر من مرة لكى يقابلوا المتغيبين بعد عودتهم .

رابعا : عدم احتفاظ مصلحة السجون بالبيانات الخاصة بالمسجونين الذين أفرج عنهم ، فهى تقوم بإعدام البطاقات بعد عام واحد من تاريخ الافراج عنهم ولذلك اضطرت هيئة البحث الى الاتصال بالسجون مباشرة للحصول على البيانات من واقع الملفات الموجودة فيها . وطالما طالبت وحدة العقوبة مصلحة السجون بالآخذ بنظام الميكرو فيلم للاحتفاظ بالبيانات الخاصة بالمسجونين دون أن تشغل حيزا كبيرا وهو السبب الذى تتذرع به المصلحة لتبرير اعدامها للبطاقات . وبطبيعة الحال ، فان الاتصال بالسجون فى انحاء مصر وتلقى اجاباتها قد استغرق وقتا طويلا لم يكن فى حسبان هيئة البحث .

خامسا : عدم دقة البيانات الخاصة بعناوين محال إقامة المسجونين المدونة بسجلات مصلحة السجون وهو ما أدى الى تعذر استدلال الباحثين الميدانيين على المفرج عنهم الذين تقرر تطبيق استمارة البحث عليهم لاستطلاع رأيهم فى نظام الاجازات الذى استفادوا به أثناء سجنهم فقد كان الباحثين يجدون ان بعض العناوين ليست الا مجرد أماكن خربة (خرابات) أو مناطق فضاء أو مقابر أو غير ذلك . كذلك فان معظم المفرج عنهم كانوا ينكرون وجودهم خوفا من أن يكون السؤال عنهم ما ينطوى على الاضرار بهم .

لذلك اضطرت هيئة البحث الى العدول عن خطتها السابقة بتطبيق استمارة الاستبيان على المفرج عنهم الذين سبق أن حصلوا على اجازات أثناء سجنهم الى تطبيقها على المسجونين الذين يحصلون على اجازات وما زالوا يقضون عقوباتهم . وهو ما أدى الى انخفاض عدد عينة المسجونين بدرجة كبيرة

من ناحية والى اطالة أمد المرحلة الميدانية من ناحية أخرى حيث انه كان يجب على الباحثين أن ينتظروا حصول أحد السجناء على أجازة وإبلاغهم بذلك من جانب هيئة البحث بعد أن تخطر لها السجون المعنية .

سادسا : يرتبط بالصعوبة السابقة صعوبة أخرى تتعلق بتطبيق نظام الاجازات بعد سنتين اثنتين من بدايته فقد لوحظ الانخفاض المستمر فى اعداد المسجونين الذين يصرح لهم بالخروج فى أجازة وبالبحت تبين ان السبب فى ذلك يرجع الى مصلحة الامن العام التى ترفض الموافقة على ما تقدم به اليها السجون من طلبات للموافقة على منح المسجونين أجازة بحجة خطورتهم على الأمن العام ، وكان هذه الخطورة لم تكن موجودة عند بدء تطبيق النظام حيث بلغ عدد الذين وافقت المصلحة على منحهم اجازة ١٧٠ مسجوناً فى السنة التالية . وواصل انخفاضه بعد ذلك .

وقد بذلت هيئة البحث محاولة لتقريب وجهات النظر بين مصلحة السجون ومصلحة الأمن العام ووكيل مصلحة السجون ممثلاً لهذه المصلحة . وانضم الى الاجتماعات اللواء عبد الله عبد الرسول المدير التنفيذي لاتحاد جمعيات رعاية المسجونين واللواء جمال تمام كبير معلمى كلية الشرطة .

وأبدى كل طرف رأيه فى المشكلة فتبين ان مصلحة الأمن العام وقد مثلها أولا اللواء سمير حافظ ثم حل محله اللواء حسين السماحي ترى أن مسئوليتها الأولى هى المحافظة على الأمن وانه لا شأن لها بمعاملة المسجونين او إعادة تأهيلهم لان هذه مسئولية مصلحة السجون التى ذكر ممثلها المرحوم صلاح طه أنه ليس هناك تمارض بين الأمرين لان إعادة تأهيل المسجونين يخدم الأمن العام لأنه يحول دون عودتهم الى الجريمة . وأن صعوبة تكمن فى الاساليب التى تتبعها مصلحة الأمن العام فى التحرى عن المسجونين الذين وضعوا فى فترة الانتقال ويطلبون الخروج فى أجازة ، حيث تبين ان مصلحة الأمن العام تستند فى إبدائها رأيها بعدم الموافقة على ملائسات الجريمة فقط الى الحد الذى ذهبت معه الى رفض الموافقة على منح أحد المسجونين اجازة على الرغم من انه قضى فى السجن نيف وخمسة عشر عاماً أصيب أثناءها بمرض أفقده البصر فضلاً عن الامراض الأخرى التى قضت على عافيته بحيث لم يعد منه خطورة ، ومع ذلك فان الرفض استند الى خطورة الجريمة التى حكم عليه من أجلها .

كذلك تبين ان عملية التحرى واستطلاع الرأى تنتهى آخر الأمر الى

مخبر لا يكاد يفهم شيئاً يقرر الموافقة أو عدم الموافقة على منح المسجونين
الإجازة المطلوبة .

والأغرب من ذلك أن ممثل مصلحة الأمن العام يبرر الرفض المستمر
للموافقة على منح المسجونين إجازة بأن مصلحة السجون تنتهز فرصة الموافقة
لتدخل الإجازة والإفراج الشرطي وهو ما تعترض عليه مصلحة الأمن العام
لأنه يتيح للمسجونين الذين تعتقد أنهم يمثلون خطورة على الأمن العام
فرصة مفادرة السجن .

وقد تغير هذا الموقف بعد الاجتماعات المستمرة التي حضرها اللواء
حسين السماحي وقم الاتفاق بينه وبين المرحوم اللواء صلاح طه الذي اقترح
تصميم استمارة جديدة تتضمن بيانات محددة عن المسجون يتم استيفاءها
بواسطة ضباط مصلحة الأمن العام بعد تحريرات جديدة يجرونها . وبالفعل
وضع المرحوم اللواء صلاح طه مشروعاً للاستمارة نوقشت ببياناته في
الاجتماعات التالية وأدخل اللواء حسين السماحي بعض التعديلات عليه حتى
انتهى إلى صورته النهائية وقد وعد سيادته باستخدام الاستمارة الجديدة في
التعامل مع السجون ووحدة العقوبة والتدابير الإصلاحية تأمل أن يكون ذلك
قد تم فعلاً ، لأنه في الواقع يقضى على كثير من المشكلات التي تحوّل دون
تطبيق نظام الإجازات بصورة جديدة وفعالة .

القسم الأول

الدراسة النظرية

نتناول في هذا القسم الذي نفرده للدراسة النظرية لنظام إجازات
المسجونين هذا النظام في الدول الأجنبية التي سبقتنا إلى تطبيقه وكذلك في
بعض الدول العربية التي أضافته إلى نظامها العقابي . وذلك بقصد التعرف
على الظروف التي طُبّق فيها ثم شروطه ونتائج تطبيقه وما قد يوجد بينه وبين
غيره من النظم من أوجه شبه . ثم بعد ذلك نتكلم عن نظام الإجازات في مصر
من حيث دواعي الأخذ به وشروط تطبيقه وغير ذلك ونهتّى هذا القسم من
التقرير بدراسة إحصائية تحليلية للمسجونين الذين استفادوا من النظام
في المرحلة الأولى لتطبيقه وسوف نفرّد لكل واحد من هذه الموضوعات فصلاً
مستقلاً .

الفصل الأول نظام الأجازات في النظم العقابية الأجنبية والعربية

سبق أن أشرنا الى الوسائل المختلفة التى لجأت الادارة العقابية فى الدول الأوربية والولايات المتحدة الى تطبيقها فى السجون بهدف التقليل الى أقصى حد ممكن من مشاعر الاحباط والحerman والضجر التى يعانى منها المسجونين وذكرنا من بينها نظامين هامين هما : نظام الزيارات الزوجية الذى يسمح بموجبه للزوجات بزيارة أزواجهن داخل السجون ، نظام الأجازات التى تمنح للمسجونين لزيارة أسرهم .

وسوف نصرف اهتمامنا فى هذه الدراسة الى هذين النظامين الآخرين ، أى الزيارات الزوجية وأجازات المسجونين . نظرا لما تبين لنا عند قراءتنا لكتب علم العقاب العربية من خلط بين النظامين يجعل القارئ غير المتخصص يعتقد انهما نظاما واحدا وليس نظامين مختلفين . ولعل هذا الخلط يرجع الى سببين وليس الى سبب واحد ، وهذين السببين هما :

أولا : استخدام كلمة « زيارات » عند الكلام عن « أجازات المسجونين » مما يجعل القارئ يخلط بين أكثر من نوع من أنواع الزيارات وهى زيارات أقرباء المسجون له أثناء وجوده فى السجن ، وزيارة زوجته له وهو ما يسمى بالزيارات الزوجية ، ثم الأجازات التى تمنح له طبقا للنظام المسمى بهذا الاسم ولذلك يجب تحرى الدقة عند اطلاق الأسماء على النظم المختلفة نظرا لما يؤدى اليه تشابه الأسماء أو تطابقها من أخطاء وخلط .

ثانيا - كذلك فان وجود باعث رئيسى واحد وراء نظامين أو أكثر وبخاصة نظام الزيارات الزوجية ونظام أجازات المسجونين ، وهو تمكين المسجونين من اشباع حاجتهم الجنسية جعل البعض يعتقد أن الأمر لا يدور اختلافا فى الوصف وان كلا النظامين واحد ولا اختلاف بينهما . ومن يقرأ كتب علم الاجرام والعقاب الأوربية والأمريكية يلاحظ ان عدد كبير من مؤلفيها يخلط بين النظامين أى الزيارات الزوجية والأجازات . ولذلك فان المدققين من المتخصصين فى هذا العلم أصبحوا يستخدمون الاسم الذى يطلق على نظام الأجازات فى السويد حيث طبق لأول مرة وهو Furloughs للتمييز بينه وبين نظام الزيارات الزوجية الذى يسمونه conjugal visiting بل لقد ذهب بعضهم الى أبعد من ذلك فتمتعهم ببيان أوجه الاختلاف بين النظامين

سواء من حيث النشأة أو الغاية أو الشروط بحيث انتهى أى مبرر للخلط بينهما .

وفيما يلي نتكلم عن نظام الزيارات الزوجية فنبين كيف نشأ وما هي البواعث التي دعت الى تطبيقه والغايات التي يتفياها أو الأهداف التي يرمى الى بلوغها والشروط اللازمة لتطبيقه والقصد من ذلك بيان أوجه الاختلاف بينه وبين نظام الاجازات وأيضا أوجه الاتفاق أو الشبه بينهما .

أولا : نظام الزيارات الزوجية :

يعد هذا النظام أقدم النظم التي طبقت بقصد مواجهة مشكلة من أخطر وأدق المشكلات التي يواجهها المسجونين داخل السجن وتواجهها مهم إدارة السجن الا وهي مشكلة الاشباع الجنسي فقد تبين منذ أن عرف السجن كمقوبة أن ما يرتبط به من حرمان المسجون من اشباع هذه الحاجة الحيوية يؤدي الى ظهور انحرافات جنسية داخل السجن حيث يلجأ السجناء الى طرق اشباع بديلة في مقدمتها الجنسية المثلية . ولذلك فقد اتجه الرأي الراجح في الفقه الاسلامي في القرن الثالث الميلادي الى تمكين السجين المتزوج من الالتقاء بزوجته بين الفينة والفينة في مكان منعزل داخل السجن ، على أن يكون ذلك برضاء الزوجة وليس رغما عنها . وقد برر أصحاب هذا الرأي رأيهم بمبررين منطقيين وهما :

(أ) ان السجن لا يجب أن يتجاوز الهدف من العقوبة وهو سلب حرية السجين ردعا له وزجرا لغيره الى حرمانه من حقوقه الاساسية وحاجاته الضرورية التي من بينها الحاجة الجنسية .

(ب) أن القاعدة في العقوبة أن تكون شخصية بحيث لا تتجاوز في آثارها الذنب الى غيره ممن لم يساهم في وقوع الجريمة وحرمان السجين من اشباع حاجته الى الجنس لا يقتصر عليه وانما يتجاوزه الى زوجته التي ستحرم بدورها من اشباع حاجتها لسبب لا يد لها فيه ، زمن المحتمل أن يؤدي هذا الحرمان اذا طال أمده أن تنحرف الزوجة وعندئذ يكون المجتمع قد تسبب في اضافة عضو جديد الى الجماعة الاجرامية .

ولقد كانت حجج هذا الفريق من القوة بحيث جعلت أولى الامر في الدولة الاسلامية وقتئذ يأخذون بوجهة نظرهم ويطبقون نظام الزيارات الزوجية ولا تزال المملكة العربية السعودية تطبق هذا النظام حتى اليوم حيث

تسمح للسجناء المتزوجين باستقبال زوجاتهم بين الحين والحين في أماكن خصصت لهذا الغرض بعيدا عن أعين الزلاء الآخرين وبعد التحقق من رضا الزوجة بزيارة زوجها والتثبت من قيام علاقة الزوجية وشخصية الزوجة التي يصحبها قريب لها كآب أو أخ أو أى محرم آخر .

وكم نود لو انه توفرت لدينا بيانات أكثر وفرة عن هذا النظام ، وما قد يكون أدى اليه تطبيقه من نتائج وخاصة بالنسبة لظاهرة الجنسية المثلية داخل السجون ، وغير ذلك من الامور التي لا يمكن أن تتوفر الا بواسطة البحوث والدراسات العلمية التي وجدنا منها الكثير تم اجراؤه في السدول الغربية والتي آلت الضوء على هذا النظام وأبرزت النتائج الكثيرة التي ترتبت على تطبيقه وهو ما سنبتنيه فيما يلى .

الزيارات الزوجية في الولايات المتحدة الامريكية :

طبق نظام الزيارات الزوجية في الولايات المتحدة في سجن واحد فقط هو « مؤسسة ميسيسيبي العقابية » المسماة بارشمان Parchman وما يثير الدهشة أن عددا كبيرا من كتب علم الاجرام والعقاب الامريكية لا تشير الى هذا السجن لا من قريب ولا من بعيد ، بل يقرر مؤلفوها بشكل قاطع أن الولايات المتحدة لم تعرف نظام « الزيارات الزوجية » في حين قال البعض الآخر انه سمع عن تجربة من هذا القبيل في أحد سجون الولايات ولعلها ميسيسيبي ولكنه لم يتأكد من وجودها بالفعل . أما البعض الثالث فقد أبدى استنكاره لمثل هذه التجربة وقال انها لو وجدت في سجن أو في آخر لكانت أمرا يتعارض مع الأخلاق الجنسية للشعب الأمريكى ويجب عدم الاستمرار فيها .

ومع ذلك فقد وجدنا ثلاث بحوث تم اجراؤها على هذا السجن .

أحدهما أجرى سنة ١٩٥١ تحت اشراف جمعية جون هوارد ، والثانى أجرى سنة ١٩٥٦ بمعرفة أوجين زيمتز وروث كافان Eugene Zeimans, Ruth Cavan أما البحث الثالث فقد أجراه الباحث كولومبوس هوبر في الفترة ما بين سبتمبر ١٩٦٣ وابريل ١٩٦٤ .

ويقول هذا الباحث (١) ان نظام الزيارات الزوجية قد نشأ في مؤسسة ميسيسيبي العقابية بشكل غير رسمى ولا يزال من الأفضل وصف التجربة

1) Conjugal Visiting at the Mississippi State Penitentiary, p. 338.

بأنها غير رسمية حيث انه لا يوجد فى لائحة السجون الامريكية ما يشير الى مثل هذا النظام .

وفيما يتعلق بتحديد تاريخ البدء فى تطبيق التجربة لاحظ هوبر انه لا يوجد فى سجلات المؤسسة ما يشير الى هذا التاريخ مما جعله يلجأ الى سؤال العاملين فى المؤسسة ، فتبين من اجابة بعضهم ان المؤسسة أنشأت فى المكان الذى تقوم فيه فى سنة ١٩٠٠ وأخبره موظف مضى على التحاقه بالعمل فى المؤسسة ٣٥ عاما وكان يقيم قريبا منها وتتوفر لديه معلومات عنها حتى قبل أن يلتحق بالعمل فيها ، أن نظام الزيارات الزوجية كان مطبقا حسب معلوماته منذ سنة ١٩١٨ ، فلو صبح هذا لكان معناه أن سجن برشمان يعد اول سجن فى العالم الغربى عرف بنظام « الزيارات الزوجية » وان كان تطبيقه فى اول الامر قد اتسم بالسرية وأحيط بتكتم شديد نظرا لتعارضه مع اللوائح المعمول بها .

ويضيف هوبر الى ذلك ان تجربة الزيارات الزوجية كانت محصورة بشكل ملحوظ فى مجتمعات المسجونين الزوج ، وقد أخبره الضابط المشرف على هذه المجتمعات انه حين التحق بالعمل فى هذه المخيمات وكان ذلك سنة ١٩٤٠ كانت الزيارات الزوجية تتم بدون تقديم أى نوع من التسهيلات من جانب ادارة السجن فكانت اللقاءات بين الأزواج الزوج وزوجاتهم تتم فى صورة أن يصحب النزير زوجته أو صديقته الى الأماكن التى ينام فيها النزلاء .والتي تكون خالية أثناء النهار ، ويؤمن لنفسه مكانا بواسطة الأغشية التى يتخذ منها ستائر يباشر العلاقة الجنسية خلفها .

وفيما بعد سمحت الادارة للنزلاء باقامة بناء صغير خصص للقضاء المسجونين بزوجاتهم ، ثم سمحت الادارة للسجناء باقامة المزيد من هذه الأماكن فى أوقات فراغهم ويقول هوبر عند قيامه بالدراسة كان يوجد فى مخيم الزوج ثلاث بيوت منفصلة للزيارات الزوجية يتكون كل منها من عدد من الغرف .

ويطلق النزلاء فى سجن برشمان اصطلاح « البيوت الحمراء Red Houses على هذه البيوت الموجودة حاليا ذات شكل بسيط من حيث البناء وتتكون من حوالى خمس أو ست غرف ، ولو ان بعضها يتكون من عشر غرف والغرف صغيرة ومؤسسة باثاث قليل ، يتكون من سرير ومنضدة وفى بعض الغرف توجد مرايا أما دورات المياه فمشاركة بين الغرف وليست ملحقة بكل غرفة .

وقد لاحظ هوبر اهتمام ضباط المخيمات بهذه البيوت التى ساهموا هم أنفسهم فى انشائها • وتبين له أن أحد هؤلاء الضباط قام بإضافة شرفة للبيت الملحق بمخيمة ، فى حين كان زميلا له يفكر فى طلاء البيت التابع له وإضافة غرف أخرى إليه أو تزويده بأثاث جديد •

وإبتداء من عام ١٩٦٣ بدأت إدارة السجن تساهم بشكل واضح فى الإشراف على التجربة ، فبعد أن كان النزلاء هم الذين يقومون بإنشاء البيوت الحمراء كما يطلقون عليها أصبحت الإدارة هى التى تقوم بإنشائها وتأثيثها وتحديد الأماكن التى تقام فيها ومن حيث القرب أو البعد عن مبنى السجن أو المجتمعات التى يقيم فيها النزلاء • من ذلك أنها عندما شرعت فى بناء مخيم جديد تمعدت أن تلحق به كنيسة وأن تنشئ على بعد ياردات قليلة منه بيت من هذه البيوت الحمراء المخصصة للزيارات الزوجية • وجعلت الغرف أكثر اتساعا مما هى فى الابنية القديمة وأكثر جاذبية وأحسن تأثيثا وزينتها بالرسوم المختلفة • وهذا يدل على قبول المؤسسة لنظام الأجازات الزوجية باعتباره جزءا من برنامج الزيارات العام •

كذلك فإن العاملين فى سجن برشمان لم يعودوا يشعرون بالهرج من الحديث عن نظام الزيارات الزوجية بينما كانوا فى الماضى لا يذكرونه حتى فيما بينهم •

وصف مؤسسة المسيسي العقابية :

تتكون المؤسسة من ٢١ ألف أكر (الأكر يساوى نحو أربعة آلاف متر مربع) أى مساحتها حوالى ٤٨ ألف متر مربع من الأرض المزروعة • وبعد هذا السجن من أكبر سجن زراعى • ولذلك فإن الابنية وغيرها من التسهيلات والخدمات والمرافق تختلف عن مثيلاتها فى أغلب السجون الأمريكية وهذه الابنية من أنماط مختلفة جدا : الإدارية ، المستشفى ، مخازن الفلال ، المستودعات ، محالج القطن ، مقببات الأجهزة وعناصر الإصلاح (الورش) فضلا عن العنابر التى يودع فيها النزلاء وتتكون من ١٦ مخيما تكون البناء التنظيمى الأساسى للمؤسسة العقابية •

وكل مخيم فى سجن برشمان يقوم منفصلا عن غيره من المخيمات ويستقل بجزء من المزرعة ويشرف عليه ضابط مسئول عن كل شئ فيه •

ويتكون المخيم من بناء مستطيل الشكل يقيم فيه المسجونون وهم

مصنوع من الفلين أو الأجر ويسع كل مخيم ستون مسجوناً في المتوسط يقيمون فيه دون أن تفصل بينهم حواجز أو زنايات ، وهم يسكنون في تجمعات رباعية أن تتكون من أربعة مسجونين ، وتتوفر فيه الإضاءة الكهربائية والمياه الجارية والادشاش ودورات المياه . وبعض المخيمات محاطة بأسوار من السلك إلا أن أغلبها غير محاط بهذه الأسلاك . وينام المسجونون على أسرة منظمة على نفس النمط السائد في الجيش . وفي كل جناح عشر نوافذ عليها أعمدة تستخدم للتهوية وتحول دون هروب النزلاء والردة التي تمتد بين الأجنحة في كل مخيم تؤدي إلى قاعة الطعام المركزية التي تستخدم كذلك كغرفة للتعليم والترويح حيث ينظم عرض سينمائي كل أسبوعين . كما يوجد مطبخ يشرف عليه أخصائي تغذية ويعمل فيه المسجونون تحت ملاحظته ويتصل بقاعة الطعام .

ولكل مخيم من المخيمات الستة عشر اكتفاؤه الذاتي . كما يوجد في كل جناح تليفزيون يسمح للمسجونين بمشاهدته في أوقات فراغهم . ولا يزيد عدد النزلاء في أكبر هذه المخيمات على مائتي نزيل في حين أن بعض المخيمات يقل عدد نزلائه عن المائة نزيل وهناك مخيمات يقيم في كل منها أقل من خمسون نزيلاً . ويطبق سجن برشمان نظام الفصل بين البيض والسود . وقد بلغ إجمالي النزلاء وقت إجراء هوبر لبحثه ٢١٠٠ سجين موزعين على الستة عشر مخيماً .

وتتميز مؤسسة المسيسيبي العقابية بأنها لا تنتج فقط طعام نزلائها ، بل إنها تنتج ما يفيض عن حاجتهم ولذلك فإنها تبيع هذا الفائض وتحصل على عائد كبير والعمل الذي يقوم به نزلاء هذه المؤسسة يشمل إلى جانب الزراعة وجمع المحاصيل ، التعليب وتربية الماشية والخنزير وذبحها وتعليب لحمها .

والمحصول الأول من بين ما تزرعه المؤسسة هو القطن الذي يعمل في زراعته كل النزلاء تقريباً . وهو أيضاً المصدر الرئيسي للدخل التي تحصل عليه المؤسسة وقد بلغت حصيلة المنتجات المختلفة للمؤسسة في الفترة من أول يوليو ١٩٦١ إلى ٣٠ يونيو ١٩٦٣ مليوناً و ٢٧ ألف دولار ، في حين بلغ إجمالي النفقات في نفس الفترة مليوناً و ٥٠٢ ألف دولار وهذا يدل على أن المؤسسة لا تكلف الميزانية العامة للولاية الشيء الكثير حيث أن الفرق بين ما تحصل عليه من بيع انتاجها وما تنفقه ضئيل ، بل أنه في بعض السنوات تحصل الولاية على ما يزيد على نفقات المؤسسة .

برنامج الزيارة العام :

تتميز مؤسسة المسيسي العقابية عن غيرها من المؤسسات العقابية في الولايات المتحدة الامريكية ببرامجها العام للزيارات وهو الذى يصفه هوبر بأنه أفضل برنامج زيارات حرة لا مثيل له فى أى مؤسسة عقابية أخرى فى الولايات المتحدة فهى ، أى المؤسسة لا تسمح بالزيارات التى يقوم بها اقرباء المسجونين لهم فى السجن فحسب ، بل وتسمح أيضا للنزلاء بالاحتفاظ بعلاقاتهم مع أسرهم بأن تأذن لهم بمغادرة السجن بانفسهم . وفى مسح أجرى عام ١٩٥٦ تبين على سبيل المثال أن سجن برشمان كان السجن الوحيد من بين ٤٧ سجنا تم مسحها الذى يسمح لنزلائه بالقيام بزيارات لمنازلهم لغير الاسباب الطارئة . وتحت برنامج الخروج المطبق فى هذا السجن والمسمى برنامج العطلة المؤقتة يسمح لبعض المسجونين الذين تتوفر لهم شروط معينة بالخروج من السجن لقضاء عطلة مع أسرهم تصل الى عشرة أيام .

وطبقا لهذا النظام فان ادارة السجن تحدد الفترة من أول ديسمبر الى أول مارس من كل عام لمنح النزلاء المختارين ممن أمضوا فى السجن ثلاث سنوات على الأقل وكان سلوكهم طيبا استنادا الى سجلات الأجهزة لمحدد مختلفة قد تصل الى عشرة أيام وقد بلغ عدد الذين استفادوا من هذا البرنامج سنة ١٩٦٣ ، ٢٧٥ سجيناً عادوا جميعاً فيما عدا ثلاثة .

هذا بالإضافة الى نظام الزيارات العادية التى تقوم بها أسر المسجونين والتى تتم بعد الظهر من كل يوم أحد وعلى وجه التحديد من الساعة الواحدة بعد الظهر الى الساعة الثالثة ، فيما عدا يوم الأحد الثالث من كل شهر فان الزيارة تمتد الى الساعة الخامسة مساءً ولذلك يطلقون على يوم الأحد الثالث من كل شهر « الأحد الكبير » لزيادة الساعات المخصصة للزيارة . ويتميز هذا اليوم بكثرة عدد الزوار الذين قد يصلون الى أكثر من ثلاثمائة زائر .

وتتم الزيارة فى الاراضى المحيطة بمبنى المخيم ، حيث يسمح للنزلاء وزوارهم بالبقاء سوا بعيداً عن النزلاء الآخرين أو العاملين فى المؤسسة وتقدم الادارة المتناضد والمقاعد للنزلاء وزوارهم ، مما يجعل المكان شبيهاً بالحدائق أو المتنزهات حيث يمارس السجناء وزوارهم ضروباً مختلفة من الرياضة أو يتناولون الطعام مع الاولاد يلهون مع آبائهم .

وتسح المؤسسة لكل أفراد أسرة المسجون بزيارته ، فيما عدا الحالة التى يكون فيها عضو فى الأسرة قد سجن فى وقت ما فى برشمان . فما أن يفرج

عن المسجون ، فانه لا يسمح له بالعودة لزيارة المسجونين الآخرين حتى ولو كانوا أقرباءه وليس هناك ما يمنع من زيارة أقرباء المسجون له اسبوعيا إذا رغبوا في ذلك .

أما بالنسبة للمسجونين الذكور المتزوجين ، فان حرية الزيارة تعنى انه يمكنهم أن يلتقوا بزوجاتهم في المكان المخصص لذلك . وهى الغرف التى تتكون منها البيوت الحمراء حيث يمكنهم أن يجروا معهم اتصالا جنسيا .

تقويم نظام الزيارات الزوجية فى مؤسسة السيسى العقابية :

وجه هوبر أسئلة الى الضباط الذين يشرفون على المخيمات التى يقيم بها النزلاء الذين يتمتعون بنظام الزيارات الزوجية والتى بلغ عددها أربعة عشر مخيما وقد تبين له ان هؤلاء الضباط يلعبون دورا عظيم الأهمية فى نجاح نظام الزيارات الزوجية ، فهم على اتصال وثيق بالمسجونين الى الحد الذى يجعل بعضهم لا يكاد يفادر السجن الا لساعات قليلة لا تزيد على الست أو السبع ساعات ، وقد يبلغ متوسط عدد الساعات التى يقضيها الضباط فى العمل اثنى عشر ساعة يوميا ولذلك فانهم يعرفون كل نزىل شخصيا ويعرفون ببلده وجماعته وأفراد أسرته . وفضلا عن قيامهم بمراقبة البريد الخاص بكل نزىل ، سواء ما يكتبه أو ما يرد إليه من خطابات ، فانهم أيضا يتولون حل ما قد يعترضه من مشكلات وخاصة ما ينشعب بينه وبين زملائه . كذلك لوحظ ان النزلاء يحرصون على إشراك الضباط فى مشكلاتهم ويستعينون بهم فى حلها وأكثر من ذلك أنه اذا جاء أحد أفراد أسرة النزىل الى المؤسسة ومعه مشكلة تتعلق بقرىبه المسجون ، فانه يفضل أن يعرضها على الضابط أولا . وهذا ما جعل ضباط المخيمات يعرفون عن مشاكل النزلاء وعن سلوكهم أكثر مما يعرفه أى موظف آخر فى المؤسسة .

وفى حالة الزيارات الزوجية فان الضابط هو الموظف الوحيد الذى يعرف ما فعله النزىل وما لم يفعله الزائر وقد تعتمد هوبر أن تكون الأسئلة التى وجهها الى الضابط متعلقة بالعلاقة الجنسية المثلية بين النزلاء ، والنظام والعمل والتعاون بين نزلاء المخيمات . كذلك أهتم بمعرفة المشكلات المتعلقة بنظام الزيارات الزوجية ورأيهم فى النظام وما قد يقترحونه من تعديلات عليه لتلافى ما قد يكون فيه من عيوب .

وفيما يتعلق بآثر نظام الزيارات الزوجية على ظاهرة الجنسية المثلية فى السجن ، يقول هوبر ، انه اذا كان مستحيلا بالنسبة لضابط المخيمات

أن تكون لديه معلومات دقيقة عن حجم هذا السلوك ، إلا أنهم سئلوا على أساس أن هذا السلوك يصل الى علمهم من حيث معدل وقوعه في مخيماتهم بحيث أن إجاباتهم كانت تنحصر في الإفادة بما إذا كان هذا المعدل يمكن اعتباره مشكلة كبرى أو مجرد مشكلة ، أو مشكلة صغيرة جدا .

ومن بين الأربعة عشر ضابطا الذين يشرفون على الأربعة عشر مخيما التي يحصل بعض نزلائها على امتياز الزيارات الزوجية أجاب ضابط واحد بأنه يعتبر الجنسية المثلية في مخيمه مشكلة كبيرة جدا ، في حين أن ستة ضباط اعتبروها مجرد مشكلة وأجاب خمسة ضباط بأنها مشكلة صغيرة ، أما الضباط الباقين فقد اعتبروها مشكلة صغيرة جدا .

وحين طلب منهم أن يقارنوا بين حجم الجنسية المثلية بين النزلاء الذين يستفيدون من نظام الزيارات الزوجية وحجمها بين النزلاء الذين لا يستفيدون من هذا النظام قال أحد عشر ضابطا أن النزلاء الذين يستفيدون من نظام الزيارات الزوجية ينغمسون بدرجة أقل في مثل هذا النوع من العلاقات في حين قال الثلاثة الآخرين أن النزلاء الذين يستفيدون من نظام الزيارات الزوجية ينغمسون في الجنسية المثلية بدرجة قليلة جدا . ووافق الجميع على أن النزلاء الذين يتمتعون بهذا النظام ينغمسون في علاقات جنسية مثلية قليلة .

وفيما يتعلق بأثر الزيارات الزوجية على السلوك العادي للنزلاء ، أجاب ستة من الضباط الأربعة عشر أنه يمكنهم أن يقولوا أنه لا فرق بين النزلاء الذين يستفيدون من هذا النظام والنزلاء الذين لا يستفيدون منه فيما يتعلق بالخروج على النظام ، في حين أجاب أربعة ضباط بأن النزلاء الذين يستفيدون من نظام الزيارات الزوجية يثيرون مشاكل أقل من الذين لا يستفيدون منه أما الضباط الأربعة الباقين فقد أجابوا بأن المشاكل التي يثيرها المتمتعون بنظام الزيارات تقل كثيرا عن المشاكل التي يثيرها النزلاء الذين لا يتمتعون به .

وفيما يتعلق بأثر الزيارات الزوجية على قيام النزلاء بالعمل ورغبتهم في إنجازه أجاب خمسة ضباط بأنهم يعتقدون أن الذين يتمتعون بنظام الزيارات الزوجية يرغبون أكثر في العمل من الذين لا يتمتعون بالنظام . في حين أجاب خمسة ضباط آخرين بأن السذين يتمتعون بنظام الزيارات الزوجية يرغبون في العمل أكثر قليلا من النزلاء الآخرين أما بقية الضباط

وعدمهم أربعة فقد أجابوا بأنه لا فرق بين الفريقين من حيث الاقبال على العمل .

وبخصوص الميل الى التعاون لدى النزلاء أجاب ثلاثة ضباط بأن الزيارات الزوجية ليس لها تأثير على هذا الميل حيث ان الجميع يتساوون فيه ، في حين أجاب احدى عشر ضابطاً بأنهم يستطيعون أن يقولوا بشكل قاطع ان النزلاء الذين يتمتعون بنظام الزيارات الزوجية أكثر تعاؤفاً من النزلاء الذين لا يتمتعون به .

وفيما يتعلق بما يعتقد الضباط انه افضل النتائج التي تربت على تطبيق نظام الزيارات الزوجية ، أجاب ضابط واحد بأنه الاقبال على العمل ، بينما أجاب أربعة ضباط انه الاتجاهات التعاونية بين النزلاء بصفة عامة ، في حين قال اثنان من الضباط انه الاقلال من السلوك الجنسي المثلثي . أما الضباط السبعة الباقين فقد قالوا ان اهم نتيجة أسفر عنها تطبيق النظام هي الابقاء على علاقة الزوجية بين النزلاء وزوجاتهم والحيلولة دون فشلها .

ويقول الضباط ان نظام الزيارات الزوجية يحافظ على زوجات المسجونين ويحميهم ويحمي بقية أفراد أسرهم من القلق واليأس والحرمان . فحين يرى السجين زوجته وتراه في لقاء خاص ، يتحدثان فيه بحرية ، بل ويجريان اتصالاً جنسياً ، فانهما يحلان بذلك الكثير من مشكلاتهما وهو ما لا حظه الضباط حيث قالوا ان لجوء النزلاء اليهم بشأن بعض المشكلات التي تصادفهم وخاصة تلك التي يكون سببها عوامل خارج السجن يقل بدرجة ملحوظة بالنسبة لمن يتمتعون بنظام الزيارات الزوجية .

ويقول أحد الضباط ان أغلب مشكلات النزلاء مصدرها قلقهم على أسرهم وأغلب الناس الذين يحضرون الى المؤسسة يتمتعون بمعرفة حالة النزير وهو يقيم بعيداً عن أسرته لمدة طويلة وما هي حالته الصحية وغير ذلك . وأفضل شيء يمكنني أن أفعله هو أن أسمح لهم برؤية بعضهم بعضاً وأن يحكموا بأنفسهم على حالة بعضهم والشئ الشائع في السجن هو حالة القلق التي تنتاب المسجونين المتزوجين على زوجاتهم ورغبتهم في أن يعرفوا ما اذا كن لا زلن يحبونهم ويخلص لهم . وزيارة واحدة في مكان خاص مع الزوجة افضل كثيراً من مئات الرسائل لانه يمكن للسجين أن يحكم بنفسه .

رأى الضباط في نظام الزيارات الزوجية :

كان رأى ضابطين في هذا النظام انه تسبب في اضافة عمل آخر الى

عملهم العادى ، وهو قيامهم بالتحقق مما اذا كانت المرأة الزائرة هى حقاً زوجة للمسجون ، فى حين أجاب بقية الضباط انهم لا يسمحون للمرأة بزيارة السجن الا اذا كانت تحمل دليلاً رسمياً على انها زوجته .

ويقولون أن من المحتمل أن بعض النزلاء زيارتهم نساء لسن زوجات لهم ، وإن كانوا يرون أن عددهم ليس كبيراً لأن أغلب النزلاء تزورهم زوجاتهم بصحبة أولادهم . وهناك حالة أو اثنتين لتسلل إحدى البقيات الى السجن مما ترتب عليه إصابة عدد من النزلاء بأمراض تناسلية . كذلك فإن بعض الزوجات حملن نتيجة العلاقات الجنسية مع أزواجهن أثناء الزيارات ولكن هذا الحمل لم يسبب أى متاعب للمؤسسة ولكنه يعد ، على أى حال ، إحدى المشاكل المترتبة على نظام الزيارات الزوجية .

كذلك اقترح أحد الضباط إدخال تحسينات على نظام الزيارات الزوجية وزيادة التسهيلات التى تقدم للمتبعين به . وخاصة ما يتعلق بحالة البيوت التى تتم فيها اللقاءات . وقد أجمع الضباط على أهمية هذا النظام وطالبوا بالابقاء عليه مع مضاعفة عدد البيوت المخصصة للقضاء الزوجية وإدخال التحسينات اللازمة عليها حتى توفر درجة أكبر من الخصوصية وتتيح جو أكثر أمناً للمسجونين وزوجاتهم .

وطالب اثنى عشر ضابطاً بإضفاء الصفة الرسمية على النظام لأنه بوضعه الراهن يقتصر الى الحرية والخصوصية اللتين تتميز بهما الزيارات .

رأى النزلاء فى النظام :

كان أهم سؤال وجه الى النزلاء فى سجن برشمان هو : كيف يتصرف النزلاء العزاب ، وما هو شعورهم نحو النزلاء المتزوجين الذين يحصلون على امتياز الزيارات الزوجية ؟

بلغ عدد النزلاء الذين وجه اليهم هذا السؤال وغيره من الأسئلة التى تضمنتها صحيفة الاستبيان التى صممها هوبر ١٦٠٠ نزير منهم ٨٢٢ نزيراً غير متزوجين ولا يتمتعون بنظام الزيارات الزوجية . أما النزلاء المتزوجين فقد بلغ عدد الذين يستفيدون من النظام ٤٦٤ سجيناً ، فى حين إن الباقين وعددهم ٣١٤ فإنه رغم زواجهم فإن زوجاتهم لم يكن يزورنهم . وقد بلغت العينة التى أجرى عليها البحث ٧٦٪ الى اجمالى النزلاء .

ويقول هوبر أن الذى جعله يوجه هذا السؤال الى أفراد العينة هو ما قاله بعض علماء العقاب مثل تابان Tappan من أن نظام الزيارات الزوجية ينطوى فى ذاته على إخلال بما يجب أن تقوم عليه المعاملة العقابية من عدالة فضلا عما تثيره اللقاءات الزوجية من توتر لدى غير المتزوجين ومما تتسبب فيه من صراع بينهم وبين النزلاء المتزوجين وقد وجه هوبر السؤال التالى الى السجناء غير المتزوجين : لو كنت غير متزوج ، هل تمتنع من تمتع النزلاء المتزوجين بامتياز الزيارات الزوجية وطلب منهم الاجابة بالآتى :

نعم ، كثيرا جدا ، قليلا ، لا . وقد تبين من مراجعة الاجابات ان الغالبية العظمى من النزلاء غير المتزوجين لا يشعرون بامتناع نتيجة الزيارات التى تقوم بها الزوجات لازواجهن ومن بين ٨٢٢ نزila غير متزوج أجاب ٧٣٧ أى بنسبة ٨٩.٦٪ أنهم لم يشعروا بأى امتناع أما الذين أجابوا بأنهم يمتنعون فان ٥٨ نزila منهم أجابوا بأنهم يمتنعون كثيرا فى حين أجاب ٢٧ بأنهم يشعرون بقليل من الامتناع ومعنى هذا ان ٩ من كل عشرة من النزلاء غير المتزوجين لم يظهروا امتناعا ، مما يدل على ان الاحساس بالحرمان من الجنس أمر نسبي ، كذلك فان اغلب النزلاء غير المتزوجين ينظرون الى النزil المتزوج والى زوجته بنفس الطريقة تقريبا جدا التى ينظر بها الافراد غير المتزوجين الى الافراد المتزوجين فى المجتمع الحر خارج السجن .

وبالنسبة لمختلف النزلاء غير المتزوجين الذين التقى بهم الباحث ، فان احدا منهم لم يقل انه شعر بأى امتناع نحو فريق العاملين فى المؤسسة أو نحو النزلاء الآخرين نتيجة لتطبيق نظام الزيارات .

كذلك كان هناك سؤال موجه الى النزلاء الذين يستقبلون زوجاتهم فى السجن ونصه كالتى : عندما تزورك زوجتك ، هل يتصرف أى نزil تصرفا غير محترم مع زوجتك ؟

ومن بين ٤٦٢ نزila أجابوا على السؤال ، كان هناك ١٨ نزila أجابوا بالايجاب أى بنسبة ٣.٩٪ وحين سئلوا عما اذا كانت الزيارات قد أربكتهم أجاب ٤٢ نزila بالايجاب أى بنسبة ٩.١٪ .

وفيما يتعلق بما قد تسببه الزيارات من ارتباك أو حرج لزوجاتهم أجاب ٨٧ نزila بالايجاب أى بنسبة ١٨.٨٪ وقد طلب من النزلاء الذين زارتهم زوجاتهم أن يختاروا من بين عدد من الاجابات التى وضعها الباحث

اجابة واحدة يعتقدون انها تعبر عن النتيجة التي حققها نظام الزيارات الزوجية وهي كالآتي :

ان الزيارات الزوجية تحفظ الزواج من الفشل - انها تقلل من الجنسية المثلية - انها تجعل النزلاء أكثر تعاوناً - انها تساعد على إعادة تأهيل النزلاء - انها تجعل النزلاء أكثر انقياداً للنظام أو تجعلهم يعملون بجد - انها أدت الى هذه النتائج مجتمعة بدرجة متساوية .

ومن بين ٤٦٤ سجيناً أجابوا على السؤال كانت اجابة ٢٣٤ منهم ان الزيارات الزوجية ساعدت بشكل أفضل على بقاء الزواج وحالت دون فشله وهذه الاجابة ، كما هو ملاحظ تتفق مع ما سبق أن قاله الضباط عن نظام الزيارات الزوجية واسهامه في حفظ الزواج من الفشل .

وكان توزيع النزلاء الذين أجابوا على السؤال كالآتي : ٢٣٤ نزليلاً أجابوا بأن نظام الزيارات الزوجية حفظ الزواج من الفشل أى بنسبة ٥٠٫٤ ٪ ، ٧٥ نزليلاً أجابوا بأنه قلل من اللجوء الى الجنسية المثلية أى بنسبة ١٦٫٣ ٪ ، ١٩ نزليلاً قالوا انه جعل النزلاء أكثر تعاوناً أى بنسبة ٤٫١ ٪ ، ١٩ نزليلاً أجابوا بأنه ساعد على إعادة تأهيل النزلاء أى بنسبة ٤٫١ ٪ ، ٣٩٩ نزليلاً أجابوا بأنه جعل النزلاء اسهل انقياداً للنظام داخل السجن أى بنسبة ٨٫٤ ٪ ، نزلاء أجابوا بأنه جعل النزلاء يعملون بجد أى بنسبة ٢٫٣ ٪ ، فى حين أجاب ٦٨ نزليلاً بأنه ساعد على تحقيق كل هذه النتائج بدرجة متساوية أى بنسبة ١٫٤٦ ٪ .

وفيمما يتعلق برأى النزلاء فى التسهيلات التي تقدمها ادارة السجن للمستفيدين من نظام الزيارات وخاصة المباني والغرف التي تخصص للقاءات الزوجية أجاب ١٥٢ نزليلاً من بين ٤٦٤ أجابوا على السؤال بأن الغرف فى حالة تبعث على الرضا أى بنسبة ٢٢٫٧ ٪ ، فى حين أن أغلب النزلاء الذين تكلموا عن البيوت الحمراء جاروا بالشكوى من صغر مساحة الغرف وحاجة المباني الى ترميم .

تنظيم الزيارات الزوجية :

نظراً لأن نظام الزيارات الزوجية المطبق فى سجن برشمان نشأ بطريقة غير رسمية ، فان تطبيقه والإشراف عليه يكاد يقع بالكامل بواسطة النزلاء أنفسهم ، ولذلك فان احاطة زوجات السجناء علماً به ودعوتهم الى الاستفادة

منه لا يحدث وانما يترك لهن ولازواجهن أن يستخدموه اذا رغبوا في ذلك ، فهو ليس حقا من حقوق النزلاء التي تنص عليها اللائحة •

ويقول هوبر أن المؤسسة العقابية لا تقدم للنزلاء أى وسائل لمنع الحمل ولا تطلب منهم استعمالها ، فلو أن نزلاء وزوجته رغباً في استخدام وسيلة لمنع الحمل فإن على الزوجة أن تحضرها معها •

وفيما يتعلق بتنظيم الزيارات واستخدام « البيوت الحمراء » فإن النزلاء أنفسهم هم الذين يقومون بها • فليس هناك وقتاً محدداً من جانب ادارة المؤسسة يجب على النزلاء وزوجته الالتزام به عند وجودها في البيت الأحمر لاتمام اللقاء الزوجي • فقد ترك للنزلاء أن يقدروا الوقت اللازم لهم دون أن يفتنوا على حق غيرهم ، فهم يعرفون كم نزلاء من بينهم تزورهم زوجاتهم في اليوم الواحد ، ويعرفون انه حين يكون هناك عدد قليل من الزوار فانه يمكنهم أن يقضوا فترة أطول في البيت الأحمر •

وفي المخيمات التي يوجد فيها عدد كبير من الرجال المتزوجين الذين تزورهم زوجاتهم فإن النظام الذي وضعه النزلاء لتجنب الإحراج أو الإرباك تقضى بالتمييز بين الغرف الخالية والغرف المشغولة • وذلك بواسطة لسوح شبيه بما هو متبع في الفنادق ، كتبت عليه أرقام الغرف ووضع تحت كل رقم قطعة من الخشب معلقة في سلسلة صغيرة وكتب على قطعة الخشب الصغيرة رقم الغرفة فإن وجد السجن هذه القطعة معلقة في مكانها من اللوحة فمعنى ذلك ان الغرفة التي تحمل هذا الرقم غير مشغولة بأحد واعتدلت باستخدامها هو وزوجته • وهذا الاجراء يساعد على منع الإحراج الناشئ عن قيام النزلاء بطرق الابواب لمعرفة ما اذا كانت الغرف خالية أم مشغولة ، أو الانتظار في طابور ، أو غير ذلك من التصرفات المحتمل حدوثها في هذه الأحوال •

ويترك النزلاء يدون قواعد رسمية أو لوائح ، فإن المؤسسة اضطرتهم الى التعاون فيما بينهم ، طالما أنهم يرغبون في التمتع بامتياز الزيارات الزوجية • ومن صور هذا التعاون ان النزلاء غير المتزوجين يمتنعون من تلقاء أنفسهم عن التردد أو الاقتراب من الأماكن التي يلتقي فيها النزلاء المتزوجون بزوجاتهم سواء في الأرض الحلاء ، أو في المناطق القريبة من البيوت الحمراء وغالبا ما يتعاون النزلاء غير المتزوجين أو المتزوجين ولكن زوجاتهم لا يأتين لزيارتهم مع النزلاء المتزوجين الذين تزورهم زوجاتهم وذلك بالبقاء مع الأولاد

ريشما يختل النزيل بزوجته واللعب معهم حتى تعود الزوجة من البيت الأحمر .

وليست هناك شروط من أى نوع لتمتع النزلاء بالزيارات الزوجية ، ففيما عدا النزلاء الذين يحبسون حبسا انفراديا فيما يسمى بوحدة الأمن الأقصى Maximum security unit والنساء النزليات ، فان كل السجناء المتزوجين لهم أن يختلوا بزوجاتهم فى البيوت الحمراء . وقد بلغ عدد النساء المسجونات فى سجن برشمان فى أكتوبر ١٩٦٣ ، ٦٣ امرأة وضمن فى مخيم خاص بالنساء ولكنهن لا يتمتعن بامتياز الزيارات الزوجية .

وعلى حين لا يعتبر التمتع بنظام الزيارات الزوجية ضامنا لسلوك الحسن بين السجناء فان النزلاء الذين يمثل سلوكهم مشكلة مستمرة يتم نقلهم فى أغلب الاحيان الى وحدة الحبس الانفرادى لبضعة أيام ، كذلك فانه اذا حاول نزيل الهرب ، أو رفض العمل ، أو هاجم حارسا أو نزىلا آخر ، فانه يمكن بصفة عامة وضعه فى زنزانة مخصصة للحبس الانفرادى الى أن يعبر عن استعداده للخضوع للنظام المطبق فى السجن . فاذا كان هذا النزيل متزوجا فانه يحرم بالتالى من الزيارات التى تقوم بها زوجته له ، الى أن يعود الى الالتزام بنظام السجن فانه يسترد حقه فى استقبال زوجته .

ذلك لان اتجاه فريق العاملين فى السجن من نظام الزيارات الزوجية انه حق للزوج المسجون فى أن يجامع زوجته طوال فترة سجنه . وليست هناك نصيحة خاصة تقدم للنزيل الذى يستفيد من هذا النظام ، كما انه لا يطلب منه عمل أى شئ اضافى فهو مثل أى نزىل آخر فيما عدا أنه وزوجته يلتصقان جانبا أثناء الزيارة الزوجية ليقىما علاقة جنسية فيما بينهما .

وإذا رغب نزىل متزوج فى عدم الاستفادة من النظام ، فان ذلك بصفة عامة يكون أما لان زوجته لا تقيم قريبا بدرجة كافية للقيام بزيارته ، أو لأنه وزوجته لم يكونا على علاقة طيبة لمدة طويلة قبل السجن ، أو ببساطة لأنهما لم يرغبيا فى استعمال الامتياز . وأغلب النزلاء المتزوجين لم يستعملوا الامتياز أو استعملوه نادرا بحيث لا يمكن اعتبارهم قد استعملوه وهؤلاء هم النزلاء الذين تقيم زوجاتهم على مسافة يحتاج قطعها الى نفقات مما يجعل مجيء الزوجة مكلفا . وإذا كانت الزوجة تعمل فلانها اذا كانت تقيم على بعد مائتى ميل أو أكثر من المؤسسة فان الزيارة بصفة عامة تعنى السفر طول الليل

وتحمل نفقات كبيرة فضلا عن خسارة يوم عمل •

والسبب الثاني في عدم استعمال النزلاء المتزوجين لهذا الامتياز يرجع الى ان الزوجين لم يكونا على علاقة طيبة لمدة طويلة قبل ان يسجن الزوج • ومن هؤلاء النزلاء الذين يعتبرون وجودهم في السجن فرصة للتدخل عن مسئوليتهم عن الزوجة والأولاد • وهناك عدد قليل من النزلاء قالوا للباحث ان زوجاتهم كن يقمن بزيارتهم عند حبسهم لأول مرة ثم امتنعن لما عادوا الى ارتكاب الجرائم وأدخلوا السجن •

في حين أن نزلاء آخرين لم يستعملوا الامتياز لانهم او لأن زوجاتهم لا يرغبون في استعمالها اما لأن الأولاد أو الأبوين أو أعضاء آخرين في الأسرة يأتون دائما مع الزوجة عند الزيارة مما يجعلها تشعر بالحرج من الاختلاء بالزوج كذلك قد يكون السبب راجعا الى احساس الزوجات بالحرج الناشء عن خشونة المكان أو نفورهن منه •

وبصفة عامة فان عدم استعمال النزلاء المتزوجين لهذا الامتياز لا يرجع بأي حال الى اختلاف الجريمة التي ارتكبتها أحدهم عن جريمة غيره أو الى سلوكه بصفة عامة داخل السجن •

ويرجع هوبر نجاح تجربة الزيارات الزوجية التي تطبق في مؤسسة المسيسيبي العقابية الى عدة عوامل هي : البيئة الريفية التي أقيمت فيها المؤسسة والنشاط الزراعي الذي تقوم به المؤسسة ، وإقامة المخيمات في شكل مخيمات صغيرة شبه منفصلة ، ثم الدوافع الاقتصادية للمؤسسة العقابية وأخيرا الفصل بين الزوج والبيضة داخل المؤسسة •

ويقول هوبر ان سكان المسيسيبي يقلب عليهم أطباع الريفي الذي يهتم بدرجة واضحة بالاستقرار الأسري ، ومع أن الاتجاه نحو التحضر أخذ في الازدياد في هذه الولاية حيث ظهر من الإحصاء السكاني سنة ١٩٦٠ ان ٣٧,٧٪ فقط من اجمالي سكان المسيسيبي يعيشون في مناطق حضرية بينما ان هذه النسبة لم تكن تزيد على ٢٠٪ فقط سنة ١٩٥٠ الا أن تأثير البيئة الريفية يعد حقيقة مقبولة بدرجة كبيرة • والملاحظ ان الأسرة الريفية أكثر اندماجاً ووحدة وأكثر استقراراً من الأسرة الحضرية وبالمقارنة مع المؤسسات الاجتماعية الأخرى ، فان دور الأسرة يعد أكثر أهمية في القرية مما هو في المدينة والسجن في البيئة الريفية التي يكون فيها لكل من العاملين في السجن والنزلاء لديهم نظرة تقدير الى استقرار الزواج بما يتضمنه ذلك من بذل

الجهود لانقاذ أى زواج تعترضه عقبة ما تكاد تؤدي به حتى ولو كانت هذه العقبة هي انحراف الزوج وسجنه وهو عكس الموقف فى البيئة الحضرية .

ولذلك يلاحظ ان المؤسسة لا تسمح فقط للزوجة بزيارة زوجها ، بل تسمح أيضا لكل أفراد الأسرة بالزيارة ، كما تسمح للأسرة بالزيارة كمجموعة ، وفى مكان خاص .

ولقد كانت نظرة التقدير والاهتمام بالأسرة لدى الريفيين فى المسيسي من العوامل البالغة الأهمية لا فى نجاح التجربة واستمرارها فحسب بل وفيما لقيته من قبول لدى الرأى العام والرسميين فى الولاية . بل وزهوم بها يضاف الى هذا العامل عامل آخر يتعلق بما اتبع من انشاء مخيمات مستقلة يمكن اعتبار كل مخيم منها سجن قائم بذاته يفصله عن غيره بضعة أميال مما جعل اللقاء النزلاء المتزوجين بزوجاتهم أمرا ميسورا .

كذلك فان العدد القليل من النزلاء الذين يقيمون فى كل مخيم يؤدي الى غنم المبالغة فى اجراءات الامن والحراسة . كما انه يسمح للضباط بالتعرف على النزلاء جيدا وان يقيموا معهم علاقات طيبة .

ومما لا شك فيه ان معرفة الضابط بالنزيل وبزوجته يعد أمرا هاما لانه يساعد على نجاح نظام الزيارات الزوجية حيث تكاد تختفى الاجراءات الرسمية عند استقبال الزوجات وتقل الى حد كبير احتياطات الامن . وهو ما جعل الزوجات يشعرون بالارتياح ويعلن الى التصرف ببساطة الى حد انهن يكنن ان ينسبن انهن فى داخل السجن .

وهذا الجو من شأنه ان يتيح للزوجات الاحتفاظ باحترامهن كذواتهن وتوفر الشعور لديهن بانهن حين يقمن بزيارة أزواجهن قائما يقمن بعمل خاص وليس رسمى .

وعلى الرغم من ان الزيارات الزوجية نشأت بشكل غير رسمى وغير مخطط كوسيلة لتحقيق التكيف الهادى اللين الا ان ذلك لا يعنى بالضرورة انها غير مرغوبة فهى على العكس من ذلك تظهر أهمية مشكلة التكيف الجنسى فى المؤسسات العقابية وفى ظل ظروف مشبعة بروح التعاون بين النزلاء والعاملون فى السجون ، فالمشكلة الجنسية فى المؤسسات العقابية سوف تلقى تفعيلا أكبر وتنال اهتماما أشد وعندئذ ستصبح تجربة مؤسسة المسيسي العقابية نموذجا يحتذى بالنسبة للمؤسسات العقابية الأخرى .

أما البحث الثاني الذى أجرى على تجربة سجن برشمان فقد قامت به الباحثتان أوجين زيمانز وروث شونل كافان Eugene Zemans, Ruth Cavan سنة ١٩٥٦ . وتقول الباحثتان فى مقدمة بحثهما ان الاتصالات الزوجية والأسرية جزء حيوى لحياة أى كائن حى فالزواج يساهم فى بناء الحياة الشخصية لأى فرد ويشبع الاحتياجات الانسانية الخاصة بالحب والأمن الانفعالى ويساعد على التعبير الجنى وغير ذلك من الأمور كذلك فإن نوعا آخر من الإحساس بالرضا ينشأ عن الأبوة . وكل هذه الاحتياجات توجد لدى الأسوياء كما توجد لدى المنحرفين وإن كان تحقيقها بالنسبة للآخرين ليس موضع اهتمام .

والأهم من ذلك ان المسجون الذى يطلق سراحه يكون عادة محتاجا الى قبول شخصى واجتماعى مباشرين من جماعة صغيرة صديقة والأسرة هى الجماعة المثالية التى يمكنها أن تساعد على الانتقال من حالة سلب الحرية الى حالة الحرية ويمكن أن تفشل فى القيام بهذا الدور اذا كانت العلاقة الشخصية قد أصابها الذبول أثناء فترة السجن .

وبطبيعة الحال فإن الأسر ليست لديها قدرة متساوية على مساعدة المسجون فى نجاح عملية إعادة التأهيل لمجزها عن تلبية بعض الاحتياجات الشخصية لدى المسجون أو لاسهامها فى تنمية السلوك الاجرامى لديه ، وزوجة المجرم قد تنغمس فى هذا الدور بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر وعلى أى حال فإنه فى حالات كثيرة أخرى وخاصة بين المجرمين غير المحترفين ، ظهر بوضوح ان التقييم الكامنة لدى الأسرة كان لها دور كبير فى إعادة تكيف المفرج عنه مع المجتمع .

وفى محاولة الباحثتين للتعرف على أهمية الزيارات الزوجية بالنسبة للمسجونين اتجهتا الى تحديد نسبة المتزوجين منهم الى غير المتزوجين ، فتابن لهما أن نسبة المسجونين المطلقين الى نظرائهم فى المجتمع أى المطلقين من غير المسجونين تبلغ ٧ الى ٤ أى أنها تزيد عليها فى المجتمع العادى بنسبة ٧٥٪ مما يدل على ان الجريمة والزواج قلما يجتمعان ومن المحتمل أيضا ان الزواج رغم انه لا يزال سليما من الناحية الرسمية الا انه يحتاج الى تقوية اذا كان يراد له أن يبقى ويستمر .

وفىما يتعلق بالعلاقة بين الزواج وفئات العمر المختلفة ، فإن الباحثتين لم تتمكننا من تحديد نسبة المتزوجين فى كل فئة من فئات العمر سواء بالنسبة

للذكور أو الإناث من نزلاء السجون ولكنهما تمكنتا من تحديد متوسط العمر الذى يتزوج فيه كلا من الذكور والإناث من المجرمين والذى بلغ بالنسبة للذكور فى السجون الاتحادية ٢٨٧ سنة ، وفى السجون المركزية ٢٧ سنة أما بالنسبة للإناث فإن متوسط العمر فى كلا النوعين من السجون كان ٢٨٢ سنة و ٢٨٥ سنة على التوالى وقد اعتبرنا هذا المتوسط هو المرحلة من العمر التى تشتمل فيها الحوافز الجنسية لدى الجنسين حيث يأخذ بالزواج مكانه كوسيلة مشروعة للشباب الجنسى ويتم التكيف الأساسى .

وقد تبين من الدراسات الأخرى التى أجريت لظاهرة الزواج ان الزواج فى سن مبكر (حيث يكون الزوج والزوجة فى العشرينات من العمر) تكون الفترة الحرجة للتكيف هى السنوات التالية للزواج والتى تقسح بين السنة الثالثة والسنة السادسة من الزواج ، حيث تبين أن نسبة الطلاق ترتفع فيها .

أما بالنسبة للمجرمين الشباب المتزوجين ، فإن السجن يضيف إلى عدم التكيف عاملاً جديداً أو مخاطرة إضافية ، فقد تبين أن الفترة الحاسمة فى التكيف بالنسبة لكثير من المجرمين المتزوجين هى فترة السجن .

وبناء على ذلك فقد تساعلت الباحثتان : هل يعتبر أمراً عملياً ، محاولة حماية الزواج حين يكون أحد الزوجين مسجوناً ؟ والمقصود بحماية الزواج هنا إتاحة الفرصة للزوج المسجون للالتقاء بزوجه وإقامة علاقة جنسية معها فى مكان يخصص لهذا الغرض داخل السجن . وفى هذا الصدد فإنه من الأهمية بمكان تحديد متوسط الفترة التى يقضيها السجناء فى السجون أو ما يسمى بمتوسط مدة السجن لتعرف إلى أى حد يمكن اعتبار المسجون محسروماً من اشباع حاجته الجنسية .

وقد تبين أن الغالبية العظمى من المسجونين يفرج عنهم خلال فترة قصيرة من الزمن ، وفى السجون الاتحادية كان متوسط مدة السجن إحدى عشر شهراً ، فى حين بلغ هذا المتوسط فى سجون الولايات واحد وعشرين شهراً .

ولا يعرف عدد الزيجات التى انتهت بالطلاق أثناء فترة السجن . وحالياً فإن القانون المطبق فى ست ولايات هى : فلوريدا ، مين ، نيوجيرسى ، نيويورك ، نورث كارولينا وساوث كارولينا يجعل الادانة بارتكاب جناية أو الحكم بالسجن على الزوج سبباً لطلب الطلاق من جانب زوجة المجرم .

وتقول الباحثتان **W. K. K.** كان من متطلبات الزواج أن يحترم كلا الزوجين الآخر ، فمما لا شك فيه أن دخول الزوج المسجون لا ينطوي على احترام للزوجة ، بل أن مجيء الزوجة إلى المسجون لزيارته لا يوفر لها الاحساس بالاحترام ، وكذلك الأبناء الذين تبين عن البحوث التي أجريت على الأحداث أن بعضهم كان والده مسجوناً مما يمكن اعتباره عاملاً في انحرافهم .

وقد توصلت الباحثتان في الاستنتاجات التقريبية الآتية : أن نصف المذكور تقريباً وأكثر من نصف الإناث المسجونين كانوا متزوجين عندما دخلوا السجن ، أن نسبة كبيرة من هؤلاء المسجونين المتزوجون كانوا في المراحل المبكرة من الحياة الزوجية حين أصبح التكيف أكثر صعوبة ، حتى بدون تأثير السجن . أن بعض الزيجات انتهت بالطلاق والبعض الآخر أصابه الضعف نتيجة عدم القيام بالالتزامات الزوجية الطبيعية ، ومع ذلك فإن كثير من الزيجات بقيت سليمة من الناحية القانونية وقد تبين أن الفترة التي يقع فيها الانفصال بالنسبة لكثير من المسجونين المتزوجين وخصوصاً غير المحترفين تقل عن سنتين .

لما بالنسبة للزيجات التي بقيت قائمة وهي التي وضع نظام الزيارات الزوجية من أجل للحفاظ على بقائها وذلك بضمان الاشتباع الجنسي الطبيعي للزوج للمسجون وأيضاً لزوجته ، فإن عددها غير معروف أي عدد الزيجات .

وعلى خلاف ما قاله **W. K. K.** في البحث السابق فإن **Zemans** و **Cavan** قد هداهما إلى أن نظام الزيارات الزوجية لا يلقي تحيئاً يذكر وتضيفان إلى ذلك قولها أنه في الولايات المتحدة الأمريكية ينظر إلى العلاقات الجنسية كخبرة بناءة ، وأن الاهتمام بها دائماً في سياق المعاشرة الزوجية أكثر مما يتم بها كملاقة جسدية محدودة . ولذلك فإن زيارة المسجون للبيت قد تحافظ على الزواج كملاقة شخصية واجتماعية ، في حين أن الزيارات الزوجية يمكن أن تخفف التوتر الجنسي ، ولكنها لا تقدم إلا القليل بالنسبة للأمور الأخرى .

وتعيب الباحثتان على المسئولين عن المؤسسات العقابية والمشرفين على المسجونين وكذلك الفلاسفة العقابية للولايات المتحدة الأمريكية اتجاههم جميعاً إلى عدم الاهتمام بالقيم للأمانة في جماعة الأمرة وما تقوم به من دور في عملية إعادة التأهيل .

وتشير إلى بحث قام به عالم الاجتماع **Joseph Balog** جوزيف بالوج تبين منه أن ٣٩ مشرفاً من مشرفي المسجونين من بين ٥٢ مشرفاً تم سؤالهم في

الدراسة التى أجراها أبدوا معارضتهم لأى تغيير فى نظام الزيارات الزوجية الحالى أى بنسبة ٥٦٪ ، فى حين طالب اثنان بتقنين التجربة وإضفاء الطابع المسمى عليها أى بنسبة ٣٨٪ ، فى حين طالب ستة مشرفين يجعل الزيارة قاصرة على المتزوجين أى بنسبة ١١ر٥٪ فى حين بلغ عدد الذين طالبوا بقصر الزيارة على الزوجات فقط دون النساء الأخريات سبعة مشرفين أى بنسبة ١٣ر٤٪ ولم يدل ثمانية مشرفين برأيهم فى هذا الشأن أى بنسبة ١٥ر٣٪ .

ويقول بالوج Balogh ان المبررات التى ساقها المؤيدون لنظام الزيارات الزوجية كانت على التوالى :

- ١ - انه يمتنع الطلاق بين الزوجين .
- ٢ - انه يخفض الجنسية المثلية بين المسجونين .
- ٣ - انه يزيد من بواعث السجناء للابتعاد عن طريق الجريمة .
- ٤ - انه يجعل السجن أكثر التزاماً بالنظام داخل السجن .
- ٥ - انه يساعد على نمو المفاهيم الاخلاقية لدى المسجونين .

وفىما يتعلق بالمعوقات التى تحول دون نجاح التجربة. بصورة كاملة . فقد ذكر بالوج بعضاً منها وهى : القيود المتعلقة بالميزانية ، النقص فى التسهيلات اللازمة ، الخوف من البغايا المحترفات اللاتى سينتحلن شخصية الزوجات ، الاعتقاد فى أن العلاقات الجنسية المثلية سوف تزيد نظراً لما تؤدى اليه الزيارات الزوجية من زيادة التوترات الجنسية لدى السجناء ، معارضة المشرفين على السجن لبرامج الزيارات الزوجية ، عدم ترحيب المجتمع بتجربة الزيارات الزوجية والاعتقاد بأنه قد ينتج عنها استخفاف الأغبيال التالية من المجرمين بعقوبة السجن وبخاصة الجانحين هذا فضلاً عما يوجه الى هذا النظام من اتهام بأنه سوف يؤدى ليس فقط الى زيادة المشكلات المتعلقة بالأمن والرعاية داخل السجن ولكن أيضاً الى مضاعفة الفساد بين العاملين فى السجن . ولن يوجد رجل يحترم زوجته حقيقة ، كما يقولون ، يقبل أن تزوره داخل غرفة صغيرة فى السجن . ويعتقد المشرفين ان إلغاء نظام الزيارات الزوجية سوف يحول دون العودة الى الجريمة .

كذلك تشير للباحثان الى بحث آخر أجراه عالم الاجرام كلايدب . فيدر Clyde B. Vedder تبين منه ان ثمانين من المشرفين على السجن ومأمورى السجن انقسموا على انفسهم تماماً فيما يتعلق بتأييد أو رفض الزيارات الزوجية الخاصة ويرون ان مشكلة العلاقات الجنسية المثلية أو الجنسية الغيرية فى السجن لن يمكن حلها فى المستقبل القريب . ومع ان الاتجاهات الجنسية

فى الولايات المتحدة الامريكية تمر بمرحلة تغير ، الا أن انعكاس الثورة الجنسية على الممارسة العقابية لن يكون لها الا أثر ضعيف وأن كان مباشرا .

ولقد فات الذين يعتقدون ان الزيارات الزوجية تضمن الحل لمشكلة الجنسية المثلية فى السجون ، أو لمشكلة عدم التوافق بين الزوجين أن يدركوا ان هذه الزيارات ليست سوى أحد وجهى فلسفة إعادة التأهيل واستمرارية الأسرة . ومما لا شك فيه على حد قول الباحثين ، أن الولايات المتحدة قد تجاهلت بدرجة كبيرة دور ووظيفة جماعة الأسرة الأولية ، وهو أمر يمكن ملاحظته بوضوح ، يضاف الى ذلك انفصال السجن عن المجتمع ، وطبوق الأزدهام فى المهاجع ، ونقص التسهيلات المقدمة فى الزنانات ، وإغلاقها فى وقت مبكر وتأكيد المجتمع على الجنس الذى يشجع بشكل غير مباشر على ممارسة النشاط الجنسى المثل داخل السجن .

ان المجتمع الأمريكى يمكنه من الناحية الدينية أن يستمر فى معارضة التوسع فى نظام الزيارات الزوجية ، وفى تجاهل المشكلة العظمى للجنسية المثلية داخل السجون الأمريكية على أساس الاعتقاد الزائف فى أن ما تجهله ليس له وجود بينما ان المواجهة الحقيقية بين الجريمة وبرامج إعادة التأهيل تقتضى أن يؤخذ حجم المشكلة الجنسية بعين الاعتبار عند وضع برامج المعاملة داخل السجن .

وفضلا عن تجربة الزيارات الزوجية التى يطبقها سجن واحد فقط فى الولايات المتحدة الأمريكية هو مؤسسة المسييسى العقابية ، فان هناك دول أخرى تطبق هذا النظام وهى :

البرازيل التى تطبق نظام الزيارات الزوجية بأسلوب مختلف بعض الشيء عن الأسلوب المتبع فى سجن برشمان ، فقد أنشأت ادارة السجن غرضا صغيرة فى مواجهة السجن خارج الاسوار خصصتها لأغراض الزيارة ، بحيث تأتى الزوجة أو الصديقة الى إحدى هذه الغرف ، ثم ينتقل إليها المسجون عبر المساحة التى تفصل بين السجن وموقع هذه الغرف ، فيقضى معها بعض الوقت بحسب ما تحدده الادارة. العقابية ، وبعد ذلك يعود الى السجن . وبطبيعة الحال فان هذه الغرف تكون تحت الحراسة حتى لا يهرب المسجونين . ولا تشترط ادارة السجن وجود علاقة من أى نوع بين المسجون والمرأة التى تأتى لزيارته ، بل انها تسمح للبقايا بأن يعلن عن أنفسهن أمام السجن ليطلبهن من يرغب من المسجونين ويتم اللقاء فى تلك الغرف .

أما في المكسيك فقد أنشأت الدولة في مدينة المكسيك العاصمة سجنا جديدا أطلقت عليه اسم مصنع الرجال الجد *Fabrica de Hombres Nuevos* وإقامت بجواره غرضا خصصتها لزيارات النساء التي تقوم بها الزوجات لزوجهن المسجونين ، حيث تستطيع الزوجات أن يقضين ساعات من كل مساء مع أزواجهن المسجونين *

هذا بالإضافة الى النظام الذي تطبقه هذه الدولة ذاتها في سجن *Isla Matias* الموجود في إحدى الجزر التابعة لها في المحيط الهادى ، وتسمح بمقتضاء لاسر المسجونين بالإقامة معهم فى داخل المؤسسة ، إذا رغبوا فى ذلك وقد تبين أنه من بين ستمائة سجين يقضون عقوبتهم فى هذا السجن يوجد مائة وخمسون سجيناً تقيم أسرهم معهم *

وفى الأرجنتين يطبق نظام للزيارات الزوجية منذ سنة ١٩٤٧ يعتبر أكثر احتراماً بالقياس الى النظم المماثلة التى تطبقها دول أمريكا اللاتينية . فقد أقيم بناء خاص الى جانب السجن الوطنى فى العاصمة بيونس ايرس *National Penitentiary in Buenos Aires* مقسم الى غرف تم تأثيثها بشكل جذاب

والحق بكل منها حمام خاص ودورة مياه . وبموجب هذا النظام يسمح للسجين الذى حافظ على السلوك الحسن بأن تزوره زوجته بين وقت وآخر ، اذا وافقت هى ، حيث انه يجب أن تكون الزيارات اختيارية من الجانبين ، أى من جانب الزوج وجانب الزوجة . وتقوم ضابطات نساء من فريق العاملين فى السجن بالترحيب بالزوجة وتفتيشها وإبلاغها التعليمات الخاصة بالزيارة ، فى حين يأتى الضباط الرجال بالسجين وقد أمسكوا به حتى أذ بلغوا باب الغرفة تركوه ليدخل فينفرد بزوجته الوقت المناسب ، وبعد ذلك يخرج وتبقى الزوجة بالغرفة حتى ينصرف به حراسه الرجال فتخرج الزوجة بصحبة الضابطات النساء *

أما فى كولومبيا فان النظام الذى تطبقه هذه الدولة يجمع بين خصائص الزيارات الزوجية والاجازات التى تمنح للمسجونين فهو يهدف مثله فى ذلك مثل النظام الأول الى تمكين السجين من إشباع حاجته الى الجنس ، ولكنه يختلف عنه فى أنه لا يسمح لزوجته أو أى امرأة أخرى بالحضور اليه فى السجن ، وإنما يسمح له بالخروج لأشباع هذه الحاجة فيغادر السجن تحت الحراسة مرتدياً ثيابه المدنية ، ليقابل زوجته فى منزل مصرح به ، أو فى منزله الخاص إذا كان يقيم فى المدينة التى يوجد فيها السجن ، حيث يمكنه أن يقضى معها ساعتين دون مساس بخصوصيتهما من جانب الحارس الذى يبقى خارج البيت ليحول دون هروب المسجون *

ولا يقتصر هذا النظام على المسجونين المتزوجين فقط ، بل يشمل أيضا المسجونين العزاب الذين يسمح لهم بزيارة صديقاتهن أو بزيارة البنايات .

النظام في الدول الآسيوية :

تختلف الدول الآسيوية فيما بينها في طريقة معالجتها للمشكلة الجنسية في السجون وتقول الباحثة روث كافان ان كمبوديا تسمح للسجين بأن تزوره زوجته لمدة عشر دقائق يوم الأحد من كل اسبوع على أن يكون ذلك تحت الملاحظة . أما الهند وباكستان والفلبين ، فانها تسمح لفئات معينة من المسجونين بالحياة مع أسرهم على أرض السجن . وعلى سبيل المثال فان الحكومة الفلبينية تذهب بعيدا في هذا الصدد ، حيث تشجع المسجونين على الزواج وإقامة حياة أسرية في المعسكرات العقابية المفتوحة وبموجب البرنامج الذي وضعته الحكومة فانها تدفع مصاريف انتقال الأسرة الى المستعمرة وتقدم الأرض وأدوات الزراعة وبيوت صغيرة يقيم فيها المسجون وأسرته ، فضلا عن الثياب ومطالب الحياة الأخرى الى أن يتمكن المحكوم عليه وأسرته من الاعتماد على أنفسهم ، مما الأولاد فانهم يلحقون بالمدرسة العامة الموجودة داخل السجن الى أن يبلغوا السن التي تسمح لهم بالالتحاق بالمدارس الموجودة خارج السجن .

وتطبق المملكة العربية السعودية نظام الزيارات الزوجية بطريقة مماثلة للطريقة المطبقة في الأرجنتين ، حيث تخصص غرف في السجون لالتقاء الزوج المسجون بزوجته ، يراعى انفصالها عن المبنى الرئيسي للسجن وتستقل بمدخل خاص ويكون للزوجة الحق في رفض أو قبول الزيارة ، فإذا قبلت القيام بها جاءت بصحبة أحد محارمها كالأب أو الأخ ومعها ما يثبت قيام علاقة الزوجية وتقابلها بعض الإناث العاملات في السجن ليجرين تفتيشها وإبلاغها بالتعليمات الخاصة بالزيارة ثم يتركها في إحدى الغرف حيث لا يلتبس الزوج أن يحضر بصحبة بعض الحراس الذين يتركونه عند باب الغرفة ، فإذا انتهى اللقاء بين الزوجين خرج الزوج أولا ليعيده الحراس الى نزلته ، ثم بعد ذلك تخرج الزوجة بصحبة النساء العاملات في السجن . وقد تبين من الإجابات التي أدلى بها بعض ضباط السجون السعودية للذين التفتت بهم في بعض الدورات التدريبية ، ان الإقبال على الزيارات الزوجية ضعيف بالنظر الى اشتراط حضور أحد محارم المرأة معها الى السجن عند زيارة زوجها مما يسبب لها حرجا عظيما كذلك فان وضوح الغرض من الزيارة يجعل الزوجات عزوفات عن القيام بها لحيلهن وشدة حيامن .

ولا تعرف دولة عربية غير المملكة العربية السعودية تطبق هذا النظام .

تقويم نظام الزيارات الزوجية :

لا ريب في وجهة المبررات التي ساقها مؤيدو هذا النظام ، ابتداء من ابن عبد الحكم وسجنتون وغيرهما من الفقهاء المسلمين وانتهاء بعلماء العقاب المعاصرين في أوربا وأمريكا سواء منها الشمالى أو الجنوبى ، فمن حيث ان العقوبة السالبة للحرية لا يجب أن تمس حقا طبيعيا للمسجون مثل حقه فى اشباع حاجته الى الجنس خاصة اذا كان متزوجا اعتاد معاشرة النساء ، فان أحدا لا يستطيع أن يجادل فى صحة ذلك * وإن كان قد أثر ، فى هذا الصدد ، قديما وحديثا ، ما ينطوى عليه تمكين السجين من الاستمتاع بزواجه من تهوين للأثر الرادع للعقوبة وتخفيف لا مبرر له على المسجون الذى أساء الى المجتمع فكان يجب حرمانه من معاشرة زوجته أثناء قضائه للعقوبة حتى يشعر بوطاة السجن وما يؤدى اليه من حرمان فيقطع عن ارتكاب الجريمة بعد الافراج عنه الا أن نظام الزيارات الزوجية على الرغم مما قد يؤدى اليه تطبيقه من تأثير سلبى فى العقوبة ، فانه ، حتى من هذه الناحية يعد وسيلة ضرورية لدرء المفاسد الناتجة عن سلب الحرية وفى مقدمتها الجنسية المثلية التى تعد من أعظم المفاسد يلها ما قد يؤدى اليه وجود الزوج فى السجن بعيدا عن زوجته فترة طويلة من انحراف الزوجة تحت ضغط الحاجة الى الجنس ، وخاصة فى المجتمعات التى تتجه فيها وسائل الاعلام الى التركيز بشكل مبالغ فيه على الجنس *

وعلى الرغم من الصعوبات العملية التى واجهت وتواجه كل من رغب ويرغب فى اجراء دراسة لمعرفة أثر الزيارات الزوجية على هاتين الظاهرتين ، أى المثلية الجنسية بين المسجونين ، وفشل زيجاتهم * وهو ما أشارت اليه الباحثتان زيمنز وكافان ، الا أنه لا يمكن أنكار كل أثر لنظام الزيارات الزوجية ، فقد لمس أحد مامورى السجون الأمريكيتين ويدعى دوفى Duffy (١) أثر هذا النظام على سلوك المسجونين فى السجن الذى كان يشرف على إدارته فقال ان الزيارات الزوجية لا تخلق فقط الحافز الشخصى لدى السجين لاعادة تأهيله بل وتساعد على خلق بيئة جديدة داخل السجن ، فضلا عما تؤدى اليه من الحيلولة دون فشل كثير من الزيجات والتى تتسبب فيه حالة الحرمان التى يعيش فيها الزوجة بعد اطلاع زوجها فى السجن *

ويقول أيضا ان أشد المسجونين عنادا وميلًا الى التمرد يتحول الى سجين متعاون عقب الزيارات الخاصة التى تقوم بها زوجته له * ويرى ان هذه

« المكافأة » يمكن أن تؤدي إلى الاقلال من محاولات الهروب ، حيث تبين أن أول ما يسعى إليه السجين الهارب هو أن يلتقي بامرأة في اللحظات الحاطفة التي يصبح فيها حراً .

أما الذين يعارضون نظام الزيارات الزوجية ، فانهم ينتمون في الغالب إلى الجيل القديم من علماء العقاب والجريمة الذين كانوا يؤمنون بقيم ومثل عليها كانت في طريقها إلى الافول في مجتمع طغت عليه المادية حتى أغرقته في لجتها ، ومن هؤلاء العلماء بيرنز Barnes وتيترز Teeters (١) اللذين رفضا تجربة مؤسسة المسيسيبي العقابية بحجة تعارض الزيارات الزوجية مع الأخلاق الانجلو سكسونية وتقاليد المجتمع الأمريكي ونظرته إلى الجنس كعلاقة وجدانية بناءة قبل أن تكون علاقة جسدية هدفها الاستمتاع فحسب - وهو تبرير لا شك في غرابته وخاصة من عالمين يعيشان في مجتمع بلغ أقصى درجات التحرر من الضوابط المتعلقة بالعلاقات الجنسية إلى الحد الذي جعل من الجنس موضوعاً عادياً يكاد الحوض فيه وتناوله يشبه الحوض في أمور الحياة اليومية كالطعام والشراب واللباس . ولعل هذا الموقف الذي آخذه العالمان يرجع إلى أن الظروف التي كانا يعيشان فيها كانت جد مختلفة عن الظروف التي جدت فيما بعد ، فقد عبرا عن رأيهما هذا في الخمسينات حين كان ما يسمى « بالثورة الجنسية » على وشك النشوب . وهي الثورة التي قلبت الأخلاق الجنسية للمجتمع الأمريكي رأساً على عقب . مما أدى فيما بعد ، إلى تغير نظرة المجتمع الأمريكي إلى نظام الزيارات الزوجية وهو ما سبق أن تنبأت به العالمتان زيمزن وكافان عندما كتبتا تقريراً عن العلاقات الجوجية للمسجونين ، حيث قالتا أن الثورة الجنسية سوف يكون لها انعكاس مباشر على الممارسة العقابية . ودعتا إلى اعطاء المشكلة الجنسية في السجون الامريكية قدراً أكبر من الاهتمام .

والذي يبدو لنا صحيحاً أن ما قاله بيرنز وتيتزر وغيرهما من العلماء الذين عارضوا نظام الزيارات الزوجية ، إنما هو من قبيل النفاق الاجتماعي أن لم يكن تعبيراً عن الجهل المطبق بالأوضاع السائدة في السجون . ذلك أنه ليس من المنطق في شيء ولا من الأخلاق أن ينظر إلى العلاقات الزوجية المشروعة بين السجين وزوجته باعتبارها أمراً منافياً للأخلاق ، بينما لا ينظر إلى العلاقات الجنسية المثلية نفس النظرة فكانها مآر تفره الأخلاق !! وهذا عين الشذوذ .

ولذلك فإن الفقهاء المسلمين كانوا أبعد نظرا وأصح فكرا حين رأوا إباحة التقاء السجين بزوجه منعاً للانحراف ودرءاً للفساد سواء بالنسبة للزوج أو بالنسبة للزوجة .

وقد يسأل سائل : فما بال السجين الأعزب ! ونصف نزلاء السجون عذاب ، سواء أكانوا ممن سبق لهم الزواج وطلقوا زوجاتهم ، أو ممن لم يسبق لهم الزواج أو من الأرملة الذين ماتت زوجاتهم . والاجابة : أن هؤلاء يمكن أن تستخدم بالنسبة لهم الأساليب النفسية التي تؤدي إلى الابتعاد بهم عن التفكير في الموضوعات الجنسية بواسطة ما يسمى التسامى والاعلاء . وحتى لو افترضنا فشل هذه الأساليب فمعاً لا شك فيه أن فساد نصف المسجونين أفضل من فسادهم جميعاً . يضاف إلى ذلك أن الزيارات الزوجية لا تراعى جانب المسجون فحسب بل تراعى أيضاً جانب الزوجة التي تركها هذا المسجون وراءه لفترة قد تطول إلى الحد الذي قد يدفعها الحرمان الجنسي إلى الانحراف .

وهكذا نرى أن نظام الزيارات الزوجية شأنه شأن أى نظام آخر لا يخلو من عيوب وخاصة ما يتعلق منها بالتفرقة بين السجين الأعزب وزميله المتزوج ، وهو ما جعل خبراء السجون يفكرون في نظام آخر يتلافى هذه التفرقة ، وقد انتهى بهم التفكير إلى استخدام نظام الاجازات التي تمنح للمسجونين وهو ما سوف نتناوله فيما يلي :

نظام اجازات المسجونين :

فيما يتعلق بتاريخ نشأة هذا النظام ، فإن تاريخه يرجع إلى سنة ١٩٥٢ عندما طبقته الادارة العقابية في السويد تحت اسم Furlough أى اجازات المسجونين^(١) وبموجب يسمح لهم بالخروج من السجن لقضاء فترة من الزمن يزورون أثناءها زوجاتهم أو صديقاتهم أو أقربائهم ، ثم يعودون إلى السجن .

ولم تلبث الدول الأخرى أن حذت حذو السويد فطبقت نظاماً مماثلاً لنظام الاجازات ومن هذه الدول : إنجلترا ، ويلز ، أيرلندا الشمالية ، اسكتلندا ، الدانمارك ، سويسرا ، ألمانيا الغربية ، اليونان ، وشيلي . وبورتوريكو ، الأرجنتين والمكسيك والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية .

والملاحظ أن هذه الدول وأن تشابهت في الأخذ بالمبدأ الذي يقضى بمنح
المسجونين إجازة لمدة ما ، إلا أنها تختلف فيما بينها سواء من حيث الشروط
التي يجب توافرها لمنح الإجازة ، أو من حيث مدة الإجازة ذاتها .

وفي هذا الصدد سنعرض للنظامين المطبقين في السويد والولايات المتحدة
الأمريكية .

أولا - نظام الإجازات المطبق في السويد :

يقضى هذا النظام بمنح المسجونين إجازة يمضونها خارج السجن لزيلة.
أسرهم وذلك طبقا لشروط معينة بعضها يتعلق بالمدة المحكوم بها على السجين ،
والبعض الآخر يتعلق بما أقضى من هذه المدة ، والبعض الثالث يتعلق بسلوك
السجين سواء أثناء وجوده في السجن أو أثناء وجوده خارج السجن في إحدى
الإجازات .

١ - فيما يتعلق بالمدة المحكوم بها على السجين فإنه يشترط ألا تقل عن
عشرة شهور سجن ولا تزيد على سنة ونصف وفي هذه الحالة فإن يحصل على
أول إجازة بعد انقضاء ستة أشهر من دخوله السجن . ويتكرر منحه الإجازة
بعد أربعة أشهر من الإجازة الأولى حتى موعد الإفراج عنه .
في حين أن المسجونين الذين تتراوح المدة المحكوم عليهم بها بين سنة
ونصف وثلاث سنوات فإنهم يحصلون على إجازة بعد قضائهم عشرة أشهر في
السجن ، ثم تتكرر الإجازة كل أربعة أشهر .

أما المسجونون الذين تزيد المدة المحكوم بها عليهم عن ثلاث سنوات ،
فإنهم لا يحصلون على إجازة إلا بعد موافقة إدارة السجن التي تطبق عليهم نظاما
خاصا .

٢ - يشترط فضلا عن ذلك أن يكون المسجون قد التزم بالسلوك الحسن
أثناء الفتر التي قضيا في السجن منذ دخوله إليه . وأن يكون مراعيًا للوائح
ونظمه .

٣ - أما فيما يتعلق بمدة الإجازة ، فإنها تبلغ ٤٨ ساعة (يومان) يضاف
إليها الوقت اللازم لمغادرة المؤسسة والسفر إلى الجهة التي يقصدها ثم العودة .
فإذا ارتكب المسجون مخالفة أثناء وجوده في الإجازة كأن سلك سلوكا غير
مشروع أو لم يلتزم بمواعيد العودة إلى السجن أو غير ذلك فإنه يحرم من
الإجازة الكلية أو مؤقتا بحسب خطورة المخالفة التي ارتكبها .

ثانيا - نظام اجازات المسجونين في الولايات المتحدة الامريكية :

يكاد لا يوجد في هذه الدولة سوى سجن واحد يطبق هذا النظام وهو سجن بارشمان في ولاية المسيسيبي . ففي كل عام وفي الفترة الواقعة بين اول ديسمبر ونهاية فبراير يسمح لحوالى ٣٠٠ مسجون بالحصول على اجازة يغادرون فيها السجن وينذهبون الى بيوتهم لمدة عشرة ايام متصلة .

ويشترط فيمن يمنحون هذه الاجازة أن يكونوا قد قضوا في السجن ثلاث سنوات على الأقل ، وأن يكونوا قد التزموا بالنظام والسلوك الحسن . وتقوم ادارة المؤسسة باختيار الثلاثمائة سجين بعناية مراعية أن يكونوا محل ثقة .

وقد طبق هذا النظام منذ عام ١٩٦٢ . وخلال اثني عشر عاما (١٩٦٢ - ١٩٧٣) بلغ عدد الذين حصلوا على اجازة ٣٢٠٤ مسجونا ، تخلف منهم عن العودة الى السجن ١٥ سجينا فقط ، أعيد منهم اثني عشر سجيناً ، بينما ظل الثلاثة الآخرين هاربين . ويعتقد علماء العقاب الامريكيين ان هذا النظام قد نجح .

ثالثا - نظام الاجازات في الدول الأخرى :

تطبق بعض سجون الاتحاد السوفيتي والمانيا نظاما شبيها بنظام الاجازات ، ولكنها اجازات اسبوعية ، حيث يسمح لبعض المسجونين بقضاء عطلة نهاية الاسبوع في بيوتهم^(١) .

أما بالنسبة للدول العربية ، فان العراق تعد الدولة الوحيدة التي طبقت نظام «اجازات المسجونين» وكان ذلك سنة ١٩٦٩ ، الا أن التجربة لم تلبث أن انقضت بعد عام واحد من بدايتها بحجة فشلها الذى استند الى هروب ثلاثة من بين أكثر من مائة مسجون منحوا اجازة ، فرأت الادارة العقابية في العراق عدم المضي في التجربة .

اهداف نظام الاجازات :

لهذا النظام اهداف كثيرة ، كما يقول الذين استحدثوه ، منها تمكين المسجون من زيارة أسرته والالتقاء بزوجته او بصديقته كحل لمشكلة الحرمان

الجنسى وما تؤدى اليه من شيوع الجنسية المثلية فى السجون • ومنها أيضا اتاحة الفرصة للمسجون للبحث عن عمل يلتحق به بعد الافراج عنه • كذلك يهدف هذا النظام الى تجنب الآثار السيئة الناشئة عما يسمى بصدمة الافراج • وهى الصدمة التى يصاب بها السجين حين يغادر السجن بعد أن قضى به مدة طويلة بمعزل من المجتمع العادى ، مما يجعله يشعر بالخوف من مواجهة الناس ويتوجس منهم • ولذلك فان خروجه فى أجازة يتصل أثناءها بالناس من شأنه أن يخفف بدرجة كبيرة من صدمة الافراج يضاف الى هذه الأهداف ، أهدافا أخرى مثل اتخاذ الاجازة وسيلة لتشجيع وأغراء السجناء على الطاعة والالتزام بالنظام وحسن السلوك لكى يحصلوا عليها •

ومع ذلك فان الهدف الأول وهو تمكين السجين من اشباع حاجته الجنسية بعد أبرز أهداف نظام الاجازات • وأهمها • ولعل ذلك ما أفصحته عنه الادارات العقابية فى بعض الدول حين شرعت فى تطبيقه ومنها على سبيل المثال ايرلندا وبلجيكا التى تشترط لمنح المسجون اجازة أن يكون متزوجا •

كذلك فان كل علماء العقاب الذين اهتموا بهذا النظام ، كان تنالهم له بالبحث من حيث دوره فى مواجهة المشكلة الجنسية فى السجون ، وتقييمهم له من حيث نجاحه أو فشله فى علاج هذه المشكلة • وهو منهج سليم تماما نظرا لأن الأهداف الأخرى التى قيل ان نظام الاجازات قد استحدثت من أجل بلوغها ، يتعذر التعرف على مدى النجاح الذى أحرزه بشأنها • فليس من الممكن تحديد عدد السجناء الذين استطاعوا العثور على عمل أثناء الاجازات التى حصلوا عليها • وبالمثل لا يمكن تحديد الدور الذى لعبته الاجازات فى حماية السجناء من الآثار السيئة الناجمة عما يسمى بصدمة الافراج • وكذلك بالنسبة لاستغلال هؤلاء السجناء للاجازات التى حصلوا عليها لحل المشكلات التى واجهتها أسرهم أثناء وجودهم فى السجن أو الاستفادة من الاجازات فى تقوية رابطة الزوجية وغير ذلك مما قيل أن نظام الاجازات يستهدفه • وهو ما جعل بعض علماء العقاب ينهبون الى القول بأن كل هذه الأهداف قد وضعت الى جانب الهدف الوحيد لنظام الاجازات وهو تمكين السجناء من اشباع حاجتهم الجنسية ، لمجرد التويه وعدم اظهار الادارة العقابية فى صورة تعتقد هى ، انها مما يشينها أخلاقيا ، حيث يقال انها تسهل للسجناء اشباع حاجاتهم الجنسية •

ليس ذلك فحسب بل أن هذه الادارات ارادت بادعائها وجود غايات أخرى للنظام أن تتجنب الاتهامات التى يمكن أن توجه اليها ، اذا اقتضت فى

تبريرها لتطبيقه على غاية واحدة ، أو هدف واحد هو الاشباع الجنسي . ومع ذلك فإن بعض علماء العقاب لم يتردد في اتهام هذه الادارات بأنها عندما تسمح بمنح السجناء اجازة دون تمييز بين المتزوج والاعزب ، فانما تتسبب بذلك في تعريض الاعراض للخطر بما يتضمنه وجود مسجونون محرومين جنسيا في وسط المجتمع ، واحتمال اعتدائهم على الاناث ، أو على الأقل اتصالهم بالبغايا وما يتبع ذلك من اصابتهن بالامراض التناسلية التي لن تلبث أن تنفشي في السجون التي يقيمون فيها .

كذلك فإن المسجون الأعزب الذي يخرج في اجازة لا يتورع عن ذكر ما حدث بينه وبين من يكون قد التقى بهن من النساء لزملائه مما يؤدي الى زيادة التوتر داخل السجن والهاب المشاعر الجنسية وما يتبع من ذلك من اقبال على المثلية الجنسية كوسيلة للاشباع . بعكس السجن المتزوج ، فانه يتخرج من ذكر ما حدث بينه وبين زوجته لزملائه .

ومما لا شك فيه ان هذه الانتقادات التي وجهت لنظام الاجازات لا تخلو من وجهة . ولعل قصره على المسجونين المتزوجين يقضى الى حد كبير على مخاوف المعارضين كما ان الجمع بينه وبين نظام الزيارات الزوجية من شأنه أن يجعل مواجهة المشكلة الجنسية في السجون أكثر قوة وأعمق أثرا .

الفصل الثانى

نظام الاجازات التى تمنح للمسجونين فى السجون المصرية

من يقرأ لائحة السجون يلاحظ انها لم تذكر كلمة « اجازات » أو « اجازة » عند اشارتها الى هذا النظام فى موادها المختلفة وانما تذكر بدلا عنها كلمة « زيارة » فنقول « السماح له - تقصد المسجون - بزيارة ذويه خارج السجن (المادة ٨٠ بند ٤) و « يجوز التصريح للمسجون بزيارة ذويه » (المادة ٨٥ مكرر) وهى نفس الكلمة التى وردت فى القرار الذى أصدره مدير مصلحة السجون لتنظيم زيارات المسجونين لذويهم * (القرار رقم ١٣٤ لسنة ١٩٧٤ . واستخدام كلمة « زيارات » يؤدى الى الخلط بين هذا النظام وغيره من النظم الأخرى مثل زيارة أقارب المسجون له فى السجن ونظام « الزيارات الزوجية » المطبق فى بعض البلاد * مما يجعل القسارى غير المتخصص يعتقد أنهما نظاما واحدا لا ثلاثة نظم مختلفة فيما بينها اختلافًا واضحًا . ولذلك يجب تحرى الدقة عند اطلاق الأسماء على النظم المختلفة تفاديا لما يؤدى اليه تشابه الاسماء أو تطابقها من أخطاء وخلط * ولذلك فقد رأت هيئة البحث أن تستخدم اصطلاح « اجازات » بدلا من « زيارات » .

قبل أن تطبق مصر نظام الاجازات الذى استحدثته السويد وأخذت به كل الدول الأوروبية تقريبا ، عرفت نظاما آخر للاجازات أكثر ضيقا من النظام الحالى ولا يزال يطبق الى جانبه حتى الآن وسوف نبين فيما يلى ظروف تطبيق كلا النظامين ، وطبيعتهما وشروطهما *

اولا - الاجازات التى تمنح فى فترة الانتقال (١) :

اثر اقرار قواعد الحد الأدنى لمعاملة المذنبين فى المؤتمر الأول لمكافحة الجريمة ومعاملة المذنبين الذى انعقد فى جنيف بسويسرا فى الفترة من ٢٢ أغسطس الى ٣ سبتمبر ١٩٥٥ وأتى جاء فى الفقرة الثانية من القاعدة رقم ٦٠ من قواعد الحد الأدنى ما يلى :

(١) هذا الجزء من التقرير كتبه المرحوم اللواء صلاح طه وكيل مصلحة السجون *

» من المرغوب فيه قبل انتهاء مدة تنفيذ العقوبة اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان عودة المسجون عودة تدريجية الى الحياة في المجتمع . ويتوقف تحقيق هذه الغاية على الحالة نفسها ، فاما أن يتم عن طريق برنامج تهيئى للافراج ينظم داخل المؤسسة ذاتها أو مؤسسة أخرى مناسبة ، أو عن طريق الافراج تحت التجربة مع الوضع تحت نوع من الرقابة التى يجب ألا يعهد بها الى الشرطة بل يجب أن تكون مقترنة بمساعدة اجتماعية فعالة .

ولم يتخلف المشرع المصرى عند سن القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ عن مواكبة الفكر العقابى الحديث أو ما أقرته مجموعة قواعد الحد الأدنى لمعاملة المدنيين بأن حرص على الأخذ بمبدأ التدرج فى معاملة المسجون (مادة ١٣ من قانون المسجون) - وكذا بافراد معاملة خاصة للمحكوم عليهم بعقوبات طويلة الأجل بحيث يتمتعون خلالها بامتيازات وتقل القيود المفروضة عليهم تدريجا قبل الافراج عنهم حتى اذا خرجوا للحياة الحرة استطاعوا مواجهتها فى غير مشقة ولا حرج - اذ نص فى المادة ١٨ من قانون السجون على الآتى :

» اذا زادت مدة بقاء المحكوم عليه فى السجن على أربع سنين وجب قبل الافراج عنه أن يمر بفترة انتقال وتحدد اللائحة الداخلية مدة هذه الفترة .وكيفية معاملة المسجون خلالها ، على أن يراعى التدرج فى تخفيف القيود أو تخفيفها » .

وتطبيقا لذلك راعت أحكام اللائحة الداخلية للمسجون الصادرة بقرار وزير الداخلية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦١ فى المادة ٨٤ منها تحديد مدة فترة الانتقال بواقع شهر عن كل سنة كاملة من سنى الحكم بحيث لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنتين ، كما أوضحت المادة ٨٤ منها تحديد مدة فترة الانتقال بواقع شهر عن كل سنة كاملة من سنى الحكم بحيث لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنتين ، كما أوضحت المادة ٨٥ ماهية الامتيازات التى يتمتع بها المحكوم عليه الموضوع بفترة الانتقال وهى على سبيل الحصر :

١ - نقله الى السجن الكائن فى دائرة محافظته التى يريد الإقامة فيها يعمد الافراج عنه أو الى سجن المرج متوسط الحراسة .

٢ - إلحاقه بعمل يتناسب وما كان يزاوله قبل سجنه بقدر الإمكان .

٣ - معاملته معاملة المحبوسين احتياطيا فيما يختص بالزيارة والمراسلة . وتتم الزيارة فى مكتب أحد الضباط وبحضوره أو من ينوب عنه وتكون مدتها نصف ساعة ما لم ير مدير السجن أو الأمور سيادتها عن ذلك .

٤ - التصريح له بأجازه لا تتجاوز ثمانية وأربعين ساعة خلاف مواعيد المسافة اذا دعت لذلك ضرورة قصوى أو ظروف قهرية طارئة ويصدر هذا التصريح من مدير مصلحة السجون بعد موافقة النائب العام أو المحامي العام المختص وتستنزّل المدة التي يقضيها المسجون خارج السجن من مدة عقوبته وذلك كله بالإضافة الى الامتيازات الأخرى المقررة لدرجته وتمنح هذه الامتيازات تدريجيا حسب النظام الذي يقرره مدير مصلحة السجون .

وفى ضوء هذه الأحكام سواء الواردة منها بالقانون أو اللائحة الداخلية تكشف من التطبيق العملي ندرة المحكوم عليهم الذين تتوافر فيهم شروط الوضع بفترة الانتقال والتمتع بامتيازاتها ، ومرد ذلك اتصال هذه الفترة بتاريخ الإفراج عن المحكوم عليه بوفاء المدة ، فى حين ان الغالبية العظمى من المحكوم عليهم يفرج عنهم افرجا مبكرا سواء تحت شرط بوفاء ثلاث أرباع المدة تطبيقا لاحكام المادة ٥٢ من قانون السجون ، أو بمقتضى القرارات الجمهورية (التي تصدر فى المناسبات الدينية أو القومية بالعفو عن بعض المحكوم عليهم بوفاء نصف المدة فضلا عن ان القرار الإدارى رقم ٣ لسنة ١٩٦٣ الصادر فى شأنه تنظيم التدرج فى منح المزايا المقررة للمسجونين الموضوعين بهذه الفترة أشترط لجواز التصريح للمسجون بالخروج من السجن فى أجازة حالة وجود ضرورة أو ظروف قهرية - قضائه لمدة سنة على الأقل بتلك الفترة .

وكان من محصلة ذلك أن تعطل تحقيق الهدف الذى ابتغاه المشرع فى أهمية السجون وتهينته لمجابهة الحياة الحرة وأصبحت احكام المادة ١٨ من قانون السجون مجرد صياغة قانونية غير مستفلة .

ولذلك وبناء على توجيه من السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية قامت مصلحة السجون فى أوائل عام ١٩٧٤ بإجراء دراسة مشتركة مع السيد الدكتور مستشار الدولة لوزارة الداخلية تستهدف التخلص من كافة هذه العوقات ولوضع نظام أكثر واقعية لمعاملة المسجونين فى المرحلة السابقة على إطلاق سراحهم .

وانتهت الدراسة الى الآتى :

١ - ضرورة التدرج فى أسلوب معاملة المحكوم عليه بما يمتشى مع المبادئ وأهداف التصنيف والتفريد .

٢ - أهمية المرحلة السابقة على الإفراج مهما كان نوعه ومن ثم يجب عدم

قصر الوضع بفترة الانتقال على المسجونين ولمنتظر الافراج عنهم بوفاء المسدة كاملة ،، بل تشمل أيضا هؤلاء المنتظر الافراج عنهم افراجا مبكرا طالما انهم أمضوا بالسجن مددا تتجاوز الأربع سنوات .

٣ - ان التغلب على أزمة الافراج تحتاج بخلاف التخفيف من القيود ومنح الامتيازات داخل السجن الى وضع نظام جديد يتيح للمسجون اكتساب مزيد من الثقة في نفسه ، وثقة المجتمع فيه ، حتى يتحقق التآلف الاجتماعي بين المسجون والمجتمع الحر ، وان تحقيق ذلك يكون عن طريق اعطاء الفرصة للمسجون للانفراج عنه بمدة مناسبة بالتواجد خارج السجن دون حراسة وعلى فترات بين أفراد مجتمعه المحلي .

٤ - أن تكون المعايير التي يسمح في اطارها بخروج المسجون دقيقة ومتزنة بحيث تكفل اطمئنان المجتمع وتقبله لمثل هذا الاجراء .

ثانيا - نظام الاجازات التي تمنح للمسجونين :

لما كانت أحكام المادة (١٨) من قانون السجون لا تشكل أى عقبة نحو تطبيق هذه الأفكار التي انتهت اليها الدراسة ، وان معوقات التنفيذ تتركز فى أحكام المادتين ٨٤ و ٨٥ من اللائحة الداخلية للسجون ، والقرار الادارى رقم ٣ لسنة ١٩٦٢ - لذلك رضى تعديل المادة ٨٤ والبند الرابع من المادة ٨٥ وذلك على الوجه التالى :

قرار وزير الداخلية رقم ٧٦٥ لسنة ١٩٧٤ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٧٩ لسنة ١٩٦١ باللائحة الداخلية لقانون السجون .

يستبدل بنص المادة ٨٤ والبند ٤ من المادة ٨٥ من القرار رقم ٧٩ لسنة ١٩٦١ باللائحة الداخلية للسجون النصان الآتيان :

مادة ٨٤ : اذا زادت مدة بقاء المحكوم عليه فى السجن على أربع سنوات متصلة وجب قبل الافراج عنه بالتطبيق لاحكام المادتين ٤٩ أو ٥٢ من القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم السجون أو غير ذلك من النظم والقوانين، أن يمر بفترة انتقال لا تزيد مدتها على سنتين .

مادة ٨٥ : (بند ٤) السماح له بزيارة ذويه خارج السجن مرة كل ثلاثة أشهر فى خلال السنة الأولى من فترة الانتقال ثم مرة كل شهر فى خلال التسع التالية ثم مرة كل أسبوعين فى خلال الشهور الثلاث الأخيرة ، على ألا

تتجاوز مدة الزيارة الواحدة ٤٨ ساعة بالإضافة الى مواعيد المسافة ، بشرط ألا يكون ذلك خطر على الأمن العام أو شخصه .

وعلى المسجون أن يحدد من سيزوره ومحل إقامته وصلته به وعليه أن يعود الى السجن قبل انقضاء ميعاد الزيارة ، فاذا تأخر بغير عذر مقبول جاز حرمانه من الزيارة التالية أو من هذه الميزة على حسب الأحوال .

ويصرف للمسجون في كل مرة من مدخراته بالسجن مبلغ مناسب وكذلك مقابل مصروفات الانتقال ذهاباً وعودة من مقر السجن الى مقر الزيارة .

ويكون سلوك المسجون خارج السجن وانتظامه في العودة محل اعتبار عند تطبيق حكم المادة ٥٢ من القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه على حالته ، ويضع مدير مصلحة السجن شروط واطراح تنفيذ ذلك .

وفي ضوء هذا القرار الوزاري بالتعديل السابق الاشارة اليه صدر قرار مدير مصلحة السجن رقم ١٣٤ لسنة ١٩٧٤ محددا الشروط الواجب توافرها في المسجون للوضع بفترة الانتقال ، وكذا بيان بالامتيازات التي تمنح له تدريجيا مدة وجوده بها ، وذلك على التفصيل التالي :

مادة (١) - لا يتمتع المحكوم عليه بالامتيازات فترة الانتقال الا بعد قضائه بالسجن مدة تزيد على أربع سنوات متصلة ، وبشرط ألا تزيد أقصى مدة فترة الانتقال على السنتين السابقتين للتاريخ المحدد بالافراج عنه تحت شرط فاذا لم تتوافر فيه شروط هذا النوع من الافراج احتسبت له على أساس السنتين السابقتين لتاريخ وفاته العقوبة .

مادة (٢) : يتمتع المحكوم عليه تدريجيا بمزايا فترة الانتقال بالكيفية المبينة بعد :

أولا - يمنح المسجون خلال السنة الاولى من بدء فترة الانتقال المزايا الآتية :

١ - النقل من السجن الكائن في دائرة المحافظة التابع لها الجهة التي يرغب الإقامة فيها ، بعد الافراج عنه ، أو أي سجن آخر اذا كانت شروط القبول في هذا السجن مترافرة فيه .

٢ - الحاقه فى العمل الذى يرغب فى مزاولته بما يتناسب مع قدراته وحالته الصحية وحسب ما تسمح به امكانيات السجن .

٣ - يمنح المزايا المقررة لمسجونى الدرجة الأولى الادارية اذا كان ما زال بدرجة ادارية أقل .

٤ - التصريح لذويه أو معارفه بزيارته فى السجن مرة كل اسبوع بمكتب الضابط المختص وبحضوره فى حدود شخصين بخلاف الزوجة والاولاد لمدة نصف ساعة .

٥ - السماح له بزيارة ذويه أو من يرغب من معارفه خارج السجن مرة كل ثلاثة شهور مرتديا ملابسه الخاصة وعلى نفقته دون حراسة .

ثانيا - يتمتع المسجون خلال التسعة شهور التالية من فترة الانتقال بالميزة الآتية علاوة على الامتيازات السابقة .

تكون زيارته لذويه أو من يرغب من معارفه خارج السجن بواقع مرة كل شهر .

ثالثا يتمتع المسجون خلال الثلاثة شهور الاخيرة من فترة الانتقال بالمزايا الآتية علاوة على الامتيازات السابقة :

١ - يصرح له بالتعامل مع مقصف السجن فى حدود عشرين جنيتها شهريا .

٢ - السماح له بقبول ملابس النوم الخاصة به (البيجاما أو الجلباب) فى حدود ثلاث غيارات ليرتديها أثناء النوم فقط ولا يسمح اطلاقا بارتدائها خارج غرفته .

٣ - تكون زيارته لذويه أو من يرغب من معارفه خارج السجن مرة كل اسبوعين .

مادة (٣) - يكون خروج المسجون من السجن لزيارة ذويه أو أحد معارفه وفق الشروط الآتية :

١ - أن تقرر جهة الامن المختصة عدم وجود خطورة على الأمن العام أو

على شخص المسجون ، ويجوز لجهة الأمن في أى وقت العدول عن رأيها الأول إذا جد من الظروف ما يحول دون استمرار خروجه من السجن •

٢ - ألا تتجاوز مدة الزيارة ٤٨ ساعة بالإضافة الى مواعيد المسافة •

٣ - أن يحدد المسجون اسم الشخص الذى سيزوره خارج السجن مدة وجوده بفترة الانتقال ومحل اقامته وصلته به ، ولا يصرح بها الا بعد اقرار الأخير كتابة بموافقة على استضافة المسجون فى كل زيارة •

٤ - يكون سلوك المسجون داخل السجن محل اعتبار قبل التصريح له بالخروج فى كل زيارة •

مادة (٤) : يلتزم المسجون أثناء وجوده خارج السجن بالواجبات الموضحة بالتصريح الممنوح له •

٥ - : إذا تجاوز المسجون الوقت المحدد لعودته الى السجن بمدة لا تزيد على ٢٤ ساعة بسبب أعتار غير مقبولة يحرم من الخروج فى الزيارة التالية ، فإذا لم تتجاوز مدة التأخير ٤٨ ساعة يحرم من الزيارتين التاليتين ، أما اذا زادت مدة التأخير على ذلك اعتبر المسجون هاربا ويحرم من التمتع بامتيازات فترة الانتقال مع جواز تأجيل أو الغاء الإفراج عنه تحت شرط ، وفى جميع الأحوال ينظر فى أمر مجازاته اداريا •

مادة (٦) : اذا ارتكب المسجون جريمة أثناء وجوده فى الزيارة خارج السجن يوقف التصريح له بالخروج فى أى زيارة لحين الفصل فى القضية فإذا حكم عليه بعقوبة سالبة للحرية جاز حرمانه من التمتع بامتيازات فترة الانتقال أو بعضها •

مادة (٧) : يلقى كل ما يخالف ذلك من أحكام •

وتنظيما لالتزام السجون بالقواعد والشروط الواجب توافرها فى السجون للوضع بفترة الانتقال أصدرت المصلحة تعليمات توضح خط سير الاجراءات والنماذج والسجلات الواجب امساكها لحصر أسماء المسجونين وتاريخ استحقاق كل منهم للتمتع بامتيازات هذه الفترة •

وبالنسبة للتعليمات التى يلتزم بها عند التصريح للمسجون بالخروج من السجن لزيارة ذويه أو أحد معارفه فقد رعى فيها الآتى :

١ - ان يكون خروج المسجون من السجن فى اجازة بموجب طلب كتابى مقدم منه يرغبه فى الخروج .

٢ - الا يتخلل فترة الاجازة او اليوم المحدد لخروجه وعودته احد ايام العطلات الاسبوعية او الاعياد الرسمية .

٣ - يسلم المسجون عند خروجه فى كل اجازة تصريح كتابى مثبتا عليه صورته الفوتوغرافية وموضحا به اسمه وملحوظاته القضائية واسم المواطن الذى يتجه المسجون لزيارته ومحل اقامته ودرجة صلته به وساعة وتاريخ خروجه من السجن والساعة والتاريخ المقرر عودته فيها ، وموضع يظهر التصريح ببيان بالواجبات التى عليه الالتزام بها لتلخص فى عدم الخروج عن مسار الطريق المؤدى مباشرة لمحل اقامة المواطن المتجه لزيارته ، وعدم مبارحته للمنطقة الواقع بدائرتها ، وتحذير له بعد تجاوز مدة الاجازة ، وأن يسلم نفسه فوراً لا قرب جهة شرطة اذا طرأ له أى ظرف يحول دون مواصلة سيرة أو من شأنه تأخير عودته الى السجن فى الوقت المحدد له حتى يتولى تلك الجهة اخطار السجن بتواجه المسجون واتخاذ اجراءات اعادته .

٤ - على ادارة السجن فى اليوم السابق لخروج المسجون اخطار جهة الشرطة الواقع بدائرتها محل اقامة المواطن المتجه المسجون لزيارته باشارة تليفونية موضحا بها اسم المسجون واسم المواطن وتاريخ وساعة مفسادته السجن والتاريخ والساعة المحددة لعودته .

٥ - يكون خروج المسجون فى اجازة من اقرب سجن عمومى لمحل اقامة المواطن الذى سيزوره المسجون .

تاريخ بدأ العمل بهذا النظام ونتائجه :

طبق هذا النظام فى السجن اعتباراً من ١٩٧٤/٦/٢٩ ، وبلغ عدد المسجونين الذين خرجوا فى هذا اليوم فى اجازة ٥٥ مسجوناً عادوا جميعهم فى المواعيد المحددة لهم كما لم يرتكب أى منهم أى عمل يخل بالأمن أو السلوك العام .

ومنذ تاريخ تطبيق هذا النظام وحتى الآن لم يقع من المسجونين المصرح لهم بالخروج فى اجازة أية مخالفة - عدا حالتين اثنتين - الأولى ضبط فيها مسجون من سجن الاسكندرية أثناء وجوده فى اجازة بتهمة شروع فى نشل ، والثانية تأخر فيها مسجون من سجن الرجال بالقناطر الحيرية عن الموعد المحدد

لعودته بمدة تزيد على ٤٨ ساعة وتبين من فحص ظروفه انه اختلف مع والده بسبب رفضها مساعدته في مشروع تجارى ليزاوله عقب الافراج عنه ، وكان ذلك سببا في سوء حالته النفسية وتأخر عودته للسجن .

وطبقا للبيان الاحصائى المرفق بلغ عدد المسجونين الذين وضعوا بفترة الانتقال وحتى ٣١/١٠/١٩٧٥ (٣٦١) مسجونا منهم (١٧٠) مسجوناً وافقت جهة الامن المختصة على خروجهم فى اجازات لعدم وجود خطورة على الأمن العام أو أشخاصهم .

أما بالنسبة للمسجونين الذين يتمتعون حاليا بامتيازات فترة الانتقال فيبلغ عددهم (١٦٦ مسجوناً) منهم (٦٥ مسجوناً) يخرجون فى اجازات والباقي لم توافق جهة الأمن على خروجهم .

وفى النهاية تشير نتائج هذه التجربة الى الآتى :

١ - يسدد مظاهر الثقة فى نفوس المسجونين الموضوعين بفترة الانتقال والحرص على عدم ارتكاب أية مخالفات ادارية واصبحت تصرفاتهم وعلاقاتهم مع زملائهم وحراسهم والمشرفين عليهم تتسم بالمثالية .

٢ - شدة نظام فترة الانتقال وخروج المسجونين فى اجازات انتباه ذويهم وأسرهم الى ضرورة التكاتف والتعاون على مساعدة أبنائهم من المسجونين عقب الافراج عنهم .

٣ - بدأت ثلاثى تدريجيا الفكرة السلبية المنطبقة على أذهان المجتمع من شكوك وعدم ثقة فى المفرج عنهم من السجون وحلت نظرة جديدة تقوم على ضرورة مساعدة المفرج عنهم .

٤ - كان صدق هذه التجربة فى نفوس المسجونين الذين لم يحل مواعيد استحقاق وضعهم بفترة الانتقال مشجعا ، اذ يحرصون على الاستجابة لنظم المسجون وعدم ارتكاب المخالفات حتى لا يترتب على انحرافهم تأخير أو حرمان وضعهم بهذه الفترة والتمتع بامتيازاتها .

الفصل الثالث

الدراسة الإحصائية

بلغ اجمالي المسجونين الذين حصلوا على أجازات منذ تطبيق هذا النظام في ١٩٧٤/٦/٢٩ وحتى ١٩٧٥/١٠/٣١ ، ٢٠٣ مسجون كان توزيعهم على السجون في جمهورية مصر كالآتي :

سجن مزرعة طره مسجون واحد أى بنسبة ٥٪ ، سجن الرجال بالقناطر ٤٣ سجيناً بنسبة ٢١٪ ، سجن النساء بالقناطر امرأتان بنسبة ١٪ ، سجن المرج لاثثة مسجونين بنسبة ١٥٪ ، سجن الاسكندرية ٣٥ مسجوناً بنسبة ١٧٪ ، سجن دمنهور سجينان بنسبة ١٪ ، سجن طنطا ١٤ مسجوناً بنسبة ٦٩٪ ، سجن المنصورة ثلاثة مساجين بنسبة ١٩٥٪ ، سجن الزقازيق ١٥ مسجوناً بنسبة ٧٣٪ ، سجن شبين الكوم ١٢ مسجوناً بنسبة ٦٪ ، سجن بنها سجينان بنسبة ١٪ ، سجن الطريق الصحراوى سجين واحد بنسبة ٥٪ ، سجن الفيوم ثلاثة مسجونين بنسبة ١٥٪ ، سجن بنى سويف ٦ مساجين بنسبة ٣٪ ، سجن المنيا ٨ مساجين بنسبة ٤٪ ، سجن اسيوط ٢٨ مسجوناً بنسبة ١٣٧٪ ، سجن سوهاج ١٧ مسجوناً بنسبة ٨٣٪ وسجن قنا ٨ مساجين بنسبة ٤٪ .

وهكذا يتبين أن سجن الرجال بالقناطر يأتى فى مقدمة السجون فى مصر من حيث عدد المسجونين الذين حصلوا على أجازة حيث بلغت نسبتهم ٢١٪ الى اجمالى الذين حصلوا على أجازات فى الفترة المشار اليها من ١٩٧٤/٦/٢٩ الى ١٩٧٧/١٠/٣١ يليه سجن الاسكندرية بنسبة ١٧٪ ثم سجن اسيوط بنسبة ١٣٧٪ ، فسجن سوهاج وبلغت نسبة المسجونين فيه الذين حصلوا على أجازة ٨٣٪ ، يليه سجن طنطا حيث بلغت نسبتهم ٦٩٪ ، ثم سجن شبين الكوم الذى بلغت نسبة المسجونين فيه الذين حصلوا على أجازة ٦٪ الى اجمالى المسجونين الذين استفادوا من هذا النظام . أما بقية السجون فقد كانت نسبة الذين حصلوا على أجازات من المسجونين فيها قليلة بدرجة ملحوظة تتراوح بين ٤٪ فى سجن قنا و ٥٪ فى مزرعة وسجن الطريق الصحراوى .

توزيع المسجونين الذين حصلوا على أجازات حسب مدة العقوبة المحكوم عليهم بها :

تبين ان المسجونين الذين حصلوا على اجازات ، والذين تقل مدة المحكوم عليهم بها عن خمس سنوات نسبتهم ١٪ الى اجمالي المسجونين الذين منحوا اجازات خلال المدة السابقة . في حين بلغت نسبة المسجونين الذين تراوحت المدة المحكوم عليهم بها بين أكثر من خمس سنوات وأقل من عشر سنوات ٣٨٤٪ ، أما الذين كانت المدة المحكوم عليهم بها تتراوح بين أكثر من عشر سنوات الى أقل من خمسة عشر عاما فان نسبتهم كانت ٢١٦٪ ، بينما بلغت نسبة المحكوم عليهم بمدة تتراوح بين خمسة عشر عاما الى أقل من عشرين عاما ١٣٣٪ ، وانخفضت النسبة الى ٢٪ لمن تزيد المدة المحكوم عليهم بها عن ٣٠ عاما الى أقل من ٢٥ عاما ، أما الذين تزيد المدة المحكوم بها عليهم عن ٢٥ عاما فقد بلغت نسبتهم ٢٤٪ .

وهكذا يتبين ان المحكوم عليهم بمدد تقل عن خمس سنوات لا يكادون يستفيدون من نظام الاجازات نظرا لما يشترطه من وجوب أن يكون المسجون قد قضى في السجن مدة لا تقل عن أربع سنوات متصلة لكي يمر بفترة الاشغال التي لا تزيد مدتها على سنتين .

ومن المعروف أن الذين يحكم عليهم بالسجن خمس سنوات أو أقل من ذلك لا يستفيدون من نظام الاجازات اما نتيجة لتطبيق أحكام الافراج الشرطي عليهم وهي التي تقضى بالافراج عنهم بعد أن يكونوا قد قضوا في السجن ثلاثة أرباع المدة واما نتيجة لتطبيق نظام العفو بنصف المدة الذي يصدر به قرار جمهوري ثلاث مرات في السنة وكانت قبل عام واحد مرتين فقط (في عيد ثورة يوليو وفي المولد النبوي ثم أضيف اليها مناسبة ثالثة وهي ١٥ مايو) .

أما الذين تزيد مدة المحكوم بها عليهم على خمس سنوات الى عشر سنوات فانهم يمثلون أعلى نسبة بين المسجونين الذين حصلوا على اجازات حيث بلغت ٣٨٤٪ ، تليها نسبة الذين حكم عليهم لمدة تزيد على خمسة وعشرين عاما وبلغت ٢٤٪ ، ثم تأتي نسبة الذين حكم عليهم بمدد تتراوح بين أكثر من عشر سنوات وأقل من خمسة عشر عاما وبلغت ٢١٦٪ تليها نسبة الذين تتراوح المدة المحكوم عليهم بها بين خمسة عشر عاما وأقل من عشرين عاما وبلغت ١٣٣٪ الا انه يلاحظ الانخفاض الشديد في نسبة المسجونين الذين تتراوح المدد المحكوم عليهم بها بين ٢٠ عاما الى أقل من خمسة وعشرين عاما فقد بلغت ٢٪ فقط الى اجمالي المسجونين الذين حصلوا على اجازات . وهو انخفاض لا تعرف له سببا محددا .

توزيع المسجونين الذين حصلوا على أجازات حسب نوع الجرائم التي حكم عليهم من أجلها :

كان توزيع المسجونين الذين حصلوا على أجازات حسب نوع الجرائم التي حكم عليهم من أجلها كالآتي :

بلغت نسبة المسجونين الذين حكم عليهم من أجل ارتكاب جرائم مخدرات ١٣٣٪ في حين بلغت نسبة الذين حكم عليهم لارتكاب جرائم سرقة وشروع فيها ٣٤٥٪ ، أما الذين حكم عليهم لارتكابهم جرائم قتل فقد بلغت نسبتهم ٢٠٪ وبلغت نسبة الذين حكم عليهم لارتكابهم جرائم قتل مقترن بسرقة ١٧٪ ، في حين بلغت نسبة الذين حكم عليهم لارتكابهم جرائم هروب من الخدمة وغياب ٣٪ ، أما الذين حكم عليهم لارتكابهم جرائم اختلاس فقد بلغت نسبتهم ٤٣٪ ، وبلغت نسبة مرتكبي جرائم السلاح والخبرة ١٥٪ ومثلهم مرتكبي جرائم الاستيلاء والتزوير أما الذين ارتكبوا جرائم الضرب فبلغت نسبتهم ١٪ فقط ، في حين بلغت نسبة مرتكبي جرائم الخطف ١٥٪ أما الجرائم الأخرى فقد بلغت نسبة مرتكبيها ١٪ الى اجمالي الذين حصلوا على أجازات في هذه الفترة .

وهكذا يتبين ان مرتكبي جرائم السرقة والشروع فيها يأتون في المقدمة بنسبة ٣٤٥٪ يليهم مرتكبوا جرائم القتل بنسبة ٢٠٪ ، ثم مرتكبوا جرائم القتل المقترن بسرقة بنسبة ١٧٪ فمرتكبي جرائم المخدرات بنسبة ١٣٣٪ . أما بقية الجرائم فالملاحظ أن نسبة مرتكبيها ممن حصلوا على أجازات تقلل بدرجة ملحوظة ولعل ذلك يرجع الى قصر المدد المحكوم عليها بها مما يترتب عليه اما عدم توفر شرط بقائهم في السجن لمدة تزيد على أربع سنوات ، أو استفادتهم من الافراج الشرطي أو العفو بنصف المدة .

توزيع المسجونين الذين حصلوا على أجازات بحسب النوع (ذكر - أنثى) :

يتبين أن نسبة المسجونين الذكور الذين حصلوا على أجازات تبلغ ٩٨٥٪ الى اجمالي هذه الفئة ، في حين لم تزد نسبة الاناث المسجونات على ١٥٪ . وعلى الرغم من أن نسبة الاناث المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية تبدو منخفضة جدا بالمقارنة مع نسبة الذكور المحكوم عليهم بهذه العقوبة الا أنها تبلغ ضعفى نسبة الاناث اللواتي حصلن على أجازة فهي تصل الى ٦٪

تقريبا . أما انخفاض نسبة الحاصلات منهم على إجازة فانه يجمع الى أن معظم جرائمهم من النوع القليل الخطورة الذي يحكم على مرتكبيه بعقوبات قصيرة. مما يجعلهم لا يستفيدون كثيرا من نظام الاجازات ، وإنما يستفدون أكثر من نظام الإفراج تحت شرط من نظام العفو .

توزيع المسجونين الذين حصلوا على إجازات حسب أعمارهم :

تبين ان الذين تقع أعمارهم في الفئة العمرية من ٢٠ سنة الى أقل من ٣٠ سنة تبلغ نسبتهم ١٢.٥٪ ، في حين بلغت نسبة الذين يقعون في الفئة العمرية أكثر من ثلاثين عاما الى أقل من أربعين عاما ٤٨.٧٪ ، أما الذين يقعون في الفئة العمرية التي تتراوح بين أكثر من أربعين عاما الى أقل من خمسين عاما فقد بلغت نسبتهم ٢٠٪ وكانت نسبة الذين تتراوح أعمارهم بين أكثر من خمسين عاما الى أقل من ستين عاما ٦٪ ونسبة الذين تزيد أعمارهم على الستين عاما ٢.٥٪ .

وهكذا نلاحظ المسجونين الذين تتراوح أعمارهم بين الثلاثين والأربعين يمثلون أعلى نسبة بين المسجونين الذين حصلوا على إجازات فقد بلغت ٤٨.٧٪ ، تليها نسبة الفئة العمرية التالية (بين ٤٠ - ٥٠) والتي بلغت ٣٠٪ ، فهي حين جات في المرتبة الثالثة الفئة العمرية بين ٢٠ عاما الى أقل من ٣٠ عاما فبلغت نسبتهم ١٢.٥٪ . أما الذين تزيد أعمارهم على الخمسين وتقل عن الستين فقد انخفضت نسبتهم الى ٦٪ تليها نسبة الذين تزيد أعمارهم على الستين فقد بلغت ٢.٥٪ فقط . وهذا التدرج يتفق مع التدرج السائد بين مرتكبي الجرائم عند توزيعهم بحسب أنواعها فقد تبين ان مرتكبي الجرائم الخطيرة التي يحكم على مرتكبيها بمدد طويلة يقعون في الفئة العمرية بين ثلاثين وأربعين عاما ، يليهم الذين تقع أعمارهم في الفئة التالية (٤٠ - ٥٠ عاما) وعلى الرغم من الارتفاع الملحوظ في نسبة مرتكبي الجرائم ممن هم في لفئة العمرية الأولى (٢٠ - ٣٠ عاما) إلا انه يغلب على جرائمهم طابع قلة الخطورة مما يجعل العقوبات المحكوم عليهم بها قصيرة نسبيا بحيث يتمكس ذلك على نسبة الذين يستفيدون منهم من نظام الاجازات .

توزيع المسجونين الذين حصلوا على إجازات بحسب حالتهم التعليمية :

بلغت نسبة المسجونين الذين حصلوا على إجازات ولم يتلقوا أي تعليم أي الأميين ٥٧.٥٪ ، في حين كانت نسبة الذين تلقوا قدرًا من التعليم من بينهم ٤٢.٥٪ هؤلاء يضمنون من يقرأون ويكتبون والحاصلون على شهادات كيفما كان نوعها ومستواها - والملاحظ ان هذه النسبة تبدو مرتفعة بدرجة

كبيرة اذا قورنت بنسبة نظرتها في الجمهور العادى الذى يتكون من اجمالى المودعين في السجون . ليس هنا فحسب ، بل انها ترتفع عن نظرتها في المجتمع . ولعل ذلك يرجع الى أن المسجونين الذين يقرأون ويكتبون أكثر انصياعا لنظم السجون واشد التزاما بلوائحها مما يجعلهم مفضلين على من عداهم عند النظر فيما يتقدمون به من طلبات بشأن حصولهم على اجازة .

وفضلا عن ذلك فان لهذا الارتفاع الملحوظ في نسبة المتعلمين بين المسجونين الذين حصلوا على اجازات دلالة أخرى وهى ارتفاع نسبة المسجونين الذين تلقوا قدرا من التعليم بين المسجونين الذين حكم عليهم بعقوبات تزيد على خمس سنوات . وهذا دليل على ميلهم الى ارتكاب جرائم تنسم بدرجة اكبر من الخطورة تفوق ما يرتكبه الأميون .

توزيع المسجونين الذين حصلوا على اجازات بحسب السوابق :

تبين ان المسجونين الذين ليس لهم الا سابقة واحدة تبلغ نسبتهم ٨٣٪ فى حين بلغت نسبة الذين لهم سابتان ٤٤٪ أما الذين كانت لهم ثلاث سوابق فاكثر فقد بلغت نسبتهم ١٤٧٪ ، وكانت نسبة الذين لهم سوابق ٢٣٢٤٪ ، فى حين بلغت الذين لا تعرف سوابقهم ٨٦٪ الى اجمالى المسجونين الذين حصلوا على اجازات وهكذا نلاحظ أن غالبية المسجونين الذين يحصلون على اجازات يكونون من غير ذوى السوابق ، أما التفاوت الواضح بين ذوى السوابق والذى يظهر فى ارتفاع نسبة من كان منهم صاحب ثلاث سوابق أو أكثر على نسبة من كان منهم صاحب سابتين ومن كان صاحب سابقة واحدة فانه يرجع الى أن نسبة الذين يعودون الى الجريمة مرة واحدة بين المسجونين وان كانت مرتفعة فى الواقع الا أن غالبيتهم ممن يحكم عليهم بعقوبات قصيرة أو متوسطة ولذلك فانهم يستفيدون من تطبيق نظامى الافراج الشرطى والعفو . أما أصحاب السوابق المتكررة فان تشديد العقوبة عليهم نتيجة توفر طرف العود يجعل عقوباتهم أطول بالمقال ترتفع نسبة من يحصلون منهم على اجازات تبعا لارتفاع نسبة المالمدين عودا متكررا . فالذين تكرر عودتهم ثلاث مرات تكون عقوباتهم أشد من الذين تكرر عودهم مرتين وهكذا .

ومما لا شك فيه ان نسبة الذين ليس لهم سوابق تعتبر غير صحيحة رقيقة بالنظر لما هو معروف من عدم دقة تسجيل السوابق فى السجون المصرية وهو ما أمكن التذليل عليه فى البحث الذى أجراه المركز على المجرمين المالمدين حيث تبين ان نسبتهم لا تقل عن ٤٢٪ من اجمالى المسجونين .

توزيع المسجونين الذين حصلوا على أجازات بحسب الحالة الزوجية :

تبين ان نسبة المسجونين الذين لم يسبق لهم الزواج تبلغ ٦٨,٥ ٪ ،
فى حين ان نسبة المسجونين تبلغ ٣٠,٥ ٪ ، أما المسجونين المطلون فقد بلغت
نسبتهم ١ ٪ ولم تبين نسبة الأرامل .

وهكذا نلاحظ ان نسبة المسجونين الذين لم يسبق لهم الزواج بين الذين
حصلوا على أجازات تبدو أكثر ارتفاعا عنها بين جمهور نزلاء السجون ، فى
حين أن نسبة المتزوجون منهم منخفض عن مثيلتها بين هذا الجمهور . ولعل
هذا يرجع الى ارتفاع نسبة المسجونون من غير المتزوجين الذين ارتكبوا جرائم
مما يحكم على مرتكبيها بعقوبات متوسطة أو طويلة وهم الذين يستفيدون من
نظام الأجازات . فى حين أن الأمر عكس ذلك بالنسبة للمسجونين المتزوجين
وكذلك المطلين .

وهذه النتيجة تتعارض بشكل واضح مع ما يقال من أن الهدف الرئيسى
بين أهداف نظام الاجازات هو ائاحة الفرصة .

توزيع المسجونين الذين حصلوا على أجازات بحسب محل الإقامة :

تبين ان المسجونين الذين حصلوا على أجازات خلال الفترة السابق ذكرها
كان توزيعهم بحسب محال اقامتهم كالآتى : ٢٢ ٪ فى محافظة القاهرة ،
١٦,٧ ٪ الاسكندرية ، ٦,٤ ٪ الغربية ، ٥ ٪ المنوفية ، ٢,٥ ٪ القليوبية ، ٤,٦ ٪
الشرقية ، ١٥ ٪ الدقهلية ، ٥,٥ ٪ بور سعيد ، ٥ ٪ دمياط ، ١٥ ٪ البحيرة ،
٣ ٪ الجيزة ، ١ ٪ الفيوم ، ٣ ٪ بنى سويف ، ٤,٣ ٪ المنيا ، ١٢,٧ ٪ أسيوط ،
٩,٣ ٪ سوهاج ، ٣,٥ ٪ قنا .

وهكذا نلاحظ أن القاهرة تمثل أعلى نسبة بين المسجونين الذين حصلوا
على أجازات حيث بلغت ٢٢ ٪ ، تليها الاسكندرية ١٦,٧ ٪ ، ثم أسيوط
١٢,٧ ٪ فسوهاج ٩,٣ ٪ ثم الشرقية ٦,٤ ٪ فالمنيا ٤,٣ ٪ .

وبمقارنة هذا الجدول رقم (١) الخاص بتوزيع المسجونين الذين حصلوا على
اجازات ع السجون المختلفة نجد أن نسبة المسجونين الذين حصلوا على
أجازات فى سجون القاهرة كانت ٢٣,٥ ٪ بينما أن نسبة من كان محل اقامته
القاهرة من المسجونين ٢٢ ٪ وهذا يعنى أن الفرق بين النسبتين يمثل أشخاصا
لا يقيمون فى القاهرة وإنما ارتكبوا جرائمهم فيها فقط وحكموا أمام محاكمها
وأودعوا بسجونها . ومع ذلك فإن المعروف ان لائحة السجون تقضى بنقل

المسجونين الذين يملكون بفترة الانتقال الى السجون الكائنة فى دائرة المحافظة التابع لها الجهة التى يرغب الإقامة فيها بعد الإفراج عنه . (مادة ٢ من القرار رقم ١٢٤ لسنة ١٩٧٤) ومعتنى هذا ان هؤلاء المسجونين لم يرغبوا فى الانتقال الى السجون الكائنة فى المحافظات التى تتبعها محال إقامتهم .

كذلك بالنسبة لمحافظة الاسكندرية فقد لوحظ الفرق بين نسبة المودعين بسجونها من المسجونين الذين حصلوا على أجازات وهى ١٧٪ ونسبة الذين كانت محال إقامتهم فيها وهى ١٦٫٥٪ ، وأيضا أسويط التى كانت نسبة المسجونين الذين حصلوا على أجازات من بين المودعين فى سجونها ١٣٫٧٪ ، فى حين أن نسبة من كانت محال إقامتهم فى أسويط ١٢٫٧٪ وكذلك المنيا انخفضت النسبة الأولى فيها عن الثانية فبينما بلغت الأخيرة ٤٫٣٪ فان نسبة الذين حصلوا على أجازات من المسجونين بسجونها بلغت ٤٪ فقط .

ولكن الوضع اختلف بالنسبة لمحافظة سيدهاج والشرقية . حيث زادت نسبة المسجونين الذين توجد محال إقامتهم فى المحافظتين . فبينما بلغت نسبة الأولى فى سيدهاج ٨٫٣٪ فان النسبة الثانية ارتفعت الى ٩٫٣٪ وكذلك الشرقية حيث بلغت النسبة الأولى ٦٫٤٪ وبلغت النسبة الثانية ٧٫٣٪ وهذا يدل على ان هاتين المحافظتين طاردتين أى تكثر الهجرة منها وان من المهاجرين منها من يرتكبون الجرائم ، فى حين ان محافظتى القاهرة والاسكندرية جاذبتين تكثر الهجرة اليهما .

توزيع المسجونين الذين حصلوا على أجازات بحسب المهنة :

تبين ان نصف هؤلاء المسجونين من عمال الخدمات حيث بلغت نسبتهم ٥٠٪ وأن ٦٩٫٩٩٪ عمال مهنيين ، فى حين بلغت نسبة الفلاحون ٢٦٫١٪ ، أما الباعة الجائلون فقد بلغت نسبتهم ١٪ ونسبة التجار ٢٫٥٪ ، والموظفون ١٫٥٪ ومثلهم الطلبة ١٫٥٪ ، أما القهوجية فقد بلغت نسبتهم ٥٪ ، فى حين بلغت نسبة السائقون ١٪ ومثلهم الجزائون ١٪ أما العسكريون فقد بلغت نسبتهم ٤٫٢٥٪ يضاف اليهم ٥٪ من عسكريين البحرية ، وبلغت نسبة القرائون ١٫٥٪ ، فى حين كانت نسبة الطبائخون والسفرجية ١٪ وربات البيوت ١٫٥٪ . أما الذين لا يعملون فلم تزد نسبتهم على ٥٪ من اجمالى المسجونين الذين حصلوا على أجازات .

وهكذا تبين ان عمال الخدمات يمثلون ٥٠٪ من اجمالى المسجونين الذين حصلوا على أجازات ، يليهم الفلاحون ٢٦٫١٪ ثم المهنيون ٢٦٫٩٪ والجنود

٥٪ تقريبا بالتجار ٢٥٪ ثم الموظفون والطلبة وربات البيوت بنسبة متساوية وهي ١٥٪ ولعل ذلك يرجع الى أن أصحاب هذه المهن يمثلون النسبة الغالبية بين المسجونين أو انهم فضلا عن ذلك يكونون أكثر التزاما بالنظام السائد في السجن واشد طاعة لسجانيهم مما يؤهلهم للحصول على الاجازة كذلك قد يكونون ممن لا تعترض مصلحة الامن العام على منحهم الاجازات لانعدام خطورتهم .

أما الملاحظة الجديرة بالاهتمام فهي الخاصة بربات البيوت حيث تطابقت نسبتهن مع نسبة المسجونات اللاتي حصلن على اجازة وهي في الحالتين ١٥٪ مما يدل على أن الغالبية العظمى من المسجونات هن من ربات البيوت . وان العقوبات التي يحكم بها عليهن تكون عادة من الطول بحيث تسمح بتوفر الشرط الخاص بالمدة التي يجب أن يكون السجين قد قضاه في السجن لكي يحصل على اجازة وهي أربع سنوات على الأقل .

توزيع المسجونين الذين حصلوا على اجازات بحسب نوع العقوبة التي حكم عليهم بها :

تبين أن ٨٢٫٥٪ من المسجونين الذين حصلوا على اجازات كانوا ممن حكم عليهم بالاشغال الشاقة في حين كانت نسبة الذين حكم عليهم بالسجن ٨٪ ، أما الذين حكم عليهم بالسجن والحبس معا فبلغت نسبتهم ٤٪ ، وبلغت نسبة الذين حكم عليهم بالحبس ٣٪ ، والذين حكم عليهم بالحبس مع الشغل ٣٪ ايضا . وهكذا نلاحظ أن الغالبية العظمى من المسجونين الذين حصلوا على اجازات هم ممن حكم عليهم بالاشغال الشاقة وهي عقوبة شديدة توقع على من يرتكبون جرائم تنقسم بالخطورة . وكذلك بالنسبة لمن حكم عليهم بالسجن ، فهؤلاء وأولئك تجاوزوا المدة المحكوم عليهم بها الحد الأدنى الذي اشترطته لائحة السجون لمنح الاجازة وهو قضاء المسجون أربع سنوات في السجن . أما بالنسبة لعقوبة الحبس سواء أكان حبسا بسيطا أو حبسا مع الشغل فان حصول ما نسبته ٦٪ من المسجونين من هذه الفئة محل الدراسة على اجازة يفهم منه أن المدد التي حكم عليهم بها تتجاوز الأربع سنوات المنصوص عليها في اللائحة والا ما حصلوا على هذه الاجازة ولما كانت المادة ١٨ من قانون العقوبات تنص على أن عقوبة الحبس حدا أقصى ثلاث سنوات الا في الأحوال الخصوصية المنصوص عليها قانونا . ومن ثم فان تجاوز المدة المحكوم بها بالحبس على المسجون للمدة المحددة في اللائحة وهي أربع سنوات . أما أن يكون راجعا إلى تعدد العقوبات المحكوم بها على السجين ، أو تجاوز المحكمة

فى حكمها الصادر بالمجلس للحد الأقصى الوارد فى المادة ١٨ عقوبات نظرا لتوفر الاحوال الخصوصية التى أشار إليها القانون فى هذه المادة .

توزيع المسجونين الذين حصلوا على أجازات بحسب درجة قرابة المستضيفون :

تبين أن توزع المسجونين انذين حصلوا على أجازات بحسب درجة قرابة المستضيفون كانت كالاتى : ١٢٥ منهم حصلوا على الاجازة لزيارة زوجاتهم ٥٠٪ لزيارة الزوج ، ٦٩٪ لزيارة الابن ، ١٥٪ لزيارة الابنة ، ١٧٧٪ لزيارة الوالد ، ١٣٨٪ لزيارة السوالدة ، ٣١٥٪ لزيارة الأخ وابن الأخ ، ٩٩٪ لزيارة الاخوت وابن الاخوت ، ٥١٪ لزيارة الصهر ، ١٥٪ لزيارة ائحال وابن ائحال ، ١٥٪ لزيارة الحالة وابن الحالة ، ٤٪ لزيارة العم وابن العم ، ١٪ لزيارة العممة وابن العممة ، ٥٠٪ لزيارة صديق وهكذا نلاحظ أن زيارة الأخ وابن الأخ تمثل أعلى نسبة فيمن يخرج المسجونين لزيارتهم حيث بلغت ٣١٪ الى ائجمالى المسجونين الذين حصلوا على أجازة ، يليهم المسجونين الذين حصلوا على الأجازة لزيارة آبائهم (الأب ١٧٧٪ والأم ١٣٨٪) فقد بلغت نسبتهم ٣١٥٪ ، ثم الذين خرجوا لزيارة زوجاتهم وبلغت نسبتهم ١٢٥٪ يضاف اليهم اللاتى خرجن لزيارة أزواجهن وبلغت نسبتهم ٥٠٪ ، أما الذين خرجوا لزيارة أبنائهم وبناتهم وأبناء أخواتهم ٥٩٪ ، أما الأقارب الآخرون الذين زارهم المسجونون الذين حصلوا على أجازة كائحال والحالة والعم والعممة وأبنائهما وبناتهما فقد بلغت نسبتهم ٨٪ الى ائجمالى هذه الفئة من المسجونين ، فى حين لم تزد نسبة الذين خرجوا لزيارة أصهارهم على ١٥٪ ، أما الذين زاروا صديقا لهم فقد كانت نسبتهم ضئيلة للغاية لا تزيد على ٥٠٪ وبالمقابلة بين هذا الجدول الخاص بالحالة الزوجية للمسجونين الذين حصلوا على أجازات يتبين أنه بينما بلغت نسبة المتزوجين منهم ٣٠٪ ، فإن الذين خرجوا لزيارة زوجاتهم وأزواجهن لم تزد على ١٣٪ فقط وهذا معناه وقد يكون ذلك راجعا الى سوء العلاقة بينهم وبينهن مما جعلهم لا يطلبون زيارتهن ، أو ان يكونوا قد طلبوا ذلك ولئلا الزوجات رفضن ذلك خاصة وان لائحة السجون تشترط موافقة المطلوب زيارته على الزيارة . كذلك قد تكون هناك نسبة من المسجونين الذين أدرجوا بين المتزوجين قد ماتت زوجاتهم والذى يرجح هذا أنه لم يكن هناك بيان فى مصلحة السجون التى أمدتنا بهذه البيانات بشأن الأرامل من المسجونين . أما ارتفاع نسبة الذين زاروا آبائهم وأمهاتهم (٣١٥٪) ومثلهما نسبة الذين زاروا أخواتهم وأبناء أخواتهم يضاف اليهم من زاروا أخواتهن وأبناء أخواتهن (٥٩٪) بحيث بلغت النسبة الإجمالية لهؤلاء ٦٨٩٪ ، فانه

يدل على قوة الروابط الأسرية في المجتمع المصري وحرص أسر المسجونين على أبناء العلاقة معهم قوية وترحيبهم باستقبالهم .

توزيع المسجونين الذين حقق أعلى أجازة بحسب محل إقامة المستضيفين:
تبين أن ٢٢٪ من هؤلاء المسجونين كان مستضيفهم يقيمون في محافظة القاهرة و١٦٧٪ يقيمون بمحافظه الاسكندرية ، ٦٩٪ يقيمون في محافظة الغربية ، ٢٤٪ يقيمون في المنوفية ، ٢٥٪ يقيمون في القليوبية ، ٥٩٪ في الشرقية ، ١٪ في الدقهلية ، ٥٠٪ في بور سعيد ، ٥٪ في دمياط ، ١٥٪ في البحيرة ، ٣٥٪ في محافظة الجيزة ، ١٪ في محافظة الفيوم ، ٣٪ في محافظة بنى سويف ، ٤٣٪ في محافظة المنيا ، ١٢٣٪ في محافظة أسيوط ، ٩٩٪ في محافظة سوهاج ، ٣٥٪ في محافظة قنا و ٥٠٪ في محافظة أسوان .

وهكذا يتبين أن أعلى نسبة من المستضيفين كانت محال إقامتهم في محافظة القاهرة حيث بلغت نسبتهم ٢٠٢٪ تليها نسبة من كانت محال إقامتهم الاسكندرية ١٦٧٪ ، ثم من كانت محال إقامتهم في محافظة أسيوط وبلغت نسبتهم ١٢٣٪ ، فمن كانت محال إقامتهم في محافظة سوهاج وبلغت نسبتهم ٩٩٪ ، في حين بلغت نسبة من كانت محال إقامتهم المنوفية ٢٤٪ وبلغت نسبة المستضيفين الذين توجد محال إقامتهم في الشرقية ٥٩٪ ، يليهم من كانت محال إقامتهم في محافظة المنيا وبلغت نسبتهم ٤٣٪ الى اجمالي المسجونين الذين خرجوا في أجازات زاروا فيها هؤلاء الذين استضافوهم .

ومن المقارنة بين هذا الجدول والجدول الخاص بمحال إقامة المسجونين ، يتبين انه فيما عدا الاسكندرية التي تطابق فيها النسبتان وهي ١٦٧٪ لكل من محل إقامة المسجونين ومحل إقامة المستضيفين ، فان بقية المحافظات اختلفت فيها النسبتان احدهما عن الأخرى على الوجه التالي :

ففي محافظة القاهرة كانت نسبة المسجونين الذين توجد محال إقامتهم في هذه المحافظة ٢٢٪ انخفضت نسبة الذين زاروا أقارب لهم توجد محال إقامتهم في المحافظة الى ٢٠٢٪ وهذا يدل اما على أن هؤلاء المسجونين من المهاجرين الى القاهرة اهلا ولذلك توجهوا عند حق لهم على الاجازة الى مواطنهم الأصلية حيث تقيم أسرهم أو أقاربهم ، و انهم فضلوا أن يبتعدوا عن محال إقامتهم أثناء خروجهم في الاجازة فائره أن يزوروا أقاربهم الذين يقيمون في بلد آخر . وان كان الاستدلال الأول أصدق نظرا لما هو معروف من أن

القاهرة منطقة جذب للمهاجرين من الريف . أما أسيوط فإن نسبة المسجونين الذين توجد محال اقامتهم فيها بلغت ١٢٧٪ في حين تبين أن نسبة المستضيفون الذين توجد محال اقامتهم في هذه المحافظة أقل من ذلك بقليل (١٢٣٪) وهذا يعنى ان الفرق بين النسبتين يمثل المسجونين الذين توجهوا أثناء الاجازة الى محافظات أخرى . ولما كانت محافظة أسيوط من المحافظات الطاردة بمكس القاهرة والاسكندرية والمناطق الحضرية عموما ، فانه يمكن تفسير هذا الفرق بأن هؤلاء المسجونين قد توجهوا الى حيث هاجرت أسرهم أو أقاربهم . وهو نفس الوضع بالنسبة لمحافظة سوهاج والمنوشية والغربية وغيرها .

ومما لا شك فيه أن ظاهرة الهجرة الداخلية التي تلعب دورا هاما في تحديد المسجونين لوجهاتهم وعند الخروج في اجازة وهذا يفسر الاختلاف بين الأرقام الخاصة بمحال اقامتهم والارقام الخاصة بمحال اقامة أقاربهم .

توزيع المسجونين الذين حصلوا على أجازات حسب عدد الأجازات :

تبين أن المسجونين الذين حصلوا على اجازة واحدة فقط نسبتهم ١٤٣٪ ، والذين حصلوا على أجازاتٍ نسبتهم ٣٤٦٪ ، في حين بلغت نسبة الذين حصلوا على ثلاث أجازات ٢٢٧٪ ، أما الذين حصلوا على أربع أجازات نسبتهم ١٢٨٪ وبلغت نسبة الذين حصلوا على خمس أجازات ٦٤٪ ، والذين حصلوا على ست أجازات نسبتهم ٧٩٪ ، ومحصل ٣٥٪ منهم على سبع أجازات ، و ٣٪ منهم على ثمانية أجازات ، و ١٪ على تسع أجازات . كذلك تبين أن هناك عددا من المسجونين لم يحصلوا على أجازات الاسباب مختلفة على الرغم من استحقاقهم لها . وهؤلاء منهم ٣٪ لم يقدموا بالاجازة نتيجة للعفو عنهم بنصف المدة أو للإفراج عنهم تحت شرط ، فيما أن ٥٪ من المسجونين الذين استحقوا الحصول على اجازة رفضوا الخروج من السجن للقيام بالاجازة ، و ٥٪ منهم اعترضت مصلحة الأمن على خروجهم في أجازات لظورتهم .

وهكذا نلاحظ ان في خلال الفترة التالية لتطبيق نظام الاجازات حصل ٢٠٣ من المسجونين على أجازات تروحت بين اجازة واحدة بلغت نسبة الذين حصلوا عليها ١٤٣٪ وتسع أجازات بلغت نسبة الذين حصلوا عليها ١٪ فقط . في حين أن أعلى نسبة لمن حصلوا على أجازات لأكثر من مرة تمثل الذين حصلوا على أجازاتٍ وقد بلغت نسبتهم ٢٤٦٪ يليهم الذين حصلوا على ثلاث أجازات وبلغت نسبتهم ٢٢٧٪ ، ثم الذين حصلوا فعلى أربع أجازات وبلغت

نسبتهم ١٢٨٪ ثم يتحقق العدد بعد ذلك بالنسبة للذين حصلوا على أكثر من ذلك .

ويجب التنبيه هنا الى أن الذين حصلوا على أكبر عدد من الاجازات وهو تسع اجازات ونسبتهم ١٪ هم أول من استعداد تطبيق هذا النظام ، يليهم الذين حصلوا على ثمان اجازات ثم الذين حصلوا على سبع اجازات وهكذا . ولذلك نلاحظ التزايد المستمر في نسبة المسجونين كلما زاد عدد الاجازات على الوجه التالي ١٪ ، ٣٪ ، ٣٥٪ ، ٧٩٪ ثم تنخفض النسبة الخاصة بمن حصلوا على خمس اجازات فتصل الى ٦٤٪ وهذا يرجع الى الافسراج تحت شرط أو الى العفو بنصف المدة عن عدد ممن كانوا يتمتعون بنظام الاجازات . أما عدد النسبة الى الارتفاع عند الذين حصلوا على أربع اجازات حيث بلغت ١٢٨٪ فيرجع الى انضمام عدد آخر من المسجونين الى فئة المسجونين الذين يستحقون الحصول على اجازة . وهكذا يلعب الافراج تحت شرط والعفو بنصف المدة دورا ملحوظا في انخفاض نسبة الذين يحصلون على اجازات متكررة ، كما ان رأى مصلحة الأمن العام الذى يقديه بشأن حصول المسجونين على اجازة يلعب دورا في عدد الذين يستفيدون من هذا النظام ولذلك نلاحظ انه عندما لجأت هذه المصلحة الى اتباع أسلوب الرفض الذى لا يستند الى مبررات معقولة ، فان نسبة المسجونين الذين أصبحوا يحصلون على اجازات انخفضت بدرجة كبيرة الى الحد الذى يمكن القول معه أن هذا النظام لم يعد يطبق بشكل جدى وعن ثم فقد أهميته ولو استمر الوضع على ما هو عليه فسوف ينتهى الى تجميد هذا النظام .

القسم الثاني الدراسة الميدانية

يتكون هذا القسم من ثلاثة فصول ، نفرد الفصل الأول منها لنتائج تحليل بيانات استمارة استطلاع رأى عينة المسجونين الذين حصلوا على اجازات ، فى حين نفرد الفصل الثانى لنتائج تحليل بيانات استمارة استطلاع رأى عينة العاملين فى السجون . اما الفصل الثالث فنخصصه للنتائج العامة للبحث والتوصيات .
ونتهى التقرير بخاتمة .

الفصل الأول تحليل بيانات استمارة استطلاع رأى عينة المسجونين

نعرض فى هذا الجزء من التقرير النهائى لبحث تقييم نظام الاجازات النتائج التى أسفر عنها تطبيق صحيفة الاستبيان على عينة من المسجونين الذين حصلوا على الموافقة بزيارة ذويهم ، وقد تم الاختيار بطريقة عمدية حيث رأت هيئة البحث أن يستمر التطبيق الميدانى لمدة عام يبدأ فى أكتوبر سنة ١٩٧٧ وينتهى فى يناير ١٩٧٨ . حيث يتم التطبيق أولا بأول على المسجونين الذين حصلوا خلال هذه الفترة على الموافقة بزيارة ذويهم .

وقد تم حصر العينة من واقع كشوف الأحوال الخاصة بالمسجونين حيث تبين أن هناك ٣٧ مسجوناً ووفق على خروجهم لزيارة ذويهم وموزعين على السجون الآتية : سجن أسيوط ، والقناطر ، واسكندرية ، وطنطا ، والمنيا ، وبني سويف .

وبالتالى تقرر تطبيق الجزء الثانى من استمارة الاستبيان على من يعملون فى هذه السجون من الفئات التى رؤى انها على اتصال مباشر بالمسجونين .

وفيماء على نعرض النتائج التى أسفر عنها تطبيق صحيفة الاستبيان على عينة المسجونين (٣٧ مسجوناً) .

فيما يتعلق بأعمار عينة البحث تبين أنها تتراوح بين سن ٢٤ سنة حتى ٧٥ سنة ولكن النسبة الغالبة تقع بين سن ٣٠ سنة الى ٥٠ سنة وتمثل ٨٧٪ من اجمال حجم العينة (جدول ٢) .

أما من حيث النوع فقد تبين أن نسبة الذكور تمثل ٩٤ر٥٩٪ (٣٥) بينما نسبة الإناث تمثل ٥ر٤١ (٢) من إجمالي حجم العينة (٢٧) وهكذا يتبين أن عدد المسجونين الذين تنطبق عليهم شروط الزيارة يمثل الذكور النسبة الغالبة ، وعموما يتفق أيضا مع النسبة التي تمثلها الإناث المسجونات الى إجمالي المسجونين حيث أن نسبتهم لا تزيد على ١ر٥٪ (٢) ، بينما نسبة الذكور تمثل ٩٨ر٥٥٪ (٢٠٠) ، وذلك من إجمالي حجم العينة .

وتوضح الحالة الزوجية أن نسبة المتزوجين تمثل ٤٣ر٢٤٪ (١٦) ، ونسبة العزاب ٣٥ر١٤٪ (١٣) ، ونسبة المطلقين ١٦ر٢٢٪ (٦) ، ونسبة الأرمال ٥ر٤١٪ (٢) ، وذلك من إجمالي حجم العينة لكل منهم (جدول ٤) .

وفيما يتصل بالحالة التعليمية نجد أن هناك نسبة عالية تعاني من الأمية حيث بلغت ٥٦ر٧٦٪ (٢١) يليها نسبة من يقرأون ويكتبون ، ثم الحاصلون على شهادة أقل من المتوسط حيث بلغت نسبتهم ١٣ر٥١٪ (٥) لكل منها ، بينما بلغت نسبة الحاصلين على شهادة متوسطة ٨ر١١٪ (٣) ، في حين بلغت نسبة الحاصلين على شهادة جامعية ٥ر٤١٪ (٢) . (جدول ٥) وهكذا يتبين أن النسبة الغالبة من المسجونين من الأميين .

وفيما يتصل بالعلاقة بين الجريمة والحالة التعليمية (س٥ ، س١٠) ، تبين أنه بالنسبة للاميين كانت أنواع الجريمة تتفاوت بين القتل بنسبة ٢٣ر٠٣٪ (١٠) ، والسرقة ٨ر١١٪ (٣) ، وتبديد السلاح ٨ر١١٪ (٣) ، وهروب من الخدمة ٢ر٧٪ (١) ، ومخدرات ٢ر٧٪ (١) ، ومخدرات ٢ر٧٪ ، وذلك من إجمالي حجم العينة .

وهكذا تندرج الجرائم التي يرتكبها المسجونين الاميون فتأتي في مقدمتها جرائم القتل ، ثم السرقة ، والسرقة بالاكراه ، وتبديد السلاح ، يليها الهروب من الخدمة ، وجرائم المخدرات .

أما الذين يقرأون ويكتبون فإن جريمتهم القتل وتبلغ نسبتهم ٢ر٧٪ (١) ، والحاصلين على شهادة أقل من المتوسط كانت جريمتهم القتل أيضا بنسبة ٥ر٤١٪ (٢) ، وفيما يتعلق بالحاصلين على شهادة متوسطة ، أو شهادة فوق المتوسطة ، أو شهادة جامعية ، فإن جريمة القتل لم تكن من بين الجرائم التي ارتكبوها .

وكانت أنواع الجرائم للحاصلين على شهادة متوسطة هي الاختلاس وذلك

بنسبة ٢٧٪ (١) ، وهى نفس الجريمة التى ارتكبوها الحاصلون على شهادة جامعية وذلك بنسبة ٥٤١٪ (٢) ؛ بينما كان الحاصلون على شهادة فوق المتوسط الجريمة التى ارتكبوها هى السرقة بالاكراه وذلك بنسبة ٢٧٪ (١) ، وبالنسبة للحاصلين على شهادة متوسطة كانت جرائمهم الاختلاس بنسبة ٢٧٪ (١) ، وحيازة السلاح بنسبة ٢٧٪ (١) وجاءت نسبة من يقرأ ويكتب والجريمة التى ارتكبوها هى السرقة تمثل نسبة ٢٧٪ (١) ، والحاصلين على شهادة أقل من المتوسط كانت جرائمهم السرقة بنسبة ٢٧٪ (١) أيضا .

وكانت نسبة من يقرأ ويكتب وجرائمهم السرقة بالاكراه «نمى» ٤١٪ (٢) ، وفيما يتصل بالحاصلين على شهادة أقل من المتوسط كانت أنواع الجرائم التى ارتكبوها هى الهروب من الخنعة ، والمخدرات ، ومقاومة السلطات ، وذلك بنسبة ٢٧٪ (١) لكل منهم على التوالى .

وفيما يتصل بمحل إقامة المسجونين قبل الإيداع ، كانت موزعة على أقسام الشرطة بمحافظة القاهرة كما يلى ، قسم مصر القديمة ، قسم روض الفرج وقسم الجمالية ، وقسم حدائق القبة ، وقسم الأزبكية ، وقسم الساحل ، وقسم حلوان ، وقسم السيدة زينب ، وبلغ اجمالى عددهم ١٠ مسجونين .

وفى محافظة الاسكندرية بلغ عدد الحالات ١٠ مسجونين موزعين على أقسام شرطة محرم بك ، والرمل ، والجمرى ، والمطارين ، والبلان .

وفى محافظة القليوبية كان هناك مسجونان يقيمان بدائرة قسم شبرا الخيمة أما فى محافظة الغربية كان هناك ٦ مسجونين يقيمون بدائرة قسم كل من بسيون ، والمحلة الكبرى ، وزفتى .

وبمحافظة بنى سويف كان هناك مسجون واحد يقيم بدائرة قسم ببا ، وفى محافظة المنيا كان هناك مسجونان يقيمان بدائرة قسم كل من ، شق الجوارنا وطوخ النجيل .

وفى محافظة أسيوط كان هناك ٤ مسجونين مقيمين بدائرة قسم كل من القوصية وصدفا وساحل سليم ومركز أسيوط .

وفى محافظة سيناء كان هناك مسجون واحد يقيم بدائرة قسم سيناء (ص ٦) .

وفى محافظة سوهاج كان هناك مسجونوا واحدا يقيم بدائرة قسم قنا ،

أما فيما يتصل بسجل الإقامة بعد الإفراج ، كانت محافظة القاهرة ١٠ مسجونين مقيمين بدائرة قسم كل من ، روض الفرج والجمالية وحدائق القبة والازبكية والساحل وحلوان والسيدة زينب •

وفى محافظة الإسكندرية بلغ عدد المسجونين ١٠ مقيمين بدائرة قسم كل من محرم بك والرمل والجمرى والعطارين والليان •

وفى محافظة القليوبية كان هناك مسجونان يقيمان بدائرة قسم القناطر

وفى محافظة الغربية كان هناك ٦ مسجونين مقيمين بدائرة قسم كل من بسبون ، والمحلة وزفتى •

وفى محافظة بنى سويف كان هناك مسجونوا واحدا يقيم بدائرة قسم بيا ، وفى محافظة المنيا كان هناك مسجونان يقيمان بدائرة قسم كل من شق الجوارنا وطوخ النجيل •

وفى محافظة أسيوط كان هناك ٤ مسجونين مقيمين بدائرة قسم كل من ساحل سليم وصدفا ، والقوصية ، ومركز أسيوط •

وفى محافظة سوهاج كان هناك مسجونان يقيمان بدائرة قسم كل من قنا ، اخميم •

وفى محافظة الجيزة كان هناك مسجونوا واحدا يقيم بدائرة قسم امباية (س ٧) •

وفىما يتصل بعدد الأفراد المعالين كانت نسبة من يعول فرد واحد تمثل ٨١٪ (٤) ، ونسبة من يعول فردين ١٣ر٥١٪ (٥) ، ونسبة من يعول ثلاثة أفراد ١٦ر٢٢٪ (٦) ، ونسبة من يعول أربعة أفراد ١٠ر٨١٪ (٤) ، ونسبة من يعول خمسة أفراد ١٣ر٥١٪ (٥) ، ونسبة من يعول ستة أفراد ٥ر٤١٪ (٢) ، ونسبة من يعول سبعة أفراد ٥ر٤١٪ (٢) ، ونسبة من يعول ثمانية أفراد فأكثر ٢ر٧٪ (١) ونسبة من لا يعول أحد ٨ر١١٪ (٣) ونسبة ١٣ر٥١٪ (٥) غير مبين بها عدد أفراد المعالين • (س ٨) •

وفىما يتعلق بنوع العمل كانت نسبة من يعملون فى الزراعة

٢٧٠٣٪ (١٠) ، يليها مهنة عامل بنسبة ١٦٢٢٪ (٦) ثم لكل من مهنة التجارة والموظف وذلك بنسبة ١٠٨١٪ (٤) ثم مهنة ميكانيكى بنسبة ٨١١٪ (٣) وجاءت النسب متساوية لمهنة كل من كهربائى وجزمبى وسواق وطالب حيث بلغت النسبة ٥٤١٪ (٢) وذلك من اجمالى حجم العينة لكل منهم ، وكانت هناك نسبة ٥٤١٪ (٢) غير مبين بها نوع العمل (س ٩) .

وبالرجوع الى نوع الجريمة التى حكم على المسجونين من أجلها ، نجد أن جريمة القتل بلغت نسبتها ٣٥١٤٪ (١٣) ، وجريمة السرقة بالاكراه بنسبة ١٦٢٢٪ (٦) ، وجريمة السرقة بنسبة ١٣٥١٪ (٥) ، وجرائم الاختلاس وتبديد السلاح والهروب من الخدمة بنسبة واحدة تمثل ٨١١٪ (٢) ، ثم جريمة المخدرات بنسبة ٥٤١٪ (٢) ، وجريمة مقاومة السلطات ، وجريمة حيازة سلاح بدون ترخيص بنسبة ٢٧٪ (١) لكل منهما (س ١٠) .

وبالرجوع الى نوع العقوبة (سجن - حبس - أشغال شاقة) كانت اعلى نسبة تمثل المحكوم عليهم بعقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة فقد بلغت ٨١٠٨٪ (٣٠) من اجمالى حجم العينة ، يليها الذين حكم عليهم بعقوبة السجن ونسبتهم ١٣٥١٪ ، أما الذين حكم عليهم بعقوبة الحبس فقد بلغت نسبتهم ٥٤١٪ (٢) . وذلك من اجمالى حجم العينة لكل منهم .

وفيما يتصل بمدة العقوبة المحكوم بها على المسجونين (بالسنوات) تبين أن الذين زادت مدة العقوبة المحكوم عليهم بها ١٥ سنة بلغت نسبتهم ٣٧٨٤٪ (١٤) يليهم الذين حكم عليهم بعقوبة تزيد على عشر سنوات وبلغت نسبتهم ٣٥١٤٪ (١٣) ، ونسبة الذين حكم عليهم بعقوبة تزيد على سبع سنوات بلغت نسبتهم ١٠٨١٪ (٤) ، وتساوت النسبة المحكوم بها على المسجونين بأكثر من عشرين سنة وأكثر من ست سنوات حيث بلغت نسبتهم ٥٤١٪ (٢) لكل منهما ، وفيما يتصل بمن حكم عليهم بعقوبة تزيد على أربع سنوات ومن تزيد على ١١ سنة حيث بلغت نسبتهم ٢٧٪ (١) من اجمالى حجم العينة لكل منهما (س ١٢) .

وبالرجوع الى السجن الذى خرج منه المسجون المصرح له بزيارة أهله نجد أنه بالنسبة لسجن القناطر وسجن الاسكندرية كانت النسبة متساوية حيث بلغت ٢٩٧٣٪ (١١) من اجمالى حجم العينة لكل منهما ، كذلك سجن أسبوط وسجن الاسكندرية كانت النسبة متساوية حيث بلغت ١٦٢٢٪ (٦) من اجمالى حجم العينة لكل منهما ، وفيما يتصل بسجن المتيسا بلغت النسبة

٥٤١٪ (٢) ، وسجن بنى سويف بنسبة ٢٧٪ (١) من اجمالى حجم العينة لكل منهم (س ١٣) .

وفيما يتصل بعدد السوابق القضائية لعينة المسجونين ، نجد ان النسبة الغالبة لا توجد لها سوابق قضائية حيث بلغت ٨١٠٨٪ (٣٠) ، ومن كان له سابقة واحدة نسبة ١٠٨١٪ (٤) ، ومن له سابقتان نسبة ٥٤١٪ (٢) ، ومن له ثلاث سوابق بنسبة ٢٧٪ (١) ، وذلك من اجمالى حجم العينة لكل منهم .

وبالنظر الى نوع التهمة التى سبق الحكم بها على المسجونين . نجد ان النسبة الغالبة تقابل فئة غير مطلوب نظرا لعدم وجود سوابق قضائية لها حيث بلغت ٨١٠٨٪ (٣٠) ، وكانت الجريمة التى سبق الحكم عليهم من أجلها شروع فى قتل وجريمة السرقة بلغت نسبتهما ٨١١٪ (٣) لكل منهما ونسبة من كانت جريمتهم السابقة المخدرات ٢٧٪ (١) وذلك من اجمالى حجم العينة لكل منهم .

وفيما يتصل بالجزاءات التى وقعت عليهم داخل السجن (عسدها ، ونوعها) بلغت النسبة ١٠٠٪ (٣٧) تقابل غياب عن المدرسة التى يلحقون بها فى السجن (س ١٦) .

وقد جاءت صحيفة الاستبيان (الجزء الأول) والخاص بالمسجونين الذين سمح لهم بزيارة ذويهم بتحديد لموقف كل من المسجون وموقف الغير من الأهل والاصدقاء من نظام الاجازة سواء بالموافقة الكلية أو الجزئية أو الاعتراض على النظام كليا ، كذلك موقف ادارة السجن وموقف الشرطة عند خروج المسجون للزيارة وقد اشتملت المواقف الأربعة على أسئلة لتوضح اتجاهات كل من المسجون ، وأهله وأصدقائه ، وإدارة السجن والشرطة القائمة بالتنفيذ عند تطبيق هذا النظام ومدى موافقتهم أو معارضتهم على بعض جوانب الاجراءات وطريقة التنفيذ سواء كانت الموافقة عليه كليا بوضعه الحالى ، أو الموافقة الجزئية أو للاعتراض عليه تماما مع ذكر الاسباب لكل متغير على حدة .

وفيما يتصل بالموقف الأول وهو موقف المسجون من نظام الاجازات نجد انه باستطلاع آراء عينة البحث من المسجونين عن رأيهم فى النظام الذى يسمح للمسجونين بالخروج للزيارة ، فان غالبيتهم اجابت بأنه مفيد وذلك بنسبة ٧٢٩٧٪ (٢٧) من اجمالى حجم العينة ، بينما كانت هناك نسبة ٢٧٠٣٪ (١٠) لم تبين رأياها فى هذا النظام (س ١٧) .

وهذا يوضح أن الرأي الغالب موافق على هذا النظام ويعتبرونه مفيداً (*) وذلك للمتغيرات التالية .

(١) لأنه يجعل المسجون يتعود على التعامل مع الناس العاديين وجاء نسبة الموافقة على هذا المتغير بنسبة ٣٢٤٣٪ (١٢) من اجمالى حجم العينة ، بينما جاءت نسبة ٦٧٥٧٪ (٢٥) غير موافق على هذا الرأي .

وفيما يتعلق بأن هذا النظام يعطى المسجون فرصة للبحث عن عمل يشتغل فيه بعد ما يفرج عنه كانت نسبة ٢٧٠٣٪ (٢٧) ترفض هذا الرأي وذلك من اجمالى حجم العينة لكل منهما .

وفيما يتصل بالمتغير : إنه يدع المسجون من ناحية الستات كانت هناك نسبة ١٨٩٢٪ (٧) توافق على هذا الرأي ، بينما كانت نسبة ٨١٠٨٪ (٣٠) لا توافق على هذا المتغير وذلك من اجمالى حجم العينة لكل منهما .

اما النسبة الغالبة التى تعتبره مفيد وترجع ذلك الى أسباب أخرى مثل أن المسجون بيقدّر يحل مشاكله الخارجية - كما أنه يعطى أسرة المسجون أمل بالعودة لهم ويحس بأنه فى مجتمع طيب يرحب به وحتى لا يفاجأ المسجون بالافراج عنه ٠٠٠ هذه المتغيرات مجتمعة جاءت بالنسبة الغالبة للموافقة حيث كانت تمثل ٦٧٥٧٪ (٢٥) من اجمالى حجم العينة فى مقابل نسبة ٣٢٤٣٪ (١٢) لا توافق على هذه المتغيرات .

ولعل ذلك يفسر أن الهدف الرئيسى من نظام الاجازات وهو تهيئة المسجون للتكيف مع بيئته الخارجية يتحقق من اجابات عينة المسجونين والتى تراه مفيدة لهذا الهدف على وجه التحديد ، كما أنه لم توجد أى اجابة لعينة المسجونين ترى أن نظام الاجازات غير مفيد أو ضار - أى أن الموافقة بالاجماع على تطبيق هذا النظام(*) .

وبسؤال عينة المسجونين عن وجود مشكلة من ناحية عدم اتصالهم بالستات وهم فى داخل السجن ٠٠٠٠ كان هناك نسبة ٥٦٧٦٪ (٢١) لا توافق على وجود مشكلة ، بينما كانت نسبة ٣٧٨٤٪ (١٤) توافق ، ونسبة

* وهذا يؤيد الفرض الثانى للبحث الذى يفترض أن هناك تقبل من المسجون لهذه التجربة .

* وهذا يتشئ مع الفرض الثانى ويؤيده .

٤٥٪ (٢) لم توافق تبين رأيها ٠٠٠ وهذا يوضح أن عدد الغير موافقين على وجود مشكلة تمثل النسبة الاعلى من عينة البحث .

اما النسبة الموافقة على وجود مشكلة فعلا وبسؤالهم عن طريقة حل هذه المشكلة كانت هناك عدة متغيرات فمنهم من يرى انه :

(ا) يمكن حلها بأنه يشغل نفسه في العمل في السجن حيث جاءت نسبة ٤٠ر٥٤٪ (١٥) موافقة هذا المتغير ، بينما نسبة ١٦ر٢٢٪ (٦) غير موافقة ، ونسبة ٤٣ر٢٤٪ (١٦) غير مبينة وذلك من اجمالي حجم العينة لكل منهم .

(ب) منهم من يحلها مع زملائه (جنسية مثلية) وجاءت نسبة الموافقة على هذا المتغير ٢٤ر٣٢٪ (٩) ، بينما نسبة ٢٢ر٤٣٪ (١٢) غير موافقة على هذا الرأي ، وجاءت اعل نسبة وتمثل ٤٣ر٢٤٪ (١٦) غير مبيّن وذلك من اجمالي حجم العينة لكل منهم .

(ج) منهم الى يحلها بينه وبين نفسه (عادة سرية) .

وكانت نسبة الموافقة على هذا الرأي تمثل نسبة ١٦ر٢٢٪ (٦) ، بينما كانت نسبة ٤٠ر٥٤٪ (١٥) لا توافق على هذا الرأي ، ونسبة ٤٣ر٢٤٪ (١٦) لم يجب على هذا المتغير وذلك من اجمالي حجم العينة لكل منهم .

(د) منهم الى يحلها بالصلاة والعبادة ، وكانت نسبة الموافقة على هذا المتغير ١٦ر٢٢٪ (٦) ، في مقابل نسبة ٤٠ر٥٤٪ (١٥) لا توافق على هذا الاتجاه ، ونسبة ٤٣ر٢٤٪ (١٦) غير مبينة للاجابة وذلك من اجمالي حجم العينة لكل منهم .

(هـ) منهم من يرى طرق أخرى مثل الانتظار حيث كانت تمثل أقل نسبة فقد جاءت الموافقة على هذا المتغير بنسبة ٥ر٤١٪ (٢) بينما لا توافق على هذا الرأي بنسبة ٥١ر٣٥٪ (١٩) ، ونسبة ٤٣ر٢٤٪ (١٦) لم تدل بإجابتها .
عدم اتصالهم بالاستات ؟

كانت نسبة ٤٨ر٦٥٪ (١٨) توافق على أن نظام الزيارات يحل هذه

المشكلة) بينما كانت نسبة ٣٢ر٤٣٪ (١٢) لا توافق على هذا الرأي ، ونسبة ١٨ر٩٢٪ (٧) غير مبيّنة للإجابة) وذلك من اجمالي حجم العينة لكل منهم . وهذا يوضح أن نظام الاجازات يساهم في حل مشكلة الاتصال الجنسى خاصة بالنسبة للمتزوجين .

ولن آجاب بـ لا كانت للاسباب التالية :

(أ) لان المساجين العزاب والارامل والمطلقين مش حيسفيدو منه حيث كانت نسبة الموافقة على هذا الرأي تمثل ٢٩ر٧٣٪ (١١) من اجمالي حجم العينة، بينما كانت نسبة ٢ر٧٪ (١) فقط ترفض هذا الرأي ونسبة ٦٧ر٥٧٪ لم تجب على هذا الرأي . وذلك من اجمالي حجم العينة لكل منهم .

(ب) لان الزيارات قليلة وعلى مدد متباعدة : وقد جاءت نسبة الموافقة على هذا الرأي وتمثل نسبة ١٦ر٢٢٪ (٦) مساوية لنسبة عدم الموافقة ١٦ر٢٢٪ (٦) أيضا ، فبينما كانت نسبة ٦٧ر٥٧٪ (٢٥) لم تجب على هذا الرأي ، وذلك من اجمالي حجم العينة لكل منهم .

(ج) لان مدة الزيارة قصيرة ولا تسمح باشباع كل احتياجات الفرد . وكانت نسبة الموافقة على هذا الرأي تمثل نسبة ٨ر١١٪ (٣) ، فى مقابل نسبة ٢٤ر٣٢٪ (٩٩) ، بينما كانت هناك نسبة ٦٧ر٥٧٪ (٢٥) لم تجب على هذا المتغير وذلك من اجمالي حجم العينة لكل منهم .

ويتضح من المتغيرات السابقة ان السبب الرئيسى يرجع الى أن المساجين العزاب والارامل والمطلقين لن يستفيدوا منه بينما جاء المتغير الخاص بأن مدة الزيارات قليلة وعلى مدد متباعدة فى الاهمية التالية ، يليه أخيرا المتغير الخاص بأن مدة الزيارة قصيرة ولا تسمح باشباع كل الاحتياجات للفرد .

وعند سؤال عينة البحث من المسجونين عن مدى الاستفادة من الزيارة التى حصل عليها كانت النسبة الغالبة تؤكد على الاستفادة منها وذلك بنسبة ٨٦ر٤٩٪ (٣٢) من اجمالي حجم العينة فى مقابل نسبة ١٢ر٧٪ (١) فقط لم توافق ، ونسبة ١٠ر٨١٪ (٤) لم تبين الإجابة) وذلك من اجمالي حجم العينة لكل منهم .

وهذه الاجابات توضح مدى أهمية الزيارة عند المسجونين الذين حصلوا عليها وبسؤالهم عن الفائدة التى عادت عليهم :

وبسؤال عينة البحث من المسجونين عن نظام الزيارات ممكن يحل مشكلة

اولا : داخل السجن :

كان يمثل التأثير النفسى النسبة الغالبة حيث جاءت الاجابات عليه بنسبة ٢٧.٠٣٪ (١٠) حصلت على راحة نفسية من الخروج للزيارة ، ونسبة ١٦.٢٢٪ (٦) لانها تمثل النسبة لهم فترة انتقال ، ونسبة ١٠.٨١٪ (٤) جاءت اجابتهم تعبيرا عن الامل فى الخروج من السجن وقرب انتهاء فترة العقوبة ، بينما جاءت نسبة ٢.٧٪ فى مقابل متغير القدرة على التفاهم مع الزملاء فى السجن والمتغير الآخر هو الاحساس بالندم ، وكانت هناك نسبة ٢٧.٠٣٪ لم تبين الاجابة ، ونسبة ١٣.٥١٪ (٥) غير مطلوب الاجابة .

اما فيما يتصل بالفائدة التى عادت عليهم :

ثانيا : خارج السجن :

فجاءت الاجابات تمثل أعلى نسبة فى متغير الاطمئنان على الأهل حيث كانت تمثل أعلى نسبة فى مقابل المتغير الاطمئنان على الأهل حيث كانت ٥١.٣٥٪ (٩) من اجمالى حجم العينة ، ونسبة ٢٤.٣٢٪ (٩) للقدرة على الاتصال بالعالم الخارجى ، ونسبة ٢.٧٪ (١) للاطمئنان على عدم وجود مشاكل بينما كانت هناك نسبة ٨.١١٪ (٣) غير مبينة للاجابة ، ونسبة ١٣.٥١٪ (٥) غير مطلوب الاجابة عليها . وذلك من اجمالى حجم العينة لكل منهم .

ويوضح ما سبق ان مدى الاستفادة من الخروج للزيارة بالنسبة للمسجون أنها تحقق له الراحة النفسية كاهم عائد أثناء وجوده داخل السجن .

كذلك تتيج له الاطمئنان على الأهل أثناء وجوده خارج السجن وعند سؤال عينة البحث عن مدى صلاحية نظام الزيارات بوضعه الحالى وهل يحتاج الى تغيير . . . جاءت اجابة عينة البحث تمثل نسبة ٧٥.٦٨٪ (٢٨) وهى النسبة النسبة الغالبة مؤكدة أنه صالح تماما بينما كانت هناك نسبة ٢١.٦٢٪ (٨) ترى أنه محتاج لتغيير جزئى ، ولم تكن هناك اجابات ترى ان النظام محتاج لتغيير كلى ، ونسبة ٢.٧٪ (١) لم تبين الاجابة وذلك من اجمالى حجم العينة لكل منهم .

وهذا يوضح أن رأى السائد لعينة البحث يرى صلاحية هذا النظام تماما بوضعه الحالى وكانت للاسباب التالية :

١ - أنه يحقق فرصة الاطمئنان على الاهل وذلك بنسبة ٢٧.٠٣٪ (١٠) من اجمالي حجم العينة .

٢ - وأنه يحقق الراحة النفسية ورفع الروح المعنوية وذلك بنسبة ٢١.٦٢٪ (٨) .

٣ - وأنه يتيح الفرصة للاتصال بالعالم الخارجى والبيئة الخارجية وذلك بنسبة ١٦.٢٢٪ (٦) .

٤ - أنه يساعد على حل المشاكل الموجودة بالخارج وذلك بنسبة ٥.٤١٪ (٢) .

وكانت هناك نسبة ٨.١١٪ (٣) غير مبينة للاجابة ونسبة ٢١.٦٢٪ غير مطلوب الاجابة .

أما الذين يرون ان النظام محتاج لتغيير جزئى وأن هناك أشياء تحتاج لتعديل فقد بلغت نسبتهم ٢١.٦٢٪ (٨) من اجمالي حجم العينة حيث ترجع ذلك لاسباب وهى :

زيادة الفترة المسموح بها للزيارة وجاءت تمثل نسبة ١٣.٥١٪ (٥) بينما كانت نسبة ٢.٧٪ (١) ترى تقليل الفترة بين كل زيارة وكانت هناك نسبة ٥.٤١٪ (٢) غير مبينة للاجابة ونسبة ٧.٨٣٪ (٢٩٩) غير مطلوب الاجابة وذلك من حجم العينة لكل منهم .

ولمعرفة اثر الحالة الزوجية على رأى المسجون فيما يتصل بمدى صلاحية نظام الزيارات بوضعه الحال (س ٤) مع (س ٢٧) نجد أن النسبة الغالبة من المتزوجين وتمثل ٢٩.٧٣٪ (١١) ترى انه صالح تماما ، بينما كانت نسبة ١٣.٥١٪ (٥) ترى انه محتاج لتغيير جزئى ، أما فى فئة الأعزب فكانت هناك نسبة ٢٧.٠٣٪ (١٠) ترى انه صالح تماما ، ونسبة ٥.٤١٪ (٢) ترى انه محتاج لتغيير جزئى وفى فئة مطلق كانت ١٣.٥١٪ (٥) ترى انها صالح تماما ، بينما كانت نسبة ٢.٧٪ (١) ترى انه محتاج لتغيير جزئى ، وفى فئة أرمل كانت نسبة ٥.٤١٪ (٢) ترى انه صالح تماما .

وتوضح البيانات السابقة ان فئة المتزوجين تمثل أكبر نسبة موافقة على صلاحية النظام بوضعه الحال ، مع احتياجه لبعض التغيير الجزئى ولعل ذلك يرجع الى أن نظام الزيارات يحقق لهم راحة نفسية عند التقائهم بأسرهم والاطمئنان عليهم أثناء فترة الزيارة .

وبسؤال عينة البحث عن تفكيرهم في عدم الرجوع للسجن عندما خرجوا للزيارة كانت الإجابة بالإجماع انه لم يحدث ذلك بنسبة ١٠٠٪ .

وبسؤال عينة البحث عن هل حدث أنك استحققت الخروج في زيارة ورفضت ؟ جاءه الاجابات تمثل نسبة ٦٨٫٤٩٪ (٣٢) تؤكد عدم حدوث ذلك بينما كانت هناك نسبة ١٠٫٨١٪ (٤) ، أجابت بالموافقة على حدوث هذا الموقف ، ونسبة ٢٫٧٪ (١) لم تبين الإجابة ، وذلك من اجمالي حجم العينة لكل منهم *

وجاءت أسباب رفض المسجون للخروج للزيارة تتمثل في سوء الحالة المالية لاهل المسجون والخوف من تحميلهم اعباء مادية نتيجة الزيارة وكان هذا بنسبة ٢٫٧٪ (١) ، بينما كانت هناك نسبة ٨٫١١٪ (٣) ترجع لعدم موافقة جهة الامن على الخروج للزيارة ، كما كان هناك نسبة ٢٫٧٪ (١) لم تبين أسباب رفضها للخروج للزيارة وذلك من اجمالي حجم العينة لكل منهم *

وبسؤال عينة البحث عن التعرض لمشاكل أثناء الزيارة كانت النسبة الغالبة تؤكد على عدم التعرض لمشاكل وذلك بنسبة ٨٦٫٤٩٪ (٣٢) من اجمالي حجم العينة في مقابل نسبة ١٣٫٥١٪ (٥) تعرضت لمشاكل أثناء الزيارة *

وكانت المشاكل في منزل المسجون نفسه بنسبة ١٣٫٥١٪ (٥) من اجمالي حجم العينة وتمثل المشاكل المالية لهذه الفئة نسبة ٥٫٤١٪ (٢) ومشاكل عائلية بنسبة ١٠٫٨١٪ (٤) ومشاكل مع الشرطة بنسبة ٢٫٧٪ (١) وتم حل هزم المشاكل وديا وذلك بنسبة ١٣٫٥١٪ (٥) أى أن جميع المشاكل تم حلها وديا وليس بالعنف أو باللجوء للشرطة أو عدم مواجهتها بل كان الحل الودى هو الاسلوب المتبع في حل المشاكل جميعها *

وبسؤال عينة البحث من المسجونين عن سلوكهم الاجتماعى المتصل بزيارة الاقارب الذين يسكنون في بلد ثانية غير مكان أسرته الذى يتم بها الزيارة *

كانت هناك نسبة ضئيلة تمثل ٥٫٤١٪ (٢) فقط من اجمالي حجم العينة وهذا يوضح أن النسبة الغالبة من عينة البحث تكتفى بزيارة أسرته والاطمئنان عليها ، كما أجابت بنسبة ٢٫٧٪ (١) أن هناك من علم بهذه الزيارة الى الاقارب في بلد أخرى *

وبسؤال عينة البحث عن : هل حدث أنك خرجت في زيارة وتأخرت

عن الميعاد المحدد للرجوع للسجن ؟ كانت الاجابة بالاجماع تقريبا بنسبة ٩٤ر٥٦٪ (٣٥) من اجمالى حجم العينة تؤكد علم حدوث تاخير ، بينما كانت هناك نسبة ٥٤ر٥١٪ لم توضح الرد وهذا يوضح حرص عينة البحث على الالتزام بمواعيد الزيارة حتى لا يحرموا منها فى المرات التالية المقبلة .

ولمعرفة عدد الزيارات التى حصل عليها كل مسجون من عينة البحث كان اكبر تكرار يقابل زيارتين وذلك بنسبة ٢٤ر٣٢٪ (٩) ، يليها ثلاث زيارات بنسبة ١٨ر٩٢٪ (٧) وهناك نسبة ١٣ر٥١٪ (٥) تقابل عدد الزيارات ستة عشر زيارة (١٦) ، ونسبة ١٠ر٨١٪ (٤) تم حصولها على زيارة واحدة ، وعلى اربعة زيارات ، وفيما عدا ذلك كانت هناك نسبة ٢ر٧٪ (١) تقابل عسدد الزيارات من سبعة زيارات حتى ثلاثة وعشرون زيارة فيما عدا النسبة سالفه الفكر ١٣ر٥١٪ (٥) التى تم حصولها على الزيارة لمدة ستة عشر مرة . وهذا يوضح ان العدد الغالب هو الخروج للزيارة مرتان يليها ثلاث مرات ، ثم تساوت النسبة بين زيارة واحدة واربع زيارات ، وخمس حالات ثم خروجهم لمدة ستة عشر زيارة وبقيت حجم العينة وتمثل ثمان حالات تقابل كل حالة عدد من الزيارات يتراوح بين سبعة زيارات ، وثلاثة وعشرون زيارة بنسبة ٢ر٧٪ (١) لكل منهم وذلك من اجمالى حجم العينة .

وكانت هناك فترات بين الاجازة الاولى والثانية تمثل ثلاثة شهور بنسبة ٨٩ر١٩٪ (٣٣) او بنسبة ١٠ر٨١٪ (٤) لم تدل باجابتها وبين الاجازة الثانية والثالثة مدة ثلاثة شهور بنسبة ٦٤ر٨٦٪ (٢٤) ، ونسبة ٣٥ر١٤٪ (١٣) ، وبين الاجازة الثالثة والرابعة جاءت النسبة ٢ر٧٪ (١) لمدة شهر فقط ، ونسبة ثلاثة شهور بنسبة ٤٣ر٢٤٪ (١٦) . ونسبة ٥٤ر٠٥٪ (٢٠) غير مبين ، وكان بين الاجازة الرابعة والخامسة لمدة شهر تقريبا بنسبة ٥٤ر٤١٪ (٢) ولمدة ثلاثة شهور ٢٩ر٧٣٪ (١١) ، ونسبة ٦٤ر٨٦٪ (٢٤) لم تدل باجابتها .

وبين الاجازة الرابعة والخامسة مدة شهر بنسبة ٥٤ر٤١٪ (٢) ومدة ثلاثة شهور بنسبة ٢٩ر٧٣٪ (١١) ، وكانت هناك نسبة ٦٤ر٨٦٪ (٢٤) غير مبين ، كما كان بين الاجازة الخامسة والسادسة مدة شهر بنسبة ٣٥ر١٤٪ (١٣) ، ونسبة ٦٤ر٨٦٪ (٢٤) غير مبين وبين الاجازة السادسة والسابعة فترة شهر بنسبة ٣٥ر١٤٪ (١٣) ، ونسبة ٦٤ر٨٦٪ (٢٤) غير مبين .

ويجب مراعاة ان الفترات بين كل اجازة واخرى يحددها قرار وزير لسنة ١٩٦١ باللائحة الداخلية لقانون المسجون بالنسبة لفترة الانتقال ، وتم نشره بالامر العمومية لوزارة الداخلية بالعدد ٢٢ الصادر فى ١٦/٥/١٩٧٤

— والذي تنص المادة ٨٥ (بند ٤) على السماح للمسجون بزيارة ذويه خارج السجن مرة كل ثلاثة شهور في خلال السنة الاولى من فترة الانتقال (والتي لا تزيد مدتها عن سنتين) ثم مرة كل شهر في خلال الشهور التسع التالية ، ثم مرة كل أسبوعين في خلال الشهور الثلاثة الأخيرة ، على ألا تتجاوز مدة الزيارة الواحدة ٤٨ ساعة بالإضافة الى مواعيد المسافة ، بشرط ألا يكون في ذلك خطر على الامن العام أو على شخصه .

وعلى المسجون ان يحدد من سيزوره ومحل اقامته وصلته به ، وعليه أن يعود الى السجن قبل انقضاء ميعاد الزيارة ، فاذا تأخر بغير عذر مقبول جاز حرمانه من الزيارة التالية أو من هذه الميزة على حسب الاحوال .

ويصرف للمسجون في كل مرة من مذكراته بالسجن مبلغ مناسب وكذلك ما يقابل مصروفات الانتقال ذهابا وعودة من مقر السجن الى مقر الزيارة ويكون سلوك المسجون خارج السجن وانتظامه في العودة محل اعتبار عند تطبيق حكم المادة ٥٢ من القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه على حالته ، ويضع مدير مصلحة السجن شروط وأوضاع تنفيذ ذلك .

لذلك يتم تطبيق النص الخاص على المسجونين المسموح لهم بالزيارة كل حسب حالته . وقد أوضحت الاجابات السابقة موقف المسجون من نظام الزيارات وبالانتقال الى موقف الغير من النظام .

وبسؤال عينة البحث من المسجونين عن رأى الاهل والاصدقاء في نظام الزيارات ، كانت الاجابات بالموافقة عليه كليا بنسبة ١٠٠٪ (٣٧) ، والموافقة عليه جزئيا بنسبة ٨٣٫٧٨٪ (٣١) ونسبة ١٦٫٢٢٪ (٦) غير مبين ، وكانت أسباب الموافقة على النظام تتمثل في المتغير الخاص بارتباط المسجون بالمجتمع والانتماء فيه بعد الانسراج أى انه يهيئ المسجون للمعيشة في المجتمع الخارجي والتكيف معه وكان ذلك بنسبة ٢٩٫٧٣٪ (١١) ، بينما كانت هناك نسبة ٧٠٫٢٧٪ (٢٦) غير مبين . وذلك من اجمالى حجم العينة .

وبسؤال عينة البحث عن رأى الناس الآخرين أية في نظام الزيارات كانت الاجابات بالموافقة كلية بنسبة ٩٧٫٣٪ (٣٦) ، ونسبة ٢٫٧٪ (١) موافقين عليه جزئيا وهذا يؤكد أن الرأى الغالب موافق تماما على هذا النظام .

وبسؤال عينة البحث عن الاسباب التى تجعل الناس الآخرين موافقين عليه كليا ، تنوعت الاجابات بين المتغيرات الآتية :

- لانه يحقق الراحة النفسية وذلك بنسبة ٥٦٫٧٦٪ (٢١) .

- ولانه نظام كويس بنسبة ٢٤٫٣٢٪ (٩) ، ولانه ييجبوا له الخير بنسبة ١٠٫٨١٪ (٤) ولانه يساعد على مشاكل كثيرة بنسبة ٥٫٤١٪ (٢) .
وكانت هناك نسبة ٢٫٧٪ (١) غير مبين . وذلك من اجمالى حجم العينة لكل منهم .

وهذا يوضح اثر النظام فى تحقيق الراحة النفسية وتهيئة الجو الاجتماعى للمسجون من خلال فترة انتقال تساعده على التكيف مع البيئة الخارجية .

وبالنظر الى موقف المسجون ورايه فى النظام الذى يسمح للمسجونين بالخروج للزيارة ، ورأى الاهل والاصدقاء نجد أن هناك اتفاق فى الآراء حيث كانت نسبة الموافقة عليه كليا تمثل نسبة ٧٢٫٩٧٪ بالنسبة لرأى المسجون وموقفه من النظام ، وتمثل نسبته ٩٧٫٣٪ لرأى الاهل والاصدقاء . كذلك اتفاق على الاسباب الرئيسية والتي تتمثل فى تحقيق الراحة النفسية والتكيف الاجتماعى فى البيئة الخارجية .

وبسؤال عينة البحث عن رأى المساجين زملائهم فى السجن فيما يتصل بنظام الاجازات ، كانت الاجابات بموافقتهم عليه كليا بنسبة ٩٤٫٥٩٪ (٣٥) ، وبنسبة ٥٫٤١٪ (٢) موافقين عليه جزئيا .

ولمعرفة اسباب الموافقة عليه كليا بالنسبة لزملائهم فى السجن تلخصت فى المتغيرات التالية :

انه من المنتظر تطبيق النظام عليهم وذلك بنسبة ٥٩٫٤٦٪ (٣٢) ولتقوية الروابط الاسرية بنسبة ٢٩٫٧٣٪ (١١) ، ولانه يشعر المسجون بأدميته وأنه انسان وذلك بنسبة ٥٫٤١٪ (٢) وكانت هناك نسبة ٥٫٤١٪ (٢) غير مبين .

وبالنسبة لمن اجاب من زملائهم فى السجن بأنهم موافقين عليه جزئيا كان السبب الرئيسى هو أن المدة بين الزيارات بعيدة وذلك بنسبة ٢٫٧٪ (١) ، ونسبة ٢٫٧٪ (١) غير مبين الاجابة .

وبسؤال عينة البحث عن تأثير النظام فى زملائهم بالسجن كانت هناك اجابات بنسبة ٩٤٫٥٩٪ (٣٥) توضح أن هناك تأثير فى مقابل نسبة ٥٫٤١٪ (٢) تنفى ذلك الأثر .

وكانت الاسباب الواردة تتلخص في أنها تمثل جانب نفسى وراحىة نفسية بنسبة ٥٤.٠٥% (٢٠) ، كما انها تعطى الامل فى الحصول على الزيارة وذلك بنسبة ٤٠.٥٤% (١٥) .

وهذه الاجابات تساير الهدف الأصلى للنظام وهو تهيئة المسجون على المعاشة فى المجتمع الخارجى فى فترة انتقال وتأهيله كي يعود الى خيساته الطبيعية بعد خروجه من السجن وذلك بتهيئة الجو النفسى والاجتماعى للمسجون والمحيطين به كفترة انتقال قبل خروجه من السجن وذلك بهدف الاندماج فى حياته الطبيعية بعد قضاء فترة العقوبة .

وبسؤال عينة البحث عن رأى الأسرة فى خروجه للزيارة كانت الاجابات تؤكد على أنهم سعداء جدا بنسبة ٧٨.٣٨% (٢٩) وراضيين تماما بنسبة ١٠.٨١% (٤) ، وموافقين جدا بنسبة ٨.١١% (٣) وهذا يوضح مدى تقبل وموافقة الاهل على هذا النظام .

ولمعرفة مدى استفادة عينة البحث من المسجونين للبحث عن عمل أثناء فترة الزيارة ، وبسؤالهم عن قدرتهم على الاتفاق على عمل معين يلتحق به بعد الافراج جاءت الاجابات بالموافقة تمثل نسبة ٣٢.٤٣% (١٢) ، ولكن النسبة الغالبة لم تتمكن من ذلك وذلك بنسبة ٦٧.٥٧% (٢٥) .

ولن تمكن من الاتفاق على عمل ، وبسؤاله عن معرفة صاحب العمل بأنه ما زال مسجون أم لا ، كانت نسبة ٢٩.٧٣% (١١) توضح انها صرحت بذلك لصاحب العمل ، بينما نسبة ٢٧% (١) لم توضح ذلك .

ولن أجاب بنعم تم سؤالهم عن شعور صاحب العمل لما عرف انه ما زال مسجون وهل كان متضايق ، وكانت نسبة الاجابة بنعم تمثل ٢.٧% (١) فقط ، بينما نسبة ٩٧.٣% أوضحت انه لم يتضايق أو يظهر ذلك .

كما أوضحت نسبة ٢٤.٣٢% (٩) بأن صاحب العمل لم يهتم ، فى مقابل نسبة ٧٥.٤١% (٢) اهتمت بهذا الوضع ، وبالنسبة للمتغير الخاص بأن صاحب العمل أصابته الدهشة ، أو رجع فى كلامه أو انتهر الفرصة وفرض على المسجون شروطه ، أو رفض أن يعمل بعد معرفته أنه ما زال مسجون . كل هذه المتغيرات لم تكن هناك اجابات توافق عليها . وكان هناك اجابات لغير ذلك توضح شعور صاحب العمل وتتلخص فى اتجاهه لمساعدة المسجون وتمكينه من العمل وذلك بنسبة ٢١.٦٢% (٨) .

ولمعرفة رأى صاحب العمل فى نظام الاجازات جاءت اجابات عينة البحث وتمثل نسبة ٢٧.٠٣٪ (١٠) تؤكد أن صاحب العمل مبسوط من هذا النظام ونسبة ٢٧٪ (١) لم تذكر رأيها ونسبة ٧.٠٢٧٪ (٢٦) غير مبين .

وهذا يوضح أن نسبة موافقة صاحب العمل وذلك للمجالات التى تم الاتفاق معها على عمل معين بعد الخروج من السجن . كانت هناك موافقة تامة على نظام الزيارات .

ولمعرفة اثر زيارة المسجون لاهله وذويه جاءت اجابات عينة البحث تؤكد على أن النسبة الغالبة (انبسطوا) عند خروج المسجون للزيارة وذلك بنسبة ٨٦.٤٩٪ (٣٢) وكانت هناك نسبة ١٣.٥١٪ (٥) غير مبين .

وبسؤال عينة البحث عن حدوث رفض من جانب أحد من الى طلب زيارتهم وكانت الاجابات مؤكدة تماما بعدم حدوث ذلك بنسبة ٩٧.٣٪ وكانت هناك نسبة ٢.٧٪ غير مبين .

وبالانتقال لمعرفة موقف ادارة السجن من النظام وبسؤال عينة البحث عن كيفية معرفته ان من حقه أن يأخذ أجازة كانت هناك نسبة ٤٠.٥٤٪ (١٥) من طريق مدير السجن ، ونسبة ٢٤.٣٢٪ (٩) من الباشكاتب ، ونسبة ١٣.٥١٪ (٥) من الاخصائى الاجتماعى ، ونسبة ٥.٤١٪ (٢) من بعض المساجين ، ومن قراءة الجرائد ، ونسبة ٨.١١٪ (٣) بقراءتهم للقرار الصادر من رئيس الوزراء والذي تم نشره ، ونسبة ٢.٧٪ (١) غير مبين وتوضح البيانات السابقة أن النسبة الغالبة تم معرفتها عن طريق مدير السجن أو الباشكاتب ثم الاخصائى الاجتماعى . . . وهذا يدعو الى التأكيد على أن الأولوية كانت ترجع الى طبيعة عمل الاخصائى الاجتماعى للسجن وكيفية تعامله مع المسجونين وحرصه على أن يكون الشخصية المهنية التى تعمل على اخطار المسجون المصرح له بالزيارة وتهيئته للمرار بمرحلة الانتقال واستفادته نفسيا وعمليا من الزيارة مع الاتصال بأسرة المسجون وتهيئتهم لتقبل المسجون ومساعدته على التكيف مع بيئته الخارجية .

وقد تحدد من الاجابة على من الى قال للمسجون انه يستحق اجازة حيث جاءت الاجابات بنسبة ٥٤.٠٥٪ انها من الباشكاتب ونسبة ٢٤.٣٢٪ (٩) من الاخصائى الاجتماعى ، ونسبة ١٨.٩٢٪ (٧) من المدير ، ونسبة ٢.٧٪ (١) غير مبين ، وذلك من اجمالى حجم العينة لكل منهم .

وبسؤال عينة البحث عن توعية ادارة السجن لهم بآية الى يقوموا بعمله والذي يمتنعون عنه أثناء الاجلازة جاءت الاجابات بنعم بنسبة ٨٦٪ و٦٤٪ (٢٤) ، وكانت الاجابات بنسبة ١٤٪ و٣٥ (١٣) .

وبسؤالهم عن صرف فلوس لهم من السجن وهم خارجين للزيارة كانت نسبة الاجابة بنعم ٩٢٪ و١٨ (٧) ، ونسبة الاجابة ب (لا) ٣٨٪ و٧٨ (٢٩) ، ونسبة ٢٧٪ و٢ (١) غير مبين .

وهذا يوضح قصور ادارة السجن في تنظيم واثاحة الفرصة للمسجون أثناء الزيارة من تمكينه من معرفة ما يجب عمله وما يجب أن يمتنع عنه . كذلك من توفير الحد الأدنى من النقود التي تمكن من الذهاب الى أسرته .

وبسؤال عينة البحث عن الفلوس التي صرفت له جاءت اجابة العينة بنسبة ١٩٪ و٨٩ (٣٣) حصلت على ١٩ قرش ونسبة ١١٪ و٨ (٣) حصلت على ٣٥ قرش ونسبة ٢٧٪ و١ (١) غير مبين وبالرجوع الى نص المادة ٨٥ بند ٤ للقرار رقم ٧٦٥ لسنة ١٩٧٤ بشأن فترة الانتقال ٠٠٠ وفي الفقرة الخاصة ب أنه يصرف للمسجون في كل مرة من مذكراته بالسجن مبلغ مناسب وكذلك ما يقابل مصروفات الانتقال ذهابا وعودة من مقر السجن الى مقر الزيارة ٠٠٠

مما يدعو الى أن تكفل ادارة السجن الحد الأدنى من المال الذي يحقق له ما ورد في الفقرة السابقة ويمكنه من القيام بالزيارة طبقا لنص المادة .

وبسؤال عينة البحث عن كيفية استعمال ما حصل عليه من مال جاءت الاجابات بنسبة ٥١٪ و١٣ (٥) عند استعمال المواصلات ونسبة ٢٧٪ و٢ (١) لشراء بعض الحاجيات ، ونسبة ٧٨٪ و٨٣ (٣١) غير مطلوب .

وبسؤالهم اذا كانت كافية أم لا .

كانت الاجابات بنسبة ٨١٪ و١٠ (٤) ترى انها كافية ، ونسبة ٤١٪ و٥ (٢) ترى انها غير كافية ، ونسبة ٤١٪ و٥ (٢) غير مبين ونسبة ٣٨٪ و٧٨ (٢٩) غير مطلوب .

ولمن اجاب بأنها غير كافية للذهاب الى أسرته ذكر انه اضطر لركوب سيارة أجرة .

ولمحاولة معرفة أثر الزيارة وهل كان هناك تغير في المعاملة من ادارة

السجن عند الموافقة على وضع المسجون بفترة الانتقال وخروجه للإجازة .
كانت الاجابات بنعم بنسبة ٦٤ر٨٦٪ (٢٤) والاجابات بلا بنسبة ٣٢ر٤٣٪ (١٢) ، ونسبة ٧ر٢٪ (١) غير مبين وهذا يوضح ان النسبة الغالبة لمست تغير
في المعاملة بعد حصولها على التصريح بالإجازة أثناء فترة الانتقال وقد شملت
نواحي التغيير :

من ناحية التسكين فكانت الاجابات بنعم بنسبة ٢٤ر٣٢٪ (٩) والاجابات
ب لا بنسبة ٤٠ر٥٤٪ (١٥) ، ونسبة ٣٥ر١٤٪ (١٣) غير مطلوب ومن ناحية
التعامل مع المقصف بنسبة ٢٧ر٠٣٪ (١٠) بنعم ، ونسبة ٣٧ر٨٤٪ (١٤)
ب لا ، ونسبة ٣٥ر١٤٪ (١٣) غير مطلوب ومن ناحية الأثاث بنسبة ١٦ر٢٢٪ (٦)
كانت اجاباتها بنعم ، ونسبة ٤٨ر٦٥٪ (١٨) جاءت اجاباتها لا .

ومن ناحية الملابس جاءت الاجابات بنسبة ٣٧ر٨٤٪ (١٤) بنعم ونسبة
٢٧ر٠٣٪ ب لا ، وكانات الاجابات بنعم من ناحية الزيارة بنسبة ٥٦ر٦٧٪ (٢١)
، في مقابل ٨ر١١٪ (٣) ب لا .

وأخيرا من ناحية الادانة كانت الاجابات بنعم بنسبة ٨ر١١٪ (٣) ، وبلا
بنسبة ٥٦ر٧٦٪ (١) .

ولمعرفة دور الاخصائي الاجتماعي مع من حصلوا على التصريح بالزيارة
وهل زادت زيارات الاخصائي الاجتماعي لعينة البحث من المسجونين قبل
خروجهم للإجازة ، كانت الاجابات بنعم بنسبة ٧٠ر٢٧٪ (٢٦) ، ونسبة
٢٧ر٠٣٪ (١٠) بلا ، ونسبة ٢ر٧٪ (١) غير مبين .

وبسؤال عينة البحث هل تقابلت مع الاخصائي الاجتماعي قبل خروجهم
للزيارة وساعدهم على حل مشاكلهم كانت الاجابات بنعم تمثل نسبة ٦٤ر٨٦٪
(٢٤) ، في مقابل نسبة ٣٢ر٤٣٪ (١٢) جاءت اجاباتها بلا ، ونسبة ٦٤ر٨٦٪
(١) غمبين وهل تقابلت عينة البحث مع الاخصائي الاجتماعي عقب عودتها من
الزيارة حيث جاءت الاجابات بنعم بنسبة ٥٦ر٧٦٪ (٢١) ، وجاءت الاجابات
بلا بنسبة ٤٣ر٢٤٪ (١٦) .

وتوضح الاجابات السابقة مدى أهمية دور الاخصائي الاجتماعي مع
المسجونين الذين حصلوا على التصريح بالزيارة وذلك بفرض تحقيق الهدف من
الزيارة وهو تهيئة الفرصة للمسجونين لاعادة تكيفهم مرة أخرى مع المجتمع ،
وترويض المجتمع على استعادة الثقة فيهم وتقبلهم من أفرادهم مرة أخرى ،

وذلك تتطلب من الاختصاصي العمل في مجالين أولهما مع المسجونين المصرح لهم بالزيارة ، والثاني مع البيئة الخارجية التي يخرج إليها المسجون وذلك بفرض إتاحة الفرصة له واستثمار الطاقات المتاحة في المجالين لمعاونة المسجون على التكيف في بيئته الداخلية والخارجية . وهذا يتطلب العمل مع المسجون قبل الزيارة وتوعيته وتأهيله والعمل معه بعد الزيارة لمواجهة ما صادفه من عقبات والعمل على تذليل الصعوبات والمشكلات .

وبسؤال عينة البحث عن مدة الزيارة وهل هي كافية أم لا كانت الإجابة بنعم تمثل نسبة ٦٧,٥٧٪ (٢٥) في مقابل ٣٢,٤٣٪ (١٢) جاءت إجاباتها بـ لا .

ولمعرفة هل يصحب المسجون حراسة عند خروجه للزيارة كانت نسبة من أجابت بلا وتمثل النسبة الغالبة ٩٤,٥٩٪ (٣٥) ، ونسبة ٥,٤١٪ (٢) جاءت إجاباتها بنعم .

وبسؤالهم عن توقيت خروج المسجون للزيارة وهل هي مناسبة بالنسبة لمدة العقوبات جاءت نسبة الإجابات تمثل ٩١,٨٩٪ (٣٤) ونسبة الإجابات بلا بنسبة ٨,١١٪ (٣) أي أن النسبة الغالبة موافقة على توقيت الخروج للزيارة .

ولمعرفة التعديلات التي ترى عينة البحث ادخالها على نظام الزيارة من حيث شروط الاستحقاق فكانت نسبة ٢١,٦٢٪ (٨) ترى تقليل الفترة الزمنية بين كل زيارة وأخرى ، ونسبة ١٠,٨١٪ (٤) ترى أن يتمتع بالزيارة من أمضى نصف العقوبة ، ونسبة ٦٧,٥٧٪ (٢٥) غير مبين .

وترى عينة البحث أنه من حيث المزايا التي يجب تعديلها كى يتمتع بها من يسمح له بالخروج للزيارة تتمثل في حسن المعاملة الداخلية وذلك بنسبة الإجابات ٢,٧٪ (١) ، وزيادة فترة الزيارة وذلك بنسبة ١٠,٨١٪ (٤) ، والسماح بالزيارة في المناسبات بنسبة ٨,١١٪ (٣) ، والعمل على راحة المسجون نفسياً بنسبة ١٦,٢٢٪ (٦) ونسبة ١٦,٢٢٪ (٢٣) غير مبين .

ولتوضيح موقف الشرطة من تطبيق النظام على المسجونين المصرح لهم بالزيارة وبسؤال عينة البحث عن تعرض رجال الشرطة لهم أثناء الزيارة جاءت الإجابة بلا تمثل نسبة ٩٤,٥٩٪ (٣٥) ، ونسبة ٥,٤١٪ (٢) أجابت بنعم . وهذا يوضح أن النسبة الغالبة من عينة البحث لم يتعرض لها رجال الشرطة .

ولم أجاب بنعم من عينة البحث تم سؤالهم عن تصرفهم مع رجال الشرطة حيث أجاب ٢٧٪ (١) بأنه أظهر التصريح ، ٢٧٪ (١) لم تظهر التصريح بالزيارة .

ولمعرفة السبب الذي دعى رجال الشرطة الى التعرض لهم أفادت نسبة ٢٧٪ (١) التي أجاب أفرادها بأنهم أظهروا التصريح ، ٢٧٪ (١) أنه كان ذلك أثناء مرورهم على بيت المسجون ونسبة ٢٧٪ (١) لم تذكر السبب .

وبسؤال عينة البحث عن زيارة أحد رجال الشرطة لهم في البيت أثناء الزيارة جاءت الاجابات بنسبة ٢٩٧٣٪ تفيد بأنه قد زارهم فعلا رجال الشرطة في البيت نسبة ٧٠٢٧٪ (١٦) وهي النسبة الغالبة تفيد أنه لم يزورهم أحد .

وبسؤال عينة البحث اذا كان أحد رجال الشرطة سأل عليهم في منطقة سكنهم وذلك أثناء الزيارة .

جاءت الاجابات بنعم بنسبة تمثل ٣٥١٤٪ (١٣) ، في مقابل نسبة ٦٤٨٦٪ اجابات بلا . وهذا يوضح أن النسبة الغالبة لم يسأل عنها رجال الشرطة في أثناء زيارتهم .

الفصل الثانى

تحليل بيانات استمارة استطلاع رأى عينة العاملين فى السجون

ويتضمن الجزء الثانى من التقرير الميدانى لبحث تقييم نظام الاجازات النتائج التى أسفر عنها تطبيق صحيفة الاستبيان : الجزء الثانى الخاص بالعاملين فى السجون التى تم تطبيق نظام الاجازات بها وهى : سجن القناطر وسجن الاسكندرية وسجن طنطا فى الوجه البحرى ، وسجون بنى سويف والمنيا واسيوط فى الوجه القبلى وقد تم التطبيق خلال الفترة التى تبدأ فى أكتوبر عام ١٩٧٧ وتنتهى فى يناير عام ١٩٧٨ ، (وهى نفس الفترة الزمنية التى تم بها تطبيق الجزء الأول من الاستبيان الخاص بالمسجونين الذين حصلوا على الموافقة لزيارة ذويهم) .

وقد تم اختيار عينة العاملين فى السجون لمن يتلح لهم عملهم أن يلمسوا اثر التجربة فى المسجونين وانعكاس ذلك على النظام داخل السجن .

وقد بلغت عينة العاملين فى السجون ٢٥٢ ، حيث بلغت نسبة الذكور منها ٩٥٢٢٪ (٢٤٠) ونسبة الاناث ٣٠٥٧٪ (٩) ، وغير مبين نسبة ١٩٪ (٣) وذلك من اجمالى حجم العينة .

وتنوعت الوظائف حيث كان نسبة العاملين من الضباط تمثل ١١٩٪ (٣٠) ونسبة العاملين بمهنة سجان تمثل ٥٣١٧٪ (١٣٤) ، ونسبة العاملين من الاختصاصيين الاجتماعيين تمثل ١٩٠٥٪ (٤٨٤) ، ونسبة من يعملون فى مهنة واعظ ٣٠٥٧٪ (٩) ، ونسبة المدرسين تمثل ٥١٦٪ (١٣) ونسبة المهندسين ٢٣٨٪ (٦) ، ونسبة المعلمين تمثل ١٩٨٪ (٥) ، ونسبة الموظفين تمثل ١٥٩٩٪ (٤) ونسبة اطباء تمثل ٧٩٪ (٢) ، ونسبة غير مبين الوظيفة تمثل ٤٪ (١) ، وذلك من اجمالى حجم العينة .

ويلاحظ ان أكبر نسبة تقابل مهنة سجان ٥٣١٧٪ (١٣٤) حيث انهم الفئة الأكثر تعاملًا مع المسجونين وعلى اتصال دائم بهم وتتيح لهم طبيعة عملهم أن يلمسوا اثر تطبيق نظام الاجازات على المسجونين المصرح لهم بالزيارة ومدى انعكاس ذلك على النظام فى داخل السجن .

وقد بلغت نسبة غير العسكريين من العاملين ٣٢٥٤٪ (٨٢) بينما كانت

نسبة العسكريين موزعة على الرتب المختلفة ، حيث تمثل رتبة عييد نسبة ١٩٨٨٪ (٥) ، ورتبة عقيد تمثل نسبة ١٩٨٩٪ (٣) ، ورتبة مقدم بنسبة ٧٩٪ (٢) ، ورتبة رائد بنسبة ٤٣٧٪ (١١) ورتبة نقيب بنسبة ٤٪ (١) ورتبة ملازم أول بنسبة ٣١٧٪ (٨) ورتبة ملازم بنسبة ٤٪ (١) وفيما يتصل برتبة مساعد ومساعد أول جاءت النسبة تمثل ٧٩٪ (٢) لكل منهما ، ورتبة عريف بنسبة ٣٤٩٢٪ (٨٨) ، ورتبة عسكري بنسبة ٥١٦٪ (١٣) . وذلك من اجمالي حجم العينة .

ويلاحظ أن أكبر نسبة تقابل رتبة رقيب وعريف الذين يعملون بمهنة سجان ويتصلون بالمسجونين طوال تواجدهم داخل السجن . وفيما يتصل بمدة الخدمة للعاملين في السجون من عينة البحث كانت مدة الخدمة لاقل من خمس سنوات تمثل ٢٣٤٢٪ (٥٩٩) ، ولمدة من خمس سنوات فأكثر نسبة ١٣٪ (٣٣) ، ومدة ١٠ سنوات فأكثر بنسبة ٢٤٢١٪ (٦١) ، ومدة ١٥ سنة فأكثر بنسبة ١٠٣١٪ (٢٦) ، كما جاءت المئة ٢٠ سنة فأكثر تمثل نسبة ١٠٣١٪ (٢٦) أيضا ، ومدة ٢٥ سنة فأكثر بنسبة ١٠٧٪ (٢٧) ، ومدة ٣٠ سنة فأكثر بنسبة ٤٣٧٪ (١١) ، ومدة ٣٥ سنة فأكثر بنسبة ٢٧٨٪ (٧) ، ومدة ٤٠ سنة فأكثر بنسبة ٤٪ (١) ، وهناك نسبة غير مبين تمثل ٤٪ (١) . وذلك من اجمالي حجم العينة ويلاحظ أن أكبر نسبة تقابل مدة الخدمة أقل من خمس سنوات حتى ١٠ سنوات فأكثر حيث تبلغ النسبة ٧٣٪ (٦٠) من اجمالي حجم عينة البحث .

وقد روعي الا تقل مدة الخدمة بالنسبة للعاملين في السجون سواء من العسكريين وغير العسكريين الا تقل عن سنتان حتى يكون قد تسنى لهم معرفة وخبرة تمكنهم من معرفة أثر تطبيق نظام الاجازات على المسجونين المصروح لهم بالزيارة . ويتمكنوا كذلك من الحكم على مدى فائدة تطبيق هذا النظام وآثاره الايجابية والسلبية ومدى ملامته لحل المشاكل التي يعاني منها النزلاء المسجونين وهل هو بصورته الحالية صالح للتطبيق أم انه محتاج لتغيير جزئي أو تغيير كلي .

وبسؤال عينة البحث من العاملين عن رأيهم في نظام الاجازات التي تمنح للمسجونين لزيارة ذويهم ، كانت النسبة الغالبة من الاجابات وتمثل ٩٤٤٪ (٢٣٨) ترى انه مفيد ، مقابل نسبة تمثل ٣٩٧٪ (١٠) ترى انه غير مفيد ، ونسبة ١٩٪ (٣) ترى أنه ضار ، ونسبة ٤٪ (١) غير مبين .

وجاءت الاجابات التي تراه مفيد لانه يحفظ الزواج من الغسل تمثل

نسبة ٢٤٢١٪ (٦١) ، في مقابل نسبة ٧٠٦٣٪ (١٧٨) لا توافق على هذا المتغير وذلك من اجمالي حجم العينة ، فبالإضافة الى نسبة ٥١٦٪ (١٣) غير مطلوب الاجابة (وهى) تمثل الفئة التى ترى ان النظام غير مفيد أو ضار) .

بينما كانت الاجابات التى تراه مفيد لانه يعطى المسجون فرصة للبحث عن عمل بعد الافراج عنه تمثل نسبة ٢٨٤٩٪ (٩٧) ، فى مقابل نسبة ٥٦٣٥٪ (١٤٢) لا توافق على هذا المتغير ، وذلك من اجمالي حجم العينة لكل منهما .

وفيما يتصل بأن النظام يقيد لانه يخفض من نسبة العلاقات الجنسية المثلية تمثل نسبة ٢٥٪ (٣٦) ، فى مقابل نسبة ٦٩٨٤٪ (١٧٦) لا تؤيد ذلك المتغير وذلك من اجمالي حجم العينة لكل منهما .

بينما ترى نسبة تمثل ٥٢٣٨٪ (١٣٢) ان النظام مفيد لانه يجعل النزلاء أكثر تعاوناً ، فى مقابل نسبة ٤٢٤٦٪ (١٠٧) لا تؤيد هذا المتغير وذلك من اجمالي حجم العينة لكل منهما .

وجاءت الاجابات التى تراه مفيد لانه يساعد على اعادة تأهيل النزلاء وذلك بنسبة ٤٩٦٪ (١٢٥) ، فى مقابل نسبة ٤٥٢٤٪ (١١٤) لا تؤيد هذا المتغير ، وذلك من اجمالي حجم العينة لكل منهما وفيما يتصل بأن النظام مفيد لانه يجعل النزلاء أكثر انقيادا للنظام وذلك بنسبة ٤٣٦٥٪ (١١٠) ، فى مقابل ٥١١٩٪ (١٢٩) ، وذلك من اجمالي حجم العينة لكل منهما .

وكانت الاجابات التى توافق على ان النظام مفيد لانه يجعل النزلاء يعملون بجدية تمثل نسبة ٢١٨٣٪ (٥٥) ، فى مقابل نسبة ٧٣٠٢٪ (١٨٤) لا توافق على هذا المتغير ، وذلك من اجمالي حجم العينة لكل منهما .

بينما ترى نسبة تمثل ٤٠٠٨٪ (١٠١) أن النظام مفيد لانه يساعد على راحة أسرة المسجون من مشاق الحضور لزيارته في السجن فى مقابل نسبة ٥٤٧٦٪ (١٣٨) لا تؤيد هذا المتغير . وذلك من اجمالي حجم العينة لكلاهما .

وأخيراً فيما يتصل بأن النظام مفيد لانه يساعد على تحقيق كل المتغيرات السابقة بالتساوى كانت نسبة الموافقة على هذا الرأى تمثل ١١٥١٪ (٢٩) .

حي مقابل ٨٣٣٪ (٢١٠) لا توافق على هذا الرأي ، وذلك من اجمالي حجم العينة .

خلاصة القول ان النسبة الغالبة التي تعتبر ان النظام مفيد جاءت لعدة اسباب أهمها أنه يجعل النزلاء أكثر تعاونا ويساعد على اعادة تأهيلهم ويجعلهم أكثر انقيادا للنظام كما يعطى للمسجون الفرصة للبحث عن عمل بعد الافراج عنه وهذه الاجابات تتمشى مع الهدف العام من تطبيق نظام الاجازات والسبب يتمثل في تحقيق الراحة النفسية وتهيئة الفرصة للمسجونين لاعادة تكيفهم مرة أخرى مع المجتمع والاثار الايجابية المرتبط بتعاون المسجون وانقياده للنظام داخل السجن .

وبالنسبة لعينة البحث التي تعتبر أن نظام الاجازات غير مفيد وتمثل نسبة ٢٩٧٪ (١٠) من اجمالي حجم العينة وذلك لعدة مبررات .

أولا : انها تجعل المسجون يشعر بنفور الناس منه لما ارتكبه من جرائم وكانت الموافقة على هذا المتغير يتمثل ٢٣٨٪ (٦) ، في مقابل نسبة ٥٩٩٪ (٤) لا تؤيد هذا المتغير .

ثانيا : لانه يجعل المسجون يشعر بأنه غير مرغوب فيه بعد الافراج عنه وكانت نسبة الموافقة تمثل ٢٧٨٪ (٧) ، في مقابل نسبة ١٩٪ (٣) لا تؤيد هذا المتغير .

ثالثا : جاءت نسبة تمثل ٢٧٨٪ (٧) توافق على أن النظام غير مفيد لانه يقلل من تأثير العقوبة في السجن (في مقابل نسبة ١٩٪ (٣) لا توافق على هذا المتغير .

رابعا : لان تطبيق هذا النظام يجعل الناس تستخف بعقوبة السجن حيث تمثل نسبة الموافقة على هذا المتغير ١٩٨٪ (٥) ، كما تمثل نسبة عدم الموافقة على نفس المتغير ١٩٨٪ (٥) أيضا . وذلك من اجمالي حجم العينة .

خامسا : فيما يتصل بالموافقة على أن النظام غير مفيد لان مدة الاجازة المسموح بها قصيرة ولا تمكن من انجاز شيء كانت نسبة الموافقة تمثل ١٥٩٪ (٤) ، في مقابل نسبة ٢٣٨٪ (٥) لا توافق على هذا الرأي .

سادسا : لمن يرى أن النظام غير مفيد لانه يجعل المسجون يواجه مشاكل

الأسرة وهو غير قادر على حلها وهذا يؤدي الى احساس المسجون بالعجز كانت نسبة الموافقة على هذا الرأي تمثل ١٩٨٪ (٥) في مقابل نسبة ١٩٨٪ (٥) أيضا لا توافق على هذا الرأي .

سابعاً : بينما كانت نسبة الموافقة على أن النظام غير مفيد لان الاجازات بينها وبين بعضها فترات طويلة تجعلها غير مجدية وذلك بنسبة تمثل ١٥٩٪ (٤) في مقابل نسبة ٢٣٨٪ (٦) لا توافق على هذا المتغير .

ثامناً : وفيما يتصل بالمتغير الخاص بأن شروط الاجازات تجعلها لا تنطبق الا على عدد قليل من المسجونين مما يجعل النظام غير مفيد ، كانت نسبة الموافقة على هذا المتغير تمثل ١٩٩٪ (٣) في مقابل نسبة ٢٧٨٪ (٧) لا توافق على هذا الرأي .

محمل القول أنه فيما يتصل بالآراء الخاصة بأن نظام الاجازات غير مفيد وتمثل نسبة ٣٩٧٪ (١٠) من اجمالي عينة البحث كانت أهم الأسباب تلتخص في أن نظام الاجازات يقلل من تأثير العقوبة في المسجون كما أنه يجعل المسجون يشعر بأنه غير مرغوب فيه بعد الإفراج عنه ، ويشعر كذلك بنفور الناس منه لما ارتكبه من جرائم أي أنه لا يحق له الإحساس بتقبل المجتمع الخارجي له ويجعله يشعر بالاعتزاز عن بيئته الخارجية .

وبالنظر الى النسبة التي ترى أن نظام الاجازات ضار وتمثل نسبة ١٩٩٪ (٣) من اجمالي حجم العينة وذلك لعدة أسباب منها ما يتصل بأن المسجون قد يرتكب جريمة أثناء وجوده خارج السجن وذلك بنسبة ٧٩٪ (٢) في مقابل نسبة ٤٪ (١) لا توافق على هذا المتغير .

وجاءت نسبة تمثل ٤٪ (١) ترى ان النظام ضار لانه يضيف مشكلة جديدة الى مشاكل الأسرة نتيجة ما قد يؤدي اليه الاتصال الجنسي بين المسجون وزوجته من حملها وولادتها لطفل جديد حيث كانت نسبة الموافقة على هذا الرأي تمثل ٤٪ (١) في مقابل نسبة ٧٩٪ (٢) لا توافق على هذا الرأي .

وفيما يتصل بالمتغير الخاص بأن النظام ضار لانه يتيح للمسجون الإعزب الاتصال بالبنات بما يتضمنه ذلك من زيادة مشكلة البنات واحتمال إصابته بمرض تناسلي حيث كانت النسبة الغير موافقة على هذا الرأي وتمثل ١٩٩٪ (٣) ولم تكن هناك إجابات تؤيد هذا الرأي . وذلك من اجمالي حجم العينة .

وبالنسبة للمتغير الخاص بأن النظام ضار لأنه يتيح للمسجون اعادته اتصاله بزملائه في الاجرام ، جاءت نسبة الموافقة على هذا الرأي تمثل ٧٩٪. (٢) ، ونسبة عدم الموافقة تمثل ٧٩٪ (٢) من اجمالي حجم العينة .

وتوضح النتائج الخاصة والتي تؤيد ان النظام ضار أن أهم الأسباب تعود الى أن المسجون قد يرتكب جريمة أثناء وجوده خارج السجن كما انه يتمكن من اعادة اتصاله بزملائه في الاجرام وهذا يساعده على معاودة الجريمة مرة أخرى .

وبسؤال عينة البحث عن المشكلة الجنسية عن عدم اتصال المسجونين بالنساء وهل هي موجودة فعلا أم لا .

جاءت النسبة الغالبة تؤكد على وجود المشكلة وذلك بنسبة ٨٢٫٩٤٪. (٢٩) ، في مقابل نسبة ١٥٫٨٧٪ (٤٠) لا توافق على وجود مشكلة في هذا الصدد .

وبالرجوع الى رأى العاملين في نظام الاجازات التي تمنح للمسجونين لزيارة ذويهم وهل هو مفيد أو غير مفيد أو ضار (س٥) وذلك فيما يتصل بحل المشاكل الناتجة عن عدم اتصال المسجونين بالنساء (س٩) وذلك بفرض الوصول اذا كان هذا النظام يفيد في حل هذه المشكلة أم العكس يتضح ان هناك ارتباط بين نسبة الموافقة على أن النظام مفيد بنسبة ٩٤٫٤٤٪ وأنه يحل مشكلة الاتصال بالنساء والتي تتمثل بنسبة ٨٢٫٩٤٪ وهو ارتباط طرديا .

وبالنظر الى من وافق على وجود المشكلة والاستفسار عن كيفية حلها جاءت نسبة تمثل ٣٣٫٣٣٪ (٨٤) توافق على امكانية حل المشكلة الناتجة عن عدم الاتصال بالنساء وذلك بانسجام المسجونين في العمل داخل السجن بينما كانت نسبة عدم الموافقة على هذا الرأي تمثل ٥١٫١٩٪ (١٢٩) ونسبة ١٥٫٤٨٪ (٣٩) غير مبين بها الاجابة وذلك من اجمالي حجم العينة لكل منهم وكانت نسبة من وافق على المتغير الخاص بأنه يمكن حل المشكلة بممارسة الجنسية المثالية مع زملائه وتمثل ٥٤٫٣٧٪ (١٣٧) ، في مقابل نسبة ٣٩٫٧٦٪ (٧٥) لا توافق على هذا المتغير ، ونسبة ١٥٫٨٧٪ (٤٠) غير مبين الاجابة وذلك من اجمالي حجم العينة لكل منهم .

وفيما يتصل بالمتغير الخاص بأنه يمكن حل المشكلة باللجوء الى الصيام

والصلاة كانت نسبة الموافقة على هذا الرأي تمثل ٣٢١٤٪ (٨١) ، فى مقابل نسبة ٥١٩٨٪ (٣١) لا توافق على هذا المتغير .

وتوضح النتائج السابقة أن النسبة الغالبة التى ترى ان هناك مشكلة ناتجة عن عدم اتصال المسجونين بالنساء تضع أولوية للحلول تتمثل فى حل المشكلة عن طريق ممارسة العادة السرية ، أو ممارسة الجنسية المثلية ثم حلها عن طريق الانسحاب فى العمل فى السجن ، واللجوء الى الصيام والصلاة .

وبسؤال عينة البحث عن مشكلة الجنسية المثلية بين المسجونين الذين يحصلون على أجازات وهى أقل خطورة بالمقارنة بالمسجونين الذين لا يخرجون فى أجازات كانت الاجابات بالموافقة على هذا الرأي تمثل النسبة الغالبة وذلك بنسبة ٧٥٧٩٪ (١٩١) ، فى مقابل نسبة ٢٣٨١٪ (٦٠) لا توافق على هذا الرأي ، ونسبة ٤٪ (١) غير مطلوب وهذا يوضح مدى تأثير نظام الاجازات على المسجونين كعامل مساعد لحل المشكلة الجنسية وذلك بمقارنة خطورتها على من حصلوا على زيارة بالفعل ومن لم يحصل منهم على زيارة ولمعرفة مدى الاختلاف كانت هناك نسبة تمثل ٤٠٤٨٪ (١٠٢) ترى انه كبير جدا ، ونسبة ٢٨٩٧٪ (٧٣) ترى أنه متوسط ، ونسبة ٦٣٥٪ (١٦) ترى ان الاختلاف قليل ، ونسبة ٤٧٦٪ (١٢) غير مبين ، ونسبة ١٩٤٤٪ (٤٩) غير مطلوب الاجابة ، وذلك من اجمالى حجم العينة لكل منهم .

وهذا يوضح أن النسبة الغالبة ترى ان الاختلاف كبير جدا أو متوسط بالمقارنة بمن لم يحصلوا على التصريح بالزيارة .

وبسؤال عينة البحث عن إمكانية حل مشكلة الجنسية المثلية بتطبيق نفاق الاجازات جاءت نسبة الموافقة على هذا الرأي تمثل ٧٣٤١٪ (١٨٥) ، فى مقابل نسبة ٢٥٤٪ (٦٤) لا توافق على هذا الرأي ، ونسبة ٤٪ (١) غير مبين ، ونسبة ٧٩٪ (٢) غير مطلوب .

وتؤكد النتائج السابقة أن النسبة الغالبة تؤيد أن نظام الاجازات يساعد على حل مشكلة الجنسية المثلية بين المسجونين (س١٣) .

وبسؤال العاملين فى السجن الذين لا يوافقون على أن نظام الاجازات يساعد على حل مشكلة الجنسية المثلية بين المسجونين وأسباب عدم الموافقة كانت تتمثل فى أن ذلك يرجع الى : عدم استفادة المساجين العزاب والارامل من هذا النظام وكانت نسبة الموافقة على هذا المتغير تمثل ٦٣٥٪ (١٦) ،

ونسبة ٢٠٫٦٣٪ (٥٢) لا تؤيد هذا المتغير .

بينما كانت هناك آراء ترى عدم إمكانية نظام الاجازات من المساعدة على حل مشكلة الجنسية المثلية بين المسجونين نظرا لأن مدة الاجازة قصيرة وكانت هناك نسبة تمثل ١٠٫٧١٪ (٢٧) تؤيد هذا المتغير ، في مقابل نسبة ١٥٫٤٨٪ (٣٩) لا توافق على هذا المتغير ، وفيما يتصل بأن ذلك يرجع الى أن الاجازات تتم على فترات متباعدة كانت هناك نسبة توافق على هذا الرأي تمثل ٥٫٩٥٪ (١٥) بينما نسبة تمثل ٢٠٫٢٤٪ (٥١) لا توافق على هذا السبب .

وفيما يتصل بأن النظام الحالي للسجون يسمح باختلاط المجرمين الجنسيين مع غيرهم بحيث ينعقد تأثير الاجازة جاءت نسبة الاجابات المؤيدة لهذا المتغير تمثل ٣١٫٧٪ (٨) ، في مقابل نسبة ٢٣٫٠٢٪ (٥٨) لا توافق على هذا المتغير ، ويتضح أن نسبة من يوافقون على أن نظام الاجازات لا يساعد على مشكلة الجنسية المثلية بين المسجونين لأن مدة الاجازة قصيرة ولا تساعد على كحل المشكلة يمثل هذا المتغير النسبة الغالبة ويحىء بعده المتغيرات الاخرى في درجة الاهمية .

وبسؤال عينة البحث عن اعتقادهم بوجود مشكلة جنسية في السجن كانت النسبة الغالبة توافق على وجود المشكلة وذلك بنسبة ٨١٫٣٥٪ (٢٠٥) في مقابل نسبة ١٧٫٨٦٪ (٤٥) لا توافق على هذا الاعتقاد وذلك من اجمالي حجم العينة لكل منها (١٥) .

ولن اجاب من عينة البحث بالموافقة على وجود مشكلة جنسية في السجن او لمعرفة مدى حجم هذه المشكلة ، كانت هناك نسبة ٢٣٫٠٢٪ (٥٨) ترى أن حجم المشكلة كبير ، ونسبة ٢٣٫٠٢٪ (٥٨) ترى أن حجم المشكلة متوسط ، بينما نسبة ٣٦٫٥١٪ (٩٢) ترى أن حجم المشكلة صغير ، ونسبة ١٦٫٢٧٪ (٤١) غير مطلوب ، ونسبة ١٩٫١٪ (٣) غير مبين ، وذلك من اجمالي حجم العينة لكل منهم (١٦) .

خلاصة القول ان النسبة الغالبة من عينة البحث تعتقد بوجود مشكلة جنسية في السجن وذلك بنسبة ٨١٫٣٥٪ (٢٠٥) كذلك ترى النسبة الغالبة ان نظام الاجازات يساعد على حل المشكلة المثلية بين المسجونين وتمثل نسبة ٧٣٫٤١٪ (١٨٥) وذلك من اجمالي حجم العينة لكل منها .

وبسؤال عينة البحث من العاملين عن رأيهم في أن المسجونين الذين

حصلوا على أجازات استفادوا منها فعلا ، كانت نسبة الموافقة على هذا الرأي تمثل ٩٦ر٨٣٪ (٢٤٤) ، في مقابل نسبة ٢٠ر٧٨٪ (٧) غير موافقة * وذلك من اجمالي حجم العينة (س ١٧) .

وهذا يوضح أن الرأي السائد يؤيد استفادة المسجونين الذين حصلوا على أجازة وذلك لاسباب متعددة تتمثل في :

(أ) الحصول على عمل يلتحقون به بعد الافراج ، حيث وافق على هذا المتغير نسبة ١٩ر٤٤٪ (٤٩) ، بينما كانت هناك نسبة تمثل ٧٧ر٧٨٪ (١٩٦) لا توافق على هذا المتغير .

(ب) التكيف مع المجتمع خارج السجن ، وكانت نسبة الموافقة على هذا المتغير تمثل ٦٩ر٠٥٪ (١٩٧٤) ، في مقابل ٢٧ر٣٨٪ (٦٩) لا توافق على هذا المتغير .

(ج) حل مشكلات أسرهم ، وجاءت نسبة الموافقة تمثل ٧٩ر٣٧٪ (٢٠٠) في مقابل نسبة ١٧ر٠٦٪ لا توافق على هذا المتغير .

(د) حل المشكلة الجنسية ، حيث كانت نسبة الموافقة ٣٤ر٥٢٪ (٨٧) ، في مقابل نسبة ٦١ر٩٪ (١٥٦) لا توافق على هذا السبب .

(هـ) الخضوع لنظام السجن واتباع التعليمات ، وكانت نسبة الموافقة ٢٣ر٤١٪ (٥٦) في مقابل نسبة ٧٣ر٠٢٪ (١٨٤) لا توافق على هذا الرأي .

(و) تغير العلاقات بين المسجونين الذين حصلوا على التصريح بالاجازة وبين زملائهم الآخرين في السجن بحيث يكون التغير الى احسن ، كانت نسبة الموافقة على هذا الرأي تمثل ٢٣ر٤١٪ (٥٩) ، في مقابل نسبة ٧٣ر٠٢٪ (١٨٤) لا توافق على هذا الرأي .

ويتضح من الاجابات السابقة ان الاسباب الرئيسية لاستفادة المسجونين الذين حصلوا على أجازة تتضح من انها تتيح الفرصة لهؤلاء المسجونين بحل مشكلات أسرهم وذلك بنسبة تمثل ٧٩ر٣٧٪ ، وأن الزيارة تتيح للمسجونين الفرصة للتكيف مع المجتمع خارج السجن وذلك بنسبة ٦٩ر٠٥٪ (١٧٤) وذلك من اجمالي حجم عينة العاملين في السجون .

وتتفق النتيجة السابقة مع الهدف الرئيسى من نظام الزيارة الذى يسمح للمسجون بالمعيشة فى المجتمع الخارجى وتأهيله كى يعود الى حياته الطبيعية بعد السجن ويتكيف مع المجتمع خارج السجن .

وبسؤال عينة البحث من العاملين عن مدى صلاحية نظام الاجازات بحالته الراهنة وهل يعد صالح تماما أم يحتاج لتغيير كل أو تغيير جزئى ، جاءت الاجابات بنسبة تمثل ٤٨ر٤١٪ (١٢٢) ترى أنه صالح تماما بحالته الراهنة ، بينما كانت نسب تمثل ٤٠ر٠٨٪ (١٠١) ترى أنه محتاج لتغيير جزئى ، ونسبة تمثل ٨ر٧٣٪ (٢٢) ترى أنه يحتاج الى تغيير كلى ، ونسبة تمثل ١ر٩٨٪ (٥) ترى أنه لا يصلح بحالته الراهنة بدون تحديد اذا ما كان هناك احتياج لعمل تغيير جزئى أو كلى فى النظام بحالته الراهنة ، كذلك نسبة ٧٩٪ (٢) غير مبين ، وذلك من اجمالى حجم العينة .

وبسؤال من أجاب انه صالح تماما عن الاسباب التى تدعو الى ذلك وهى:

(أ) لانه يسهم فى اصلاح السجنون ، حيث كانت نسبة الموافقة على هذا المتغير تمثل ٣ر٤٥٢٪ (٨٧) ، قى مقابل ١٣ر٨٩٪ (٣٥) لا توافق على هذا الرأى ونسبة ١ر٥٩٪ (٤) غير مبين ، ونسبة ٥٠٪ (١٢٦) غير مطلوب الاجابة .

(ب) لانه يحل المشكلة الجنسية فى السجنون ، حيث كانت نسبة الموافقة تمثل ٢ر٤٤٢١٪ (٦١) ، ونسبة عدم الموافقة تمثل ٢ر٤٤٢١٪ (٦١) أيضا ونسبة ٥٩ر٥٩٪ (١٣٠) غير مطلوب .

(ج) لانه يخفف تماما من قسوة العقوبة فى السجن ، حيث جاءت نسبة الموافقة تمثل ٢ر٩٧٦٪ (٧٥) ، ونسبة عدم الموافقة ١٨ر٦٥٪ (٤٧) ونسبة ١١ر٥٩٪ (١٣٠) غير مطلوب .

(د) لانه يحقق الاسباب السابقة جميعا ، وجاءت نسبة الموافقة تمثل ٣ر٥٧١٪ (٩٠) ونسبة ٥٩ر٥٩٪ (١٣٠) غير مطلوب .

ويتبين من الاجابات السابقة ان النسبة الغالبة من العاملين فى السجنون التى ترى أن النظام صالح تماما بوضعه الحال لانه يسهم فى اصلاح السجنون بنسبة ٣ر٤٥٢٪ (٨٧) ، ولانه يخفف من قسوة العقوبة فى السجن وذلك بنسبة ٢ر٩٧٦٪ (٧٥) ولانه يحل المشكلة الجنسية فى السجنون وذلك بنسبة ٢ر٤٤٢١٪ (٦١) .

وبسؤال عينة البحث من العاملين عن الأسباب التي تدعوهم إلى الاعتقاد بأن نظام الإجازات يحتاج لتغيير كلي وهي :

(أ) لأنه لا يفيد النسبة الكبرى من المسجونين ، وكانت نسبة الموافقة على هذا المتغير تمثل ٦٣٥٪ (١٦) ، في مقابل نسبة ٢٧٨٪ (٧) لا توافق على هذا المتغير ، ونسبة ٩٠٨٧٪ (٢٢٩) غير مطلوب .

(ب) لأنه يخضع في الموافقة عليه إلى موافقة جهات أخرى غير السجن وكانت نسبة الموافقة ٥٦٪ (١٤) ، في مقابل نسبة ٤٧٦٪ (١٢) لا توافق على هذا المتغير ، ونسبة ٨٩٦٨٪ (٢٢٦) غير مطلوب .

(ج) لأنه يطبق في مرحلة متأخرة من تنفيذ العقوبة ، حيث جاءت نسبة الموافقة تمثل ٧١٤٪ (١٨) ، في مقابل نسبة ٣١٧٪ (٨) لا توافق على هذا المتغير ، ونسبة ٨٩٦٨٪ (٢٢٦) غير مطلوب .

(د) لأنه بصورته الحالية لا يحقق أي فائدة للسجون ، وكانت نسبة الموافقة تمثل ١٥٩٪ (٤) ، في مقابل نسبة ٨٧٣٪ (٢٢) لا توافق على هذا الرأي ، ونسبة ٨٩٦٨٪ (٢٢٦) غير مطلوب .

وتوضح البيانات السابقة أن أولويات الأسباب التي تدعو الجزم الخاص بين عينة البحث للاعتقاد بأن النظام يحتاج لتغيير كلي هي :

أن للنظام يطبق في مرحلة متأخرة من تنفيذ العقوبة وذلك بنسبة ٧١٤٪ (١٨) ، كذلك أنه لا يفيد العدد الأكبر من المسجونين وذلك بنسبة ٦٣٥٪ (١٦) وأنه يخضع في الموافقة عليه إلى موافقة جهات أخرى متعددة غير السجن وذلك بنسبة ٥٦٪ (١٤) ، وأخيرا لأنه بصورته الحالية لا يحقق أي فائدة للسجون وذلك بنسبة ١٥٩٪ (٤) .

وبسؤال عينة البحث من العاملين في السجون الذين يعتقدون أن نظام الإجازات يحتاج لتعديل جزئي للأسباب التالية :

(٢) لأن مدة الإجازة قصيرة ، حيث كانت نسبة الموافقة تمثل ٥٦٩٪ (٦٥) ، في مقابل نسبة ٦٦٢٧٪ (٤١) لا توافق على هذا المتغير ، ونسبة ٥٧٩٤٪ (١٤٦) غير مطلوب .

(ب) لأن الاجازات تقع على فترات متباعدة ، حيث كانت نسبة الموافقة على هذا المتغير تمثل ١٩٨٤٪ (٥٠) في مقابل.نسبة ٢١٩٤٣٪ (٥٤) لا توافق على هذا المتغير ، ونسبة ٤٨٧٣٪ غير مطلوب .

وتوضح الاجابات السابقة أن الاسباب التي تدعو الى تغيير نظام الاجازات تغيير جزئي تتمثل في أن مدة الاجازة قصيرة وذلك بنسبة ٢٥٦٩٪ (٦٥) وأن الاجازات تقع على فترات متباعدة بنسبة تمثل ١٩٨٤٪ (٥٠) .

وبسؤال عينة البحث عن ان مسجونين خرجوا في اجازة ولم يعودوا كانت نسبة الموافقة على حدوث ذلك تمثل ٥٩٥٪ (١٥) ، بينما النسبة الغالبة وتمثل ٩٢٨٦٪ (٢٣٤) تؤكد انه لم يحدث ، ونسبة ١٩١٩٪ (٣) غير مطلوب . وذلك من اجمالي حجم العينة (س٢٣) .

وبالنسبة لمن اجاب بأنه تم حدوث ذلك وبسؤالهم عن عدد المسجونين الذين خرجوا في اجازة ولم يعودا كانت هناك نسبة تمثل ٤٧٦٪ (١٢) جات اجابتهم بأنه تم ذلك بالنسبة لمسجون واحد فقط ، ونسبة ٤٪ (١) ذكرت انه لا يوجد ، بينما نسبة ٩٢٤٦٪ (٢٣٣) غير مطلوب :

وبسؤال عينة البحث عن وجود مسجونين استحقوا الاجازة ورفضوا الخروج كانت الاجابة بالموافقة على حدوث ذلك تمثل ١٦٢٧٪ (٤١) في مقابل نسبة تمثل ٨٢٩٤٪ (٢٠٩) تؤكد انه لم يحدث ، ونسبة ٤٪ (١) غير مبين ، ونسبة ٤٪ (١) غير مطلوب .

وبسؤال من وافقوا على أن هناك مسجونين استحقوا الاجازة ورفضوا الخروج وبسؤالهم عن العدد كانت الاجابات تمثل نسبة ١٢٣٪ (٣١) بالنسبة لمسجون واحد ، واجابات بنسبة ٢٣٨٪ (٦) بالنسبة لعدد اثنين من المسجونين ، واجابات بنسبة ٤٪ (١) بالنسبة لعدد ثلاثة ، وثمانية من المسجونين ، ونسبة ٤٪ (١) غير مبين (س٢٦) .

ولمعرفة الاسباب التي جعلتهم يرفضون الخروج في اجازة كانت كما يلي :
(١) خجلهم من الناس بعد ارتكاب الجريمة ، وكانت نسبة الموافقة على هذا المتغير تمثل نسبة ٧٩٪ (٢) ، في مقابل نسبة ١٥٨٤٨٪ (٣٩) لا توافق على هذا المتغير ، ونسبة ٨٣٧٣٪ (٢١١) غير مطلوب .

(ب) خوفهم من المجنى عليه وأقاربه ، حيث كانت نسبة الموافقة على هذا

المتغير تمثل ٨٣٣٪ (٢١) في مقابل نسبة ٧٩٤٪ (٢٠) لا توافق على هذا المتغير .

(ج) خوفهم من مواجهة مشكلات الأسرة والبيت ، حيث بلغت نسبة الموافقة على هذا المتغير ٢٧٨٪ (٧) ، في مقابل نسبة ١٣٤٩٪ (٢٤) لا توافق على هذا المتغير .

(د) خوفهم من رفض ذويهم استقبالهم لاحتسابهم بالعار منهم وجاءت نسبة الموافقة على هذا تمثل ٤٣٧٪ (١١) ، في مقابل نسبة ١١٩٠٪ (٣٠) لا توافق على هذا السبب .

(هـ) خوفهم من أن يتأثروا بزملائهم في الاجرام الذين ما زالوا خارج السجن ، حيث كانت نسبة الموافقة على هذا تمثل ٤٪ (١) ، في مقابل نسبة ١٦٦٧٪ (٤٢) لا توافق على هذا المتغير .

مجمل القول أن أولوية الاسباب التي جعلت نسبة المسجونين الذين استحقوا الخروج للزيارة ورفضوا الخروج لخوفهم من المجنى عليه وأقاربه وذلك بنسبة ٨٣٣٪ (٢١) ، وللعنف من رفض ذويهم استقبالهم لاحتسابهم بالعار منهم وذلك بنسبة ٤٣٧٪ (١١) وعلى ذلك خرف المسجونين من مواجهة مشكلات الأسرة والبيت وذلك بنسبة ٢٧٨٪ (٧) ، أو تحجلهم من الناس بعد ارتكاب الجريمة وذلك بنسبة ٧٩٪ (٢) ، وأخيراً خوفهم من أن يتأثروا بزملائهم في الاجرام الذين ما زالوا خارج السجن وذلك بنسبة ٤٪ (١) (س ٢٧) .

وبسؤال عينة البحث من العاملين في السجون عن ارتكاب مسجونين لجرائم أثناء فترة الإجازة ، كانت الاجابات بالموافقة على حدوث ذلك تمثل نسبة ٣٥٧٪ (٩) بينما كانت النسبة الغالبة وتمثل ٩٥٢٤٪ (٢٤٠) توضح انه لم يحدث ذلك ونسبة ٤٪ (١) غير معين ، ونسبة ٧٩٪ (٢) غير مطلوب .

وبسؤال من اجاب بالموافقة على حدوث ذلك عن نوعية الجرائم التي ارتكبوها، كانت جريمة السرقة تمثل نسبة ٣٥٧٪ (٩) وجريمة السرقة بالاكره بنسبة ٤٪ (١) وجريمة احرار المخدرات بنسبة ٤٪ (١) .

ولمعرفة أثر نظام الاجازات على المسجونين وهل كان هناك تغيرا ملحوظا في سلوك المسجونين الذين خرجوا في إجازة كانت اجابات عينة البحث من

العاملين التي ترى أن هناك تغييرا حدث وذلك بنسبة ٩٥ر٦٣٪ (٢٤١) ، بينما كانت نسبة غير الموافقة على حدوث تغيير تمثل ٤ر٣٧٪ (١١) . وذلك من إجمالي حجم العينة . وهذا يوضح مدى تأثير النظام على المسجونين الذين حصلوا على الموافقة بالإجازة ولمعرفة طبيعة التغيير وهل كان إلى أحسن أم تغيير إلى أسوأ ، جاءت إجابات عينة البحث من العاملين تؤيد أن التغيير إلى أحسن وذلك بنسبة ٩٤ر٨٤٪ (٢٣٩) ، في مقابل نسبة ١ر١٩٪ (٣) ترى أن التغيير كان إلى أسوأ .

وتوضح النتائج السابقة أن النسبة الغالبة من العاملين تؤكد على حدوث تغيير في سلوك المسجونين الذين خرجوا للزيارة وذلك بنسبة ٩٥ر٦٣٪ (٢٤١) من إجمالي حجم العينة ، وأن نسبة الإجابات بأن التغيير كان إلى أحسن تمثل النسبة الغالبة وذلك بنسبة ٩٤ر٨٤٪ . وهذا يتفق مع الفرض الثالث للبحث(*) .

وبسؤال عينة البحث التي ترى أن التغيير كان إلى أحسن عن مظاهر هذا التغيير كانت الإجابات طبقا للمتغيرات التالية :

(أ) الالتزام بلوائح السجن ، حيث جاءت الموافقة على هذا المتغير تمثل ٥٦ر٣٥٪ (١٤٢) ، في مقابل نسبة ٣٨ر١٪ (٩٦) لا توافق على هذا المتغير ونسبة ٥ر٥٦٪ (١٤) غير مطلوب .

(ب) التعاون مع الإدارة ، حيث كانت الموافقة بنسبة ٥٨ر٧٣٪ (١٤٨) ، في مقابل نسبة ٣٥ر٧١٪ (٩٠) لا توافق على هذا المتغير .

(ج) أداء الأعمال التي يكلفون بها وذلك بنسبة ٣٠ر٥٦٪ (٧٧) توافق على هذا المتغير في مقابل ٦٤ر٢٩٪ (١٦٢) لا توافق على هذا المتغير .

(د) تحسن علاقاتهم بزملائهم ، حيث جاءت الموافقة بنسبة ٥٩ر١٣٪ (١٤٩) في مقابل نسبة ٣٥ر٧١٪ (٩٠) لا توافق على هذا المتغير .

(هـ) الامتناع عن ممارسة العلاقات الجنسية المثلية ، حيث جاءت الموافقة على هذا المتغير بنسبة ١٣ر١٪ (٣٣) ، في مقابل نسبة ٨١ر٧٥٪ (٢٠٦) لا توافق على هذا المتغير .

(و) انخفاض عدد الشكاوى التي يتقدمون بها ، وكانت نسبة الموافقة تمثل ٢٢ر٢٢٪ (٥٦) ، فى مقابل نسبة ٦٢ر٦٢٪ (١٨٣) لا توافق على هذا المتغير .

(ز) اقبالهم على التعليم ، حيث كانت نسبة الموافقة تمثل ٤٧ر٧٦٪ (١٢) ، فى مقابل نسبة ٨٩ر٦٨٪ (٢٢٦) لا توافق على هذا المتغير .

(ح) حرصهم على أداء الفروض الدينية ، حيث جاءت نسبة الموافقة على هذا المتغير تمثل ٩١ر١٣٪ (٢٣) ، فى مقابل نسبة ٥٣ر٣٢٪ (٢١٥) غير موافقة على هذا المتغير .

مجمل القول ان اولوية المتغيرات التي لمسها عينة البحث ممن وافقوا على أن التغير فى سلوك المسجونين الذين خرجوا للزيارة كان تغيراً الى الاحسن وذلك يتضح من :

تحسن علاقتهم بزملائهم وذلك بنسبة تمثل ٥٩ر١٣٪ ١٤٩ من اجمالى حجم العينة ، ومدى تعاون هؤلاء المسجونين مع الادارة وذلك بنسبة ٥٨ر٧٣٪ (١٤٨) ، والتزامهم بلوائح السجن بنسبة ٥٦ر٣٥٪ ، وكيفية أداء الاعمال التي يكلفون بها وذلك بنسبة ٣٠ر٥٦ (٧٧) ، ويتضح كذلك من انخفاض عدد الشكاوى التي يتقدمون بها وذلك بنسبة ٢٢ر٢٢٪ (٥٦) وبالمتناسع عن ممارسة العلاقات الجنسية المثلية . وذلك بنسبة ١٣ر١٣٪ (٣٣) ، وتمثل كذلك فى حرصهم على أداء الفروض الدينية وذلك بنسبة ٩١ر١٣٪ (٢٣) وأخيراً باقبالهم على التعليم ، وذلك بنسبة ٤٧ر٧٦٪ (١٢) .

وفيما يتصل بعينة البحث التي ترى ان التغير فى سلوك المسجونين الذين خرجوا للزيارة كان التغير الى أسوأ وذلك يتضح من المظاهر التالية :

(أ) عدم الالتزام بلوائح السجن ، حيث كانت نسبة الموافقة على هذا المتغير تمثل ٤٪ (١) بينما عدم الموافقة تمثل ٧٩ر٧٪ (٢) ، ونسبة ٩٨ر٨١٪ (٢٤٩) غير مطلوب . وذلك من اجمالى حجم عينة البحث .

(ب) عدم التعاون مع الادارة وتمثل نسبة الموافقة ٧٩ر٧٪ (٢) ، ونسبة ٤٪ (١) غير موافقة على هذا المتغير .

(ج) عدم أداء الاعمال التي يكلفون بها ، حيث كانت الموافقة تمثل ٧٩ر٧٪ (٢) ، فى مقابل نسبة ٤٪ (١) لا توافق على هذا المتغير .

(د) سوء علاقتهم بزملائهم ، حيث جاءت نسبة الموافقة على هذا المتغير تمثل ٤٪ (١) ، بينما نسبة ٧٩ ر (٢) لا توافق على هذا المتغير .

(هـ) ممارسة العلاقات الجنسية المثلية بدرجة أكبر ، وكانت النسبة غير الموافقة على هذا المتغير تمثل ١٩ ر (٣) ، بينما لم تكن هناك اجابات موافقة .

(و) زيادة عدد الشكاوى التى يتقدمون بها ، حيث جاءت نسبة عدم الموافقة على هذا المتغير تمثل نسبة ١٩ ر (٣) ، بينما لم تكن هناك اجابات بالموافقة .

(ز) ضعف الاقبال على التعليم ، وكانت نسبة عدم الموافقة على هذا المتغير تمثل نسبة ٥٩ ر (٤) ، ولم تكن هناك اجابات بالموافقة .

(ح) التراخي فى أداء الفروض الدينية ، حيث كادت نسبة عدم الموافقة على هذا المتغير تمثل ٥٩ ر (٤) ، بينما لم تكن هناك اجابات بالموافقة على هذا المتغير .

وتوضح الاجابات السابقة ان مظاهر التغير فى سلوك المسجونين ممن حصلوا على التصريح بالزيارة تغيرا الى الاسوأ حيث تتضح فى :

- عدم اداء هؤلاء المسجونين لعمالهم التى يكلفون بهسا وذلك بنسبة ٧٩ ر (٢) ،

- عدم التعاون مع الادارة وذلك بنسبة ٧٩ ر (٢) ،
- كما يتضح فى عدم التزامهم بلوائح السجن وذلك بنسبة ٤ ر (١) ،
- واخيرا فى سوء علاقتهم بزملائهم وذلك بنسبة ٤ ر (١) .

وبسؤال عينة البحث من العاملين فى السجن عن المسجونين الذين خرجوا فى اجازة وتأخروا فى العودة الى السجن ، حيث كانت نسبة الاجابة التى وافقت على حدوث ذلك تمثل ٣٨ ر (٦) بينما كانت النسبة الغالبة وتمثل ٨٣ ر (٢٤٤) تنفى حدوث ذلك ، ونسبة ٤ ر (١) غير مبين ، ونسبة ٤ ر (١) غير مطلوب (س ٣٤) .

وبسؤال عينة العاملين عن عدد المسجونين الذين خرجوا فى اجازة وتأخروا فى العودة الى السجن كانت الاجابات تمثل عدد ٦ بنسبة ٣٨ ر (٢) من اجمالى حجم العينة (س ٣٥) .

ولمعرفة موقف ادارة السجن من المسجونين الذين خرجوا فى أجازة وتأخروا فى العودة الى السجن كانت الاجراءات كالتالى :

(أ) أبلغت ادارة السجن (عنهم الشرطة) قبل مجيئهم (وكانت نسبة من حدد هذا الاجراء تمثل ٤٪ / (١) ، بينما كانت هناك نسبة ١٩٨٪ / (٥) لم تذكر هذا الاجراء .

(ب) وقعت عليهم جزاءات (بعد مجيئهم) ، وجاءت الاجابات بالموافقة على حدوث هذا الاجراء وذلك بنسبة ٢٣٨٪ / (٦) .

(ج) أُنذرتهم وعُفّت عنهم ، وكانت نسبة الموافقة على حدوث هذا الاجراء تمثل ٧٩٪ / (٢) ، بينما نسبة تمثل ١٥٩٪ / (٤) لم تذكر حدوث ذلك .

وتوضح الاجراءات السابقة أن موقف ادارة السجن من المسجونين الذين خرجوا فى أجازة وتأخروا فى العودة الى السجن كانت تتفاوت بين توجيهه انذار لهؤلاء المسجونين تم العفو عنهم وذلك بنسبة ٧٩٪ / (٢) ، أو تبليغ الشرطة عنهم (قبل ميئهم) وذلك بنسبة ٤٪ / (١) ، ولم تحدث حالات تم فيها توقيع جزاءات عليهم (بعد مجيئهم) وبالسؤال عن سبب التأخير وهل كانت للأسباب الآتية :

(أ) مشاكل البيت والأولاد ، حيث جاءت الاجابة بعدم الموافقة فقط وذلك بنسبة ٢٣٧٪ / (٦) .

(ب) ترددهم فى العودة ، وكانت الاجابة بعدم الموافقة فقط وتمثل نسبة ٢٣٨٪ / (٦) .

(ج) أسباب خارجة عن ارادتهم كصعوبة الانتقال أو وقوع حادث وكانت الاجابة بالموافقة على هذا السبب بنسبة ٢٣٨٪ / (٦) ولم تكن هناك اجابات بعدم الموافقة .

ويتضح مما سبق أن السبب الوحيد لتأخر المسجونين الذين خرجوا فى أجازة فى العودة الى السجن فى الموعد المحدد أنه يرجع الى ظروف خارجة عن ارادتهم .

ولمعرفة المدة التى تأخرها كل منهم كانت تتراوح بين أقل من ٢٤ ساعة بنسبة ١٥٩٪ / (٤) ، ولمدة ٢٤ ساعة فأكثر وتمثل نسبة ١٤٪ / (١) ، وأكثر

من ٢٤ ساعة تتمثل نسبة ٤٪ (١) ونسبة ٩٧٫٦٢٪ (٢٤٦) .

وبسؤال عينة البحث من العاملين في السجون عن متوسط عدد المسجونين الذين يخرجون في أجازة شهريا ، كانت تمثل على الترتيب ، نسبة ٣٣٫٧٣٪ (٨٥) للعدد مسجون واحد في كل شهر ، ونسبة ١٧٫٤٦٪ (٤٤) للعدد اثنان من المسجونين ، ونسبة ١٩٫٤٤٪ (٤٩) للعدد ثلاثة مسجونين ، ونسبة ٥٫٩٥٪ (١٥) للعدد أربعة منهم ، ونسبة ١٫٩٨٪ (٥) للعدد خمسة من المسجونين ، ونسبة ١٫١٩٪ (٣) للعدد ستة منهم ، ونسبة ٧٫٩٪ (٢) للعدد سبعة منهم ونسبة ٦٫٧٥٪ (١٧) في المتوسط لعدد عشرة من المسجونين ، ونسبة ١٢٫٧٪ (٣٢) غير معين .

وتوضح البيانات السابقة أن النسبة الأكبر لمتوسط عدد المسجونين الذين يخرجون في أجازة شهريا حيث تجيء في المقدمة بالنسبة لعدد مسجون واحد ، حيث تمثل ٣٣٫٧٣٪ ، يليها متوسط ثلاثة كل شهر بنسبة ١٩٫٤٤٪ واثنان كل شهر في المتوسط بنسبة ١٧٫٤٦٪ ، وعدد عشرة من المسجونين بمتوسط ٦٫٧٥٪ كل شهر ، ثم عدد أربعة من المسجونين في المتوسط بنسبة ٥٫٩٥٪ وعدد ٦ من المسجونين في المتوسط كل شهر وذلك بنسبة ١٫٩٨٪ ، وعدد سبعة منهم في المتوسط بنسبة ١٫١٩٪ ، وعدد سبعة في المتوسط بنسبة ٧٫٩٪ يخرجون في أجازة شهريا .

وبسؤال عينة البحث عن آرائهم في أسباب انخفاض عدد المسجونين الذين يحصلون على أجازات الآن بالمقارنة مع ما كان عليه في أول التجربة جاءت أولوية الاجابات للأسباب التالية :

(أ) فقدان الحماس للاستمرار في التجربة ، حيث جاءت الاجابة بالموافقة على هذا المتغير بنسبة ٩٧٫٦٢٪ (٢٤٦) ، في مقابل نسبة تمثل ٣٫٨٪ (٦) ، لا توافق على هذا المتغير .

(ب) انخفاض عدد المسجونين الذين ينطبق عليهم الشروط للحصول على اجازة وذلك بنسبة ٦٧٫٤٦٪ (١٧٠) ، في مقابل نسبة ٣٢٫٥٤٪ (٨٢) لا توافق على هذا المتغير .

(ج) اعتراض جهات الامن ، بنسبة تمثل ٦٣٫٤٩٪ (١٦٠) في مقابل نسبة تمثل ٣٦٫٥١٪ غير موافقة على هذا المتغير .

(د) قرارات العفو التي تصدر في مولد النبي وعيد الثورة ، حيث جاءت نسبة الموافقة تمثل ١٦٦٧٪ (٤٢) في مقابل نسبة تمثل ٨٣٣٣٪ (٢١٠) لا توافق على هذا المتغير .

(هـ) ما أسفر عنه النظام من نتائج سلبية ، وكانت نسبة الموافقة على هذا المتغير تمثل أقل نسبة وذلك بموافقة ١٩٪ (٣) ، في مقابل نسبة ٩٨٨١٪ (٢٤٩) لا توافق على هذا المتغير .

وبسؤال عينة البحث من العاملين في السجون عن رأي المسجونين في نظام الزيارات ، كانت الاجابات التي توضح الموافقة على هذا النظام كلية تمثل نسبة ٩٠٫٨٧٪ (٢٢٩) ، ونسبة تمثل ٨٧٤٪ (٢٢) من المسجونين توافق عليه جزئيا ولا توجد اجابات تعترض على النظام كليا ، ونسبة تمثل ٤٪ (١) غير مبين (س٤١) .

وبسؤال العاملين في السجون على مدى موافقة المسجونين عليه جزئيا ولمعرفة الامور التي جعلتهم لا يوافقون على هذا النظام كليا كانت كما يلي :

(أ) مدة الاجازة قصيرة ، وكانت من اهم الاسباب حيث وافق على هذا المتغير بنسبة تمثل ٥٦٪ ، في مقابل نسبة ٣١٧٪ (٨) لا توافق على هذا المتغير .

(ب) اقتصاره على فئات معينة من المسجونين ، حيث جاءت الموافقة على هذا المتغير بنسبة تمثل ٣٩٧٪ (١٠) ، في مقابل نسبة تمثل ٤٧٦٪ (١٢) لا توافق على هذا المتغير .

(ج) اعتراض جهات الامن في احوال كثيرة ، حيث كانت نسبة الموافقة على هذا المتغير تمثل ٢٧٨٪ (٧) ، في مقابل نسبة ٥٩٥٪ (١٥) لا توافق على هذا المتغير .

(د) الاجازات على فترات متباعدة ، وكانت الموافقة تمثل نسبة ١٩٨٪ (٥) ، في مقابل نسبة ٦٧٥٪ (١٧) غير موافقة على هذا المتغير وتوضح المتغيرات السابقة ترتيبا تنازليا لدى أهمية كل متغير بالنسبة للموافقة عليه من عدمه .

ولم تذكر فى عينة البحث للعاملين فى السجون اجابات تفيد ان هناك اعتراض من المسجونين على نظام الزيارات اعتراضا كليا .

ولمعرفة رأى عينة البحث عن اعتقادهم بأن نظام الاجازات اثر فى المسجونين الآخرين الذى لم يحصلوا على اجازات ، جاءت اجابات عينة البحث بالموافقة على وجود تأثير تمثل النسبة الاكبر ٨٢ر٥٤٪ (٢٠٨) ، فى مقابل نسبة ١٦ر٦٧٪ (٤٢) لا توافق على وجود تأثير ونسبة ٤٪ (١) غير مبين .

ويسؤال من اجاب بالموافقة على وجود تأثير عن المظاهر الايجابية والتي تتمثل فى الامور التالية :

(ا) الالتزام بلوائح السجن بدرجة اكبر ، وكانت الموافقة على هذا المتغير تمثل نسبة ٥٢ر٧٨٪ (١٣٣) ، فى مقابل نسبة ٢٩ر٧٦٪ (٧٥) لا توافق على هذا المتغير ، ونسبة ٨٪ (٢) غير مبين ونسبة تمثل ١٦ر٦٧٪ (٤٢) غير مطلوب .

(ب) التعاون مع زملائهم ، حيث كانت الموافقة على هذا المتغير تمثل نسبة ٤٦ر٠٣٪ (١١٦) ، بينما عدم الموافقة تمثل نسبة ٣٦ر٥١٪ (٩٢) ، ونسبة ٨٪ (٢) غير مبين ونسبة تمثل ١٦ر٦٧٪ (٤٢) غير مطلوب .

(ج) اداء الأعمال التى تعهد اليهم بشكل أفضل ، وجاءت الموافقة على هذا المتغير تمثل نسبة ٣٦ر٩٩٪ (٩٣) ، بينما كانت نسبة عدم الموافقة تمثل ٤٥ر٦٣٪ (١١٥) ونسبة ٨٪ (٢) غير مبين ونسبة ١٦ر٦٧٪ (٤٢) غير مطلوب .

(د) انخفاض عدد من يمارسون الجنسية المثلية فيهم ، حيث كانت الموافقة على هذا المتغير تمثل نسبة ١١ر١١٪ (٢٨) فى مقابل نسبة تمثل ٧١ر٨٣٪ (١٨١) لا توافق على هذا المتغير ، ونسبة ٤٪ (١) غير مبين ، ونسبة تمثل ١٦ر٦٧٪ (٤٢) غير مطلوب .

(هـ) الاقبال على التعليم ، حيث جاءت الاجابات بالموافقة على هذا المتغير تمثل ٣ر٩٧٪ (١٠) ، فى مقابل نسبة تمثل ٧٩ر٣٧٪ (٢٠٠) لا توافق على هذا المتغير ، ونسبة تمثل ١٦ر٦٧٪ (٤٢) غير مطلوب .

(و) اداء الفروض الدينية ، وذلك بنسبة تمثل ٨ر٣٣٪ (٢١) موافقة على هذا المتغير ، فى مقابل نسبة ٧٥٪ (١٨٩٩) لا توافق على هذا المتغير ، ونسبة ١٦ر٦٧٪ (٤٢) غير مطلوب .

خلاصة القول أن الآثار الإيجابية لنظام الاجازات على المسجونين الآخرين الذين لم يحصلوا على أجازات تحييء موافقة عينة البحث من العاملين في اسجن طبقا ل : الالتزام بلوائح السجن بدرجة اكبر وذلك بنسبة ٥٢٧٨٪ (١٣٣) . على ذلك التعاون مع زملائهم بنسبة تمثل ٤٦٠٣٪ (١١٦) ، ثم أداء الاعمال التي تعهد اليهم بشكل أفضل وذلك بنسبة ٣٦٩٪ (٩٣) ، ثم انخفاض عدد من يمارسون الجنسية المثلثة منهم وذلك بنسبة ١١٩١٪ (٢٨) ، ثم أداء الفروض الدينية وذلك بنسبة ٨٣٣٪ (٢١) ، وأخيرا الاقبال على التعليم وذلك بنسبة تمثل ٣٩٧٪ (١٠) .

ولمعرفة الآثار السلبية لنظام الاجازات في المسجونين الآخرين الذين لم يحصلوا على أجازات حيث تمثلت في الامور التالية :

(أ) عدم الالتزام بلوائح السجن ، وكانت نسبة الموافقة على هذا الاثر تمثل ٦٣٥٪ (١٦) ، في مقابل نسبة تمثل ٧٦٩٨٪ (١٩٤) لا توافق على هذا الاثر ، ونسبة ١٦٦٧٪ (٤٢) غير مطلوب .

(ب) عدم التعاون مع زملائهم ، حيث جاءت الموافقة على هذا المتغير بنسبة تمثل ٩٥٢٪ (٢٤) ، في مقابل نسبة ٧٣٨١ (١٨٦) لا توافق على هذا المتغير .

(ج) انخفاض مستوى الاعمال التي يعهد اليهم بها ، حيث كانت الموافقة تمثل ٦٣٥٪ (١٦) بينما كانت نسبة عدم الموافقة على هذا المتغير تمثل ٧٦٩٨٪ (١٩٤) .

(د) زيادة عدد من يمارسون الجنسية المثلثة منهم ، حيث جاءت الموافقة على هذا المتغير تمثل نسبة ٢٤٪ (١) في مقابل نسبة ٨٢٩٤٪ (٢٠٩) لا توافق على هذا المتغير .

(هـ) ضعف الاقبال على التعليم ، بنسبة موافقة تمثل ٧٩٩٪ (٢) في مقابل ٨٢٥٣٪ (٢٠٨) لا توافق على هذا المتغير .

(و) ضعف أداء الفروض الدينية ، حيث جاءت نسبة الموافقة على هذا المتغير تمثل ١١٩٪ (٣) ، في مقابل نسبة تمثل ٨٢١٤٪ (٢٠٧) لا توافق على هذا المتغير .

مجمل القول ان الآثار السلبية لنظام الاجازات ومدى تأثيرها في المسجونين الآخرين الذين لم يحصلوا على اجازات تجييء طبقا للموافقة على الآثار التي تتمثل في عدم التعاون مع زملائهم وذلك بنسبة موافقة على هذا الرأي ٩٩.٥٢٪ (٢٤) ، ثم عدم الالتزام بلوائح السجن ، وانخفاض مستوى الاعمال التي يعهد اليهم بها وذلك بنسبة موافقة تمثل ٦٣.٥٪ (١٦) ، وضعف في أداء الفروض الدينية وذلك بنسبة موافقة على هذا المتغير تمثل ١٩.١٪ (٣) ، وضعف الاقبال على التعليم وذلك بنسبة تمثل ٧٩٪ (٢) ، وزيادة في عدد من يمارسون الجنسية المثلية منهم وذلك بنسبة موافقة على هذا الاثر تمثل ٤٪ (١) .

الفصل الثالث النتائج والتوصيات

اولا - نتائج استطلاع رأى المسجونين :

* تبين ان غالبية المسجونين الذين حصلوا على اجازات لزيارة ذويهم تتراوح اعمارهم بين ٣٠ سنة الى اقل من خمسين سنة حيث بلغت نسبتهم ٨٧٪ الى اجمالى العينة .

* كذلك تبين ان الغالبية العظمى من المسجونين الذين حصلوا على اجازات من الذكور حيث بلغت نسبتهم ٩٤ر٥٩٪ ، بينما لم تتجاوز نسبة الاناث ٥٤١٪ الى اجمالى عينة البحث .

* وفيما يتعلق بالحالة الزوجية للمسجونين الذين حصلوا على اجازات تبين ان المتزوجين يمثلون اعلى نسبة حيث بلغت ٤٢ر٢٤٪ يليهم الذين لم يسبق لهم الزواج وبلغت نسبتهم ٣٥ر١٤٪ ، فالملحقين وبلغت نسبتهم ١٦ر٢٢٪ ثم الارامل ٥٤١٪ الى اجمالى عينة البحث .

* أما الحالة التعليمية لهؤلاء المسجونين فقد تبين من البيانات التى اولوا بها ان نسبة من يقرأون ويكتبون منهم تبلغ ١٣ر٥١٪ يليهم الحاصلون على شهادة اقل من المتوسط وبلغت نسبتهم ١٣ر٥١٪ ، ثم الحاصلون على شهادة متوسطة ٨١٪ فى حين بلغت نسبة الحاصلين على شهادة متوسطة ٨١٪ فى حين بلغت نسبة الحاصلين على شهادة جامعية ٥٤١٪ . أما الاميون فقد بلغت نسبتهم ٥٦ر٧٦٪ الى اجمالى عينة البحث .

* كذلك تبين ان غالبية المسجونين من عينة البحث كانوا يعملون افرادا آخرين قبل دخولهم السجن وقد بلغت نسبة الذين يعملون ثلاثة افراد فاكثر بلغت ٥٤ر٠٦٪ وكانت اعلى نسبة بين المسجونين الذين كانوا يعملون افرادا آخرين قبل دخولهم السجن هى الخاصة بمن كانوا يعملون ثلاثة افراد حيث بلغت ١٦ر٢٢٪ ، أما الذين كانوا يعملون اربعة افراد فقد بلغت نسبتهم ١٠ر٨١٪ وانخفضت نسبة من كانوا يعملون ستة افراد الى ٥٤١٪ وهى نفس نسبة من كانوا يعملون سبعة افراد . واستمر انخفاضها توصلت الى ٢ر٧٪ بالنسبة لمن يعملون ثمانية افراد . أما الذين يعملون فرد شخص فقد كانت نسبتهم ١٠ر٨١٪ .

* وفيما يتعلق بمهنة أفراد العينة فقد تبين أن من كان منهم يعمل بالزراعة بلغت نسبة التجار ٨١ر١٠٪ ومثلهم الموظفون ٨١ر١٠٪ أما المهن الأخرى فقد كانت نسبة من يعملون بها أقل من ذلك .

* أما الجرائم التي ارتكبتها أفراد العينة وحكم عليهم من أجلها فقد جاءت في مقدمتها جريمة القتل حيث بلغت نسبة مرتكبيها ١٤ر٣٥٪ الى اجمالي العينة ، تليها جناية السرقة باكرام ٢٢ر١٦٪ ثم جنح السرقة وبلغت نسبة مرتكبيها ٥١ر١٣٪ في حين كانت نسبة الدين حكم عليهم من أجل جريمة الاختلاس ١١ر٨٪ ومثلهم الذين ارتكبوا جرائم تبديد سلاح وهروب من الخدمة وهؤلاء كانوا بطبيعة الحال من المجندين أما الذين حكم عليهم من أجل جرائم للمخدرات فقد بلغت نسبتهم ٤١ر٥٪ .

* وفيما يتعلق بالعقوبات المحكوم بها على أفراد العينة تبين أن المحكوم عليهم بالإشغال الشاقة المؤقتة يمثلون أعلى نسبة فقد بلغت نسبتهم ٨ر٨١٪، يليهم المحكوم عليهم بعقوبة السجن الذين بلغت نسبتهم ٥١ر١٣٪ ، في حين لم تزد نسبة المحكوم عليهم بالحبس على ٤١ر٥٪ الى اجمالي العينة .

* أما المدد المحكوم بها على أفراد العينة فقد كانت أكثر من خمسة عشر عاما بالنسبة لـ ٤ر٣٧٪ من أفراد العينة وأكثر من عشر سنوات بالنسبة لـ ١٤ر٣٥٪ ، أما الذين حكم عليهم بأكثر من سبع سنوات فبلغت نسبتهم ٨١ر١٠٪ . في حين لم تزد نسبة المحكوم عليهم بأكثر من عشرين سنة على ٤١ر٥٪ وهي نفس النسبة لمن حكم عليهم بأكثر من ست سنوات . أما أقل نسبة بين أفراد العينة تتمثل الذين حكم عليهم بأكثر من أربع سنوات وبلغت ٧ر٢٪ الى اجمالي عينة البحث .

* كذلك فإن الغالبية العظمى من أفراد العينة لم يكن لهم سوابق إجرامية حيث بلغت ٨ر٨١٪ في حين بلغت نسبة من كان لهم سابقة واحدة ٨١ر١٠٪ ، يليهم الذين لهم سابقتين وبلغت نسبتهم ٤١ر٥٪ ، أما الذين لهم ثلاث سوابق فقد بلغت نسبتهم ٧ر٢٪ الى اجمالي عينة البحث .

* وقد تبين أن كل الذين حصلوا على أجازات لم يسبق أن وقعت عليهم جزاءات داخل لسجن مما يدل على أنهم ممن يلتزمون بالوائح وينصاعون للنظم .

* كما تبين أن غالبية المسجونين من أفراد عينة البحث توافق على نظام

الاجازات حيث بلغت نسبة الذين اجابوا بأنه مفيد ٧٢٫٩٧٪ في حين لم يدل الآخرون برأيهم في هذا الصدد .

وقد تدرجت الاسباب التي قالها المسجونون في تجيذهم لهذا النظام فقد بلغت نسبة الذين قالوا ان فائدته ترجع الى أنه يعود المسجون على التعامل مع الناس العاديين خارج السجن ٣٢٫٤٣٪ يليهم الذين قالوا انه يتيح للمسجون الفرصة للعثور على عمل يلتحق به بعد الافراج عنه وبلغت نسبتهم ٢٧٫٠٣٪ ، أما الذين قالوا انه يتيح للمسجون الفرصة للاتصال بزوجته جنسيا فقد بلغت نسبتهم ١٨٫٩٢٪ وهناك أسباب أخرى منها انه يتيح للمسجون الفرصة لحل مشاكله ومشاكل أسرته خارج السجن ، وانه يحى لدى أسرة المسجون الامل فى الافراج عنه قريبا وعودته اليها ، وأنه يشعر المسجون بأنه لا يزال ينتمى الى هذا المجتمع الذى أساء اليه بجريمته .

✽ على الرغم من الانخفاض الملحوظ فى نسبة الذين اجابوا بوجود مشكلة جنسية فى السجن حيث بلغت نسبتهم ٣٧٫٨٤٪ الى اجمالى عينة البحث . فى حين ان الذين أنكروا وجود مثل هذه المشكلة بلغت نسبتهم ٣٧٫٨٤٪ الى اجمالى عينة البحث . فى حين أن الذين أنكروا وجود مثل هذه المشكلة بلغت نسبتهم ٥٦٫٧٦٪ الا أن ذلك لا ينفي وجود هذه المشكلة . بل لعله على العكس يؤيد الفرض الذى وضعتة هيئة البحث عند شروعه فى اجراء الدراسة . حيث اقترضت ان مواجهة الجنسية المثلية داخل السجن كان أحد الأهداف التى توفاهها نظام الاجازات . ولعله من المفيد فى هذا الصدد الاشارة الى نسبة الذين اجابوا بأن اللجوء الى الجنسية المثلية كحل للمشكلة الجنسية قائم فى السجن حيث بلغت نسبتهم ٢٤٫٣٢٪ الى اجمالى العينة .

كذلك تبين ان الذين يرون أن الاجازات يمكن أن تساهم فى حل مشكلة عدم الاتصال بالزوجات بلغت نسبتهم ٤٨٫٦٥٪ الى اجمالى العينة ، ولعل ذلك يرجع الى ارتفاع نسبة غير المتزوجين والمطلقين والأرامل حيث بلغت نسبتهم مجتمعين ٥٦٫٧٧٪ وهؤلاء ليس لهم زوجات يتصلون بهن جنسيا . وهو نفس ما اجاب به ١٩٫٧٣٪ من أفراد العينة حيث قالوا انه لن يستفيد من هذا النظام من ليس متزوجا .

أما الذين اعتبروا الاجازات غير مجدية فى مواجهة الحاجة الجنسية فقد برروا ذلك بأن الاجازات تكون على فترات متباعدة لا تتيح للمسجون اشباعا منتظما ومتقاربا أو لأن قصر مدة الاجازة يحول دون تحقيق الاشباع الكافى .

وفيما يتعلق بالفائدة التي حققتها الاجازات أجابت الغالبية العظمى من المسجونين من أفراد العينة بالإيجاب حيث قالوا انها حققت فائدة بنسبة ٨٦٫٤٩٪ . وفيما يلي نذكر هذه الفوائد حسب أهميتها من وجهة نظر المسجونين :

١ - الاحساس بالراحة النفسية الناشئة عن مفارقة السجن والخروج في اجازة ٢٧٫٠٣٪ .

٢ - ان الاجازة تعتبر مرحلة انتقالية بين السجن والافراج وتوحي بقرب العودة الى المجتمع والاسرة ١٦٫٢٢٪ .

٣ - ان الاجازة تحي الامل لدى المسجون في الخروج من السجن وانتهاء العقوبة ١٠٫٨٢٪ .

٤ - ان الاجازة تجعل من يحصل عليها أكثر قدرة على التفاهم مع زملائه في السجن ٢٫٧٪ .

٥ - انها تجعل المسجون يشعر بالنوم عندما يفساد السجن ويرى ما أصابه من حرمان نتيجة ارتكابه الجريمة وعقابه : ٢٫٧٪ .

✳ أما النتائج التي حققتها الاجازة فقد كان ترتيبها كالاتي بحسب أهميتها من وجهة نظر المسجونين .

١ - الاطمئنان على الأهل (٥١٫٣٥٪) ،

٢ - الاتصال بالعالم الخارجي (٢٤٫٣٢٪) .

٣ - حل المشكلات التي تواجه الاسرة (٢٫٧٪) .

✳ وفيما يتعلق بصلاحيات نظام الاجازات بصورته الراهنة أجاب غالبية افراد العينة (٧٥٫٦٨٪) بأنه صالح ولا يحتاج الى تعديل . في حين أجاب ٢١٫٦٢٪ بأنه يحتاج الى تعديل جزئي والتعديلات التي اقترحها هؤلاء الافراد تنحصر في الآتي :

١ - زيادة مدة ازيارة أو الاجازة (١٣٫٥١٪) ،

٢ - جعل الاجازات في فترات متقاربة (٢٫٧٪) .

والملاحظ أن المطالبين بإدخال هذين التعديلين هم من المسجونين المتزوجين .

✽ ومن النتائج التي أسفرت عنها الدراسة ما تبين من أن ٨١٪ من أفراد العينة سبق لهم أن استحقوا الحصول على إجازة ولكنهم رفضوا الخروج أو أن جهة الأمن اعترضت على خروجهم وقد بلغت نسبة الذين رفضوا الخروج ٢٧٪ برروا رفضهم بسوء الحالة المالية لاسرهم وعدم رغبتهم في إرهاقهم مادياً .

✽ كذلك فقد تبين أن الغالبية العظمى من عينة البحث لم تواجه مشاكل أثناء الإجازة وقد بلغت نسبتهم ٨٦٫٤٩٪ ، أما الذين أجابوا بأنهم واجهوا مشاكل أثناء الإجازة فقد بلغت نسبتهم ١٣٫٥١٪ قالوا أنها كانت في منزل المسجون وأرجع إلى أسباب مالية أو عائلية . أما الذين كانت مشاكلهم مع الشرطة فلم تزد نسبتهم عن ٢٧٪ وقد تم حل المشاكل بطريقة ودية .

✽ وعلى الرغم من أن نظام الاجازات يلزم المسجون المصرح له بالخروج من السجن بالتوجه الى المكان المحدد في التصريح ، مما تعد مخالفته خروجاً على النظام ، الا انه تبين ان بعض المسجونين الذين حصلوا على اجازات لم يلتزموا بما ورد في التصريح وتوجهوا لزيارة اقارب أصدقاء لهم يقيمون في مدينة أخرى وقد بلغت نسبة هؤلاء ٥١٫٥٪ .

ومع ذلك فانه لم يترتب على هذا التصرف تأخر المسجون في العودة في المتوقيت المحدد ، فقد تبين أن أحداً من عينة البحث لم يخالف المواعيد المحددة للعودة .

✽ كذلك تبين ان كل المسجونين من أفراد العينة أجابوا بأن أسرهم توافق على هذا النظام ، في حين أجاب ٩٧٫٣٪ ان الناس الآخرين من زملاء عينة البحث فقد أجاب ٩٤٫٥٩٪ منهم بأنه نظام مفيد وانهم يوافقون عليه تماماً . كذلك أجابوا بأن حصولهم على إجازات كان له تأثير طيب في نفوس زملائهم حيث بعث لديهم الأمل في أن يخرجوا من السجن مثلهم .

✽ وفيما يتعلق بما قيل من أن الاجازات تتيح للمسجون الحصول على عمل بعد الافراج عنه ، تبين ان نسبة المسجونين الذين تمكنوا من الاتفاق على الالتحاق بالعمل بعد الافراج عنهم بلغت ٣٢٫٤٣٪ ، في حين أغاب الأغلبية بأنهم لم يوفقوا في هذا الصدد وبلغت نسبتهم ٦٧٫٥٧٪ وقد تبين ان معظم

الذين نجحوا في الحصول على عمل قد صارحوا صاحب العمل بأنهم لا زالوا في السجن (٢٩٧٣٪) في حين بلغت نسبة الذين أخفوا هذه الواقعة ٧٤٪ .

* تبين أن السجن لا تصرف للمسجونين الذين يحصلون على إجازات أى مبالغ نقدية عند خروجهم الا اذا كان لهم مدخرات مالية خاصة بهم .

* فيما يختص بالتعديلات التى يقترح المسجونين ادخالها على نظام الاجازات ، فان أحدهما يتعلق بالفترة الزمنية بين الاجازة والأخرى حيث اقترح بعض المسجونين جعل الاجازات على فترات متقاربة ، أما الاقتراح الثانى فيتعلق بالشرط الخاص بالمدة التى يجب أن تنقضى من العقوبة المحكوم بها على السجين ، حيث اقترح بعض المسجونين منح الاجازات لكل من قضى نصف المدة المحكوم بها عليه ، بفض النظر عن مدة العقوبة ذاتها ، اذ أن لائحة السجن تنص على انه لا تمنح الاجازة الا لمن حكم عليهم بأربع سنوات فما فوق .

ثانيا - نتائج استطلاع رأى العاملين فى السجن :

* ترى الغالبية العظمى من عينة البحث من العاملين فى السجن (٩٤٤٪) ان نظام الاجازات مفيد بالاسباب الآتية :

- ١ - لانه يساعد على إعادة تأهيل المسجونين (٤٩٦٪) .
- ٢ - لانه يجعل النزلاء وأكثر تماونا مع الادارة (٥٢٣٨٪) .
- ٣ - لانه يجعل النزلاء أكثر انقيادا للنظام داخل السجن (٤٣٦٥٪) .
- ٤ - لانه يعطى المسجون فرصة للبحث عن عمل بعد الافراج عنه (٣٨٤٩٪) .

- ٥ - لانه يخفض من نسبة العلاقات الجنسية المثلية فى السجن (٢٥٪) .
- ٦ - لانه يحفظ الزواج من الفشل (٢٤٢٢) .
- ٧ - لانه يجعل المسجونين يعملون بجدية (٢١٨٣٪) .
- ٨ - لانه يساعد على اراحة أسر المسجون من مشقة الحضور لزيارته فى السجن (٤٠٠٨٪) .

- ٩ - لانه يوفر كل هذه الأمور بالتساوى (١١٥٢٪) .

* تبين ان الغالبية العظمى من العاملين فى السجن من عينة البحث ٨٢٩٤٪ ترى ان المشكلة الجنسية موجودة فى السجن وقد وافقت نفس النسبة على ان نظام الاجازات يساهم فى حل هذه المشكلة ولذلك فانه مفيد من هذه الناحية .

وفيما يتعلق برأى العاملين في السجون في الوسائل التي يمكن أن يلجأ إليها المسجون لمواجهة الحرمان من الجنس فانهم قد ذكروا الوسائل الآتية حسب أهميتها من وجهة نظرهم :

- ١ - الانسجام في العمل داخل السجن (٣٣ر٣٣٪) .
- ٢ - ممارسة الجنسية المثلية فيما بينهم (٥٤ر٣٧٪) .
- ٣ - ممارسة العادة السرية (٥٤ر٣٧٪) .
- ٤ - اللجوء الى الصوم والصلاة (٣٢ر١٤٪) .

* وقد وافق معظمهم (٧٥ر٧٩٪) على ان الاجازات التي تمنح للمسجونين تؤدي الى انخفاض ملحوظ في نسبة من يمارسون الجنسية المثلية منهم . وفيما يتعلق بالتدرج في الأثر الذي يحدثه الحصول على الاجازات فان نسبة ٤٨ر٤٠٪ من العاملين في السجون ترى ان اثر الاجازات على ممارسة الجنسية المثلية كبيرة جدا حيث يخفضها بدرجة كبيرة . في حين ان نسبة ٢٨ر٩٧٪ ترى أنه ذو أثر متوسط أما الذين يرون أنه أثره قليل فقد بلغت نسبتهم ٦ر٣٥٪ .

* وفيما يتعلق بحجم المشكلة الجنسية في السجون فان نسبة تبلّغ ٢٣ر٠٢٪ من عينة البحث ترى أن حجم المشكلة كبير في حين أن نسبة مماثلة ترى أن حجم المشكلة متوسط ، أما الذين يرون أن حجم المشكلة صغير فقد بلغت نسبتهم ٣٦ر٥١٪ .

* كذلك أجابت الغالبية العظمى من عينة البحث (٩٦ر٨٣٪) ان المسجونين الذين حصلوا على اجازات قد استفادوا منها فعلا وذلك للأسباب الآتية بحسب أهميتها من وجهة نظرهم :

- ١ - ان الاجازات قد ساعدت المسجونين على حل المشكلات التي تواجهها أسرهم (٧٩ر٣٧٪) .
- ٢ - أنها ساعدت على التكيف مع المجتمع خارج السجن (٦٩ر٠٥٪) .
- ٣ - انها ساهمت في حل المشكلة الجنسية (٦١ر٩٩٪) .
- ٤ - انها جعلتهم يخضعون لنظام السجن ويتبعون التعليمات (٢٣ر٤١٪) .

انها أدت الى حدوث تغيير في العلاقات بين المسجونين الذين حصلوا على اجازات وبين زملائهم الآخرين بحيث أصبحت علاقاتهم أحسن (٢٣ر٤١٪) .

٦ - انها أدت الى حصولهم على عمل يلتحقون به بعد الافراج عنهم
(١٩٩٤٪) *

وفيما يتعلق برأى عينة البحث في نظام الاجازات من حيث صلاحيته
بشكله الراهن أو حاجته الى تغيير جزئى أو كلى ، فإن ٤٨٫٤١٪ منهم يرون
انه صالح تماما بحالته الراهنة ، بينما ترى نسبة تمثل ٥٠٫٠٨٪ انه يحتاج
الى تغيير جزئى أما الذين قالوا انه يحتاج الى تغيير كلى فقد بلغت نسبتهم
٨٫٧٣٪ *

وتتدرج الأسباب التى ذكرها من يرون انه صالح تماما حسب الترتيب
الآتى :

- ١ - لانه يسهم فى اصلاح المسجون (٣٤٫٤٢٪) *
 - ٢ - لانه يخفف تماما من قسوة العقوبة فى السجن (٢٩٫٧٦٪) *
 - ٣ - لانه يحل المشكلة الجنسية فى المسجون (٢٤٫٢١٪) *
 - ٤ - لانه يحقق الأسباب السابقة مجتمعة (٣٥٫٧١٪) *
- أما الذين يرون ان النظام بحالته الراهنة يحتاج الى تغيير كلى فقد ذكروا
الأسباب التى دعتهم الى ابداء هذا الرأى وهى :

- ١ - لانه يطبق فى مرحلة متأخرة من تنفيذ العقوبة (٧٫١٤٪) *
 - ٢ - لانه لا يفيد النسبة الكبرى من المسجونين (٦٫٣٥٪) *
 - ٣ - لانه يخضع فى الموافقة عليه الى موافقة جهات أخرى غير السجن
(٥٦٫٥٪) *
 - ٤ - لانه بصورته الراهنة لا يحقق أى فائدة للمسجون (١٫٥٩٪) *
- فى حين أن الذين يرون ان نظام الاجازات يحتاج الى تغيير جزئى ، ساقوا
للمبررات الآتية :
- ١ - لأن مدة الاجازة قصيرة (٢٥٫٦٩٪) *
 - ٢ - لأن الاجازات تقع على فترات متباعدة (١٩٫٨٤٪) *

وكذلك أجاب معظم العاملين فى السجنون من عينة البحث بأن تطبيق
نظام الاجازات قد أدى الى حدوث تغيير الى الأحسن فى سلوك السجناء الذين
حصلوا على اجازات وكانت نسبة الذين أدلوا بهذا الرأى ٩٥٫٦٣٪ *

وفيما يتعلق بمظاهر هذا التغيير ، فإن العاملين فى السجنون يختلفون
حول أهمية كل مظهر على الوجه التالى :

- ١ - تحسن علاقات المسجونين الذين حصلوا على إجازات بزملائهم
(٥٩١٣٪) •
 - ٢ - أدأؤهم للأعمال التي يكلفون بها (٣٠٥٦٪) •
 - ٣ - تعاونهم مع الادارة داخل السجن (٥٨٧٣٪) •
 - ٤ - انخفاض عدد الشكاوى التي يتقدمون بها الى الادارة العقابية
(٢٢٢٢٪) •
 - ٥ - الامتناع عن ممارسة العلاقات الجنسية المثلية (١٣١٪) •
 - ٦ - حرصهم على أداء الفروض الدينية (٩١٣٪) •
 - ٧ - اقبالهم على التعليم (٤٧٦٪) •
- ✳ وفيما يتعلق برأى عينة البحث فى الانخفاض المستمر فى اعداد المسجونين الذين يحصلون على إجازات غانهم ذكروا الأسباب الآتية :
- ١ - فقدان الحماس للاستمرار فى التجربة (٩٧٦٢٪) •
 - ٢ - انخفاض عدد المسجونين الذين تنطبق عليهم الشروط للحصول على إجازة (٦٧٤٦٪) •
 - ٣ - اعتراض جهات الأمن (٦٣٤٩٪) •
 - ٤ - قرارات العفو التي تصدر فى مولد النبى وعيد الثورة (١٦٦٧٪) •
 - ٥ - ما أسفر عنه النظام من نتائج سلبية (١١٩٪) •
- ✳ كذلك تبين ان نظام الاجازات قد أثر فى المسجونين الذين لم يحصلوا على إجازات ، وكان هذا رأى الغالبية العظمى لعينة البحث من العاملين فى السجون حيث بلغت نسبتهم (٨٢٥٤٪) أما مظاهر التأثير التي ذكروها فهي :
- ١ - الالتزام بلوائح السجن بدرجة أكبر (٥٢٧٨٪) •
 - ٢ - التعاون مع زملائهم (٤٦٠٣٪) •
 - ٣ - أداء الأعمال التي يعهد اليهم بها بشكل أفضل (٣٦٩٪) •
 - ٤ - انخفاض عدد من يمارسون الجنسية المثلية بينهم (١١١١٪) •
 - ٥ - الاقبال على التعليم (٢٩٧٪) •
 - ٦ - أداء الفروض الدينية (٨٣٣٪) •

ثانيا - التوصيات

بعد أن عرضنا النتائج التي أسفر عنها البحث يمكننا أن نرد منها بالتوصيات التي ترى هيئة البحث ان الأخذ بها من شأنه أن يجعل نظام الأجازات التي تمنح للمسجونين أكثر جدية بحيث يحقق الأهداف التي استحدثت من أجلها .

أولا : توصي هيئة البحث بتعديل بعض شروط منح الأجازة للمسجونين بحيث يستفيد منه أكبر عدد منهم ومن هذه الشروط الشرط المتعلق بالمدة التي يقضيها المسجون في السجن حيث تنص المادة ٨٤ من قرار وزير الداخلية رقم ٧٦٥ لسنة ١٩٧٤ على أنه « إذا زادت مدة بقاء المحكوم عليه في السجن على أربع سنوات متصلة وجب قبل الافراج عنه بالتطبيق لاحكام المادتين ٤٩ ، ٥٢ من القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه أو غير ذلك من النظم والقوانين ، أن يمر بفترة انشغال لا تزيد مدتها على سنتين » .

كذلك نصت المادة (١) من القرار رقم ١٣٤ لسنة ١٩٧٤ الذي أصدره مدير مصلحة السجون على ما يلي :

« لا يتمتع المحكوم عليه بامتيازات فترة الانتقال الا بعد قضاءه بالسجن مدة لا تزيد على أربع سنوات متصلة وبشرط ألا تزيد أقصى مدة فترة الانتقال على السنتين السابقتين للتاريخ المحدد للافراج عنه تحت شرط ، فاذا لم تتوافر فيه شروط هذا النوع من الافراج ، احتسبت على أساس السنتين السابقتين لتاريخ وفاته مدة العقوبة » .

وهذا يعني أن المحكوم عليه بأربع سنوات أو حتى بأربع سنوات ونصف لا يوضعون بفترة الانتقال ومن ثم لا يستفيدون من نظام الاجازات لانه اما أن يتم الافراج عنه تحت شرط بوفاء ثلاثة أرباع المدة واما يتم الافراج عنه بوفاء كل مدة العقوبة . وهكذا يمكن القول انه لا يستفيد من نظام الاجازات الا من كان قد حكم عليهم بعقوبة تصل الى خمس سنوات أو تزيد عليها . ولما كان من المعروف أن الغالبية العظمى من المحكوم عليهم بعقوبات سالية للحرية لا تزيد مدتها على سنة .وهؤلاء تبلغ نسبتهم الى اجمالي المسجونين ٨٢٪ تقريبا ، واذا أضفنا اليهم ١٠٪ بالمائة تقديريا لمن تزيد عقوبتهم على سنة ولا تتجاوز الأربع سنوات فمعنى هذا أن أكثر من ٩٠٪ من المسجونين لا يستفيدون من هذا النظام ولذلك نقترح هيئة البحث تعديل الشرط الخاص

بالمدة الواجب على المسجون قضاؤها في السجن بحيث تنخفض من أربع سنوات الى سنتين فقط لكي تشمل النظام عددا أكبر من المسجونين ، تمهيدا لجعل المدة التي يشترط على المسجون قضائها في السجن سنة ونصف فقط . مما يجعل عدد المستفيدين من نظام الاجازات أكبر ، خاصة بعد ما تبين من البحث انه حققه من نتائج طيبة باعتراف الغالبية العظمى من العاملين في السجون .

وقد سبق ان رأينا ان السويد ، وهي أول دولة طبقت هذا النظام اشترطت لمنح السجن اجازة ان يكون قد حكم عليه بعقوبة السجن لمدة لا تقل من عشرة شهور ولا تزيد على ثلاثة سنوات . وقد قسمت المسجونين الذين حكم عليهم بعقوبة السجن لمدة تتراوح بين عشرة أشهر وسنة ونصف وهؤلاء يمنحون اجازة بعد أن يكونوا قد قضوا في السجن ستة أشهر ، أما الفئة الثانية فتتكون من المسجونين الذين تتراوح المدة المحكوم عليهم بها بين سنة ونصف وثلاث سنوات وهؤلاء يحصلون على الاجازة بعد أن يكونوا قد قضوا في السجن عشرة أشهر .

وهؤلاء وأولئك يحصلون على الاجازة بمجرد توفر شروطها دون حاجة الى موافقة السجن ، التي لا تشترط موافقتها الا بالنسبة لمن تزيد المدة المحكوم بها عليهم على ثلاث سنوات .

ومما لا شك فيه ان الاعتبار التي دعنا الى تطبيق نظام الاجازات تتوفر بنفس الدرجة بالنسبة للمسجونين الذين تقل العقوبات المحكوم عليهم بها عن أربع سنوات .

ثانيا - كذلك توصي هيئة البحث بتعديل عدد المرات التي يسمح للمسجون بالخروج فيها من السجن وذلك في حالة ما اذا أبقى على النظام الحالي الذي يشترط قضاء المسجون مدة تزيد على أربع سنوات في السجن . بحيث يتم تقسيم السنتين اللتين يتمتع فيهما بالوضع في فترة الانتقال الى أربع مراحل زمنية ذات مدد متساوية أي ستة أشهر . ففي الستة أشهر الاولى ، يسمح للمسجون بالخروج مرة كل ثلاث أشهر ، أي أنه سيحصل على زيارتين ، ثم يسمح له في الستة أشهر التالية بالخروج كل شهرين ، أي انه سيخرج ثلاث مرات ، وفي الستة أشهر التالية يسمح له بالخروج كل شهر ، أي انه سيحصل على ست زيارات لذوية ، أما الستة أشهر الأخيرة فيسمح له بالخروج كل أسبوعين . وهذا التدرج من شأنه أن يجعله يألف الحياة خارج السجن.

ويتيح له فرصا أكثر لتحقيق الاهداف التى توفهاها واضعوا نظام الاجازات .
كذلك فان هذا التعديل يلبي حاجة ماسية عبر عنها السجناء من عينة البحث
ونقلها عنهم العاملون فى السجون الذين طبقت عليهم استمارة الاستبيان .

ثالثا - بعد أن تبين لهيئة البحث عدم جدية التحريات التى تقوم بها
جهة الامن التى يتم استطلاع رأيها بشأن السماح للمسجونين بالخروج فى
أجازة لزيارة ذويهم خاصة وأن الذى يجرى هذه التحريات ليس شخصا
موثوقا به ولا يتوفر لديه الأساس السليم بالتحرى عن ماضى السجين فيلجأ
الى تقديم بيانات قديمة تتعلق بالجريمة التى حكم على السجين من أجلها
ويكتفى بوضع تأشيرة تفيد عدم الموافقة لمطورة السجين على الأمن العام وهى
تأشيرة منوره وغير مصحوبة بإيضاحات أو مبررات تبين وجه المطورة وغالبا
ما تكتب على قصاصة ورق صغيرة وممزقة الاطراف أو منزوعة من ورقة أكبر
سبق الكتابة عليها وهو ما عاينته هيئة البحث حين قدم لها المرحوم اللواء
صلاح طه بعض ردود جهات الامن المختصة . فان هيئة البحث توصى بأن
يعهد الى أحد الضباط بإجراء هذه التحريات على أن تتسم بالجدية اللازمة
ويكون الرأى مصحوبا بالمبررات الكافية وقد سبق أن تم التوصل الى نموذج
اقترحه اللواء صلاح طه ووافق عليه اللواء حسين السماحى والمعتقد ان
استخدامه سوف يحقق النتائج المطلوبة ، خاصة وانه يتضمن جزئا خصص
لتسجيل رأى الأخصائى الاجتماعى فى سلوك المسجون ورأت ادارة السجون
بشأن حصوله على أجازة وهى أمور بجور بجهة الامن أخذها بعين الاعتبار عند
إبداء رأيها فى أمر الموافقة على السماح بخروج المسجون فى أجازة .

رابعا - تقترح هيئة البحث التوسع فى منح الاجازات للمسجونين
المتزوجين ، حتى لو اقتضى ذلك التقاضى عن بعض الشروط التى يجب
توافرها أو على الأقل منحهم عددا أكبر من الاجازات نظرا لما فى ذلك من فوائد
لا تنكر بعضها يعود على المسجون نفسه والبعض الآخر يعود على زوجته
وأولاده وكذلك غيره من المسجونين المدينين يقعون فريسة للجنسية المثلية
التي قد يمارسها معهم ..

خامسا : فيما يتعلق بالظروف المالية للمسجونين وما قد يؤدى اليه
عجزهم عن الحصول على مصاريف السفر الى مواطن أسرهم ، مما يدفعهم فى
بعض الاحيان الى رفض الخروج فى الاجازة التى يستحقونها ، فان هيئة البحث
توصى بالاستمانة بجمعيات رعاية المسجونين فى المحافظات المختلفة لكي تقدم
مصاريف السفر للسجناء ، خاصة وانه قد تبين ان كثير من هذه الجمعيات
يتوفر لديها المال الذى لا تجد مصرفا تصرفه فيه .

سادسا : كذلك توصى هيئة البحث بالاحتفاظ بالبيانات الخاصة بالمسجونين عموما سواء من حصل منهم على أجازة ومن لم يحصل وذلك لاطول فترة ممكنة نظرا لما لهذه البيانات من أهمية سواء بالنسبة لمصلحة السجون ذاتها أو بالنسبة لغيرها من الهيئات كالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناائية ، فهي مادة خصبة وضرورية لاجراء الدراسات المختلفة التي يكون موضوعها الظواهر الاجرامية على اختلافها أو المجرمين أنفسهم ومما تجدر الاشارة اليه ان وحدة بحوث العقوبة والتدابير الاصلاحية بالمركز قد اصطدمت بمقوبة عدم توفر البيانات عن اقدامها على اجراء اى دراسة تتعلق بالمسجونين نظرا لقيام مصلحة السجون باعدام بطاقات المسجونين التي تتضمن البيانات الخاصة بهم وقد حدث هذا النوع عند اجراء دراسة لظاهرة العود الى الجريمة ، وحدث مرة أخرى في هذا البحث • ولعل لجوء مصلحة السجون الى الاخذ بالاساليب الحديثة في حفظ المعلومات كالميكرو فيلم من شأنه أن يقضى على مشكلة عدم توفر المكان الذي يحتاج اليه حفظ مئات الآلاف من البطاقات والملفات وغيرها •

وسوف يفيد هذا الاجراء العلمى فى البحوث المختلفة وخاصة ما يتعلق منها بتقسيم النظم المستحقة ومنها نظام الاجازات حيث سستاح للمهتمين بمتابعة نتائجه أن يعرفوا مدى نجاحه فى تحقيق أهداف المتوافة منه بتتبع نسبة العائدين من بين السجناء الذين حصلوا على أجازات •

سابعا : توصى هيئة البحث باعادة النظر فى بعض النظم التي أقيمت اتماما ولاغراض أبعد ما تكون عن أهداف الإصلاح وإعادة التأهيل والتقويم • مثل نظام العفو بنصف المدة الذي أدى التوسع فى تطبيقه بحيث أصبح يطبق فى ثلاث مناسبات دينية ووطنية الى الاخلال بالسياسة الاصلاحية للسجون وآلى الحد من فعالية وجدوى النظم الأخرى الأكثر أهمية مثل نظام الافراج الشرطى ونظام الاجازات وهما نظامان لهما أسس علمية ولأهدافا مدروسة يقصد بها تقويم المسجونين وإعادة تأهيلهم • بعكس نظام العفو الذي يطبق بشكل عشوائى دون أن يراعى فيه مصالح السجناء ولا صالح المجتمع •

ثامنا : كذلك فإن هيئة البحث توصى بالاهتمام الصادق بمنهج الاختصاصيين الاجتماعيين فى السجون دورا كبيرا فى التعامل مع المسجونين واعطائهم السلطات اللازمة للقيام بهذا الدور وتنظيم دورات تدريبية لهم يدرس لهم فيها نظام الاجازات وغيره من النظم وبخاصة قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين وغيرها مما يجب عليهم الامساك به حتى يمكنهم تبصير

المسجونين بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات والتزامات . فمن المستحسن في هذا الصدد أن تكون علاقة المسجونين بالأخصائيين الاجتماعيين مباشرة وليس عن طريق إدارة السجن ، حيث انه تبين من هذا البحث ان نسبة يعتقد بها من المسجونين قد علموا باستحقاقهم للأجازة من ضباط السجن كالمأمور وغيره ممن يرأسهم مما يدل على أن الاخصائي الاجتماعي في بعض السجون لا يقوم بدوره اما لاسباب راجعة اليه أو لاسباب ترجع الى وضعه بالنسبة لإدارة السجن .

تاسعا : وبالنظر الى ما تبين من شيوع ظاهرة الجنسية المثلية بين نسبة كبيرة من المسجونين فان هيئة البحث توحى بالعمل على تلافي هذه الظاهرة التي تسمى أشد الإساءة الى المجتمع فيه أن تسمى الى المسجونين ، حيث انه بدلا من تقوم السجون بتقديم المسجونين وإعادة تأهيلهم ليعودوا الى المجتمع أعضاء صالحين ، فانها تضعهم في ظروف من شأنها أن تدفعهم الى الانحراف مما يسحق كرامتهم ويقتل فيهم مشاعر النخوة والغيرة على الشرف والعرض بما يؤدي اليه ذلك من خطر يتهدد الأبرياء خارج السجن .

ومما لا شك فيه أن نظام الزيارات الزوجية من شأنه أن يحد الى درجة كبيرة من تفشي هذه الظاهرة ، وقد رأينا ان كثير من دول العالم قد طبقتة ، كما ان الرأي الراجح في الفقه الاسلامي يذهب الى الأخذ به وقد طبقتة المملكة العربية السعودية استنادا اليه .

عاشرا - وبصفة عامة فان هيئة البحث ترى أن نظام الاجازات ، خاصة اذا تم تعديله في ضوء ما أوصت به سوف يساهم بدرجة ملحوظة في حل كثير من المشكلات التي تواجه المسجونين والادارة العقابية ، وتدعوا المسؤولين سواء في مصلحة السجون أو في مصلحة الأمن العام الى المبادرة الى حل المشكلات التي تقف حجر عثرة دون تطبيق هذا النظام بالطريقة المثلى وهو ما أدى الى الانخفاض الشديد والمستمر في عدد من يحصلون على أجازات من المسجونين الى الدرجة التي يمكن معها أن يقال أن نظام الاجازات لم يعد له وجود على الورق .

مقدمة لمسح عام للجريمة في مصر

دكتور محمد يوسف بدر الدين

مدرس الطب الشرعي - جامعة الأزهر

مقدمة :

على مدى سنين طوال شاهدت مصر عدة حروب وكذلك عدة تغيرات اجتماعية واقتصادية في الأبنية الأساسية للمجتمع ، ويمكن أن نصف هذه الفترة من تاريخ مصر بأنها تتميز أساساً بعدم الاستقرار وسرعة التغير ، ولعل معدلات الجريمة أحد المؤشرات الهامة التي تعبر عن طبيعة هذه الفترة ، لذلك قام الباحث بتحليل لاحصائيات الجرائم في مصر خلال الفترة من عام ١٩٣٨ الى عام ١٩٧٧ .

وأهمية هذه الدراسة نابعة من أهمية هذه الفترة الزمنية من تاريخ مصر ، فقد حدثت خلالها تغيرات كثيرة بالنسبة للتاريخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، وبما لا شك فيه أن هذه التغيرات قد أثرت على أنماط الجريمة في مصر .

مجالات الدراسة :

٨ - المجال الجغرافي : يتحدد المجال الجغرافي لهذه الدراسة بحدود جمهورية مصر العربية ، أي أنه يغطي جميع محافظات الجمهورية .

ب - المجال الزمني : يمتد المجال الزمني للدراسة للفترة من عام ١٩٣٨ الى عام ١٩٧٧ ، أي أربعين عاماً ، وقد قسمت هذه الفترة الى فترتين الأولى من عام ١٩٣٨ - ١٩٥٧ ، والفترة الثانية من عام ١٩٥٨ - ١٩٧٧ .

ج - المجال البشري : تقوم هذه الدراسة على الأفراد الذين ارتكبوا جرائم - بمختلف أنواعها - وتم القبض عليهم وادانتهم وايداعهم المؤسسات العقابية .

إجراءات البحث :

تم حصر جميع الجنايات المرتكبة والمسجلة في إحصائيات الأمن العام خلال الفترة الزمنية للبحث وهي الفترة من عام ١٩٧٧ - ١٩٧٧ . وقد اعتمدنا على مجلة الأمن العام التي تصدرها وزارة الداخلية ، مع حصر أنماط الجنايات المختلفة .

كما تم اختيار الجنايات المرتكبة خلال عام ١٩٧٧ لمعرفة المزيد من الخصائص المميزة لهذه الجنايات ، مثل أنواع الوسائل المستخدمة في ارتكابها أو الفئات العمرية لهؤلاء المجرمين

وقد تم حساب معاملات ارتباط بين كل نوع من أنواع الجنايات وباقي الأنواع ، وبين كل نوع وإجمالي عدد الجنايات ، وذلك في كل فترة زمنية على حدة .

وقد تم تقسيم الجنايات المسجلة في الإحصائيات إلى أربعة أنواع هي :
تزييف وتزوير ، قتل وضرب أفضى إلى موت أو عاهات مستديمة ، هتك عرض واغتصاب ، وخطف .

وبدعم علم الباحث بجوانب القصور الموجودة في إحصائيات الجريمة بصفة عامة ، والتي تفرض لها كثير من الباحثين - أنظر على سبيل المثال () - إلا أنه نظراً لأن إحصائيات الأمن العام هي المصدر الأساسي المتاح في مصر لمعرفة أي بيانات عن الجريمة ، فقد استقر الرأي على الاعتماد عليها . ولعل اختيار أنواع الجنايات موضوع البحث يزيد من درجة ثبات وصديق هذه الإحصائيات أكثر من الجنح المختلفة
نتائج الدراسة :

يوضح الجدول رقم (١) المتوسط الحسابي (م) والانحراف المعياري (ع) لكل جنائية في كل فترة زمنية على حدة .

جدول رقم (١)
يوضح المتوسط والانحراف لكل جنابة

الفترة الزمنية	تزييف وتزوير		قتل وضرب		هتك العرض	
	م	ع	م	ع	م	ع
الفترة الأولى	٤١٠	١٣٩٣٥	٣٧١٤٥	٥٤٨٢٨	٢٨٤٤٥	٨٦٢١
الفترة الثانية	١٣٩	٥٣٦٧	٢٤٣٠٣	٦٣٥٩٣	١٤٦٧	١٤٦٧
٤٠	٢٤١	٠٦	١٤٤	٢٤٤	٠٤	١٤
٢٤	خطف	٠٦	١٤	١١٤	١٤	١٤
٢٤	٤٤١	٢٦	٧٤	١٢٠	٢٤	٢٤
ع	م	ع	م	ع	م	ع
٤٦٥١-٢٩٠٠	١٠٢٥٨	٢٦	٧٤	٠٧٤	٢٤	٢٤
٢٤٢٤٣-٢٠٠٠	١٠١٦٧	٠٦	٢٤	٢٠٤	٤٤	٤٤
٢٤	٠٠١	٠٦	١٤٣	١٠٤	٤٤	٤٤

: ونلاحظ في هذا الجدول أنه أعلى هذه الجنابات هي القتل والضرب يليها التزييف والتزوير في الفترة الأولى - وهتك العرض والاغتصاب في الفترة الثانية ، وأخيراً الخطف . كما يلاحظ انخفاض مؤشرات الجنابات في الفترة الثانية (١٩٧٧-١٩٥٨) بدرجة ملحوظة - حوالي الثلث - عن متوسط الجنابات في الفترة الأولى (١٩٥٧-١٩٣٨) .

: وتوضح الجداول أرقام ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ مجموع كل جنابة على حدة طوال سنوات الدراسة ونسبة الزيادة السنوية . وذلك بالنسبة لكل من بغيرتي الدرجة . كما يوضح الرسم رقم (١) نمط الجنابات خلال سنوات الدراسة (١٩٧٧-١٩٣٨)

جسول رقم (٢)

يوضح جنايات التزيف والتزوير خلال سنوات الدراسة

عن الفترة ٥٨ - ١٩٧٧

عن الفترة ٣٨ - ١٩٥٧

السنوات	ك	%	السنوات	ك	%
١٩٣٨	٢٩٥	٣٦	١٩٥٨	٢٦٥	٩٥
٣٩	٤٧٠	٥٧	٥٩	٢٥٦	٩٢
٤٠	٤١٦	٥١	٦٠	١٥٢	٥٥
٤١	٤١١	٥٠	٦١	١٤٤	٥٢
٤٢	٤٦٩	٥٧	٦٢	١٤٥	٥٢
٤٣	٤٧٠	٥٧	٦٣	١٣٨	٥٠
٤٤	٤٠٤	٤٩	٦٤	١٣٧	٥٠
٤٥	٥٠١	٦١	٦٥	١٠٠	٣٦
٤٦	٦٠٤	٧٤	٦٦	١٣٧	٥٠
٤٧	٦١٨	٧٥	٦٧	١٢٣	٤٤
٤٨	٥٠١	٦١	٦٨	١٨٢	٦٥
٤٩	٥١٧	٦٣	٦٩	١٨٧	٦٧
٥٠	٦٩٩	٨٥	٧٠	١٧٢	٦٢
٥١	٢٧٥	٣٤	٧١	١٤٠	٥٠
٥٢	٣٠٢	٣٧	٧٢	١٠٥	٣٨
٥٣	٢٣٧	٢٩	٧٣	٩٩	٣٦
٥٤	٢٥٤	٣١	٧٤	١٠٧	٣٨
٥٥	٢٠١	٢٤	٧٥	٦٧	٢٤
٥٦	٢١٢	٢٦	٧٦	٥٥	٢٠
١٩٥٧	٣٤٠	٤١	١٩٧٧	٧٠	٢٥
المجموع	٨١٩٦	١٠٠	المجموع	٢٧٨١	١٠٠

جسول رقم (٣)
يوضح جنايات القتل والضرب والمهاجمات المستديمة
خلال سنوات الدراسة

عن الفترة ٥٨ - ١٩٧٧			عن الفترة ٣٨ - ١٩٥٧		
السنوات	ك	%	السنوات	ك	%
١٩٣٨	٤٥٢٤	٦١	١٩٥٨	٤٠٢٩	٨٣
٣٩	٤٢٨٠	٥٧	٥٩	٣٧٤٨	٧٧
٤٠	٣٩٦٠	٥٣	٦٠	٣٣٧٦	٦٩
٤١	٤٩٤٤	٦٦	٦١	٣٢٤٨	٦٦
٤٢	٣٦١٣	٤٨	٦٢	٢٦١١	٥٣
٤٣	٣٧٧٩	٥٥	٦٣	٢١٦٧	٤٤
٤٤	٣٩٣١	٥٣	٦٤	٢١٩٩	٤٥
٤٥	٤١٠٣	٥٥	٦٥	٢١١٥	٤٣
٤٦	٤٠٣٣	٥٤	٦٦	٢٠٩٣	٤٣
٤٧	٤٢٩١	٥٨	٦٧	٢٠٥٤	٤٢
٤٨	٤٠٤٨	٥٤	٦٨	٢٥٨٩	٥٣
٤٩	٣٤٠٧	٤٥			
٥٠	٢٨٣٩	٣٨	٦٩	٢٤٧٢	٥٥
٥١	٣٠٧٣	٤١	٧٠	٢٠٨٤	٤٣
٥٢	٣٠٨٢	٤١	٧١	٢٢١٦	٤٥
٥٣	٣٢١٩	٤٣	٧٢	٢٢٢٢	٤٥
٥٤	٣٣٦٣	٤٥	٧٣	١٩٢٢	٣٩
٥٥	٣١٣١	٤٢	٧٤	١٩٩٤	٤١
٥٦	٣١٩٧	٤٣	٧٥	١٨٠١	٣٧
١٩٥٧	٣٤٧٤	٤٧	٧٦	١٩٣٧	٣٩
المجموع			١٩٧٧		
٧٤٢٩١	ك	١٠٠	١٨٠٩	ك	٣٧
السنوات			٤٨٦٨٦	ك	١٠٠
			المجموع		

جسول رقم ٥
بوضوح جنایات الخطف خلال سنوات الدراسة

عن الفترة ١٩٣٨ - ١٩٥٧ عن الفترة ١٩٥٨ - ١٩٧٧

السنوات من ١٩٣٨ إلى ١٩٥٧					
السنوات	من ١٩٣٨ إلى ١٩٥٧	من ١٩٥٨ إلى ١٩٧٧	المجموع	١٠٠	٤٠٧
١٩٣٨	٥٢	٦٧	١٩٥٨	٥١	١٢٠٩
٣٩	٤٠	٥٩	١٩٥٩	٣٣	٨١
٤٠	٤٤	٦٥	١٩٦٠	٤٣	١٠٣١
٤١	٢٣	٦١	١٩٦١	٢٠	٤٩١
٤٢	٢٩	٦٢	١٩٦٢	١٩	٤٧٠
٤٣	٣٤	٦٣	١٩٦٣	١٩	٤٧٠
٤٤	٤١	٦٤	١٩٦٤	١٤	٣٤
٤٥	٤٤	٦٥	١٩٦٥	١٦	٣٩
٤٦	٥٨	٦٦	١٩٦٦	١٩	٤٧٠
٤٧	٦٠	٦٧	١٩٦٧	١٨	٤٤
٤٨	٤٩	٦٨	١٩٦٨	٢٣	٥٧٠
٤٩	٣٢	٦٩	١٩٦٩	١٥	٣٧
٥٠	٣٤	٧٠	١٩٧٠	١٨	٤٤
٥١	٣٨	٧١	١٩٧١	٢٠	٤٩
٥٢	٤٠	٧٢	١٩٧٢	١١	٢٧٠
٥٣	٢٣	٧٣	١٩٧٣	١٥	٣٧
٥٤	٣٠	٧٤	١٩٧٤	١٣	٣٢٠
٥٥	٣٤	٧٥	١٩٧٥	١٤	٣٦٠
٥٦	٣٩	٧٦	١٩٧٦	١٩	٤٧
١٩٥٧	٤٥	٥٨	١٩٧٧	١٧	٤٢
المجموع	٧٧٩	١٠٠	المجموع	٤٠٧	١٠٠

ويتضح من الرسم البياني أن الاتجاه العام لعدد الجنايات يميل الى الانخفاض تدريجيا ، مع وجود بعض الارتفاعات فى المنحنى البياني فى بعض السنوات الى جانب الانخفاض فى سنوات أخرى .

وتوضح الجداول ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ طبيعة الظروف التاريخية التى تحدث فيها هذه الارتفاعات والانخفاضات ، فهى ترتبط بصفة عامة بالتغيرات الحادة التى حدثت فى المجتمع المصرى خلال سنوات هذه الدراسة . فنجد مثلا الحرب العالمية الثانية ، وقيام ثورة ٢٣ يوليو وحرب ١٩٥٦ وحرب ١٩٦٧ وأخيرا حرب ١٩٧٣ .

ونلاحظ أن بعض الجنايات تزيد نسبتها أثناء فترة الحرب ذاتها مثل جنایات القتل والضرب الذى أفضى الى الموت أو عاهات مستديمة ، وجنايات هتك العرض والاعتصاب ، وهناك جنایات تنخفض نسبتها أثناء الحرب مثل جنایات الخطف .

ومن ناحية أخرى فإن التأثير النفسى الاجتماعى للحروب على الجريمة قد يظهر بعد مرور فترة زمنية قصيرة على انتهاء الحرب ، أى لا يظهر أثناء الحرب مباشرة ولكن التفاعل يأخذ بعض الوقت حتى يظهر تأثيره . ومثال ذلك جنایات التزييف والتزوير وجنايات هتك العرض والاعتصاب وجنايات الخطف .

أما الفترات التى انخفض فيها معدل هذه الجنايات فهى ترتبط أساسا بقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، ثم الفترة التى تلى حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

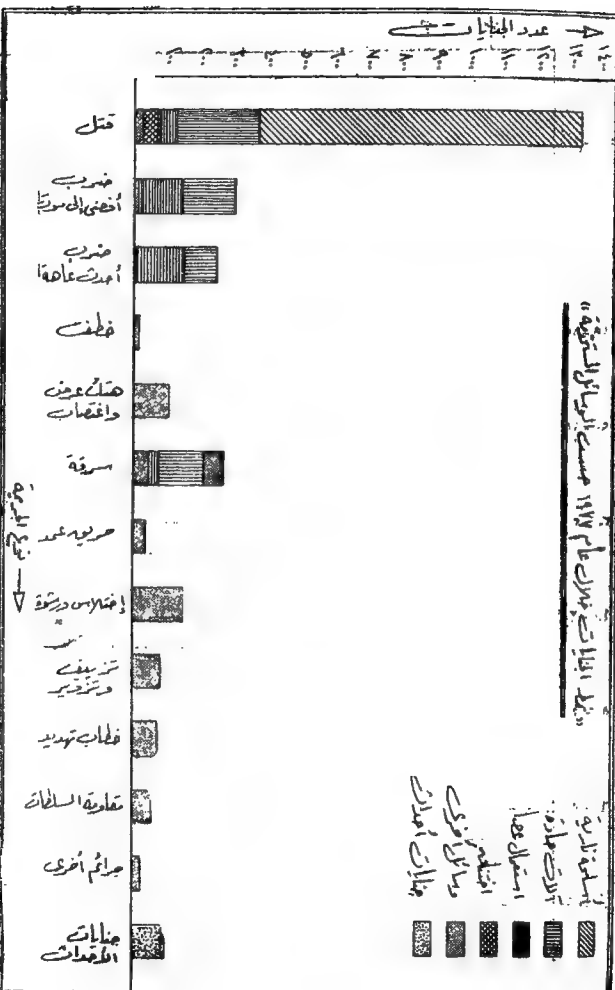
ويوضح الجدول رقم (٦) معاملات الارتباط بين الجنايات المختلفة فى كل من فترتى البحث على حدة .

ويلاحظ في هذا الجدول أن أعلى معامل ارتباط كان بين جنابة القتل والضرر المقتضى إلى الموت وإجمالي عدد الجنايات وذلك خلال الفترة الثانية للدراسة (٥٨ - ١٩٧٧) وقد بلغ ٠.٩١ ، يليه جنابة الخطف وإجمالي عدد الجنايات في نفس الفترة ٠.٨٢ ، ثم جنابة القتل والضرر وإجمالي الخطف الجنايات في نفس الفترة وبلغ ٠.٧٥ ، ثم نفس الجناية وإجمالي الخطف الجنايات في الفترة الأولى (٣٨ - ١٩٥٧) وبلغ ٠.٧٣ ، يلي ذلك جنابة الخطف والإجمالي في الفترة الأولى وبلغ ٠.٧٠ .

أما عن معاملات الارتباط بين الجنايات وبعضها البعض ، فإن أعلى معامل ارتباط كان بين جنابة الخطف (الفترة الثانية) وجنابة القتل والضرر (الفترة الثانية) وبلغ ٠.٨٦ ، يليه جنابة القتل والضرر مع جنابة التزوير في نفس الفترة وبلغ ٠.٨٢ ، يليه التزييف والتزوير والخطف (الفترة الثانية) وبلغ ٠.٦٨ ، ثم القتل والضرر (الفترة الأولى) مع القتل والضرر (الفترة الثانية) وبلغ ٠.٦٥ .

أما أقل هذه المعاملات فكانت بين جنابة التزييف والتزوير (الفترة الأولى) وجنابة الخطف (الفترة الثانية) - ٠.٤٠ ثم جنابة القتل والضرر (الفترة الثانية) - ٠.٠٧ ، يلي ذلك جنابة هتك العرض والاعتصاب (الفترة الأولى) والتزييف والتزوير (نفس الفترة) - ٠.١٠ وجنابة هتك العرض (الفترة الثانية) والتزييف والتزوير (الفترة الثانية) - ٠.٠٧ ، ونفس الجناية مع القتل والضرر (الفترة الأولى) - ٠.٠٦ .

خطہ: انجیل کے خلاف عام ۱۹۷۲ء مسیح الیسا بنی الحقیقیہ»



عدد المصوتين

نظرة سريعة على نتائج الانتخابات

أقل من 10

10-15

15-20

20-25

25-30

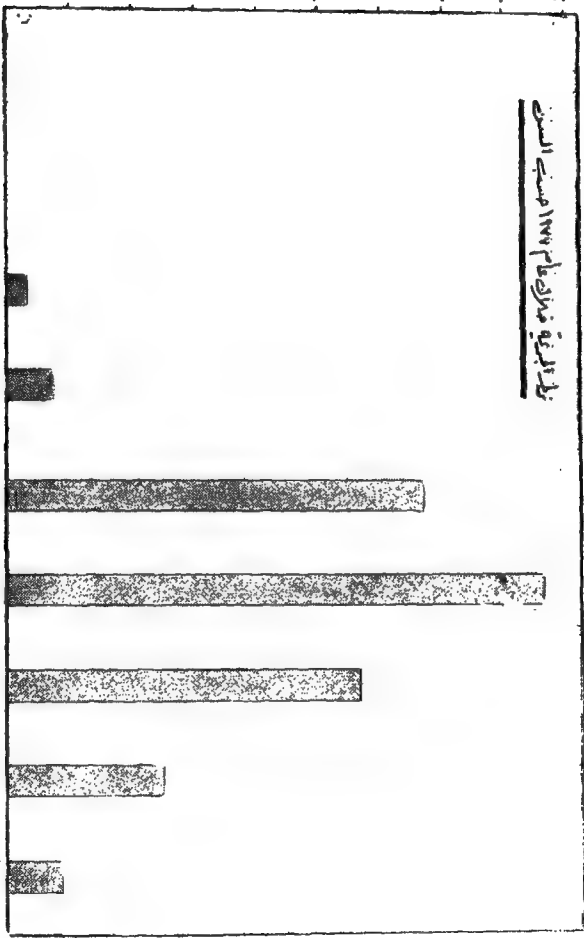
30-35

35-40

40-45

45-50

حاصلات الانتخابات



نظر البيانات خلال النوبت من ١٣٢٨ حتى ١٣٣٨

إجمالي عدد البائات x د

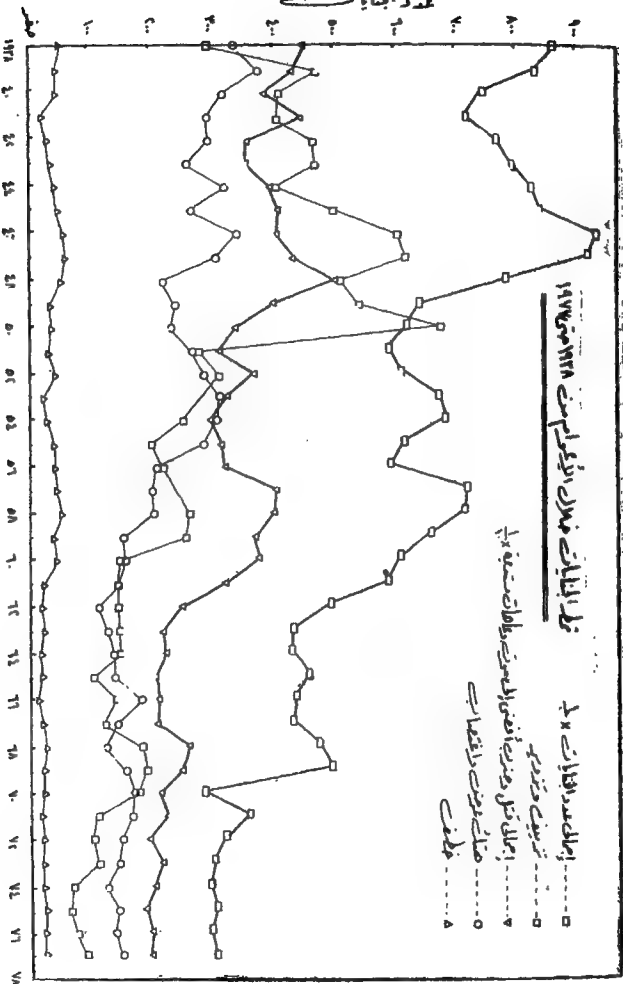
توزيع وندرج

إجمالي دخل وندرج أقصى المصروفات مستبعد x د

صافي مبيعات وندرج

خلف

عدد البائات



المستويات

نمط الجريمة خلال عا ١٩٧٧ :

سنعرض لنمط الجريمة خلال عام ١٩٧٧ من خلال بعدين أساسيين هما سن المتهم وقت ارتكاب الجريمة ، ثم الوسائل المستخدمة فى ارتكاب الجريمة ، ويوضح الرسم البياني رقم (٢) بعد السن ، كما يوضح الرسم البياني رقم (٣) بعض الوسائل المستخدمة .

ونلاحظ أن أعلى سن يتم فيها ارتكاب الجرائم هي التى تتراوح بين ٣٠ - ٤٠ سنة ، يليها فئة السن من ٢٠ - ٣٠ سنة ، يليها الفئة من ٤٠ - ٥٠ سنة . ويقل عدد الأفراد الذين يرتكبون الجرائم فى سن أقل من ٢٠ وأكثر من ٥٠ عاما .

ويشير ذلك الى أن مرتكبي الجنايات يقعون فى مرحلة النضج السيكولوجى ، والتى تتميز بإدراك الفرد لطبيعة الأفعال التى يقوم بها والآثار الناتجة عنها ، بمعنى أن المجرم فى هذه الفترة هو شخص تتأصل فيه الميل الاجرامية أكثر من غيره ويتميز بعقل وتفكير اجرامى .

ويشير الرسم رقم (٣) إلى الوسائل المستخدمة فى ارتكاب الجناية ، ونجد بالنسبة لجناية القتل - وهى أعلى هذه الجنايات - أن الأسلحة النارية والآلات الحادة هما أعلى الوسائل المستخدمة فى القتل ، أما بالنسبة للضرب الذى أفضى الى موت فقد استخدم فيها الآلات الحادة ثم العصا ، وهى تقس الوسائل المستخدمة فى جناية الضرب الذى أحدث عاهة ، وهما أيضا أكثر الوسائل المستخدمة فى جناية السرقة .

ولعل استخدام الأسلحة النارية والآلات الحادة يشير ضمنا الى أن غالبية مرتكبي هذه الجنايات من الذكور أساسا المتمرنون على تشغيل وإطلاق الأسلحة النارية .

وبعد ، فإن النتيجة العامة لهذه الدراسة تشير الى انه فى السبعينات قد انخفضت معدلات الجريمة عن الفترة فى الخمسينات والستينات ، ونقصت هذه المعدلات فى الفترة الأخيرة الى النصف بالمقارنة لمعدل الجرائم قبل عام ١٩٥٢ . أى أن معدل الجريمة قد انخفض الى حوالى الربع فى المئتين من ١٩٣٨ الى ١٩٧٧ .

كما نلاحظ أيضا أن كل تغيير مفاجئ أو عميق فى المجتمع - كالحرب أو الثورة - يؤثر على معدل الجريمة فى المجتمع سواء بالارتفاع أو الانخفاض

في أنوار معينة من الجنايات ، وهذه التغيرات المفاجئة تؤثر بدورها على النظام الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع ، كما أنها تؤثر بشكل غير مباشر على كفاءة خدمات الأمن العام . فمن المعروف أن تطوير وتقديم كفاءة الجهاز الخاص بضبط المجرمين وطرق محاكمتهم وعقوباتهم في القانون الجنائي لها أبلغ الأثر في التأثير على معدلات الجرائم .

وتمشى هذه النتائج وتفسرها النظرية التي تقول بالاحتية الاقتصادية ، إذ أن زيادة عدد السكان مع زيادة انتاجية الفرد فإن ذلك يرفع مستوى الرفاهية العامة للمجتمع ، وبالتالي ينخفض معدل ارتكاب الجنايات .

كما أننا لا نستطيع أن نفعل دور العوامل الوراثية التي تؤثر في السلوك الاجرامي ، فقد أصبح من الثابت علميا أن للوراثة أثرها الى حد كبير في بعض الصفات العقلية والنفسية ، مثل الذكاء ومدى الاتزان الانفعالي والاصابة بالامراض العقلية ، ودور الامراض العقلية في ارتكاب الجريمة وتقدير المسؤولية الجنائية أمر معروف .

وقد ناقش أيزنك موضوع تفسير ظاهرة الجريمة ، ورغم تسليمه بأهمية الدور الذي تلعبه العوامل الاجتماعية فإنه يعطي أهمية خاصة لبعدي الشخصية : العصبية والانبساطية في التأثير على السلوك الاجرامي ، وهو يرى أن شخصية المجرم تميل الى الانبساطية ، كما أن أيزنك يعطي أيضا قيمة خاصة للتكيف التربوي للفرد منذ طفولته ، أو للتشريط تبعا للغة أيزنك .

أن علاقة السلوك الاجرامي بالحالات العقلية المرضية تختلف في أهميتها وقيمتها في تشخيص جرائم العنف وجرائم الشهوة عنها فيما يخص بجرائم الاقتناء ، ففي النوع الأول من الجرائم يكون للعوامل المرضية نصيب كبير في ارتكابها .

خلاصة القول أن انحراف السلوك هو نتيجة التفاعل بين العوامل البيئية وبين العوامل الخلقية الغريزية . فهناك القوى التي تضبط جماح الشهوات الغريزية عن طريق اتارتها لشعور سام لقمع أو تجميد شعورا أو ميلا ، وبذلك يكون الصراع عادة بين طرازين من الشعور لا بين العقل والشعور . ومعظم الجرائم التي يرتكبها الأفراد غير المحترفين تنتج من قصور ملكة الضبط ، وبالتالي من عدم القدرة على الكف ارضاء إحدى الغرائز القوية ، وقد يكون

القصور أو فقد القدرة ناشئا عن عظم قوة النزعة أو الدفعة الغريزية ، كما قد يكون ناشئ عن ضعف غير عادى فى ملكة الضبط الكافى .

وتأثير الظروف الاقتصادية فى الجريمة هو تأثير غير مباشر ، وعندما تحول هذه الظروف دون التطور العادى للأفراد والعائلات فانها على حد تعبير « اينى دى جريف » قد تسهم فى الإبقاء على طبقات معينة من السكان فى مستوى منخفض للمعيشة ما ينجم عنه جرائم معينة .
المراجع :

- ايزنك ، الحقيقة والوهم فى علم النفس ، ترجمة

- رمسيس بهنام ، الجريمة والمجرم والجزاء ، الطبعة الثانية ، الاسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٧٦ .

- رؤوف عبيد ، مبادئ علم الاجرام ، الطبعة الثانية ، القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٧٢ .

- سذرلند ، ادوين ، مبادئ علم الاجرام ، ترجمة محمود السبعاى ، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٨ .

- صلاح عبد المتعال ، حجم الجريمة بين الاحصاءات الرسمية وغير الرسمية ، المجلة الجنائية القومية ، مجلد ٢١ ، ص ١٣٣ - ١٤٥ .

- محمد طلعت عيسى ، فلسفة التغيير المخطط ، القاهرة : مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٧١ .

- محمد كامل الحولى ، الطب النفسى الشرعى ، القاهرة : دار الكتاب العربى للطباعة والنشر .

— Gradwohl's Legal Medicin, New York. Wright Co., 1976.

— Kolb, Modern Clinical Psychiatry, Philadelphia, W.B. Saunders, 1973.

بعض المشاكل الاحصائية

الخاصة بعلم الاجرام

بقسّم

محمد امزيان الحسنى

اقتصادى بالمركز

الافريقى للتدريب والبحث الادارى للانماء

ان الهدف النهائى لاي علم من العلوم الاجتماعية ومن ضمنها علم الاجرام ، هو ايجاد شرح او تبرير معقول لظاهرة اجتماعية معينة ، ثم المساهمة فى بلورة هذا التبرير أو الشرح ليدخل ويأخذ طريقه فى تحديد السياسة المراد اتباعها بالرغم من أن العلاقة بين البحث والسياسة لا تخلو من مشاكل فى حد ذاتها .

علم الاحصاء كما هو معلوم لعب ولا يزال يلعب دورا كبيرا سواء كأداة يستعملها علماء الاجتماع للوصول الى اهدافهم الخاصة أو كوسيلة للخروج بنتائج هامة للبحوث من الحيز النظرى الى ميدان التطبيق واتخاذ القرارات .

فتلك هى الحال مثلا بالنسبة للاقتصاد القياسى Econometric ، علم الاجتماع القياسى Sociometrics ، علم النفس القياسى Psychometrics الى غيرها .

فالمشاكل التى تواجه علم الاجرام بصفة خاصة هى اولا مشكلة القياس Measurement غير ان القياس لا يمكن أن ننظر اليه بطريقة مجردة ، بله القياس فى علم الاجرام مربوط بالمواضيع الاجرامية نفسها ، فلكى يستخدم علم الاحصاء بطريقة فعالة ، يجب أن نبحث أكثر فاكثر فى علم الاجرام نفسه . فى بعض الفروع من علم الاجرام ، توصل علم الاحصاء الى نتائج ملموسة وبالحصوص فيما يخص تقنيات التنبؤ Prediction . وأما فيما يتعلق بتقييم نوعية العقوبات مثلا - حيث تلعب تقنيات العشوائية Randomization دورا كبيرا - فلم يتوصل علم الاحصاء الا لنتائج هامشية .

علم الاحصاء خلال الخمسينات والستينات لعب دورا مهما بخلاف الاتجاه الجديد حيث نرى ان علم الاجرام أصبح يتجه أكثر فأكثر لمعرفة هوية الجريمة (١) وعلاقتها بالتكوين العضوي للمجتمع والبحث في خصائص السلوك المنحرف والادراكات الناجمة عن "الشخص المنحرف" نفسه ، نحو السلطات وأفراد المجتمع وما قد ينتج من عواقب نتيجة هذه الازدواجية الناتجة لفهم التصرف الناتج . هذا ليس معناه ان علم الاحصاء غير قادر على المساهمة في شرح هذه الظواهر ، بل بالعكس فالباحثون المعتكفون والذين لا يزالون يؤمنون بقيمة العمل الكمي في ميدان الجريمة أخذوا ينظرون الى الاحصائيات المنشورة نظرة انتقادية واجتناب شرح العمل الانحصائي رغم الثغرات الموجودة فيه .

فمن حملة المياذين التي عرفت تقدما ملموسا في استعمال التحليل الاحصائي نجد :

- ١ - الدراسات المتعلقة بمقياس وتقييم الجرائم .
- ٢ - الدراسات المتعلقة بتقييم العقوبات .
- ٣ - مناويل تختص بالقانون الجنائي .
- ٤ - الدراسات القياسية المختصة بالهيئات المحلفة (Jurimetrics) (٢)

وفي هذه الورقة نقدم ملخص المشاكل التي تختص بالنقطتين الأولى والثانية تاريخين موضوع النقطتين الثالثة والرابعة الى ورقة أخرى . وهذه المشاكل تتجلى في النقاط الخمسة الآتية :

- ١ - عجز النشرات والاحصاءات الرسمية .
- ٢ - مشكل حساب معدل المخالفات ومؤشرات الجرائم .
- ٣ - الدراسات المتعلقة بضحايا الجرائم .
- ٤ - الدراسات المتعلقة بالجرائم الغير المسجلة .

النشرات والاحصاءات الرسمية :

ان هناك نوعين من الاحصاءات الرسمية ، الاحصائيات حول الجرائم المعروفة عند الشرطة ، والاحصاءات حول المخالفين أنفسهم . فالمخالف مثلا يستطيع ان يقوم بمخالفة أو جريمة أو بعدد من المخالفات أو الجرائم في فترة معينة ، فمن المحتمل أن ترتكب جريمة أو مخالفة واحدة من لدن عدة

أشخاص . فحينما ترتكب الجريمة يجب أن تقرر بانها جريمة سواء من قبل الضحية نفسه أو الشاهد أو من له علاقة بالحالة ، ثم يلزم أن تعلم الشرطة بهذه الجريمة ، أما القرار النهائي عن هوية الفعل فيرجع للشرطة نفسها ، إذ من المحتمل أن تلعب عدة أشياء دورا مهما في تقرير الشرطة هل الفعل يعتبر جريمة أو مخالفة أم لا ، ومن العوامل التي تؤثر على الشرطة في اتخاذ هذا القرار هي : هيئة المخالف ، وهل له سجل عدلي أم لا ؟ وإن وصل الأمر إلى المحكمة فالتشخص أمام امرين ، إما أن يعترف بأنه مذنب أو انه براء . لكن رغم أن المخالفة قد ارتكبت وقد حصلنا على الإحصائيات بالأرقام الخاصة بها ، فهذا لا يعنى أننا حصلنا على أرقام تتعلق بالمخالف نفسه .

ونظرا للدور الحرج الذي تلعبه الشرطة في هذا الميدان فإن نزعة الأشخاص المشتغلين في الشرطة ، (وإمكانية الرشوة من جهة أخرى) ، قد تترك تأثيرا كبيرا عن اكتشاف وتوزيع الجرائم في منطقة معينة من جهة ، وأثر هذه المعرفة على توزيع وانشغال رجال الأمن من جهة أخرى . ففي كثير من الحالات نرى الشرطي إما أن يتغافل أو يوجه انذارا شفهيًا للمخالف أو أن يوجه انذارا كتابيا أو أن يلقي القبض ويوجه الاتهام . وكل هذا بطبيعة الحال له تأثيره على كثرة أو قلة الجرائم . لنأخذ مثلا صغيرا يتعلق بظاهرة السرقة في محلات البيع Shoplifting في الدول السائرة في طريق النمو تأخذ هذه الظاهرة بعد نفس الاتجاه الموجود في بعض الدول المتقدمة ، ففي أغلب الأحيان وعندما تتدخل الشرطة في القضية تنتهي بأن يوجه الشرطي انذارا شفهيًا للمخالف عوضا أن يتهم وتعرض القضية على المحكمة .

وهذه الظاهرة وحدها لو أخذت مراكز الشرطة نوعا من الحزم فيها ، لسجلت بدون شك المخالفات المرتكبة خلال فترة زمنية محددة وفي منطقة معينة ارتفاعا مهما ، ولهذا فمن الصعب جدا تحليل العبارة الآتية : « لتبديد ارتفعت عمليات النهب في مدينة هـ » بجوابي ٤٠٠ في المائة خلال الخمس سنوات الأخيرة » .

ومن أسباب هذه الظاهرة :

- ١ - مدى دقة تسجيل المخالفات قبل الخمس السنوات وخلالها بالمقارنة لما قبل .
- ٢ - تغيير أو تحويل في قانون المخالفات (٣) .
- ٣ - احتمال وقوع تغيير ما في طريقة تفكير العامة أو الشعب بصفة خاصة .
- ٤ - عمق العلاقة بين القانون والعامة .

وفي هذا الصدد صدر في سنة ١٩٧٧ دراسة عن معهد الشؤون العامة والمحضرية عن جامعة سان دياكو بالولايات المتحدة تتعلق بالعلاقة بين الضحية والشهود من جهة والعلاقة بين الشهود والضحية والسلطات من جهة أخرى ، وكيفية إيجاد الخطوط العريضة لتحسين ادارة القانون الجنائي ، وهذه الدراسة وردت عن ندوة عقدت في الثالث من ديسمبر سنة ١٩٧٦ في سان دياكو وملخص بنودها هي :

١ - ان ضحايا الجرائم والشهود لم يحصلوا من قبل السلطات المعنية على العناية اللازمة .

٢ - ان القانون الجنائي الامريكي يركز على متابعة المخالف والمجرم .

٣ - لزومية زيارة المردودية فيما يخص ادارة القانون الجنائي .

٤ - الايمان بأن النظام الاداري الحالي لابد أن يأخذ بعين الاعتبار حاجيات وواجبات الضحايا والشهود .

وهذه النقاط بالذات بالاضافة الى السلوك العام لرجال الشرطة قد تساعد على شرح ظاهرة الشهود الذين يلتزمون الصمت وفقدان الثقة من قبل الشهود في الادارة الحالية للقانون الجنائي .

فحوالي ٣٣٪ من الشهود كما ورد في هذه الدراسة يدلون بمعلومات غير صحيحة فيما يخص اسماءهم وعناوينهم لانهم لا يريدون أن يصبحوا ضحية النظام نفسه ، وهذا بدوره يشجع ارتكاب الجرائم لأن المجرمين في هذه الظروف يتمتعون بحرية أكبر وبالحصون عندما يعرفون بأن الشهود أنفسهم لا يريدون الادلاء بشهاداتهم . وهذه الظاهرة للأسف الشديد ليست مقتصرة على الدول الصناعية فحسب بل نجدها في أغلب الدول السائرة الى طريق النمو بشكل واضح ، لأن الهوة بين العامة والقانون الجنائي وادارته لاكبر في الدول النامية منها في الدول الصناعية الكبرى .

واذا رجعنا الى موضوعنا الأساسي نستطيع أن نستخلص من هذا كله ان الاحصاءات الرسمية الصادرة والمتعلقة بالجرائم والمخالفات الناتجة عن سلسلة من العلاقات المعقدة سواء فيما يخص الادراك أو التعريف أو القسار أو بمجموعها(٥) . وهنا أعتقد شخصيا أن هذا المشكل نفسه لجدير بالبحث الدقيق خلافا للنظرية السارية بها العمل وهي محاولة ترجمة هذه الاحصاءات رغم الحلقات المفرغة التي تحتوى عليها .

مؤشرات الجرائم :

فيما يخص النقطة الثانية وهى معدل المخالفات ومؤشرات الجريمة نفسها فمشاكلها هى كما يلى :

١ - معدل المخالفات ينتشر عادة بالنسبة لعدد محدد من السكان عادة ١٠٠,٠٠٠ غير أن هناك دراسة أجريت^(٦) فى الولايات المتحدة أثبتت ان حوالى ٥٠٪ من الزيادة فى الجرائم المرتكبة ترجع الى تغير فى بنية توزيع الأعمار فى المجتمع الأمريكى . ولهذا فمن المستحب أن تنشر الاحصاءات حسب أعمار مرتكبيها وبالحصص عندما نعلم ان أكثر من ٥٠٪ من المخالفين المعروفين لا تزيد أعمارهم عن ٢١ سنة ، وهذه ظاهرة ليست فى العالم المتقدم فحسب بل حتى فى الدول السائرة فى طريق النمو ، وذلك لظروف اجتماعية خاصة ومعروفة .

٢ - تنشر الاحصائيات حسب الفئة المتدى عليها مثلا : حسب التوزيع الحضري أو الريفي ، حسب الطبقات الاجتماعية أى الفقيرة ، المتوسطة أو الغنية ، حسب المحلات التجارية أو المنازل الخ . .

٣ - التغير المحتمل عبر الزمن لبند القانون الجنائى نفسه ، مما يشكل صعوبة المقارنة من جهة بين فترة حاضرة وفترة ماضية فى المجتمع نفسه ، أو المقارنة بين مجتمعين متخلفين . وهنا مثلا يجب أن تلعب المنظمة العربية للدفاع الاجتماعى دورا فعلا فى توحيد المؤشرات الاجرامية بين الدول العربية من جهة واجراء البحوث اللازمة فيما يخص مقارنة هذه المؤشرات مع دول أخرى من الجهة الثانية .

مؤشر سالين والفكونك :

فى محاولة لحل بعض هذه المشاكل قام كسل من Wolfgang, Sellin (٧) بابتكار « مؤشر الجريمة » بالطريقة الآتية :

١ - كل جريمة أو مخالفة أو جزء منها (فى حالة جريمة مركبة) تعطى رتبة ما وهذه الرتبة تعبر عن مدى خطورة الجريمة .

فمثلا سرقة الى حد ١٠ دولارات أعطيت نقطة واحد أو الرتبة الاخيرة . فى حين أعطيت جريمة التعدى والتى قتل الضحية فيها ٢٦ نقطة وتحصل على الرتبة الأولى . ومن مزايا هذا المؤشر طبعا امكانية الجمع Aggregation والاشراك Pooling .

ومن نطق الضعف في هذا المؤشر ما يلي :

(أ) يميل المؤشر محيط الجريمة وظروفها ، فمثلا سرقة عشر دولارات يمكن أن تتم بعدة طرق ، من سرقة بسيطة لعشر دولارات دون علم المسروق منه ، سرقة عشر دولارات من شخص يعلمه أو الحاق ضرر ما قيمته ١٠ دولارات ، وكل هذه الحالات يؤثر لها بنقطة واحدة في دراسة س . و . وهذه النقطة تبين بوضوح أن جذية الجريمة أو المخالفة لا يمكن أن تحدد دون الأخذ في الاعتبار عدة عوامل .

(ب) أما فيما يخص الشرح المتعلق بهذه المؤشرات مجموعة فمن الغريب جدا أن نقارن في منطقتين معينتين جريمة قتل (٢٦ نقطة) ب ٢٦ سرقة بسيطة .

الدراسات الخاصة بالضحايا :

يقام هذا النوع من الدراسات بتوجيه أسئلة معينة الى عينة عشوائية من السكان ، ومن جملة هذه الأسئلة مثلا : « هل وقعت ضحية مخالفة أو جريمة خلال فترة معينة » ؟ ففي دراسة في الولايات المتحدة (٨) تم استجواب ١٠٠٠ عائلة ومن خلال هذا الاستقصاء وجد أن نسبة الجرائم (الخطيرة) كان ٢١٢٠ بالنسبة ل ١٠٠٠٠ ، في حين أن النشرات الرسمية فقط ٩٤٩ . أما فيما يتعلق بجرائم السطو على البيوت والمحلات التجارية فكانت نسبتها ٩٤٩ في الاستفتاء مقابل ٢٩٧ في النشرات الإحصائية الرسمية .

ومن الأسباب في هذا التناقض هو أن المواطنين يتهربون بصفة عامة من الاتصال بالشرطة في حالة تعرضهم لجريمة ما وهذا يرجع بدوره الى ما يلي :

١ - الشعور بأن الشرطة نفسها تقف مكتوفة الأيدي تجاه المشكل .

٢ - الاعتقاد بأن الأمر يختص بهم وليس للشرطة أي دخل في الموضوع .

٣ - عدم التسبب في الحاق الضرر بالمخالف نفسه .

وهذا النوع من الدراسات بدورم لا يخلو من مشاكل ومن جملتها :

(أ) النسيان .

(ب) الخلط بين الفترات الزمنية .

(ج) ادراك المراقب سواء كان ضحية أو شاهدا بأن ذلك الحادث يمثل جريمة أو مخالفة .

وهذه العوامل الثلاث قد تؤدي بطبيعة الحال إلى الخروج بنسبة للجرائم أقل بكثير من العدد الحقيقي .

الدراسات الخاصة بالتبليغ الذاتي :

أما فيما يخص الدراسات المتعلقة بالتبليغ الذاتي ، فالطريقة المستعملة عادة هي استعمال استمارة تحوى أسئلة معينة (٩) .

فإن كانت الإحصائيات الرسمية في الدول الغربية تدل على أن الذكور والمراهقين وسكان المناطق الحضرية يسيطرون على النشاطات الإجرامية ، نرى أن الدراسات المتعلقة بالمبلغين أنفسهم تؤكد بعض هذه النتائج ولكن ليس بصفة خالية من القموض ، فمثلاً فيما يخص معدل الاعتراف ، من الصعب المقارنة بين الإحصاءات الرسمية ونتائج الدراسات المتعلقة بالتبليغ الذاتي والعينات التي استجوبت . لهذا فالنتائج الخاصة بالطبقات الاجتماعية تتميز بصعوبة جبرارة فيما يخص التحليل والتراجم .

لكن أهم ما يمكن أن يقال عن الدراسات المتعلقة بالتبليغ الذاتي فأنها تثير الشك في مضمون الإحصاءات الرسمية . ومن المشبك في منهجية الدراسة المتعلقة بالتبليغ الذاتي فيما يتعلق بالطبقات الاجتماعية هي أن الدراسات التي أقيمت على استعمال الاستمارات توصلت إلى أن اقتناء الجرائم ليس له علاقة مع الطبقة الاجتماعية في حين أن الدراسات التي اعتمدت على المقابلات الشخصية أقرت العكس . ومن أمثلة الدراسات في هذا الميدان الدراسات التي قام بها كل من (١٩٧٠) Hood and Melintock (1970) و Sparks (١٠) .

وكلتا الدراستين سواء الخاصة بالضحايا أنفسهم أو بالتبليغ الذاتي ، توضح نقطة أساسية وهي زيادة التقارب بين علم الاجتماع والقانون ، والتي تعكس بصفة خاصة المنهجية والمواقف ومعرفة القانون (١١) .

وحتى الوقت الحاضر فعند الدراسات المتخصصة لمعرفة أثر التغيير في القانون على المواقف والسلوك محدودة جداً ، ومثل هذه الدراسات التي قام بها Kutchinsky (١١) محاولا شرح العلاقة بين إبادة الأفلام الجنسية وبين الانخفاض في المخالفات الجنسية المسجلة ضد الإناث في كوبنهاغن .

الباب الثاني

مقارنة معالجة العقوبات :

ان الغاية من الحكم الذى تصدره المحاكم هو عقابى بالدرجة الاولى ، غير انه ليس من الممكن تقييمه علميا ، فاذا كانت الغاية من العقوبات هى عدم تشجيع الآخرين على القيام بنفس المخالفات ، فهذا يمكن قياسه من الناحية النظرية ، أما من الناحية العملية فهناك مصاعب عميقة ، الا انه اذا كان المقصود من العقوبة كما قيل هو التوقيم والاصلاح من جهة ، ومنع تكرار المخالفات من جهة أخرى ، فهذا طبعاً يمكن قياسه بالبحث فى سلوك المخالف بعد اتمام الحكم وهل سيقوم بمخالفة أخرى أم لا ، وعلى هذا الأساس يمكن مقارنة العقوبات المختلفة بواسطة معدل الادانات مرة أخرى (أو مرات أخرى) ، غير ان هذه المقارنة نفسها لا تخلو من مشاكل ، فحسب الدراسة (١٢) التى أجريت فى لندن على عينة معينة من الذكور وجد أن ٤٠٪ من المخالفين أكثر من مرة أطلق سراحهم ، فى حين ٣١٪ منهم كان الحكم عليهم بغرامة ، أما ٦١٪ فقد أدخلوا السجن فى حين ٦١٪ أخرى علقت عقوبتهم وأطلق سراحهم . وبطبيعة الحال ليس من الممكن أن نتوصل الى النتيجة التى مفادها ان كل المخالفين يجب اطلاق سراحهم أو الحكم عليهم بالغرامة . والسبب طبعاً هو أن قسوة الحكم الصادر يرجع بطبيعة الحال الى خطورة المخالفة نفسها ، غير انه من الممكن أن يكون القاضى قد أخذ ذلك العامل من جملة العوامل الأخرى فى عين الاعتبار حين اصدار حكمه .

ولهذا فقياس فعالية العقوبة بمعدل الرجوع الى ارتكاب المخالفة أمر يلزم تعديله لكن النظرية لا زالت صحيحة اذا أخذنا بعين الاعتبار كل العوامل التى تؤدى الى تكرار المخالفات أو الجرائم لأصبح من الممكن الخروج باستنتاجات صحيحة .

غير ان الاحصائى قد يلح على أن الاستنتاج يلزم أن يقرن باعطاء الأحكام والعقوبات طابعاً عشوائياً غير أن هذا قد يثير مشاكل أخلاقية .

(أ) الطريقة العشوائية :

الطريقة العشوائية Randomization هى طريقة تحاول الاستنتاج بناء على إحدى الطرق الاحصائية المتبعة عادياً . وفى هذه الحالة أغلب الدراسات تجرى على النوال التالى :

- اختيار عينة من المخالفين وتقسيمهم الى مجموعتين : المجموعة الأولى

عادة تسمى (المجموعة التجريبية) والمجموعة الثانية تسمى (مجموعة المراقبة) واعتمادا على الهدف المراد التوصل اليه ، تجرى التجارب على المجموعة التجريبية وبعد فترة زمنية محدودة تدون النتائج وتقارن فيما بين المجموعتين *

فمثلا الدراسة المشهورة باسم Community Treatment Project كان الهدف منها محاولة معرفة أثر المعالجة النفسية على تكرار المخالفات ، فرغم ان هناك دراسات أخرى فى هذا الميدان الا أن ملخص ما يمكن قوله انها نتائج مشكوك فيها لعدة مشاكل منهجية تشكو منها هذه الدراسات ، ومن أهمها :

- ١ - إمكانية الاتصال الموجودة بين المجموعات *
- ٢ - عدم الاحتفاظ بظروف ثابتة خلال التجربة *
- ٣ - تحديد عدد المجموعات أمر صعب جدا ، لان العوامل متشابهة ومعقدة الى حد انه ليس من الممكن فى كثير من الحالات الفرض ان هناك تغيرات ذات حدين فقط (Binomial).

(ب) التوقع :

بالإضافة الى الطريقة العشوائية ، هناك طريقة أخرى تسمى بطريق التوقع Prediction فمن المسلم به أن احتمال المخالف القيام بمخالفة أخرى يعتمد على عدة عوامل تتعلق بمهنته الجنائية السابقة من جهة وحالته الاجتماعية من جهة أخرى *

يمكن شرح هذا الاحتمال بطريقة Linear Regress بواسطة متغيرات محددة مثل عمر المخالف أثناء المخالفة ، عدد المساهمين فى المخالفة ، مهنة المخالف ، هل المخالف يسكن مع أمه وأبيه أم لا ، هل هناك منحرفين غيره فى العائلة ، عدد أفراد العائلة ، والنظام المتبع من قبل العائلة الخ ...

غير ان طريقة Regression لا تخلو نفسها من مشاكل ، وبالحصول أن المتغير المراد شرحه هنا وهو احتمال ارتكاب المخالفة مرة أخرى ، يأخذ قيما محدودة أو بلغة الاحصائيين أن هذا المتغير هو من نوع يتبع لما يسمى Polytomous Choice Models PCM وهي الحالة العامة لما يسمى ب Dichotomous Choice Models ولهذا فان الفرضية المستعملة عادة

والتي تعتبر هذا المتغير متغيراً مستمراً يتبع توزيعاً كاويمياً (Normal) غير صالحة هنا بل يلزم استعمال ما يسمى Logistic Regression Models بدلاً من ذلك .

ألا أن هناك من قارن الطريقتين ووجد أن النتائج متعارفه جداً سواء إذا استعملنا PCM أو Linear Regression Models . وخاصة في الحالة التي تحصر فيها قيم المتغيرات المراد شرحه بين القيمتين (٨٠ - ٢٠) (١٤) .

(ج) معايير الاختلاف :

لقد جرت العادة عند مقارنة معالجتين ما بمقارنة معدل الادانة مرة ثانية بعد فترة زمنية محددة ، لكن هذا يدون شك عمل غير مقنع ولا كاف . فمن المعروف أن هناك مخالفات لم تكتشف ، أما المخالفات المكتشفة والتي تمت ادانة مرتكبيها مرة ثانية فقد تختلف فيما بينها من حيث الخطورة .

لكن رغم كل هذا فقد وجد أن معدل الادانة مرة ثانية يتربط ارتباطاً جيداً مع معايير أخرى جد معقدة

(د) تقييم النتائج :

إن النتيجة المتوصل اليها والتي تنص على أن معدل تكرار المخالفات أو الجرائم لا يتزايد مهما قلت مدة السجن ، ربما تعتبر من جملة النتائج القليلة من الممكن التوصل اليها من خلال التجارب التي أجريت على المحكوم عليهم باتباع برنامج ما أو معالجة ما ، أما فيما يخص عدد الدراستات التي أجريت خلال العشرين سنة الماضية والمتعلقة بهذا الموضوع ، وبنوع المعالجات والمخالفات ، فالنتائج المتوصل اليها هي نتائج تحيلة تسميها ، زد على ذلك أنه رغم الوصول في بعض الحالات الى نتائج مهمة فإن ترجيحها أمر ليس باليسير

- 1) Blumstein, A. (1972) : Systems Analysis of Crime Control and the Criminal Justice System. In Systems Approach and the City, M.D. Mesarovic and A. Reisman, eds American Elsevier Publ. Co, New York, Chapter 12, pp. 253-267.
- 1) Warren, M.Q. (1966) : Interpersonal Maturity Level Classification Juvenile. California Youth Authority, Sacramento California, (Mimeo).
- 2) Solomon, H. (1966) : Jurimetrics : in Research papers in statistics ed. F.N. David, p. 319.
- 3) Kutchinsky, B. (1973) : Pornography and sex crimes in Denmark. Martin Robertson, London.
- 4) Boostrom Ronald, L. (1977) : Victim/witness assistance: new directions in criminal justice administration, San Diego State University, 39 p.
- 5) Gold, M. (1970) : Delinquent Behaviour in an American City, Brooks-Cole, Belmont.
- 6) Aromaa, K. (1973) : Our violence : Registered crimes of violence in Finland 1960-1971. Scandinavian Studies in Criminology, 4, Tavistock, London.
- 6) Bottoms, A.E. and McClintock, F.H. (1968) : Research into the institutional treatment of young offenders (National Conference paper, mimeo), Cambridge, England.
- 7) Normandeau, A. (1970) : A Comparative study of the weighted crime index for eight countries, Revue Internationale de Police Criminelle 25, p. 15.
- 7) Sellin, T. and Wolfgang, M.E. (1964) : The measurement of delinquency Wiley, New York.

- 7) Wolfgang, M.E. (1970) : On devising a crime index, in the Index of Crime : some further studies, Council of Europe, Strasbourg.
- 8) Ennis, P.H. (1967) : Criminal Victimization in the U.S., President's Commission field surveys, II, Gvt. printing office, Washington, D.C.
- 9) Christic, N.A. et al. : A study of self reported crime, In, K.O. Christiansen (Ed) Scandinavian Studies in criminology, p. 86, Tavistock, London.
- 10) Hood, R. and Sparks, R.F. (1970) : Key Issues in Criminology. Weidenfeld and Nicholson, London.
- 11) Kutchinsky, B. (1971) : Sociological aspects of deviance and criminality. Council of Europe, Strasbourg (mimeo).
- 12) Cox, D.R. and Hinkly, D. (1970) : Some properties of mulriserver queus with appointments. J. Roy. Statist. Soc. A, 133, p. 1.
- 12) Hammoud, W.H. (1969) : Annex to the Sentence of the Court, (2nd ed) H.M.S.O., London.
- 13) Walker, M.A. (1970) : Some comments on "A sentencing model". Brit. J. Criminol. 11, p. 280.
- 14) Palmer, T.B. (1969) : Community Treatment Project Research Report No. 9, California Youth Authority, Sacramento, California (mimeo).
- 14) Palmer, T.B. (1971) : California's Community Treatment Program for delinquent adolescents. J. Res. Crime and Delinquency 8, p. 74.

مراحل حول التعرف على الألياف السليولوزية

ملخص

تهدف الدراسة الى التعرف والفرقة بين الألياف السليولوزية المختلفة بطرق كيميائية وطبيعية مبسطة ودقيقة وقد شملت الدراسة الألياف السليولوزية المستعملة فى حياتنا اليومية مثل ورق السجائر وورق اللف وورق التواليت وورق الجرائد المطبوع والغير مطبوع وورق البنكنوت المطبوع والغير مطبوع وورق الكتابة وورق الأوفست وورق المستندات .

فبالنسبة للطرق الكيميائية فقد تم تعيين محتوى الرماد لهذه الألياف المختلفة وتعيين الألفا والبيتا والجاما سليولوز وكذلك نسبة البنتوزان أما بالنسبة للطرق الطبيعية فقد تم تعيين درجة البلمرة لهذه الألياف السليولوزية المختلفة وكذلك تعيين قدره الاحتفاظ بالماء وقد وجد أن التعرف على هذه الألياف يعتمد على المواد السليولوزية الاصلية وكذلك على مواد الصقل ومواد الطباعة المستخدمة .

higher D.P. in the tissue papers, while higher ash content lower W.R.V. and higher D.P. in the case of banknote papers. On the other hand the ash content of writing, offset, cigarette and printed document papers showed a higher values. Although the writing papers have a higher D.P. compared with printed document papers while the percentage of pentosan content was differ from fiber to another according to their uses.

REFERENCES

1. TAPPI standards. Technical Association of the pulp and paper industry, 360 Lexington Avenue, New York, N.Y. 10017.
2. G. Jaymé and J. Wellm ; Kolloid-2-107, 163, (1944) ; 108, 20 (1944).
3. Jayme, G. TAPPI 41, 180 (1958).
4. TAPPI standards, T. 1505-58.

Table 2 : Physical Identification of Cellulosic fibers

Types of fibers	Moisture content %	W.R.V. %	D.P.
Printed Newspapers	0.9266	160.59	905
Unprinted newspapers	0.9336	146.06	932
Tissue papers	0.9511	105.77	1094
Printed banknote papers	0.9577	96.42	1130
Unprinted banknote papers	0.9526	92.58	1258
Writing papers	0.9445	116.00	816
Offset papers	0.9451	120.36	625
Bag papers	0.9400	113.53	915
Cigarette papers	0.9382	182.31	600
Document papers	0.9320	182.31	516

CONCLUSION

From what has been mentioned above we can conclude that the means in the identification of the fibers was depend upon behaviour of their original cellulosic material to chemical and physical analysis, moreover their constituents of cellulose, hemicellulose and lignin as well as the loading and sizing materials and sometime the printing matter was absorbed by intercellular spaces of the fibers. Thus the different types of fibers differ considerably in their specification according to the object intended for their uses, since the source and type of raw material play an important role. In all types of cellulosic fibers were used there are main specific in their chemical and physical characters for each of them, i.e. the higher α -cellulose, lower ash content and

Physical identification of Cellulosic Fibers :

The means of physical identification were the percentage of water retention value and degree of polymerization (Table 2). The printed newspapers possessed a lower D.P. (905) and a higher affinity towards water (160.59) comparing with unprinted newspapers which have (932) and 146.05) respectively. The difference in these values is probably due to the effect of printing matter on the fibers.

It is clear that the Banknote papers and tissue papers possessed the highest degree of polymerization comparing with all types of other fibers. On the other hand, the printed Banknote paper have a lower degree of polymerization than unprinted banknote papers. It must be mentioned that these types of fibers have a lower affinity towards water as showed by W.R.V. (96.42) and (92.58) in the case of printed and unprinted banknote papers respectively. This may be attributed to the higher percentage of loading material between the supermolecular spaces of the fibers.

The principal character in the identification of writing and offset papers was the lowest in D.P. as indicated by higher content of hemicellulose, however the W.R.V. in these types of fibers was not much higher because the presence of loading material covering the supermolecular spaces of the fibers. It is clear also from table 2 that the writing papers have higher D.P. (816) more than offset papers (625).

The cigarette and document papers characterized by lower D.P. and higher W.R.V. as indicated by higher content of hemicellulose. But in the identification between these types of fibers it was showed that the document papers have a lower D.P. (515) and higher W.R.V. (182.31) than cigarette papers which have D.P. (600) and W.R.V. (170.23).

Table I : Chemical Identification of Cellulosic Fibers

Types of fibers	Ash content	α -Cellulose	β -Cellulose	γ -Cellulose	Pentosan
Printed Newspaper	0.5870	89.35	2.76	1.55	9.80
Unprinted Newspapers	0.4084	91.59	2.86	2.30	8.76
Tissue papers	0.2737	94.28	1.75	1.20	3.48
Printed Banknote papers	4.95	84.00	2.63	2.22	2.65
Unprinted " "	2.52	89.14	2.50	2.36	2.41
Writing papers	8.70	80.30	4.11	2.15	10.02
Offset papers	12.96	79.10	2.48	1.61	11.17
Bag papers	2.24	88.45	2.02	1.56	6.05
Cigarette papers	9.82	76.31	4.14	1.72	15.44
Printed Document papers	3.87	70.87	6.22	2.03	20.36

well as Gelating, resin, starch or casein on the surface of the paper which increase the ash content and decrease α -cellulose, however the ash content was higher in printed Banknote papers comparing with unprinted Banknote papers and this due to the printed, writing, security wire, coloured silk fibers and coloured discs on the banknote papers which contain inorganic elements.

The mean of identification writing and offsit papers were the higher ash and pentosan content, although the offsit papers contain a very higher ash content (12.96) comparing with writing papers (8.70). The higher ash content in this types of papers was due to a highest percentage of loading and sizing materials which contain a higher amount of inorganic matter.

In the case of bag papers it was found that they contained a higher pentosan content (6.65) and α -cellulose amounted to (88.45) as the means of identification of this type of papers as well as the deep brown colour was specified also to this type of paper since it was contain a higher amount of lignin. The cigarette papers contain a much higher amount of hemicellulose therefore the pentosan content (15.44) was the mean character of this type of fibers. It must be mentioned that the higher ash content (9.82) and lower α -cellulose (76.31) of the cigarette papers is due to that it contains a much higher amount of inorganic elements.

It was found that the percentage of hemicellulose in Document papers was considered larger amount in all these types of fibers as indicated by percentage of pentosan content (20.36) and lower α -cellulose content (70.87).

furnace then the heating was continued at 575°C for 3 hours. The sample reweighed again after cool to room temperature then the ash content was calculated. Alpha, Beta and Gamma cellulose were also determined according to the TAPPI standard(1). The degree of polymerization (D.P.) was measured according to the method of Jayme and Wellm(2) by converging the cellulose into cellulose xanthate which can be easily dissolved in sodium hydroxide solution to form viscose. Then the viscosity was determined by the falling ball method and the degree of polymerization was calculated from designed tables, so that the viscosity expressed in seconds can be directly converted into D.P. The water retention value (W.R.V.) was estimated according to Jayme(3) by allowing the fiber to swell in distilled water for certain time at 30°C followed by centrifuging to eliminate the excess water. The centrifuged fibers was weighed, dried to constant weight and weighed again. Thus, W.R.V. were estimated. The pentosan content were also determined according to TAPPI standard by hydrolysis the cellulose into furfural using 12% HCl and then the pentosan content was determined iodometrically.

RESULTS AND DISCUSSION

Chemical identification of Cellulosic Fibers

The chemical identification of all variety of cellulosic fibers used in this work was lists in table I.

In printed newspapers α -cellulose content amounted to 89.35, the higher % α -cellulose content of that unprinted newspapers (91.59) comparing with printed newspapers was due to the effect of printing matter and therefore the ash content was higher in printed newspapers comparing with unprinted newspapers.

Tissue papers possessed the highest degree of chemical purity as indicated by the highest α -cellulose content which amounted to (94.26) and lower pentosan (3.48) and ash content (0.2737).

In the Banknote papers beside the character of the paper structure it contains higher percentage of loading material as

determinations of staple length, fineness, and appearance. The second measurements includes such evaluations as tensile strength, stretch, resilience, torsional deformation, and friction properties.

The identification of fibers has become a major problem in the paper and textile industry. Not too many years ago there were only three fibers of importance: wool, silk, and cotton and along with these were a few bast fibers. Then came the regenerated fibers such as rayon and synthetic fibers. Besides this there are limited types of fibers produced from agricultural residue. Newly many types of agricultural residue and pure cellulosic materials have been discovered which were used in different industry, such as newspapers as produced from Bagasse pulp, Banknote paper as produced from pure cellulosic material and so on.

Probably because there are so many ways to identify fibers, there are no routine methods available to the fibers analyst. Thus it was among the aims of this work to identify and differentiate between different types of fibers which commonly used in our life by simple chemical and physical analysis.

EXPERIMENTAL

I. Different variety of samples derived from different types of cellulosic materials were chosen to identify and differentiate between them by simple chemical and physical methods.

The samples are: Cigarette papers, bag papers, tissue papers printed newspapers, unprinted newspapers, printed banknote papers, unprinted banknote papers, writing papers, offist papers and document papers.

II. Analysis of samples:

The ash content was determined according to the TAPPI Standard(1) by heating a certain weight of sample in a muffle

ON THE IDENTIFICATION STUDIES OF CELLULOSIC FIBRES

By

M. Amine Abou-State(1), Samir A. El-Laithy(2) and
Nabil M. Safy El-Din(3)

No work seems to have been done on the chemical and physical characteristics(1-4) as means of identification and differentiation between the different types of cellulosic fibers which have been used in our life. The fibers differ in their chemical and physical properties depending upon the type of raw, the loading and sizing materials as well as printed matter present in the fibers. It must be mentioned that the addition of these materials take place according to the object intended for their use, i.e. Banknote papers, writing papers, newspapers... etc. On the other hand the different kinds of fibers are made by using different kinds of raw materials and varying the process to which these raw materials are subjected.

INTRODUCTION

In the previous studies on the identification of different types of cellulosic fibers two types of measurements were investigated, those which evaluate the dimensional characteristics in the absence of external forces and those which indicate the behaviour of the specimen under stress. The first measurement are

(1) Professor, Department of Chemistry, Faculty of Science, University of Cairo.

(2) Assistant Prof., The National Centre for Social and Criminological Research.

(3) Researcher, The National Centre for Social and Criminological Research.

تأثير المبيد الحشري « اللانيت » على نشاط انزيمي الترانس

اميناز في مخ وكبد وسيرم فئران التجارب

ملخص

يستخدم اللانيت كمبيد واسع الانتشار لمقاومة الحشرات التي تصيب بعض المحاصيل وكذلك الحضر والفاكهة ، وينتج عن ذلك العديد من الاضرار الصحية اثناء تحضيره في المصانع واستعماله في الحقول والمزارع لذلك تهدف هذه المقالة الى دراسة التغيرات التي تطرأ على نشاط انزيمات الترانس اميناز التي تقوم بدور هام في جسم الانسان ، فعلاوة على أنها تعطى صورة واضحة عن مدى قيام الكبد بوظيفته فانها أيضا حلقة الوصل في التمثيل الغذائي بين المواد البروتينية والكربوهيدراتية .

وقد تم حقن مجموعتين من فئران التجارب بجرعتين مختلفتين من هذا المبيد (٨ ، ١٢ مليجرام/كجم) لمدة ثلاثة عشر يوما وقيس نشاط انزيمي الترانس اميناز في مخ وكبد ودم الفئران بعد انتهاء مدة الحقن . ولقصد تبين من نتائج الدراسة ان الجرعة ١٢ مليجرام/كجم أحدثت زيادة في نشاط هذين الانزيمين بالدم وعلى العكس في الكبد فقد قل نشاطهما ، مما يدل على احداث تلف في بعض خلايا كبد الفئران .

REFERENCES

- 1) Pickering, C.E.; and Pickering, R.G. (1971). Arch. Toxicol. 27, 292.
- 2) Guthrie, F.E.; Domanski, J.J.; Main, A.R.; Sanders, D.G.; and Monroe, R.R. (1974). Arch. Environ. Contam. Toxicol. 2, 233-242.
- 3) Kaplan, A.M.; and Sherman, H. (1977). Toxicol. and Appl. Pharm. 40, 1-17.
- 4) Reitman, S.; and Frankel, S. (1957). Amer. J. Clin. Pathol. 28, 56.
- 5) Harvey, J., Jr.; Jelinek, A.G.; and Sherman, H. (1973). J. Agr. Food. Chem. 21, 769.
- 6) Molander, D.W.; Wroblewski, F.; and Da Due, J.S. (1955). J. Lab. Clin. Med., 46, 831.
- 7) Jennings, R.B.; Kaltenbach, J.P.; and Smetters, G.W. (1957). AMA Arch. Exptl. Pathol., 64, 10.
- 8) Schmidt, E.; Schmidt, F.W.; and Wildhirt, E. (1958). Klin. Wochschr.; 36, 280.
- 9) Asada, M. (1958). Med. J. Osaka Univ., 9, 57.

DISCUSSION

From our results, it is evident that subacute administration of methomyl (8 mg/kg) has insignificant effect on the transaminases activities in rat brain, liver and serum. These results are in agreement with that observed by Keplan and Sherman(3), when they used a dose level of methomyl of 5.1 mg/kg. These findings probably a consequence of the rapid metabolism and elimination of these methomyl doses by rats(5).

A large evidence is available indicating that increases in serum enzyme activity are directly related to cellular damage. Excellent correlation between enzyme level and dose of toxicant administered has been demonstrated by Molander et al.(6). Damaged organs have been found to show a decrease in enzyme activity(7). However, significant increases in serum enzyme levels have following cell damage which could not be demonstrated morphologically(8).

The data reported here show that the administration of the higher dose of methomyl (12 mg/kg) induced a significant increase in both SGOT and SGPT while, on the contrary, liver transaminases levels were decreased. High levels of SGOT could be attributed to hepatic necrosis. High SGPT levels are considered to be a more specific indication of liver damage.

In the study reported here, it was found that the SGOT: SGPT ratio was increased above the normal value of 1.91 by 8.9%. This means that SGOT was increased to a greater extent than SGPT, where there has been a loss of mitochondrial integrity in liver cell damage(9).

**Table I : Serum transaminases activities (mean \pm S.E.)
in methomyl subacute poisoning.**

Dose mg/kg	SGOT (I.U./min./L)	SGPT	SGOT:SGPT (ratio)
0 (control)	65.69 \pm 3.86	34.31 \pm 3.33	1.91
8	68.09 \pm 4.91	35.66 \pm 3.22	1.90
12	86.01 \pm 2.90	41.32 \pm 1.70	2.08

**Table II : Subacute effect of methomyl on transaminases
activities (mean \pm S.E.) in rat brain and liver.**

Dose mg/kg	Brain		Liver	
	GOT	GPT	GOT	GPT
(μ mole pyruvate/min./g. tissue)				
0 (control)	10.93 \pm 0.49	1.77 \pm 0.07	13.86 \pm 1.43	16.71 \pm 1.35
8	10.01 \pm 0.39	1.6 \pm 0.09	13.09 \pm 1.36	14.96 \pm 1.37
12	10.52 \pm 0.42	1.68 \pm 0.06	10.01 \pm 0.95	12.42 \pm 1.29

The data recorded in table II revealed that the activities of GOT and GPT in both brain and liver for test rats were comparable to that of the controls in case of the dose 8 mg/kg body wt. of methomyl. The methomyl administration of 12 mg/kg decreased liver GOT and GPT activities, while brain transaminases activities remain within the normal range.

Saline was used as the solvent for the oral administration of the toxicant in all phases of the study.

Dosing :

In the first and the second groups, the rats were orally given Methomyl at the dose levels 8 and 12 mg/kg/day for 13 days, respectively. The third group (control) was given the corresponding amount of saline solution.

All the animals were sacrificed at the end of 13th day by a blow on the head, the cutting of the neck and quick bleeding from the neck blood vessels. Blood was collected in siliconized tubes and allowed to clot at room temperature. Sera were pooled and kept at -20° for enzyme assay. The whole brain (1.5-2 g.) and slices of the liver (0.4-0.8 g) were taken and each was homogenized in 10 ml sterilized saline solution for 5 minutes at 0° . Two ml. of the homogenate were centrifuged at 3500 r.p.m., for 15 minutes and the supernatant pooled and stored at -20° for enzyme assay.

The two transaminases (GOT and GPT) were determined on the basis of Reitman and Frankel method(4).

RESULTS

The results presented in table 1 clearly show the influence of subacute administration of methomyl on serum transaminases activities. In the animals given 8 mg/kg body wt. of methomyl, the increase of SGOT and SGPT activities did not statistically significant. Also, the SGOT : SGPT ratio remains within the normal value. When the methomyl dose was increased to 12 mg/kg the increase in both SGOT and SGPT activities become highly and moderately statistically significant respectively. The SGOT : SGPT ratio was also significantly increased at this dose of methomyl.

was calculated. Also, the subacute oral toxicity of methomyl at a repeated dose level of 5.1 mg/kg/day 'five times a week for two weeks', chronic doses of 0, 10, 50, 125, 250 and 500 ppm of methomyl for 90 days and 0, 50, 100, 200 and 400 ppm of methomyl for 22-month were studied(3) on rats, male and female.

In the present study, the subacute oral effect of two doses "8, 12 mg/kg" of methomyl on brain, liver and serum transaminases activities was investigated using the experimental rats. These doses were chosen between that of the acute and subacute doses studied by Keplan and Sherman(2).

MATERIALS AND METHODS

Test Animals :

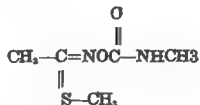
The test animals used in this study were female adult albino rats of the Wistar strain, initial weight 100-120 g. They were maintained on the usual laboratory diet. Animals were divided randomly into three groups of 10 rats each (2 experimental and 1 control).

Test Compound :

Common name ; methomyl.

Chemical name ; 1-(methylthio) ethylidenamino
methyl carbamate.

Structural formula ;



The studied insecticide was technical grade methomyl containing about 99% of the active ingredient, "as supplied by the manufacturer" Du Pont De Nemours Int. S.A., Technical Representative office, 26, rue Cherif, Le Caire, Egypt".

EFFECT OF METHOMYL "LANNATE" ADMINISTRATION ON TRANSAMINASES ACTIVITIES OF RAT BRAIN, LIVER, AND SERUM

By

H.K. El-Makkawi, A.F. El-Laithy and H.A. Makkawi

SUMMARY

Methomyl was administered orally to albino female rats, while the controls received saline only. Glutamic-pyruvic transaminase (GPT) and glutamic-oxaloacetic transaminase (GOT) levels were determined in brain, liver and serum of rats. The tested animals were divided into two groups. For the first group methomyl was administered at the dose level of 8 mg/kg while the other group received methomyl at a dose level of 12 mg/kg. For both dose levels, the period of administration was 13 days.

From these study it was found that the administration of methomyl at the dose level 8 mg/kg has no effect. On the other hand, methomyl administration at the dose level 12 mg/kg significantly increased the GPT and GOT activities in serum and decreased them in liver. No change was observed in case of brain.

As a conclusion subacute administration of methomyl at dose level of 12 mg/kg causes liver cell damage.

INTRODUCTION

Methomyl(1) a carbamate compound was introduced to the market in 1966 as a broad spectrum insecticide. Its anticholinesterase activity in plasma and brain of laboratory animals has been compared with that of other known carbamate(1,2). Keplan and Sherman(3) studied the effect of single doses of the unformulated methomyl ranging from 12 to 26 mg/kg and the LD 50

الشرطة والعدالة(*)

د. نهى السيد حامد فهمي
رئيسة وحدة بحوث التحضر بالمركز القومي
للبحوث الاجتماعية والجناائية

تناولت المحاضرة السلطات المخولة للشرطة والتي تنبوع من الأدوار المتعددة التي تقوم بها هذه الهيئة في المجتمع الحديث : تلك الأدوار التي تقوم بها لكونها من السلطة التنفيذية وتلك التي ترجع الى انتمائها الى المجتمع الذي جعل منها أداة لخدمة الشعب .

١ - وقد استعرضت المحاضرة دور الشرطة في تحقيق العدالة الجنائية في مصر والسلطات المخولة لها في مراحل الدعوى الجنائية سواء أكانت منصوص عليها صراحة أو استثناء بالإضافة الى الضمانات المنصوص عليها في قانون الاجراءات الجنائية والتي وضعها المشرع لحماية حقوق الأفراد من احتمال استغلال الشرطة لسلطاتها . فهذه الهيئة بالإضافة الى كونها مسئولة عن الأمن العام فإن رجالها من الضبطية القضائية هم أول من يصلوا الى مكان الجريمة وهم الذين يقومون بالتحريات الأولية ويحافظون على الأدلة اذا ماتوافرت .

٢ - كما عرضت المحاضرة لعلاقة هيئة الشرطة بكل من النيابة العامة في مرحلة الدعوى الجنائية ، والمحاكم ، والمؤسسات العقابية ، ودورها في الاشراف على المراقبة سواء أكانت عقوبة أساسية أو عقوبة اضافية أو تكميلية .

٣ - وفي النهاية عرضت المحاضرة لبعض الدراسات التي قام بها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناائية عن السلطات المخولة للشرطة في المراحل السابقة على تحريك الدعوى الجنائية .

* محاضرة ألقاها الباحثة في الحلقة الدولية الثانية والعشرين لعلم الجريمة التي نظمتها معهد الاموننتسك تحت اشراف الجمعية الدولية للعلوم الجنائية التي عقدت في مدينة مونترال بكندا فيما بين ١ - ٧ من يونيو ١٩٨٠ .

10. Marsafawi (H), Zeid (I) : "La surveillance juridique de l'instruction", in **National Review of Criminal Sciences**, Vol. XX, 1977, Caire, Egypte.
11. Nabawi (I) : "Quelques remarques sur le système de la surveillance policière", in **Megalat El Ann El Ann**, No. 5, 1959, Caire, Egypte.
12. Refai (Y) : "Le pouvoir discrétionnaire de la détention préventive et la liberté provisoire", in **Megalat El Ann El Ann**, No. 3, 1958, Caire, Egypte.
13. Yunes (A) : "Organisation de la justice criminelle" in **National Review of Criminal Sciences**, Vol. 15, No. 3, 1977, Caire, Egyte.
14. Weston (P), Wells (K) : **Administration of Criminal Justice**. Prentice Hall, Englewood Cliffs, New Jersey, U.S.A., 1967.

REFERENCES

1. Abd El Fatah (K) : "Le pouvoir de la police et sa légalité", Manchot El Maaref, Alexandrie, Egypte, 1973.
2. Abd El Rehim (K) : "Pouvoir de la police dans l'arrestation des inculpés" in *Megalat El Amn El Amn* : revue arabe des sciences policières, issued by the Ministère de l'intérieur, No. 22, 1963, Caire, Egypte.
3. Ali (B-E) : "Le rôle de la police dans la prévention du crime", in *Megalat El Amn El Amn*, No. 21, 1963, Caire, Egypte.
4. Gomaa (R) : "L'exécution de l'ordre de perquisition", in *Megalat El Amn El Amn*, No. 37, 1967, Caire, Egypte.
5. Gomaa (R) : "Le rôle de la police judiciaire", in *Megalat El Amn El Amn*, No. 19, 1962, Caire, Egypte.
6. Hatata (N) : "Les commissaires de la police judiciaire", in *New Horizons in Administration of Criminal Justice*, issued by the National Center for Social and Criminological Research, 1971, Cairo, Egypt.
7. Hatata (N) : "Police et Justice", in *Megalat El Amn El Amn*, No. 20, 1962, Caire, Egypte.
8. Magdoub (A) : "Les effets sociaux et légaux de la surveillance de la police", publication du Centre national de recherches sociales et criminologiques, 1975, Caire, Egypte.
9. Magdoub (A) : "L'origine et le développement de la surveillance de la police dans la loi pénale Egyptienne", in *National Review of Criminal Science*, Vol. 17, No. 3, Novembre 1974, Caire, Egypte.

dans leur enthousiasme, ils agissent comme des ennemis et ceci ne peut que compromettre leur travail et nuire à la justice.

- e) La police judiciaire ne doit pas avoir recours à l'arrestation préventive sans avoir des preuves suffisantes qui entraîneraient la procédure criminelle, car cette détention préventive est une procédure préventive prise vis à vis d'une personne suspecte dont l'innocence et la culpabilité n'ont pas encore été établi, donc il ne faut avoir recours à cette mesure que si c'est vraiment nécessaire, dans ce cas le casier judiciaire de l'inculpé, ainsi que le dossier de l'affaire devront être remis au ministère public au plus tard le lendemain avec un rapport sur la dangerosité de l'inculpé et les possibilités de sa fuite si la police le libère...
- f) Il faudrait penser à appliquer la Probation d'une manière progressive en commençant par les mineurs puis les adultes... Mais d'abord il faudrait constituer un corps d'agents qualifiés suffisamment entraînés qui pourront l'exécuter à titre expérimental... cette mesure de défense sociale devra être appliquée après le jugement de culpabilité et non pas avant.
- g) Il serait souhaitable de pouvoir recourir à un organisme suprême pour protéger la liberté et les droits des individus et interpellier les agents de police en cas d'abus ou de négligence.
- h) Il serait finalement souhaitable de mettre sur pied une organisation de police sociale qui serait constituée par des agents de police qualifiés du point de vue sociologique à côté de leur qualification légales et policières, qui exécuteraient les ordres de surveillance en dehors des formalités policières et réaliseraient un équilibre entre la surveillance policière et l'aide sociale sans porter atteinte à la réputation des condamnés.

CONCLUSION

Les procédures de la police judiciaire engendrent dans la plupart des cas des atteintes aux libertés individuelles, c'est pour cela qu'elles doivent être entourées de garanties nécessaires à la réalisation de la justice dans toutes les phases de l'action criminelle telles que.

- a) Libérer la police de l'influence du pouvoir politique.
- b) Nous pensons que puisque les officiers de police ont une formation en droit en Egypte depuis 1956. Il faudrait que la phase de rassemblement des preuves, préalable à l'instruction, soit entourée des mêmes garanties que ceux prévues pour l'instruction... ce qui faciliterait le travail du ministère public et des tribunaux, l'inculpé, la victime, la partie civile ou leur représentant pourront assister aux rassemblements de preuves ou auront le droit de connaître le résultat de ces procédures, ils peuvent à leur propre frais avoir des reproductions de tous les papiers au cas ou ils n'ont pas été présent, l'agent de police entend les témoins séparément et pourra les confronter avec l'accusé qui devra être informé de l'affaire dont il l'accuse. Tous les dire de l'accusé devront être inscrit dans le procès-verbal ; L'agent ne pourra en cas de crime, sauf dans le cas de flagrance, interroger l'accusé ou le confronter avec d'autres accusés ou témoins que si son avocat est présent.
- c) Dans le cas des contraventions, il serait souhaitable que la police judiciaire puisse traduire l'inculpé devant la juridiction repressive.
- d) Il faudrait qu'il y ait une entente amicale entre les agents de police, les membres du ministère public, les juges et les avocats, que tous aient un seul but servir la justice par rapport à la société et par rapport aux individus, car parfois

- Elle handicape le surveillé dans son travail (35%).
- Elle ruine les relations entre les époux qui ne se respectent plus (46%) se quittent (11%) ou divorcent (3%).
- Elle nuit aux relations des surveillés avec leur entourage : voisins et parents qui ne les respectent plus (43%) ou qui les négligent (15,2%).

De ce qui précède nous pouvons dégager les recommandations suivantes :

- 1) Il serait souhaitable d'appliquer la surveillance policière aux criminels récidivistes en s'abstenant de l'appliquer aux délinquants primaires.
- 2) Pouvoir recourir à des spécialistes sociaux entraînés qui peuvent aider les officiers de la police dans l'exécution de la surveillance, tout en aidant les condamnés à trouver du travail s'il ne travaillent pas et à résoudre certains de leur problèmes etc.

- Elle ne réalise pas les buts de la repression.
- Elle ne conduit pas à la réhabilitation des condamnés.
- Elle nuit aux condamnés dans leur entourage.

Ceux qui approuvent la surveillance ont cité les raisons suivantes selon leur ordre d'importance :

- La surveillance empêche le récidivisme.
- Elle permet aux condamnés de travailler et de subvenir aux besoins de leur famille.
- Elle empêche les effets sociaux résultant de l'exécution des peines, privatives de liberté.
- Elle convient à certaines infractions telles que le vagabondage.

L'annulation de la surveillance

Quant à l'annulation de cette peine : 11% seulement des officiers de police sont pour l'annulation de cette peine, 44.3% préférèrent la laisser telle quelle sans modification, 18.7% préférèrent la garder comme peine initiale seulement et 8.20% comme peine complémentaire.

Quant à ceux qui sont pour l'annulation de la peine, 63% d'entre eux préférèrent la remplacer par une surveillance sociale et policière.

2. Opinion des libérés sur la surveillance policière.

Les résultats de la recherche en ce qui concerne les libérés mis sous la surveillance de la police peuvent se résumer comme suit :

- La surveillance policière nuit à la réputation de la famille (70%).

- 3) La police semble vouloir appliquer l'arrestation préventive automatiquement comme étant une mesure préalable à la peine auquel l'inculpé va être condamné, vu les preuves rassemblées.
- 4) Toutes les catégories étudiées sont d'accord pour donner à la police judiciaire le droit de traduire l'inculpé devant la juridiction répressive dans le cas des contraventions.
- 5) Une recommandation semble émerger de cette étude : la création d'une organisme suprême auquel on peut recourir pour protéger les libertés individuelles.

II. Une autre recherche entreprise également par le Centre et qui peut avoir un certain intérêt sur ce rapport est une enquête entreprise en 1972 sur les effets sociaux et légaux de la surveillance policière.

La recherche a été entreprise dans quatre gouvernorats : Le Caire, Alexandrie, Dakahleya et Assiut. Le but de la recherche était de connaître l'opinion des officiers de police et des libérés sur parole sur les effets de la surveillance policière.

L'échantillon fut constitué par tous les officiers de police travaillant dans les gouvernorats choisis, ainsi que les libérés sur parole mis sous la surveillance de la police entre 1968-1972. 54% des libérés sur parole avaient été condamné à la surveillance policière, comme peine initiale.

1. Opinion des officiers de Police sur la surveillance en tant que peine.

Tandis que 73.4% des officiers approuvent la surveillance, 21.6% la désapprouvent complètement, ceux-ci citent les raisons suivantes selon leur ordre d'importance.

- La surveillance policière n'empêche pas le récidivisme.
- Elle n'est pas appliquée d'une manière efficace.

- Ceux qui sont responsables de la surveillance ne sont pas qualifiés, ils interviennent d'une manière illégale.
- Désaccord entre la police et l'organisme chargé de la surveillance.
- Dualisme des mesures et conflits du pouvoir.
- La liberté de l'inculpé n'est pas garantie, il y a abus du pouvoir.
- La surveillance n'est pas effective, elle n'est pas objective non plus ; la police judiciaire n'est pas interpellée en cas d'injustice ou de négligence.
- La surveillance n'est pas permanente, et il n'y a pas un organisme suprême auquel on peut recourir pour protéger les libertés individuelles.
- Peut-on donner à la police judiciaire le droit de traduire l'inculpé devant la juridiction répressive dans le cas des délits non graves et des contraventions ?

Les résultats de l'étude ont montré que 56,5% de l'échantillon total ne sont pas d'accord quant aux délits non graves ; tandis que 71.9% le sont en ce qui concerne les contraventions... les avocats cependant, sont à la tête des hésitants à donner ce droit à la police.

Il n'est pas surprenant de remarquer que 90% des policiers sont d'accord pour donner ce droit à la police judiciaire pour les délits non graves, ainsi que les contraventions.

Des résultats précédents nous pouvons tirer les conclusions suivantes :

- 1) Une méfiance réciproque règne entre les responsables des différentes phases de l'action criminelles.
- 2) Les substituts de parquet et les juges sont le plus souvent d'accord pour ne pas donner plus de pouvoir aux officiers de police ; les avocats le sont encore moins.

Dans le cas de non flagrance sans preuves suffisantes, l'échantillon est presque unanime pour refuser toute atteinte aux libertés individuelles dans toutes les infractions ; néanmoins 37% des officiers de police sont pour l'intervention policière dans les crimes portant atteinte aux biens, aux personnes et à l'intérêt public.

Les garanties concernant la période du rassemblement des preuves.

La recherche a essayé de répondre aux questions suivantes :

- **Est-il concevable et possible d'autoriser à l'avocat de l'inculpé d'assister aux procédures du rassemblement des preuves ?**
D'une façon générale, 74.4% de l'échantillon n'ont pas d'inconvenient : néanmoins, 53% des officiers de police refusent cette autorisation, tandis que plus de 35% des autres catégories l'acceptent.
- **Est-il nécessaire qu'il y ait une surveillance sur la police pendant la phase du rassemblement des preuves ?**
Plus de 93% de l'échantillon total sont pour cette surveillance : 88% des policiers, 97% des substituts de parquet, 97% des juges et 98% des avocats.
- **La surveillance actuelle est-elle suffisante ?**
Si 77% des policiers trouvent que cette surveillance est suffisante, les autres catégories : les juges 62%, les substituts du parquet 56% et les avocats 81%, la trouvent insuffisante. Ceux qui la trouvent insuffisante ont cité les raisons suivantes :
- La surveillance est insuffisante, c'est plutôt une question de routine administrative et les garanties sont insuffisantes.
- La surveillance juridique manque de pouvoir et n'a pas des possibilités d'action.

90% pour les délits graves, 91% pour les infractions portant atteinte aux biens, 94% pour les infractions portant atteinte aux personnes et 93.5% pour les infractions portant atteinte à l'intérêt public.

Mais si telle est l'opinion de l'échantillon d'une façon générale, quelle sera l'opinion des officiers de police, des substituts de parquet, des juges et des avocats.

D'une façon générale, les officiers de police sont pour recourir aux mesures portant atteinte à la liberté des individus quelle que soit la nature de l'infraction *. 63% dans le cas des contraventions et 96% dans le cas des infractions portant atteinte à l'intérêt public. Si dans infractions graves, ceci est compréhensible, ceci l'est beaucoup moins en ce qui concerne les contraventions surtout que ces mesures sont l'exception et non pas la règle.

Dans le cas des crimes graves, tous sont presque unanimes pour recourir aux mesures portant atteinte à la liberté dans le cas de preuves suffisantes.

Dans le cas de non flagrance avec preuves suffisantes, l'échantillon est contre toute mesure prise dans le cas de la contravention, à l'exception toutefois des officiers de police dont 24% sont pour l'intervention policière, quant aux délits non graves, 55% des officiers de police sont pour l'intervention, tandis que 80% des juges et 75% des substituts de parquet et 86% des avocats sont contre une telle procédure.

Par rapport aux infractions portant atteinte aux biens, les avocats sont hésitants — 57% seulement sont pour l'intervention policière, les juges le sont moins (73%) ainsi que les substituts de parquet (75%) quoique 96% des officiers de police sont pour l'intervention.

De ce qui précède, nous pouvons remarquer que l'échantillon en général est contre l'intervention policière, dans le cas où les preuves sont insuffisantes surtout dans le cas des contraventions et des délits non graves.

L'échantillon fut donc constitué de :

1054 policiers

382 juges

455 représentants du Ministère Public

305 avocats

La 1ère partie de cette étude nous importe car elle répond aux questions suivantes :

- **Qui doit avoir le droit de procéder à l'investigation et au rassemblement des preuves lorsqu'il y a infraction ?**

98% de l'échantillon total ont cité, la police.

- **Quelles sont les infractions dans lesquelles la police peut recourir à certaines mesures portant atteinte à la liberté individuelle en cas de flagrance, dans le cas de preuves suffisantes, dans le cas de non-flagrance sans preuves suffisantes ?**

L'échantillon, d'une façon générale, est contre toute action portant atteinte à la liberté des individus dans le cas de non flagrance sans preuves suffisantes par rapport à toutes les infractions à l'exception de celles qui peuvent porter atteinte à l'intérêt public où 22.2% de l'échantillon est pour recourir à ces mesures.

Cependant, il y a une relation entre la nature de l'infraction et le recours aux mesures portant atteinte aux libertés dans le cas de preuves suffisantes ... 14.6% sont d'accord dans le cas de contraventions, 32.1% dans le cas des délits non graves, 54.2% dans le cas de délits graves, 75% dans le cas d'infraction portant atteinte aux biens, aux personnes ou à l'intérêt public.

L'échantillon d'une façon générale est pour l'intervention de la police en cas de flagrance pour toutes les infractions ... 56% dans le cas de contraventions. 77% pour les délits non graves,

de vol pour un an ou deux, de fraude également pour un an ou deux etc.

L'application de la surveillance policière en Egypte a causé et cause beaucoup de problèmes, ce qui a incité plusieurs pénologues, sociologues et criminologues et même officiers de police à demander son abolition, car elle comporte des contraintes sévères sur la liberté de circulation des libérés, et nuit au délinquant au sein de sa famille, de son voisinage et de son travail, si les agents chargés de la surveillance ne sont pas qualifiés légalement et socialement pour pouvoir exécuter les ordres de surveillance en dehors des formalités policières en essayant de réaliser un certain équilibre entre les conditions de la surveillance policière et le respect de la dignité humaine.

9 — Après ce bref examen des relations de la police avec les sous-systèmes de la justice pénale, il nous semble qu'il serait d'un certain intérêt de connaître l'opinion des officiers de police, des représentants du ministère public, des juges quant aux pouvoirs conférés à la police dans les différentes étapes qui précèdent la mise en mouvement de l'action Publique.

I. Le Centre National de Recherches Sociales et Criminologiques a entrepris à cet effet une recherche en 1970 sur la **surveillance juridique de l'instruction.**

Le but de l'étude était de connaître l'opinion des hommes de loi sur le juge d'instruction, car si certaines législations préfèrent avoir une surveillance juridique sur toutes les phases de l'instruction, d'autres la limite aux affaires graves.

L'échantillon fut constitué par 100 commissaires de police au Caire, 100 autres à Alexandrie, 50 commissaires de chaque gouvernorat et par tous les juges et les représentants du ministère public travaillant auprès des tribunaux criminels dans tous les gouvernorats ainsi que les avocats travaillant avec les tribunaux criminels.

autre bureau fut crée à Alexandrie avec pour tâche principale, d'entreprendre les examens psychophysiques et sociaux et de présenter un rapport au tribunal qui ordonne ou non la liberté surveillée.

En 1949, la liberté surveillée des délinquants vagabonds fut introduite par la loi 124 (article 2) en vertu de quoi, le délinquant vagabond, qui était remis à ses parents était soumis à la surveillance d'un organisme affilié au ministère des affaires sociales, moyennant un rapport périodique, présenté au ministère public qui peut, selon l'article 8, changer la sentence et selon l'article 4, placer le vagabond à titre provisoire dans une institution de réforme au lieu de le mettre en prison.

Quoique à notre avis le vagabondage ne doit pas être criminalisé, le vagabond est mis sous la surveillance de la police, en vertu de l'article 2 de la loi 98 de 1954, en cas de récidivisme ou en cas de soupçon, le vagabond est emprisonné... Le régime de la liberté surveillée dans le cas des vagabonds mineurs à été critiqué, car il comporte beaucoup d'abus : l'état de soupçon est une notion très vague, sans critère précis ; les agents chargés de la probation, s'ils ne sont pas qualifiés et suffisamment entraînés, peuvent nuire aux vagabonds mineurs et non pas les aider.

Quant au système de la surveillance policière des adultes dans le code pénal Egyptien, les opinions à ce sujet diffèrent, certains le considère comme étant une mesure préventive, tandis que d'autres y voit une peine initiale.

Ces différents ont été résolu dans le nouveau projet du code pénal qui prévoit la surveillance policière comme une mesure de sûreté.

Actuellement, la surveillance est une peine prévue pour les crimes et les délits ; elle peut être ordonnée comme peine initiale dans le cas de récidivisme, dans le cas de soupçon et dans le cas du vagabondage pour la 3e fois, ou comme peine additionnelle après l'exécution de la peine pour une durée analogue à la peine ; ou en tant que peine complémentaire dans le cas de récidivisme,

d'autres officiers ou de ses subordonnés mais ceux-ci doivent agir devant lui et en sa présence ; si cet ordre est donné sans mentionner une personne déterminée, n'importe quel officier dans le domaine de la compétence de l'affaire peut l'exécuter.

Cet ordre écrit doit cependant figurer dans le dossier de l'affaire.

- Si l'ordre de la perquisition du domicile n'a pas prescrit les moyens de pénétrer la maison de l'inculpé l'officier peut utiliser les moyens qu'il juge les plus appropriés à condition toutefois de ne pas dédomager les lieux par l'utilisation de la force car si l'ordre lui a été donné de fouiller une demeure, il ne lui a pas donné le droit de se démunir de son humanité, car la perquisition comme elle peut criminaliser un individu, peut prouver son innocence.
- La perquisition doit avoir lieu en présence de l'inculpé ou de son représentant, sinon devant deux témoins adultes de sa famille ou vivant avec lui, sinon de ses voisins, leur présence doit être mentionnée dans le procès-verbal.

8 — Si tels sont les pouvoirs de la police dans la phase du rassemblement des preuves : préparer l'instruction et la faciliter, enquêter, rechercher, présenter les preuves et les indices, en gros, préparer le travail du tribunal, quels sont ses pouvoirs après le jugement, quelles sont ses relations avec le système de Probation, quel est son rôle dans la surveillance policière.

Les lois Egyptiennes ne connaissent pas encore l'application de la Probation dans le cas des délinquants adultes, quant aux mineurs cette mesure est connue en Egypte depuis 1949. Elle a commencé sans base légale, à titre expérimental en tant qu'activité populaire, et s'appliquait uniquement aux mineurs en cas de vagabondage. Un bureau de service social attaché au tribunal des mineurs au Caire, oeuvre à titre officieux dans ce domaine, comme organe de surveillance ayant pour charge d'entreprendre l'enquête préalable au jugement, de surveiller l'exécution du jugement, d'aider à la réhabilitation du mineur vagabond, en 1945 un

- En cas de vol, de résistance à la police, de fraude, d'infraction portant atteinte aux moeurs, aux coutumes etc.

Le but de l'arrestation dans ces différents cas est de s'assurer de la personnalité de l'inculpé, de ne pas lui donner l'occasion de fuir et de donner aux pouvoirs compétents l'occasion d'interroger l'inculpé sur le fait dont il est accusé.

D'autres pouvoirs sont conférés à la police en vertu de l'article 46/a et 48 CIC, celles de la perquisition des individus et des demeures, où le ministère public délègue ses pouvoirs pour faciliter l'instruction et la terminer dans les plus brefs délais, ou dans le cas de **flagrance** (47 — 49 — 50 — 53 — 55).

Dans la troisième phase, celle de l'accusation, la police peut selon l'article 2 CIC remplacer le ministère public et le représenter devant les tribunaux dans le cas des contraventions et des délits — et finalement la législation a donné à certains agents de police le pouvoir de statuer dans les contraventions.

7 — Les pouvoirs de la police durant l'action criminelle sont donc multiples, ils peuvent porter atteinte à la liberté des individus c'est pour cela qu'ils sont entourés de garanties légales visant la réalisation objective de la justice.

Les garanties concernant l'arrêt des inculpés par la police dans le cas de flagrance ou en tant que déléguée des pouvoirs de l'instruction sont prévues par l'article 134 (CIC) qui pose deux conditions : ce pouvoir d'arrêt n'est octroyé que dans certains crimes bien déterminés et dans de tels cas il faut qu'il y ait des indices suffisants de la culpabilité de l'inculpé - quant aux garanties concernant l'exécution de l'ordre de perquisition, par la police sur l'ordre du ministère public ou du tribunal, elles sont multiples, surtout qu'elle peut-être accomplie par force si l'inculpé refuse ou résiste.

Citons quelques exemples :

- Si l'ordre de perquisition est donné à un officier déterminé, lui seul détient ce pouvoir, il peut demander l'aide

La responsabilité criminelle, pendant la phase de l'instruction, est l'une des plus dangereuses car elle touche de très près la liberté des individus, cette responsabilité est entre les mains d'un parti fort, le ministère public avec ses pouvoirs d'instruction et d'accusation appuyé des pouvoirs conférés à la police et un parti faible, l'inculpé qui confronte seul dans la plupart des cas ce parti redoutable ... c'est pour cela que la procédure de la police judiciaire doit être entouré de garanties nécessaires à la réalisation de la justice.

Il va sans dire que les procédures qui portent le plus d'atteinte à la liberté individuelle depuis l'infraction jusqu'au jugement sont l'arrestation et la perquisition lesquelles sont les procédures de l'instruction par excellence, seul le juge de l'instruction ou le représentant du ministère public peut les accomplir, néanmoins ce pouvoir est donné à titre d'exception à la police judiciaire dans certains cas bien déterminés.

La police en Egypte a les pouvoirs suivants dans les phases de l'action criminelle.

1ère phase : Dans la 1ère phase et en vertu de l'article 24 CIC, la police doit rassembler les preuves nécessaires à l'instruction, elle est dans l'obligation de recevoir les plaintes et les dénonciations concernant les infractions, elle doit recueillir les preuves et les indices nécessaires à l'instruction et à l'action publique : c'est l'enquête préliminaire à l'instruction.

Dans la seconde phase celle de l'instruction, la police à certains pouvoirs prévus par l'article 34 CIC celles d'arrêter l'inculpé moyennant des indices suffisants de sa culpabilité dans les cas suivants :

- Les crimes.
- Dans le cas d'un délit flagrant punissable d'un emprisonnement d'une durée ne dépassant pas trois mois.
- Si le délit est punissable d'emprisonnement et que l'inculpé est mis sous la surveillance de la police ou s'il a été déjà interpellé en tant que vagabond ou suspect ou bien s'il n'a pas d'adresse permanente et connue.

tion de domicile par des perquisitions et des saisies. C'est la raison pour laquelle les lois interviennent pour entourer l'exercice de ces procédés de garanties sérieuses.

Dans la phase policière, il n'y a pas de réglementation, les officiers de la police judiciaire constituent le dossier de l'affaire en recueillant les témoignages à l'insu même de la personne soupçonnée.

Certain procédés de preuve sont exclus en raison des dangers qu'ils présentent pour l'intéressé qui n'est pas à même de se défendre : tels que les perquisitions, les saisies et l'interrogatoire.

Il y a une différence entre le procès verbal du rassemblement des preuves fait par la police et le procès verbal de l'instruction fait par le ministère public.

La loi n'a pas prévu des garanties concernant les procès verbaux policiers, elles n'ont donc pas de forme prévue par la loi, ce ne sont que des papiers officiels renfermant des informations qui sont soumises à l'appréciation du tribunal quelque soit la manière dont ils sont rédigés. Il n'y a donc pas de règles légales prévoyant la forme du procès verbal pour rassembler les preuves malgré ceci la loi n'a pas amoindri sa valeur en tant qu'indice. Le représentant du ministère public peut dans le cas des conventions et des délits, convoquer l'inculpé de comparaître directement devant le tribunal après la lecture des preuves rassemblées par la police, et le tribunal, peut donc prendre en considération le procès-verbal de la police en tant que pièce de l'instruction présentée au tribunal selon les résultats de l'interrogation faite au tribunal.

Le procès verbal de l'instruction a plus de force car il est entouré par la loi de plus de garanties sur lesquelles le tribunal s'appuie pour prouver la culpabilité ou l'innocence de l'inculpé...

Quand la police a fini de faire les investigations nécessaires, chaque acte depuis l'incident est révisé par le ministère public devant lequel la police est légalement requise de traduire en justice dans les plus brefs délais.

la partie lésée ; une fois informé, le ministère public avant de mettre l'action en mouvement, fait procéder à une enquête officielle par la police. Cette enquête quoique non prévue par la loi, n'est pas illégale, parfois elle s'avère très importante car elle évite des actions prises à la légère.

De ce qui précède, une première constatation peut-être faite : la police et le ministère public sont appelés à coopérer très étroitement, leurs représentants se complètent, ont besoin l'un de l'autre et celui qui peut profiter de leur mésentente ne peut-être que le délinquant lui-même.

Il y a donc une relation étroite entre la police et le ministère public pendant la phase de l'instruction... la police en tant que responsable de la sécurité de l'état est la première à se rendre sur les lieux du crime pour conserver les preuves, faire les investigations préliminaires nécessaires à l'instruction et à l'action publique, il faut que les deux soient en relation étroite, collaborent dans un esprit de respect réciproque car en fin de compte, la réussite du ministère public dans l'instruction est fonction de la coopération de la police.

Une des raisons qui parfois les oppose est l'hésitation du Ministère Public à utiliser ses pouvoirs conférés par la loi, ce qui peut entraver le travail du policier, le handicapper, l'empêcher de découvrir le crime ou d'arrêter le délinquant au moment opportun, c'est ainsi que le délai de l'ordre de perquisition qui doit être donné par le parquet souvent donne l'occasion au délinquant de fuir, mais souvent empêche des mesures prises à la légère.

6 — Mais l'exercice des pouvoirs conférés à la police et au Ministère Public au niveau de l'enquête et à la recherche des preuves de l'infraction posent parfois des problèmes et des abus.

Les procédés d'investigation sont cependant plus énergiques dans la phase de l'instruction que dans la phase policière ils permettent de porter atteinte à la liberté de la personne par la possibilité d'une mise en détention préventive de l'inculpé, la viola-

La charge presque entière de l'instruction criminelle, dans sa partie relative à la recherche de la vérité, repose en fait sur la police judiciaire et principalement sur les commissaires de police qui sont devenus les moteurs de la justice répressive.

L'article 70 (CIC Egyptian) considère les commissaires de la police judiciaire comme étant des compléments des membres du Ministère Public, qui peuvent être délégués et chargés de mener l'instruction, à l'exception de l'interrogation de l'inculpé, avec tous les pouvoirs du juge d'instruction ou du ministère public.

Bien qu'étant des agents d'exécution et de renseignement du procureur et du juge d'instruction, c'est ce texte qui fait de la police judiciaire dans certains cas des magistrats instructeurs armés de droit d'investigation et libérés des contraintes juridiques.

Entre la police judiciaire et l'instruction il y a une analogie : les deux recherchent les preuves de l'infraction ; tandis que la 1^{ère} recherche les preuves de toute infraction avant la mise en mouvement de l'action publique, le rôle de la seconde commence après la mise en mouvement de l'action publique.

5 — L'instruction est menée en Egypte par le ministère public qui joue le rôle d'accusation aussi bien que celui de l'instruction ... c'est à lui qu'incombe la décision de poursuivre, d'accepter de diminuer la culpabilité de l'accusé ou d'ordonner une sentence de non-lieu, car l'arrêt d'un délinquant par la police peut-être complètement annulé par le ministère public.

Mais d'autre part, le ministère public peut déléguer ses pouvoirs d'accusation aux commissaires de police auprès des tribunaux de circulation par ex. — Ceux-ci peuvent donc émettre des ordonnances criminelles dans le cas des contraventions et des délits.

Le ministère public peut être informé par les journaux, la rumeur publique, la dénonciation d'un tiers ou par la plainte de

3 — La prévention, la détention et la repression du crime, l'arrêt et la poursuite des inculpés, l'emprisonnement, la surveillance et la réhabilitation des délinquants condamnés sont le domaine de la justice criminelle qui est rendue à travers les organismes suivants : la police, le ministère public chargé de la poursuite des délinquants, les tribunaux, les services de Probation, les institutions pénitentiaires et les services de la surveillance des libérés sur parole.

La justice criminelle a cependant un double objectif : défendre les droits de la société tout en garantissant le droit de l'inculpé de sauvegarder sa liberté et de se défendre.

4 — La police est le premier organisme qui arrive au sujet du conflit, à l'affaire ; elle a plus de pouvoir avant n'importe quel organe avant l'instruction : elle rassemble les preuves contre les délinquants, elle empêche l'inculpation des innocents, elle reprend les investigations en cas de doute en tant que délégué de l'accusation. En gros, dès qu'un incident est déclenché, la police s'occupe de l'affaire et après une enquête préliminaire dans laquelle elle rassemble les preuves, elle renvoie l'affaire au ministère public qui après une enquête minutieuse peut donner une ordonnance de non-lieu ou une ordonnance de renvoi et traduire l'accusé devant la justice repressive. Les tribunaux chargés de l'affaire peuvent, selon la nature de l'infraction et en prenant en considération les circonstances, les conditions Socio-Psychologiques du délinquant, le mettre en Probation ou ordonner son emprisonnement pour une durée prévue par la loi et déclarée dans la sentence du jugement.

La décision de la police d'agir ou de s'abstenir est donc le point de départ de l'administration de la justice dans le processus criminel.

Le commissaire de police est l'enquêteur le plus précieux de l'information criminelle, il n'est pas une phase de l'affaire pénale depuis la découverte de l'infraction jusqu'à la décision qui livrera le coupable à ses juges où il n'intervient pas comme auxiliaire de parquet ou en tant que délégué des pouvoirs de l'instruction.

société, ou de la justice criminelle qui est l'ensemble des mesures systématiques entreprises pour découvrir les infractions, poursuivre les délinquants, les juger, exécuter les jugements etc.

La justice auquel nous voulons faire allusion est une justice plus large et plus humaine C'est l'honnêteté avec laquelle les organismes chargés de la justice, dont la police, recherchent les faits dans le cadre prévu par la loi.

La police par la nature même de sa mission oeuvre dans un domaine large qui comprend des côtés juridiques, exécutifs et sociales. Les policiers sont censés être des juges, des gardes, des protecteurs des libertés et des droits surtout que depuis 1956 les officiers de police doivent être diplômés en droit. C'est pour cela que l'oeuvre de la police doit être entourée de tous les côtés par des considérations de justice, la police est également censée combattre l'injustice, car connaître l'injustice et ne pas en parler est l'injustice même ... et si les lois ont donné à la police le pouvoir d'utiliser la force, ce même pouvoir lui est donné pour appuyer la vérité et pour servir la justice.

D'autre part, l'interprétation des lois est censée être soumise aux règles de la justice qui demande une certaine flexibilité et non pas une rigidité qui déforme la loi en injustice. Ceci ne veut aucunement dire que la police ne doit pas prendre en considération la loi ; car ceci en soit serait une injustice impardonnable.

Il faudrait que la police sache interpréter la loi dans un esprit de justice, car l'injustice de la police est une injustice faite aux droits des individus... et si la police est la main du pouvoir dans l'exécution des lois, de part son appartenance au pouvoir exécutif, elle est en même temps la sauvegarde du public contre le pouvoir par son appartenance à la société qui a fait d'elle un instrument au service du peuple. Et cet équilibre qu'elle essaye de réaliser, entre ses responsabilités vis-à-vis de la société d'une part et des individus d'autre part, la met toujours en conflit avec le public.

C'est dans cette perspective que nous allons essayer d'analyser le rôle de la police dans l'organisation de la justice criminelle.

1 — L'étude de la relation entre justice et police nécessite l'introduction de deux autres notions : la liberté et le pouvoir.

Le danger vécu par nos sociétés modernes est le désir du pouvoir politique de freiner les idées et les comportements qui peuvent d'une façon ou d'une autre lui nuire ou lui porter préjudice ; le maintien du Statut quo est le seul désir de ceux qui détiennent ce pouvoir, leurs idées du juste et du faux du bien ou du mal sont orientées en fonction de leurs ambitions et même lorsque la constitution et les lois fixent dans le détail le régime d'une liberté, celle-ci n'échappe pas totalement aux autorités administratives qui ont le pouvoir de réglementer l'exercice de cette liberté, à plus forte raison lorsque la liberté n'a été posée que dans son principe : l'ordre public, l'intérêt général, la sécurité publique etc. C'est ainsi que l'exercice d'une liberté peut-être complètement interdite par mesure particulière s'il existe de troubles graves de l'ordre public que l'autorité de police n'aurait pas les moyens d'empêcher. On est en droit de se demander les dangers d'un tel pouvoir et l'importance du contrôle exercé par le juge pour apprécier les impératifs de l'ordre public et la légalité des décisions qui en découlent. C'est ainsi que la repression des atteintes à la sécurité publique présente les plus graves dangers pour les libertés publiques.

Les fluctuations dans la définition des critères de la sécurité publique ont lieu quand la police joue un rôle politique ou quand elle est manoeuvrée par le pouvoir ce qui représente un défi aux lois prévues par la constitution et une atteinte aux libertés et aux droits des individus.

La protection des droits et des libertés n'est cependant possible que par la justice légale — et si les lois ont prescrit les règles et les garanties pour réaliser la justice dans l'application des jugements elles ont également prescrit les règles d'exécution pour empêcher l'injustice et les abus du pouvoir.

2 — Mais de quelle justice parlons-nous ? S'agit-il de la justice sociale vue à travers les principes de la défense sociale dont le but est la réhabilitation de l'inculpé et la défense de la

POLICE ET JUSTICE

Noha Fahmy

Les pouvoirs conférés à la police qui peuvent paraître nombreux et multiple découlent des différents rôles que cet organisme est applé à jouer au sein de la société moderne.

La police a une compétence juridique, c'est l'application de la justice légale, comme elle à d'autres compétences administratives, sociales et humaines. Ces différents rôles qu'elle doit assumer découlent de son appartenance au pouvoir exécutif d'une part et son appartenance à la société qui a fait de cet organisme un instrument au service du peuple.

C'est de la compétence juridique de la police en Egypte que portera l'essentiel de notre rapport.

Précisons tout de suite que la police judiciaire, qui compte parmi ses effectifs les officiers de police, a des pouvoirs dans toutes les phases de l'action criminelle ; certains de ces pouvoirs sont prévus par la loi d'autres lui sont donnés à titre exceptionnel dans certains cas bien déterminés.

Nous allons essayer d'analyser ces pouvoirs ainsi que les limites prévues par le code de procédure pénale, en vue de garantir les droits des individus à travers l'étude de la relation de la police avec les autres sous-système. de la justice criminelle tout en nous referrons au tant que possible aux recherches socio-légales entreprises par le Centre National de Recherche Sociales et Criminologiques sur les pouvoirs conférés à la police durant l'action criminelle.

Rapport présenté au XXVIII Cours International de Criminologie organisé par le Collège Ahuntsic sous l'auspice de la Société Internationale de Criminologie, 1-7 juin 1980, Montreal, Canada.

THE NATIONAL REVIEW OF CRIMINAL SCIENCES

Vol. 22

MARCH — JULY 1979

No. 1-2

CONTENTS

	Page
● Police et justice	
Dr. Noha FAHMY	3
● Effect of methomyl "LANNATE" administration on transaminases activities of rat brain, liver and serum	
H.K. EL-MAKKAWI and others	24
● On the identification studies of cellulosic fibres	
Dr. SAMIR EL-Laithy and others	35
In Arabic	
● Furbugh in the Egyptian Penal system	
Dr. AHMAD EL MAGDOUB	3
● Introduction to a general survey on Crime	
Dr. MOHAMAD BDR AL DIN	129
● Some statistical problems in criminology	
Mr. MOHAMAD AL HOSSENY	145

**THE NATIONAL CENTER FOR SOCIAL
AND CRIMINOLOGICAL RESEARCH**

Chairman of the Board of Directors

Prof. Dr. AHMAD M. KHALIFA

Board of Directors

Mr. Galal Abd Al Rehim Osman, Dr. Hassan Al Saaty, Dr. Hussein Awad Bekery, General Hussein Kamel Zaky, General Hussein Ibrahim, Dr. Abdel Monim Shawky, Dr. Abdo Salam Dr. Aly Al Mofly, Dr. Emad El din Soltan, M. Saladin Al Rachidy, Mr. Mohamed Fathy, Dr. Kamal Al Ganzoury.

**THE NATIONAL REVIEW OF CRIMINAL SCIENCES
The National Center for Social and Criminological Research
Gezira P.O., Cairo, Egypt**

Editor-in-Chief

Prof. Dr. Ahmad M. Khalifa

Assistant Editor

Dr. AHMAD AL MAGDOUB

Editorial Secretary

Mr. Adnan Zidan

Publications Committee :

**Dr. Ahmad Al Hagdoub , Dr. Adel Azer, Dr. Noha Fahmy,
Dr. Mohamed Howaidy, Mr. Adnan Zidan**

**Price Per Issue Issued Three Times Yearly Annual Subscription
U.S. \$ 4.00 March - July - November U.S. \$ 12.00**

THE NATIONAL REVIEW OF CRIMINAL SCIENCES

- Police et justice.
- Effect of methomyl "LANNATE" administrations on transaminases activities of rat brain, liver and serum. activities of rat brain, liver and serum.
- On the identification studies of cellulosic fibres. In Arabic
- Furlough in the Egyptian Penal system.
- Introduction to a general survey on crime.
- Some statistical problems in criminology.



Issued by
The National Center For
Social and Criminological
Research, Egypt

المجلة الجنائية القومية

مصدرها
المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
جمهورية مصر العربية

- بحث تقويم برامج العمل بمؤسسات الأحداث
- تقييم السلطة التقديرية للقاضي الجنائي في مجال
الجنح والجنايات المشددة
- الفرق بين شرطي الخطر والاستمجال في دعوى
الحراسة المستعجلة
- مبدأ شرعية التدابير الاحترازية في القانون الجنائي
- ندوة حول انحرافات الوظيفة العامة
- حماية حقوق الانسان في الاجراءات الجنائية
(مؤتمرات دولية)
- باللغة الانجليزية
- تاريخ الكوكابين في أمريكا
- الاصلاح والعود لاوتكاب الجريمة
- جرائم الترك في التشريع الاسلامي
- دواصة كروماتوجرافية وسيكتروفوتومترية لبعض
المبيدات الحشرية الفسفورية
- دراسة كروماتوجرافية على بعض المواد مقننة
الاستعمال



المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ الدكتور أحمد محمد خليفة

أعضاء مجلس الإدارة :

مستشار جلال عبد الرحيم عثمان ، دكتور حسن الساعاتي ، مستشار
حسين عوض بريقى ، لواء حسين كامل زكى ، لواء حسين محمود ابراهيم
دكتور عبد المنعم شوقي ، دكتور عبده سلام ، دكتور على المفتى ، دكتور عماد
الدين سلطان ، مستشار محمد أحمد البدرى ، مستشار محمد صلاح الدين
الرشيدى ، مستشار محمد فتحي ، دكتور كمال الجنزورى *

الجلة الجنائية القومية

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

بريد الجزيرة - القاهرة

رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور أحمد محمد خليفة

نائب رئيس التحرير

الدكتور أحمد المجلوب

سكرتير التحرير

الأستاذ عدنان زيدان

لجنة النشر

الدكتور أحمد المجلوب ، الدكتور عادل عازر ، الدكتورة نهى فهمى ،
الدكتور محمد هويدى ، الأستاذ عدنان زيدان

الاشتراك عن السنة

تسعون قرشا

تصدر ثلاث مرات فى العام

مارس ، يوليو ، نوفمبر

ثمان المعدد

ثلاثون قرشا

إهداء
هذا العدد مهدى لكلية الحقوق
جامعة القاهرة بمناسبة الاحتفال بالعيد المئوي
لإنشائها

العدد الثالث	نوفمبر ١٩٧٩	المجلد
صفحة	محتويات العدد	باللغة العربية :
		بحسوث :
٣	- تقويم برامج العمل بمؤسسات الأحداث ١٠ حازم حسن جيمة	
		مقالات :
٤٥	- تقييد السلطة التقديرية للقاضي الجنائي في مجال الجنيح والجنايات المشددة رائد/محمد هشام أبو الفتوح	
٥٧	- الفرق بين شرطي الخطر والاستعجال في دعوى الحرمان المستعجلة ١٠ عبد المنعم الشرييني	
٦٩	- مبدأ شرعية التدابير الاحترازية في القانون الجنائي لواء دكتور/ نظير فرج مينا	
٧٩	- ندوة حول انحرافات الوظيفة العامة ١٠ هلالى عبد الله أحمد عبد العال	
		مؤتمرات دولية :
٨٧	- حماية حقوق الانسان في الاجراءات الجنائية ١٠ عدنان زيدان	
		باللغات الاجنبية :
٣	- تاريخ الكوكابين في أمريكا جون ماكلون	

- ٧ - الاصلاح والعود لارتكاب الجريمة
الاستاذة فتحية الجميلي
- ١٧ - جرائم الترك في التشريع الاسلامي
الأستاذ محمد رمضان
- ٣٣ - دراسة كروماتوجرافية وسبكتروفوتومترية لبعض المبيدات
الحشرية الفسفورية
الدكتورة/نادية ذكي وآخرون
- ٤٥ - دراسة كروماتوجرافية على بعض المواد مقننة الاستعمال
دكتور/صلاح البرلسي

تقويم برامج العمل بمؤسسات الأحداث (١)

الأستاذ حازم حسن جهمه

مقدمة :

الحديث بحاجة الى رعاية من نوع خاص ، يتناسب مع ما لديه من صفات ، هذا الاحساس بالمسئولية من جانب المختصين بمجال رعاية الأحداث ، يعكس مفاهيم التكامل والتضامن التي تعتمل في نفسية الشعب المصري . وتعكس المثل الانسانية العليا ، تلك المثل التي تعتبر جزءا لا يتجزأ من المجتمع المصري وما يدخره من مقومات تراثية ، هذا التراث الانساني الذي يعتقد في القيمة اللدائية لكل فرد بغض النظر عن قدراته أو نواحي النقص في شخصيته .

وقد نادى الاعلان العالمي لحقوق الانسان بحقوق الطفل التي تضمن له طفولة سعيدة وليستمتع بالحقوق والحريات التي تمكنه من النمو الجسدي والعقل والحلقى والروحي والاجتماعي في ظروف يتوفر له فيها الحرية والكرامة .

ويتعرض أولادنا في مراحل نموهم المتدرجة للأمراض الاجتماعية مختلفة مثل ظاهرة الانحراف ، فمن الطبيعي أن نجد في كل مجتمع أبناء غير عاديين

(١) تم هذا البحث بالتعاون بين المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنسانية ووزارة الشؤون والتأمينات الاجتماعية . وقد تكونت هيئة البحث من :

الأستاذ الدكتور/سيد عيسى - المشرف على البحث

الأستاذ حازم حسن جهمه - سكرتير فني البحث - وكتب هذا التقرير

الأستاذة زينب رضوان

الأستاذة علا مصطفى

الأستاذة هدى الشناوى

ومن وزارة الشؤون :

الأستاذ محمد كامل السيد

الأستاذ سعيد عفيفي

الأستاذ أبو الفتوح خليل

الأستاذة صفاء علي محمد

يعانون من القلق والخوف والسلوك العدواني والحقد والتخلف العقلي ، وما الى ذلك من المعوقات الجسمية والنفسية والاجتماعية ، تلك المعوقات التي تزداد تفشيًا وانتشارًا مع التقدم الحضارى والتنمية الصناعية الحديثة .

كل ذلك يبين أهمية مشكلة جناح الأحداث والحاجة الماسة الى خدمات التشخيص والتصنيف والتوجيه والعلاج لمواجهة هذه المشكلة . تلك الخدمات هي ما نطلق عليه برامج العمل بمؤسسات الأحداث وهي محل وموضوع تقرير هذا البحث .

والتقويم أو التقييم يتطلب التعرف على ما هو قائم بالفعل ، والتعرف على عيوبه الحقيقية ورد هذه العيوب الى أسبابها الأصلية . ثم البحث عما يجب أن يكون لتحقيق الهدف المحدد ، وهو رعاية وعلاج الأحداث الجانحين .

وللوقوف على هذا الواقع هناك أسلوبان لكل محاسنه ومحاذيره .. الأول هو أسلوب المشاهدة والملاحظة ووصف الواقع بروح مجردة محايدة ليس للرأي الخاص دور كبير فيها ، والأسلوب الثانى هو استخدام استمارة للبحث الإحصائى والاستقصائى .

وقد أثرنا الأسلوب الأول لعدة اعتبارات أهمها أن العيوب المراد الوقوف عليها ظاهرة للعيان ولا تحتاج الى استمارة واحصاءات وما الى ذلك . بل ان أكثر ما تحتاج اليه مشاكل الأحداث هو سرعة وجدية حلها .. ويأتي هذا التقرير ليكون بمثابة التشخيص الواقعى للعيوب الموجودة والعلاج السريع والحاسم لها . فهو يمس المشاكل الجوهرية والكبيرة الظاهرة ، ويضع لها التوصيات التي تساعد فى حلها والقضاء عليها .

لذلك كان الهدف الأساسى من ذلك البحث هو اجراء مسح تقييمنى للخدمات والبرامج ، التي تقدمها مؤسسات الأحداث ، للوقوف على مدى تحقيقها للأغراض الأساسية من تصميمها وهي رعاية الحدث الجانح والمعرض للانحراف وتكوين سلوكه واعادته مواطنًا صالحًا ومنتجًا .

ويشمل هذا لتقرير وصفًا للمؤسسات فى فصل أول ، ثم يتناول فى فصل ثان وسائل الاعاشة ، ويخصص الفصل الثالث للبرامج التي تقدمها تلك المؤسسات مع تقييم لكل ما تقدم وطرح لبعض التوصيات فى ختام التقرير .

منهج وخطوات البحث :

فى سبيل تحقيق الهدف من البحث تقرر اجراء مسح تقييمى لعدد محدد من المؤسسات يمثل نوعياتها المختلفة . وكتابة تقارير وافيها عنها ، ثم تحليل هذه التقارير للتوصل الى معلومات محددة عن شروط القبول بالمؤسسات ونوعيات الأحداث المودعين بكل منها - الموقع والمرافق وغرف الملاحظة - العاملين بالمؤسسات - الاعاشة - برامج التدريب والبرامج الرياضية والدينية - برامج الترفيه - الرعاية اللاحقة - الميزانية وتكلفة الحدث - المشاكل السلوكية والهروب .

ففى الفترة من يناير الى مايو ١٩٧٦ قام فريق من أعضاء البحث بزيارات ميدانية لثمانى مؤسسات للأحداث فى مختلف أنحاء الجمهورية روى فى اختيارها التنوع الجغرافى ، وخضوع بعضها لاشراف جمعيات خيرية ، وأنها تضم نوعيات لها خطورتها من الأحداث فى :

- ١ - مؤسسة نبوه بمحافظة البحيرة ،
- ٢ - مؤسسة البنين التابعة لجمعية الاسكندرية لرعاية الأطفال .
- ٣ - مؤسسة البنات التابعة لجمعية الاسكندرية لرعاية الأطفال .
- ٤ - مؤسسة البنين بمحافظة المنيا .
- ٥ - مؤسسة الرعاية الاجتماعية للفتيات بالعجوزة .
- ٦ - مؤسسة الفتيات القاصرات .
- ٧ - مؤسسة دار التربية الشعبية للبنين .
- ٨ - مؤسسة الشباب بعين شمس .

وتمت كتابة تقارير عن هذه المؤسسات تعرض للواقع القائم فى هذه المؤسسات وذلك عن طريق الزيارة والمشاهدة ومقابلة المسئولين فى هذه المؤسسات .

وتمت دراسة نظرية ومقارنة معا ، للاطلاع على القوانين واللوائح المنظمة لمؤسسات الأحداث للوقوف على التجارب الماثلة فى بعض الدول الأخرى .

وقد تكونت لدينا صورة كاملة - تقريبا - نضعها في اطار هذا التقرير .

ونود هنا أن نتبع منهجا فكريا ، مضمونه باختصار الحكم على هذه الصورة ، وذلك بإبداء العديد من التوصيات بالنسبة لكل مجال على حدة ، ثم تقديم توصيات عامة في نهاية البحث ، لعلها تساعد من له سلطة اتخاذ القرار في اجراء التعديلات المناسبة . واضعين في اعتبارنا ثلاث حقائق هي :

١ - الوضع القائم بالفعل .

٢ - الامكانيات المادية والمعنوية المتاحة .

٣ - ما يجب أن يكون وفقا للحقيقتين السالفتين .

وهو أسلوب قد تكون له مجاذيره ومستوليئاته ، نقبل التعرض له بكل تواضع يجنبونا الأمل في التوصل الى تطوير الأحداث في مصر لتؤدي الدور المطلوب منها .

الفصل الأول

مؤسسات الأحداث

أولا - شروط القبول بالمؤسسات :

تهدف جميع المؤسسات الى رعاية الأحداث المنحرفين والمعرضين للانحراف من صدر ضدهم أحكام طبقا للقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ . وتعمل تلك المؤسسات على توفير الرعاية للأحداث من الجنسين اجتماعياً ونفسياً وصحياً ومهنياً وتعليمياً ، ودينياً . وتنشئتهم تنشئة اجتماعية سليمة ، وشغل أوقات فراغهم بما هو مفيد ليصبحوا مواطنين صالحين وذلك بتعديل اتجاهات الحدث وإحلال العادات التربوية السليمة محل العادات السيئة التي من أجلها أودعوا تلك المؤسسات . ووضعت لكل مؤسسة شروط لقبول المودعين بها تحدد الحالات التي قبلها ولا ينبغي أن هناك معيارا محدد لتقسيم المؤسسات في هذا الصدد ، إنما هي كلها تقريبا ذات هدف واحد وشروط واحدة ، وبمضمونها يضم الأقسام الأربعة : استقبال - ملاحظة - مكتب مراقبة - دار ضيافة ، مع تخصيص بعض المؤسسات لنوعيات معينة من المودعين على الوجه التالي :

- مؤسسة الفتيات بالعجوة : امتدت رعاية المؤسسة الى الفتيات المعوقات عقليا أو جسديا مما تطلب وضع البرامج المناسبة لهن وتوفير أوجه الرعاية اللازمة لتأهيل مثل هذه الفئة ، وذلك بمقتضى القرار الوزاري رقم ٢٧ الصادر في ٢٩/١٠/١٩٦٨ .

- مؤسسة دار التربية الشعبية للبنين : خصصت لقبول حالات الأحداث متكرري الهروب ، كما تقبل منذ سنة ١٩٧٣ الأحداث المشردين .

- مؤسسة الشباب بعين شمس : اختصت برعاية فئة شاذي الانحراف من الأحداث .

- مؤسسة الفتيات القاصرات : اختصت بمعالجة ورعاية الفتيات المنحرفات جنسيا والمعرضات للانحراف الجنسي على ألا يزيد السن عن ١٨ عاما وقت الإيداع .

- أما مؤسسة الرعاية الاجتماعية للأحداث بالمكنا

- مؤسسة الرعاية الاجتماعية بنبروه

- مؤسسة البنات بالاسكندرية

تتضم إثنين أركانها وحدات اجتماعية شاملة لرعاية الأحداث بإقسامها
الأربعة : استقبال - ملاحظة - مكتب مراقبة - دار ضيافة • وذلك بالإضافة
الى كونها مؤسسات ايداعية •

- مؤسسة البنين بالاسكندرية : تقتصر على أقسام الاستقبال
والملاحظة والضيافة فقط •

ملاحظات :

من الملاحظ بصدد شروط القبول أن هناك فصلا بين الفتيان والفتيات
من الأحداث ثم محاولة الفصل بين الأحداث شديدي الانحراف والمعرضين
للانحراف ، وفصل بين المنحرفات أو المعرضين. لذلك والأحداث الآخرين من
الفتيات • وكلها جهود لا بأس بها رغم أنها قد تبدو بديهية • الا أن الأمر
يتطلب فصلا أبعد من ذلك وفقا لمعايير شتى سنسوق أمثلة لها • الا أن
ما يعوق تنفيذ ذلك هو ، أن هناك محافظات بالكامل لا يوجد بها مؤسسات
أحداث • وإذا وجدت فقد تكون مؤسسة واحدة ، ولا مناصى من ايداع كل
الأحداث فيها بغض النظر عن أى معيار قد يبدو أنه بديهي لتوزيع هؤلاء
الأحداث أو الفصل بينهم •

والقاهرة هي التى تتمتع بميزة نسبية فى هذا المجال ولعل الحجة المقلمة
تقول أن بها النسبة الأكبر من الأحداث المنحرفين • بيد أن القضية مناطها
الحدث المنحرف فحتى لو كان إينا واحدا فهو يحتاج الى المعاملة المناسبة له •
ومن الممكن أن يكون هناك أكثر من معيار لتوزيع الأحداث وذلك
بهدفين ، أحدهما وقائي ، وآخر علاجي • فالوقائي يتحقق بالفصل بين فئات
معينة من الأحداث حتى لا يكون هناك تأثير متبادل لبعض تلك الفئات •

والهدف العلاجي يتحقق بالبرامج التى تعد وتطبق على فئة بعينها دون
الأخرى • فالأحداث الشديدين الخطورة يحتاجون الى برامج طويلة المدى
تناسب والأحكام الصادرة ضدهم وتنوعية خاصة من تلك البرامج ، هي
بلا شك مقاييرة لفئة حديثي السن من الأحداث أو المعرضين للانحراف •

ويمكن أن نتخذ من السن ، والخطوة ، ودرجة التعليم ، والحالة الصحية والنفسية معايير لهذا التوزيع فيما بين الأحداث لتحقيق الهدفين السابقين شرحهما . ومن المفروض أن يأتي الحكم بالإيداع وفقا لهذه المعايير مجمعة .

هذا التوزيع لا يمكن التوصل اليه الا بالاهتمام بدراسة الأحداث كحالات منفردة ، ووضع الملاحظات الخاصة بكل منهم (١) ، ثم المضي في تتبع الحدث على فترات محددة للوقوف على مدى تأثير البرامج التي يتلقاها في تقويمه . وهل يستمر في متابعتها أم أن الأمر يقتضى إلحاقه ببرنامج آخر في مؤسسة أخرى .

ولا يمنع الحال من وجود مؤسسات ذات أهداف عامة ، تضم مراكز الاستقبال ودور الملاحظة وإدارات المراقبة الاجتماعية الى جانب كونها مؤسسات إيداع . على ألا يكون ذلك على حساب ابن صغير . يعامل أكثر أو أقل مما يستحق . فقد يودع الحدث الذي اجتمعت عليه المقادير لتجعله جانبا بالصدفة مع فئة شديدي الانحراف ليصبح أكثر تمعسا في حالة الجريمة . وقد يضبط حدث في حالة تسول أو تشرد ويعامل على هذا الأساس في حين أنه سارق محترف أو مجرم معتاد .

ثانيا - الموقع :

تقع غالبية المؤسسات - عينة البحث - في أحياء أهلة بالمباني والسكان ، وقريبة من جميع أنواع المواصلات والخدمات المحلية التي ترى المؤسسة الاستعانة بها في خدمة أبنائها - مثل التشغيل الخارجي والتدريب .

الا أن معظمها وفقا لعناوينها بعيدة عن محكمة وتبابة وشرطة الأحداث ومنها ما يعتبر منعزلا عن المجتمع السكني مثل مؤسسة نبروه بالبقلية الأمر الذي يرى معه الباحثون أنه يشكل بعض المتاعب سواء للعاملين أو الأبناء .

ومن الواضح أن توزيع مؤسسات الأحداث على أنحاء الجمهورية لا تحكمه

(١) مثل تلك الدراسات اذا أجريت بصفة جدية قد تبين ، في بعض الحالات ، أن أسلوب الإيداع في المؤسسة ليس هو اللائم لحالة حدث ما وإنما من الأجدى للمجتمع وللحدث أن تسلك أسلوبا آخر من أساليب رعاية الأحداث مثل نظام الأسر البديلة - والرعاية الاجتماعية ففي جانب الإيداع بالمؤسسات ومن المحتمل عندئذ أن تنكشف أخطاء الأحداث الودعين بالمؤسسات .

عوامل واضحة سواء جغرافية وفقا لكثافة السكان أو معدلات الانحراف . فقد اختصت مدينة القاهرة الكبرى بعدد من المؤسسات يساوى تقريبا عدد المؤسسات الموزعة على أنحاء البلاد ٠٠ وهناك محافظات كاملة تفتقر الى مؤسسة واحدة للأحداث .

ثالثا - المباني والمرافق :

بعض المؤسسات أقيمت مبانيها خصيصا كمؤسسات لرعاية الأحداث (عين شمس - المنيا - دار التربية الشعبية - نبروه - العجوزة) .

ورغم ذلك فإن أغلب المؤسسات بها فراغات فى المباني كما أن أقسامها متباعدة أو غير مستغلة بحيث تسمح للإبناء بالاختباء عن أعين المشرفين مما يساعد على انحرافهم ٠٠ وفى مؤسسة نبروه أقيم المبنى بصفة خاصة ليكون وحدة شاملة لرعاية الأحداث الا أنه لم تكتمل مرافقه ومكونات الوحدة الشاملة لذلك نجد خلطا بين الأقسام مما يؤدي الى قصور فى أداء الخدمة وعائقا فى تحقيق الرعاية المطلوبة للأحداث فضلا عن استخدام بعض المباني فى غير الأغراض المخصصة من أجلها . على حين نجد أن مؤسسة الفتيات بالعجوزة لا تسع الحالات المودعة بها ٠٠ أما فناء مؤسسة الفتيات القاصرات بالزيتون فهو صغير للغاية ولا يؤدي الغرض المرجو منه باستخدامه كملاعب ، وخاصة أن نوعية الفتيات المودعات بتلك المؤسسة تتطلب استنفاد الطاقة الجسمانية لديهن .

وتوزع مباني المؤسسة على الأقسام الادارية وعناوين النوم والمطابخ والمطاعم وفصول الدراسة وممارسة النشاط والبرامج المختلفة ، والمباني تستوعب ذلك كله ، بل ان هناك أماكن غير مستغلة تماما (مؤسسة نبروه) ولذلك فإن من الممكن استغلالها بصورة أفضل وبفاعلية أكثر اذا تم تقسيم الانتفاع بالمبنى بأسلوب علمى سليم ، وهناك متخصصون فى إدارة المكاتب وتنظيم المبانى (بالمعهد القومى للإدارة العليا) يمكن الاستعانة بهم فى هذا المجال .

وجميع مباني المؤسسات تحتاج الى ترميمات فى جزء منها أو معظمها كما تحتاج الى صيانة منتظمة ، وبعضها يتطلب إصلاحات عاجلة حرصا على سلامة الموظفين والمودعين (الفتيات بالإسكندرية) ونعرض فيما يلى لأهم المرافق بالمؤسسات .

١ - غرف الملاحظة :

بالرغم من أن معظم المؤسسات (عينة البحث) شيدت مبانيها لهذا الغرض ، إلا أن غرفة المشرف الليلي ليست بالموقع الذي يمكنه من مراقبة الأبناء أثناء وجودهم بالعنابر (على مؤسسة نبوه) . وكذلك الحال أيضا في المؤسسات التي تشغل فيلات سكنية أصلا .

٢ - المطابخ والمطاعم :

المطابخ مزودة بأفران تعمل بالغاز أو بالسولار (نبوه) ومعظمها معطل ، وتستخدم مواقد الجاز ويحتاج بعضها الى صيانة وأواني الطهي غير كافية (الفتيات القاصرات) ، ومطعم تلك المؤسسة لا يوجد به مقاعد جلوس الفتيات أثناء تناول الطعام وكذلك الحال في مؤسسة عين شمس .

٣ - دورات المياه :

جميعها في حالة سيئة ودرئنة بما فيها تلك المخصصة للمشرفين والاداريين !!

٤ - المكاتب :

تشغل أماكن بعيدة عن عنابر الأبناء . وهي كافية سواء من حيث الأماكن أم التجهيزات وبعضها يزيد عن الحاجة (مؤسسة المنيا) وبعضها في حاجة الى صيانة (مؤسسة عين شمس) .

٥ - المخازن :

لوحظ بصفة عامة أن المخازن تحتل حجرات كثيرة في مباني المؤسسات وإن كانت طبيعة العمل لا تتطلب ذلك (مؤسسة المنيا - العجوزة) . وبعضها مكتظ بالمواد الأولية أو المصنعة ولا يوجد حماس لاستغلالها خوفا من ضياعها وتحمل المسؤولية .

٦ - الإضاءة والتهوية :

التهوية والإضاءة الطبيعية جيدة لكثرة النوافذ والفتحات في كل المباني .

أما الاضاعة بالكهرباء فهي غير كافية أما لعدم صلاحية التوصيلات.
أو لعدم وجود مصابيح أو أنها موجودة ولكنها لا تضيء. باتساع العنابر .
٧ - عنابر النوم :

تتسع للمعدل المناسب من الأبناء في كل عنبر وهي مقسمة حسب.
الأسر وحسب السن ، توجد بها أسرة ودواليب لحفظ الملابس ومستلزمات.
الأبناء الشخصية ، فيما عدا مؤسسة الفتيات بالمعجزة فلا يوجد بها دواليب،
أو بها دواليب وليست كافية (الفتيات بالاسكندرية) . وهناك نقص كبير
في عدد الأسرة بالنسبة لما يمكن أن تستوعبه المؤسسات :

عدد الأسرة	سعتها	المؤسسة
١٢٠	٢٥٠	مؤسسة الفتيات بالمعجزة
٥٨	١٥٠	مؤسسة المنيا
٤٠	٥٠	مؤسسة الفتيات بالاسكندرية

وكما ذكرنا فإن وضع عنابر النوم لا يمكن المشرف من مراقبة الأبناء
أثناء تواجدهم في العنابر .

الملاحظات :

فيما يتعلق بعملية صيانة مبنى المؤسسة والمحافظة على مظهره ورونقه
وتجديله يمكن التركيز والاعتماد على الأبناء أنفسهم فمن المتصور أن تترك من
الأحداث ما يمكنه القيام بعملية الصيانة والنظافة بدءا من عمليات الطلاء
والبناء والسككرة إلى التقاط الأوراق من فوق الأرض ورى أحواض الزرع
والزهور . ويمكن التركيز على تلك الأعمال لفرس قيمة النظافة والمحافظة على
المرافق العامة لدى الأبناء .

وفيما يتعلق بالمؤسسات التي تشغل مباني لم تعد أصلا كمؤسسات.
للأحداث يمكن إجراء بعض التعديلات في نظام المبنى أو القيام بعملية البدل.
بينها وبين مبان حكومية أخرى تصلح كمؤسسات للأحداث .

رابعاً - الجهاز الإدارى والفنى بالمؤسسات :

الجهاز الإدارى والفنى بالمؤسسات هو القوة البشرية المنفذة للبرامج العلاجية والتأهيلية بالنسبة للأحداث حيث يقوم بتوفير العناية الصحية والنفسية والاجتماعية والتدريبية لهم .

وتنحصر فئات العاملين بالمؤسسات فى الآتى :-

(أ) فئة العاملين كل الوقت والتابعين للمؤسسة إما كموظفى حكومة أو بمكافآت شاملة ، وفقاً لما إذا كانت المؤسسة حكومية أم تقوم على أمورها جمعية أهلية .

(ب) فئة المتدربين كل الوقت من مديريات الشئون الاجتماعية بأجر إضافى بالنسبة للمؤسسات الأهلية .

(ج) فئة العاملين بعض الوقت المتدربين من جهات مختلفة بأجر إضافى (١) .

وهناك مؤسسات أخرى تعاني من نقص فى الخبرات اللازمة لتحقيق أهدافها مثل الأخصائيين الاجتماعيين والنفسانيين (مؤسستى البنين والبنات بالاسكندرية - دار التربية الشعبية للبنين - البنات بالعجوزة) .

والتناسب بين عدد الأحداث والخبراء الأخصائيين يعتبر شيئاً حسناً ، واختلال هذا التناسب سواء بالزيادة أم بالنقصان أمر يضر برسالة المؤسسات . فنقصان عدد العاملين عن احتياجات المؤسسة يجعلها قاصرة عن العناية بالأبناء المودعين وعن تنفيذ البرامج اللازمة لهم .

كما أن زيادة عدد العاملين يؤدى الى زيادة تكلفة الحدث من المرتبات وقد يؤدى الى تكانسل العاملين واعتماد بعضهم على بعض مما يبيح المسئولية بينهم .

وإذا كان هذا هو أمر العاملين بالنسبة لكم ، فالأكثر أهمية هو وضعهم الكيفى أى مدى تمتعهم بالمؤهلات والخبرات اللازمة لممارسة عملهم فى هذا المجال . وأضيف أيضاً الى ذلك ضرورة توافر دافع القناعة لديهم بالرسالة التى يؤدونها .

(١) أنظر جدول تكلفة الحدث من أجور الموظفين والمسال .

الصعوبات الادارية من وجهة نظر العاملين :

١ - تتمثل شكوى معظم العاملين من قلة الأجور والحوافز التي تشجعهم على الاستمرار في هذا الميدان وخاصة من يعملون في المؤسسات الأهلية بمكافآت شاملة إذ لا يتمتعون بمزايا العلاوات والترقيات والمعاشات الحكومية .
ويطالب هؤلاء العاملون بضمهم الى الكادر الحكومي حفاظا على مستقبلهم ثم ندبهم الى هذه المؤسسات .

٢ - نقص بعض الكفاءات كما ذكرنا سواء كانوا أخصائيين اجتماعيين أو نفسيين أو الحرفيين المؤهلين للعمل بالورش التدريبية الانتاجية . مع بعض الاختلافات في الاحتياجات من مؤسسة الى أخرى .

٣ - نقص في الشئون الادارية المتفهمة لأصنول وأساليب الادارة العامة .

٤ - أغلب العاملين يشغلون في ميدان مؤسسات الأحداث منذ مدة طويلة مما يشعر أغلبهم بالملل وفقدان الحماس لتقديم الجهد المطلوب .

٥ - عدم وجود حماية كافية للعاملين بالمؤسسات نظرا لنوعية بعض الأحداث وشدة انحرافهم وإرتباطهم ببعض الخطرين في المجتمع .

٦ - عدم وجود وسائل انتقال خاصة لبعض المؤسسات لنقل العاملين والأحداث الى المحكمة أو المستشفى أو للرحلات .

٧ - ضرورة الاهتمام بتنظيم السجلات والملفات .

٨ - المعاناة من الروتين في اصدار وتنفيذ القرارات الداخلية لضرورة عرضها على مجالس ادارة المؤسسات للتصديق عليها أو تعديلها قبل تنفيذها .

الملاحظات الخاصة بالجهاز الإداري والفني :

هنا يود كاتب التقرير أن يستطرد قليلا في موضوع العاملين حيث تتوافر له بعض الخبرة في هذا المجال . ولأهمية الجهاز الإداري والفني بالنسبة لمؤسسات الأحداث شأنها شأن أي منظمة إدارية أخرى . ذلك أن العنصر البشري هو الذي يحرك الجهاز الذي يشمل به . فالقرارات ، والتجهيزات ،

والبرامج والخطط لا فائدة منها ما لم يوجد العنصر البشرى الملائم لتحريك كل ذلك في اتجاه الهدف المنشود .

وحتى أحصل على أداء سليم واصابة للأهداف المطلوب تحقيقها لا بد أن يتوافر بالنسبة لمن يعمل في مجال مؤسسات الأحداث ما يلي :

١ - حسن اختيار يؤدي الى الموظف المناسب للوظيفة المناسبة .

٢ - اقلدالم الموظف على هذه الوظيفة نتيجة لاقتناعه الذاتي بهذه الرسالة التي يؤديها وتحمسه لها . وضمان استمرار تلك الحماسة .

٣ - توفير المقابل المادى المناسب كحافز مستمر .

٤ - التركيز على عنصر التدريب لرفع كفاءة العاملين .

ولعلنا نفسر ما أجملناه فيما يلي :

١٩ اختيار العاملين :

قد يتحكم في تعيين موظفي الأحداث عدة اعتبارات ما يجب لها أن تكون هي المعيار دائما في هذا الصدد ، مثل ظروف الميزانية ، توزيع القوى العاملة من الحريجين اعتبار الوظيفة مجرد مصدر رزق شأنها أى وظيفة أو بعض اعتبارات المجاملة في الندب بالذات ... الخ .

بيد أن الأمر يجب ألا يكون بهذه الصورة فالموظف للوظيفة وليس العكس هو الصحيح والوظيفة تكليف وليست تشريفاً ، وفي نظام وصف وترتيب الوظائف ما يكفل حل هذه المشكلة . حيث تتحدد الوظائف ومهامها واحتياجاتها من مؤهلات أو خبرة أو كليهما معا . وهي أمور تحددها اختصاصات المؤسسة والأهداف الواجب تحقيقها والبرامج التي تطبق بها . وسعة المؤسسة الاستيعابية من الأبناء .

ويتم تحديد هذه الوظائف عددا ثم وضعها لمهامها على وجه التحديد . وهناك دائما حجم أمثل للعالة ذويها أو بعدها لا نحصل على عمل بالكيفية المطلوبة .

ولنا في الجهاز المركزى للتنظيم والادارة ملاذ فى هذا المجال ولديه الخبرة
التي يمكن لها رسم ذلك الهيكل الوظيفي .

(ب) اقتناع الموظف وتحمسه للعمل بمؤسسات الأحداث :

تحقق مؤسسات الأحداث رسالة انسانية واجتماعية ووطنية فى آن
واحد وهي مهمة لها حساسيتها وخطورتها الاجتماعية أيضا . ومن يقدم على
العمل بالمؤسسات لا بد أن يعنى ذلك تماما ، وأن يقتنع بالرسالة التي
يؤديها لمجتمع ولبلاده . لذلك فمن الأجدى أن يكون تولى مثل هذه الوظائف
اختياريا لموظفي وزارة الشؤون والجهاز الادارى والفنى بالمؤسسات يتعامل مع
فئة من الأبناء لها مواصفاتها الخاصة ، والهدف الاسمى للمؤسسة هو تخريج
أبناء صالحين بعد علاجهم وتقويمهم وتحويلهم من أحداث منحرفين الى أبناء
أسوياء نافعين لمجتمعهم وما لم يتم على ذلك موظفون يتحمسون فان تحقيق
هذه الأهداف أمر مشكوك فيه .

هذا الاقتناع وتلك الحماسة مطلوبان منذ البداية وأيضا باستمرار . .
واستمرار تلك المهمة لدى العامل ليست مسئوليته وحده ، بل تقع المسئولية
أيضا على عاتق أجهزة وزارة الشؤون الاجتماعية والتأمينات ، فعليا أن توالى
العامل من حين لآخر بالمتابعة والبرامج التدريبية والحوافز إن ايجابية أو حتى
سلبية إن تطلب الأمر ذلك .

(ج) توفير المقابل المادى المناسب ومنح الحوافز :

يعترف الكل أن مجال العمل مع الأحداث هو مجال شاق . . ومن ثم
فإن من العدل أن يقابل ذلك جزءا مادى مناسب أى متميز عما يعطيه الكادر
العام للموظفين من مرتبات .

إذا سألنا بذلك يكون أمامنا أحد الحلول التالية :

١ - اما الاكتفاء بالكادر العام بما يحويه من مرتبات مع منح حوافز
تشجيعية من آن لآخر وفقا لمعايير انجاز مختلفة .

٢ - أو تطبيق الكادر العام مع منح مزايا ثابتة كبدل ثابت لطبيعة
العمل .

٣ - أو محاسبة موظفي مؤسسات الأحداث بكادر خاص بهم يتضمن زيادات، عما يمنحه الكادر العام في مرتباته . وقد يبدو الحل الأخير مناسبا صعب التحقيق لما يتطلبه من جهد تشريعي وتنفيذي يتطلب أن يتبناه مسئول كبير له بال طويل في الجدل والجدال مع أجهزة الدولة التي لها صلاحيات التقرير أو عدم التقرير . ولعل ما يدعم هذا الاتجاه أن مبادئ الإدارة العامة تؤكد على ضرورة التوسع في الكادر الخاصة الى جانب الكادر العام .^١

(د) أهمية التدريب لرفع كفاءة العاملين :

لا يتصور بدهيا أن يعمل أحد في مجال ، مكتفيا بمعلوماته المدرسية ون تصورنا ذلك في مجال معين فانه لا يتصور مع الاشتغال بمؤسسات الأحداث . لذلك برز أهمية التدريب . والتدريب يمكن أن يكون اعداديا أو أثناء العمل أو تاهيليا .

١ - التدريب الإعدادي : (برنامج اعدادي)

وهو ما يتلقاه الموظف قبل بدء القيام بأعمال وظيفته ومن خلاله يتعرف على مهمته التي سيقوم بها وكيف سيؤديها وما هو اواقع الذي سيواجهه وإلى أى مدى يجب أن يعمل على تغييره إلى ما هو أفضل . وما هي الأجهزة التي سيعتاون معها وما هو موقفه بالنسبة لها . وهي أمور أساسية لا بد منها .

٢ - التدريب أثناء العمل : (برنامج تدريبي)

وهو على ذات الدرجة من الأهمية بالنسبة للموظف الذي قطع في مجال العمل شوطا معيناً . حيث يؤخذ من خضم العمل اليومي إلى قاعات الدرس ليستعيد ترتيب أفكاره ويتردد بما هو جديد في مجال رعاية الأحداث وبأحدث الآراء في هذا المجال وبآخر التنظيمات القانونية والإدارية الخاصة بالمؤسسات .

٣ - التدريب من خلال الوظيفة :

يعمل جهاز التدريب على أن يذهب إلى الموظف في مركز عمله ليحمل إليه معلومات جديدة في مجال وظيفته ويطلعه على كيفية ممارستها عملاً . وهو أسلوب يحتاج إلى صبر وإمكانات لجهاز التدريب قد تعوزه حالياً .

ويمكن أن يوضع لكل نمط من أنماط التدريب السابقة (على الأقل)

الإعدادي والتدريب) برنامج ثابت ودوري لا يتوقف التدريب من خلالهما لكل موظفي مؤسسات الأحداث الجدد والقدامى وأن يكون لهما عدد ساعات محدودة وجدول بمواد التدريب يتضمن الحد الأدنى من المعلومات التي يجب على هؤلاء الموظفين أن يلموا بها في مجال رعاية الأحداث مع مراجعة دائمة للمواد التي تدرس والعمل على تطويرها وتحسين أسلوب التدريس بها .

البرامج التأهيلية : -

كما يجوز اعتماد برامج تدريبية للعمال الحرفيين المشتغلين بالمؤسسات بما يناسب امكانياتهم الثقافية وذلك لتوعيتهم بالدور الهام الذي يقومون به في المؤسسات .

ويمكن أن نشير في هذا الصدد الى جهود المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في مجال رعاية الأحداث بصفة عامة وفي مجال برامج التدريب بصفة خاصة . وما زال هو المنكان الملائم دائما لهذه البرامج لما يتمتع به من إمكانيات كبيرة سواء من حيث الكوادر الفنية المتخصصة أم عنصر التنظيم الذي يميز أعماله كلها . واضطلاع المركز بتقديم برامج التدريب السابق اقتراحها بالتعاون مع خبراء وباحثي وزارة الشؤون الاجتماعية يمكن أن يؤدي الى طفرة كبيرة في مجال رعاية الأحداث بالمؤسسات .

الفصل الثاني

الإعاشة

أولا - التغذية :

وفقا للمادة ١٦ من قرار نظام العمل في مؤسسات الأحداث تلتزم المؤسسات الحكومية بتوفير وجبات الأغذية للأبناء المودعين بها وذلك طبقا لمقررات وزارة الشؤون ، والتي يعتمدها وكيل الوزارة للرعاية الاجتماعية . حيث يراعى فيها سن الأبناء ، ويستعان في ذلك بمعهد التغذية وكذلك وزارة التربية والتعليم في هذا الشأن . وتقوم كل مؤسسة بتشكيل لجنة من العاملين بها يصدر بها قرار من مدير المؤسسة تكون مهمتها استلام الأغذية الواردة الى المؤسسة واثبات صلاحيتها ووزنها والاشراف على حسن تجهيز الطعام وتوزيعه على الأبناء طبقا للعدد الفعلي الثابت من سجلات التمام اليومية ويتم تحرير محضر يومي بذلك .

ويتكفل الابن والفتاة يوميا ما يقرب من ٢٢٠ مليما عن الثلاث وجبات . وبالنسبة للمؤسسات الأهلية فانها تختلف فيما بينها في أسلوب تغذية أبنائها . فمنها من لا يثقيد بالمورد ويعتمد في هذا على الشراء المباشر من السوق الخارجية يوميا !! ، ومنها من يعمل بالشروط الواردة بكراسة الأغذية التي تحددها الوزارة ، ويرتبط على هذا الأساس مع أحد المتعهدين ، أو عن طريق التعاقد مع الجمعية التعاونية الاستهلاكية الموجودة بالمنطقة المحيطة بالمؤسسة (نبروه) .

وتقدر تكلفة الحدث في هذه المؤسسات يوميا ما بين ١٩٥ر٩٠ مليم عن الثلاث وجبات وقدرت تكلفة الأغذية المنصرفة عن عام ١٩٧٥ بمؤسسة الفتاة بالاسبكتندرية مبلغ ١٦٦٦ر٩٠٩ ، بواقع ٣٣ر٥٠٠ سنويا للحدث الواحد . ومؤسسة البنين بالاسبكتندرية بلغت تكلفة الأغذية المنصرفة عن ذات العام مبلغ ١٢٢ر٣٤٠٨ بواقع ٥٦ر٨٠٢ سنويا للحدث الواحد .

وفي دار التربية الشعبية للبنين تبلغ تكلفة التغذية المنصرفة في عام ١٩٧٤ ما قيمته ٧٦٢ر٣٠٠٦ (سمعتها ١٥٠٠ - التمام ٦٤) .

وفي المنيا ٧٨٨٥١٥٣٥١٥٠٠ إيواف ٥٨٥٠٠ للحدث ٠ غير أنه من الملاحظ بالنسبة لمؤسسة المنيا أنها، تتصرف داخل جدول التغذية الذي أقرته الوزارة بأن، تزيد بعض المقررات وتنقص من البعض الآخر ولا يمكن لنا الحكم على ذلك الاجراء وهل هو معيد للحدث أم لا ٠ ولعل معهد الأغذية له كلمة في ذلك ٠ على حين نجد أن مؤسسة الفتيايات القاصرات تلتزم بمقررات الوزارة الا أن المسئولين بالمؤسسة يقررون أنها لا تكفى لمثل نوعية هؤلاء الفتيايات ٠

ومن المهم أن نعمل على تتبع وصول الكميات المقررة ذاتها الى الحدث ونود أن نشير الى ضرورة الاهتمام بالطعام ونظافتها وحسن روثها وتعليم الأحداث آداب الطعام ٠

كما نود استطلاع رأى الحدث ذاته في مدى كفاية التغذية التي يحصل عليها لاحتياجاته التي لا بد أنها تتفاوت حسب السن ، ووفقا للعمل الذي يؤديه كل منهم ٠

ثانيا - الملابس :

تصرف المؤسسات مقررات الملابس التي حددتها الوزارة فيما عدا مؤسسة المنيا فهي تصرف أقل من المقرر رغم أن المقررات الأهلية لا تفي بحاجة الأحداث بنين وبنات على مدار العام ، ويمكن أن يحسب احتياج الحدث للملبس بالنسبة للعدة التي سيمضيها بالمؤسسة ، ونوعيات الملبس المنصرفة تحتاج الى مراجعة لتتفق مع نوع الحدث ، والعمل الذي سيؤديه ٠ بحيث لا تكون الملابس مما يميزه عن الغير خارج المؤسسة اذا كان ضمن التشغيل الخارجي أو يسمح له بأجازات ٠ ويمكن أن تساهم ورش التفصيل بالمؤسسات في تغطية احتياجاتها ككل وفقا لخطة مركزية مشتركة فيما بينها ٠

ثالثا - الرعاية الصحية :

يقوم بالرعاية الصحية في معظم المؤسسات حكيمة مقيمة بجانب طبيب منتدب بعض الوقت يشارك مرات زيارته للمؤسسات ما بين مرة وثلاث مرات أسبوعيا عدا مؤسسة الششاب بنين شمس حيث لا توجد بها حكيمة ٠ والمؤسسات عموما بها سجلات طبية ٠ ولا يوجد بها الا الأمراض العادية ومن الأمراض الموجودة في بعض المؤسسات ، الجرب والقرع وبعض أمراض الحساسية والأمراض الصدرية ٠

كما تقوم المؤسسات بتطعيم أبنائها ضد الأمراض المعدية كالجدري والتيفود والتيتانوس ... الخ . ويوجد مكان للعزل في مؤسسات الفتيات بالمعجزة ودار التربية الشعبية ومؤسسة الرعاية الاجتماعية بنبروه .

هذا وتقوم المؤسسة بعلاج بعض الأمراض البسيطة ، أما بالنسبة للحميات وخلافه فتحول إلى المستشفيات العامة للعلاج .

ثالثا - الحكم الذاتي :

تطبق معظم الدور بصورة مبسطة نظام الحكم الذاتي مع الأبناء وذلك طبقا للقرار الوزاري رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ ثم وفقا للقرار ١١٤ لسنة ١٩٧٦ وان كان ذلك يتم صوريا وليس على الوجه الأكمل وبالصورة المرجوة .

أما في مؤسسة البنين بالمنيا فلا تطبق هذا النظام بتاتا . وتوقفت مؤسسة الفتيات بالمعجزة عن تطبيق هذا النظام .

ولا يخفى على أحد أهمية تنمية الروح القيادية بين الأبناء بتوليهم بجانب من أمور أنفسهم ، وما ينتج عن ذلك من تقوية الثقة بالنفس والشعور بالمسئولية والتعود على تحمل تبعاتها . وهو ما يمكن تحقيقه بتطبيق نظام الحكم الذاتي بدقة .

ولوحظ أن ذات الأشخاص الاجتماعيين ليست لهم دراية كافية بتطبيق هذا النظام .

الفصل الثالث

البرامج

تعتبر مؤسسات الأحداث منظمات اجتماعية علاجية ، لذا فهي تركز جهودها لتحقيق تلك الغاية الأساسية ألا وهي علاج الحدث وتوجيه مواطننا صالحا ومنتجا كما ذكرنا . وعلى هذا الأساس يجب أن تصمم كل البرامج على أساس أنها وسائل علاجية ، تعمل على تعليم الحدث حرفة معينة يشعر من خلالها بذاته وتلقنه من خلال تلك البرامج القيم والعادات السلوكية القيمة ، وتعالج كافة العقد والسلبيات التي كان يمانى منها . حتى نرده الى المجتمع انسانا سويا .

والبرامج التي تقدمها مؤسسات الأحداث على السواء تنقسم الى برامج تدريبية وبرامج رياضية ودينية ثم ترفيهية .

وقد نص قرار العمل في مؤسسات الأحداث على أن يلقي الأبناء الرعاية الاجتماعية والتعليمية والنفسية والمهنية والتربوية طبقا لخطة عمل تعدها كل مؤسسة لتكامل الرعاية بها . وذلك بأن يستقبل الحدث عند التحاقه بالمؤسسة مركز خاص تقوم فيه لجنة تتكون من الاختصاصي الاجتماعي والتربوي والمهني والرياضي والطبيب حيث يقومون جميعا بدراسة حالته ورسم برنامج الرعاية له داخل المؤسسة ومتابعة تنفيذ هذا البرنامج . على أن يضم ملف الإبن صورة من هذا البرنامج وعلى الاختصاصي الاجتماعي المختص متابعة تنفيذ ذلك البرنامج وتقديم تقارير دورية على مدى نجاحه وما يراه من تعديل فيه (المادة ٨) . والملاحظ أن ذلك النص معن في التفاؤل فمثل هذا العمل يتطلب مجهودا ووقتا وإمكانيات تعوز مؤسسات الأحداث جميعها ، وكل ما نأمل أن توضع خطط جماعية ككل مجموعة متجانسة في الصفات ويساعد في ذلك تكرار أنماط الجناح بين الأحداث . وذلك على قرار تلك البرامج التي تقلسها مراكز الأحداث في بعض من الولايات المتحدة الأمريكية التي تخصص مؤسسات الأحداث لتقديم برامج متعددة ومتفاوتة بعضها عن البعض الآخر

لتلائم طوائف ونوعيات الانحراف المختلفة ٠٠٠ (١) ولا نطمح في تخصيص كل مؤسسة على حدة لبرامج معينة انما يجوز تطبيق ذلك داخل المؤسسة الواحدة بالفصل بين الأحداث في أسر تتلقى كل أسرة برنامجا مغايرا ٠ ولعل هذا هو المطبق الى حد ما في المؤسسات تحت ضغط الامكانيات المتاحة حيث يتم تصنيف الأحداث بصفة جماعية ويتلقون البرامج الموحدة معا ٠ ولا ننكر وجود البحث الأولي الذي تجريه المؤسسة على الحدث الوافد حديثا ٠ ولكنه ليس بالكيفية المرجوة ولا وفقا لما قررتة المادة سالفة الذكر ٠

اولا - برامج التدريب الحرفى :

وفقا لقرار تنظيم العمل بمؤسسات الأحداث يجب على كل مؤسسة انشاء الورش والمشاغل اللازمة لتدريب الأبناء مهتيا ، وتقسم الورش الى أقسام تدريبية تسير وفق منهج موضوع يدرس في زمن معين وأقسام انتاجية للتدريب على الانتاج يلحق بها الابن بعد اتمام تدريبه بالورش ٠٠٠ ، ويتم الناجحون شهادات باتمام التدريب يوضح بها نوع العمل الذى تدرب عليه : (راجع المادة السابعة) ٠

برامج بالتدريب بالنسبة لمؤسسات الفتيات :

تشمل عينة البحث ثلاث مؤسسات للبنات هي : الفتيات بالعجوزة ، والفتيات القاصرات ، ومؤسسة الفتيات بالاسكندرية ٠ ويشتمل التدريب الحرفى بها على أقسام التفصيل والخياطة - التطريز - التربية الفنية والهوايات - السجاد - النسيج - التريكو والكروشيه والكنفاه - والخزف ٠

وتوزع المودعات على هذه الأقسام حيث يقوم على تدريبهن اختصاصيات فى مجال كل قسم ، ولا يوجد معيار واضح لذلك التوزيع ٠

وبالرغم من توافر عدد الآلات والمعدات اللازمة لأقسام التدريب الا أن كثيرا منها غير صالح للاستعمال ٠ كما تشكو بعض المؤسسات من قلة خامات التدريب مما يؤثر على اتقانهن للعمل وبالتالي على فرص عملهن بالخارج (الفتيات القاصرات) ٠

(١) راجع تقرير شجون احمد يحيى عن النظم المتطورة فى مجال الرعاية الاجتماعية للاحداث بالولايات المتحدة الأمريكية مايو ١٩٧٢ ، والمقدم الى وزارة الشؤون الاجتماعية ٠

التشغيل الخارجى :

تم تشغيل بعض فتيات (من مؤسسة الفتاة بالاسكندرية) كعاملات بدور الحضانة • وتقوم الاخصائية الاجتماعية المسئولة بمتابعة حالة الفتيات ومعرفة مدى استقرارهن سواء فى أسرهن وأعمالهن وإزالة كافة العقبات التى تعترضهن وحل مشاكلهن • كما يوجد خمس حالات بمؤسسة الفتيات القاصرات يعملن جميعا بمهنة التمريض بمستشفى الظاهر الخاصة بالزيتون • أما مؤسسة الفتيات بالمعجزة فلا يوجد بها حالات للتشغيل الخارجى •

برامج التدريب بالنسبة للفتيان :

يتدرب الأبناء على الحرف التالية : النجارة - الأحذية والجلود - ميكانيكا السيارات - البرادة - السجاد والكليم - التفصيل - الكهرباء - الدهان والنقش - الخزف - الخزف •

ويلاحظ بالنسبة لتدريب الفتيان ما يلى :

- ١ - هناك امكانيات كثيرة بالورش غير مستغلة بكامل طاقتها •
- ٢ - بعض الورش تحتاج الى تطوير من حيث تزويدها بالآلات الحديثة وتعديل أسلوب العمل باتباع نظام التدريب من خلال الانتاج •
- ٣ - لا يوجد تصنيف للأبناء وفقا لتدرجهم المهني وخبرتهم فى العمل ، كذلك لا تمنح المؤسسات أبناءها حوافز ملحوظة وفقا لمهارتهم العملية • ولا يحصلون على شهادات تفيد اتقانهم لمرفة معينة •
- ٤ - عدم وجود سجلات داخل ورش بعض المؤسسات لتنظيم العمل بها وحصر العمليات التدريبية أو الانتاجية التى تنجزها الورشة •
- ٥ - لا يسهر العمل غالبا وفق برنامج محدد للتدريب والانتاج لكل ورشة ولم تحدد أهداف تدريبية و انتاجية لكل منها •
- ٦ - تمتع بعض الورش بفنيين ممتازين لتعليم الأبناء ، وورش أخرى تفقر الى ذلك • والبعض الآخر ليس لديهم أى حماس للعمل •
- ٧ - عدم تعاون المخازن مع ورش الانتاج بحجة الحفاظ على سلامة المعهدة •

التشغيل الخارجى للفتيان :

بالنسبة للتشغيل الخارجى للفتيان • فلا يكاد يذكر فى أغلب المؤسسات فيما عدا مؤسسة البنين بالاسكندرية حيث يوجد بها ٢٥ ابنًا تم تشغيلهم خلال عام ١٩٧٥ موزعين على مهن مختلفة مثل أعمال التجارة - الحدادة - البرادة - طلاء المعادن - سبك السبائك - تركيب الأدوات الصحية والكهربائية والميكانيكية • وذلك يرجع الى جهود فردية تبذلها الأخصائية الاجتماعية المسؤولة عن التشغيل الخارجى بالمؤسسة •

وبصفة عامة التشغيل الخارجى بالنسبة لمعظم المؤسسات أركان هزيلة أو لا يكاد يذكر ، ولا نلمس فائدة كبيرة من التعرض لتوزيع أنماط العمل خارج كل مؤسسة أو داخل ورشها •• أو يعتمد الانتاج المقدم ، والفاقد من المواد الأولية وعندئذ المتدربين ، وما إلى ذلك ••••• إنما نقول أن من الممكن أن تصبح الصورة الأفضل بكثير مما هي عليه الآن ، وخاصة أنه البرنامج التدرجى من الملاجئ الناجع للأحداث المنحرفين حيث تسلمهم بحرفة لها قيمتها وتغنى لهم ذاتهم •

توصيات خاصة بالتدريب الحرفى :

ونظرا لأهمية هذه البرامج بصفة خاصة فمن المفيد أن نسوق التوصيات التالية :-

١ - يجب تطوير برامج التدريب الحرفى داخل المؤسسات بصفة مستمرة بحيث يتلقى الحدث تدريبات تؤهله لاتقان حرفة تحتاج اليها المشروعات الانتاجية فى المجتمع وتطلبها السوق المحلية • وذلك يتطلب ادخال أنماط جديدة من الحرف المتخصصة والخروج عن دائرة التدريب التقليدى الذى ينتشر فى كل المؤسسات •

٢ - ألا يقتصر التدريب الحرفى على الامكانيات المتاحة للمؤسسات بل يمكن الاعتماد على فرص التدريب بالوحدات الانتاجية العامة أو الخاصة خارج جدران المؤسسة •

٣ - أن يشعر الحدث بأهمية التدريب الذى يتلقاه • وذلك بإعداد فرق عمل من المدربين لحزمة البيئة لقاء أجور رمزية يحصل الحدث على انسيب منها •

٤ - تجسيد تدريب العامل في انتاج ملموس يتحمس له الحدث ويعرض للبيع للجمهور ويحصل الحدث على نسبة من ثمن البيع بقدر مساهمته في انتاج الشيء المباع كحافز له .

٥ - اتفاق الحرفة التي يوزع عليها الحدث مع ميوله وحالته النفسية والمرضية بحيث يتحقق من خلالها العلاج المطلوب للحدث . فخبراء علم النفس يمكن أن يتفقوا معها على أن التدريب على أعمال التجارة والسكرة بما فيها من أداء يدوي يحدث جلبة يعمل على تفريغ شحنة الانفعالات لدى الحدث العدواني . . . وأن بعض أشغال الإبرة الروتينية تعتبر ضارة بالنسبة لبعض الفتيات حيث تتيح لهن مجال الشرود الذهني بما يستتبعه من عواقب نفسية وسلوكية وخيمة . . . لذلك يجب أن يتدخل الاختصاصي النفسي في تحديد مجال التدريب بالنسبة للحدث .

ويمكن أن نقترح في هذا الصدد بعض الحرف الفنية التي تفيد الحدث فائدة كبرى ولا تزهق ميزانية المؤسسات في ذات الوقت كما يتحقق فيها ما نطلبه من التدريب من ضرورة مواكبة التطور في الطلب على بعض الحرف .

(أ) بالنسبة للفتيات :

- ١ - تصفيف الشعر .
- ٢ - إدارة المنازل والطهي .
- ٣ - إدارة وأعمال الفنادق .
- ٤ - إدارة وخدمة المطاعم .
- ٥ - التمريض .
- ٦ - رعاية الأطفال .
- ٧ - الآلة الكاتبة وأعمال السكرتارية البسيطة .
- ٨ - إعداد وتنظيم الحدايق .

(ب) بالنسبة للآباء :

- ١ - التوصيلات الكهربائية .
- ٢ - أعمال السباكة والتوصيلات الصحية .
- ٣ - تركيب وصيانة الأجهزة الكهربائية والالكترونية مثل التليفزيون والتلاجات والفسالات وأجهزة تكييف الهواء .

- ٤ - عمال العمارة مثل البناء - الطلاء ... الخ
- ٥ - تشغيل الأوناش والتراكاتورات والجرارات الزراعية
- ٦ - أعمال السكرتارية والآلة الكاتبة
- ٧ - إدارة وخدمة المطاعم والفنادق
- ٨ - شكل الزراعات وإعداد الحدائق
- ٩ - أعمال صيانة وتنظيف المنازل
- ١٠ - تربية المواشى والدواجن والنحل

لقد راعينا في هذه الحرف المقترحة عدة اعتبارات فهمي هي معظمها لا تكلف المؤسسات أعباء كثيرة (١) ، كما أنها تسير التطور وما يحتاجه ويفتقر اليه المجتمع ، فضلا على أنها تؤدي الى استشارة لفرائز الخلق والإبداع لدى الحدث بما يشعره بأهميته عندما يلمس ما قد يعود عليه من دخل اذا اشتغل بها ، وأنها ليست مجرد حرف روتينية تبعث على السأم والملل وتدفع الى الهروب .

ثانيا - البرامج الدراسية :

لوحظ بالنسبة للبرامج الدراسية أن كلا من المؤسسات تهتم ببرامج محو الأمية ويقوم بتدريسها اما مدرسون من داخل المؤسسة أو منتدبون من الخارج . ومن الواضح تماما أن هذه البرامج لا تؤخذ بصفة جدية .

وبعض المؤسسات تلحق أبنائها في سن الإلزام بالتعليم الابتدائي . وتوجد بمؤسسة الفتيات بالعجوزة مدرسة ابتدائية تابعة لوزارة التربية والتعليم قوامها ٦ فصول دراسية بمبنى منفصل عن مباني المؤسسة .

وعلى ما يبدو من تقارير المؤسسات أن الدراسة غير جادة سواء في محو الأمية أو مستويات التعليم الأخرى . (أنظر جدول توزيع الأبناء على المراحل التعليمية المختلفة) .

ويجب ألا تغفل أهمية التعليم بالنسبة للأحداث ... فهمة تعليمهم هي الهدف الأول للمؤسسة اذ يكمن في التعليم نصف العلاج . ولا يهمهم الوصول الى مراحل التعليم الحالية بقدر الاهتمام بمحو أميتهم وتنقيفهم الثقافة العامة

(١) خاصة مع استغلال الامكانيات المتاحة في المجتمع الخارجي .

التي يمكن أن تساعد بينهم وبين مؤثرات الانحراف المختلفة ، عندما نرقى بمستوى تعليمهم ومستوى وعيهم بحيث يمكن لهم التفرقة بسهولة بين حياة الاستقامة وحياة الجريمة وما تؤدي اليه .

توزيع الأبناء على المراحل التعليمية المختلفة

المؤسسة	محوامية	ابتدائي	اعدادي	ثانوي	عالي
الشباب بعين شمس	فصل واحد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
المجوزة	٢٥	٦٥	-	-	-
المنيا	١٢	١٠	٦	٧	-
التربية الشعبية للبنين	٦٠	لم يبين	لم يبين	لم يبين	-
القاصرات	٣٠	-	٣	١	١
البنات بالاسكندرية	٢٠	٥	-	-	-
البنين بالاسكندرية	١٠٠	٢٧	٣	٢	-
نبروه	فصل واحد	-	-	-	-

ثالثاً - البرامج الدينية :

كان وما زال للوزاع الديني القدر المحل لدى المصريين وهو أهم عامل في تقدمهم وأهم مؤشر في تصرفاتهم . وبين لنا التاريخ أن القيادات التي استقبلت هذا الوزاع استطاعت أن تحقق بالمصريين المنجزات الكبرى في تاريخ هذا الشعب . وقد نبهت لائحة العمل بالمؤسسات (المادة العاشرة) الى مراعاة الاهتمام بالتربية الدينية وتشجيع الأبناء على تادية الفرائض ، وتستطيع المؤسسات ، للاهتمام بالتربية الدينية والاستعانة بها في هداية الحدث وحسن توجيهه . بيد أنها لا تلقى العناية الكافية من المسئولين بالمؤسسات . فبالرغم من وجود مصلح (غنى بعض المؤسسات) إلا أنها لا تستخدم بصفة منتظمة . كما وضعت الإدارة العامة للدفاع الاجتماعى برامج للرعاية الدينية ، ولكنها لا تنفذ بدقة حيث تؤدي القرض المرجو منها .

وبالنسبة للإبناء للسيحيين ، فإنهم يتوجهون الى دور العبادة في اعيادهم الدينية فقط .

رابعا - الرعاية النفسية :

إذا كانت المادة الخامسة من قرار تنظيم العمل بالمؤسسات قد قررت أنه في حدود ما يرد في الميزانية تجرى للإبناء الاختبارات النفسية اللازمة لتقدير حالاتهم النفسية والتعليمية ورسم أسلوب علاجهم ، وتجعل أمر الاستعانة بأخصائيين في هذا المجال أمرا جوازيا . إذا كان الأمر كذلك فلا غرابة إذا ما قصرت المؤسسات في الاهتمام بالرعاية النفسية ويكون لها الاستناد الى عجز الميزانية أو عدم وجود الاخصائيين اللازمين ناهيك عن القصور في التطبيق .

وباستعراض المؤسسات المختلفة نجد أنها تجرى الإختبارات النفسية على الأبناء عند التحاقهم بالمؤسسات للتعرف على مستوى ذكائهم وبالتالي توجيههم نحو القسم المهنى المناسب لهم ، وكذلك عند عودتهم من الهروب ، في محاولة للتعرف على الدوافع وراء ذلك . كما يقوم الاخصائي النفسى بعد ذلك بحصر الحالات المرضية وتحويلها الى العيادة النفسية للعلاج ، وبصفة عامة فإن الرعاية النفسية لا تتم بالصورة المطلوبة .

هذا وتفتقر مؤسستا الفتيات والفتيان بالاسكندرية الى اخصائى نفسى .

توصيات الرعاية النفسية :

الخدمات النفسية التي تقدم للأحداث قاصرة قصورا واضحا مما يجعلها عاجزة تماما عن مواجهة مشاكل الأحداث أم حليا . والواضح أن ذلك لا يرجع لقصور في الاخصائيين فمعظم المؤسسات بها اخصائى نفسى أو أكثر أو تستعين بهم من الخارج ندبا . إنما وجه التقصير يرد على أسلوب معاملة الحدث ذاته وأسلوب منح الرعاية النفسية أو القصور يعود الى أسلوب التنفيذ والى طبيعة معاملة الحدث منذ القبض عليه الى تخرجه فهو يعامل بطريقة لا يجرؤ أحد بعدها على التحدث عن رعاية نفسية . بالرغم من أن معاملة الحدث وتطبيق البرامج المناسبة عليه تتحدد وفقا لحالته النفسية . وأخشى ما نخشاه أن يكون في بعض التصرفات التي تتبجح تجاه الحدث أثر نفسى معاكس قد تؤدي الى تعطيله نفسيا ، فكثير من الاجراءات تحتاج الى اعادة نظر ودراسة ، فطريقة نقل الحدث من الشرطة الى النيابة الى المحكمة الى المؤسسة باستخدام وسائل النقل العامة كفيلة بتعطيله نفسيا ، ثم مقابلة الاخصائى الاجتماعى للحدث أول مرة في غرفة مزدحمة بموظفين آخرين حيث يطلب من الحدث الإفصاح عن مكنونات نفسه أمام الملا عامل كبير في اخفاء الحدث لكثير من الحقائق والهروب

من واقعه • ثم قهر الكبار للصغار من الأحداث داخل المؤسسة أو استقطابهم الى جماعات سوء داخل جدران المؤسسة وعلى مقربة من المشرفين ، وقسوة المعاملة من جانب موظفي المؤسسة بسبب أو بدون سبب كل ذلك كفيل بتخبط الحدث نفسيا ، ونشك بعد ذلك في إمكانية اصلاح حاله •

ويعتبر المتخصصون أن البرامج التعليمية والمهنية التي تقدم داخل المؤسسات لن تؤدي - مهما بلغت كفايتها - الغرض المطلوب منها طالما أن الأبناء أنفسهم لا يدركون مشاكلهم السلوكية الخاصة وسبباتها ، أو يكونون غير قادرين على التعامل مع الناس سواء في الأسرة أو في المجتمع ، ولهذا تعتمد معظم الدور والمؤسسات في هذا الوقت على تلك البرامج التي وضعت نتيجة للعديد من البحوث والدراسات النفسية والاجتماعية ، بحيث تتيح للأبناء فرص التعبير في تلك الاجتماعات عن مشاكلهم مع الاهتمام الجدي بأحاديثهم والاصغاء التام لها ثم التعليق عليها •

وتعتقد تلك الجلسات والاجتماعات (جماعيا أو فرديا وفقا لحالة الحدث النفسية) وذلك كجزء من برنامج العلاج النفسي بالمؤسسة • ويمكن أن تلجأ المؤسسات في ذلك الى المتخصصين في شئون التربية وذوى الخبرات الطويلة في هذا المجال (١) •

البرامج الرياضية :

تمارس ألوان النشاط الرياضي المختلفة بالمؤسسات باعتبارها من البرامج الأساسية والمحبة للفتيان والفتيات وتنتشر في مؤسسات البنين ، ألعاب كرة القدم والطائرة والسلة واليد والتنس والطاولة • أما مؤسسات البنات فيقتصر النشاط الرياضي بها على كرة السلة والطائرة وتنس الطاولة والألعاب الحركية والرقص التوقيعي • على أنه يلاحظ أنه لا توجد مؤسسة واحدة تمارس كافة هذه الألعاب وإنما تقتصر على النزر اليسير منها ، وذلك لعدم توافر الامكانيات اللازمة مثل الكور وأدوات اللعب الأخرى أو لضيق المكان المخصص لممارسة هذه الألعاب مثل مؤسسة الفتيات القاصرات • رغم أن هذه المؤسسة تمارس نشاطا رياضيا ملحوظا • وهناك بعض المؤسسات ليس لديها مشرف رياضي متفرغ (مؤسستا الاسكندرية) وإنما يتروّد على كلتا المؤسستين مشرف رياضي

(١) داجع تقرير شجون أحمد يحيى عن زيارتها للولايات المتحدة الأمريكية مقدم لوزارة الشئون الاجتماعية ١٩٧٢ ص ٩ •

ثلاث مرات أسبوعيا . وتتمتع بعض المؤسسات بإمكانيات رياضية لا بأس بها مثل مؤسستي عين شمس والأحداث بنبروه .

لا ينكر أحد أهمية هذا النشاط الرياضى من الناحية التربوية والعلاجية، فروح الفريق التى تتمتع بها الفرق الرياضية والتعاون الذى يتم بينهم ، وتفرغ شحنت الانفعالات النفسية لدى اللعب أو أثناء تشجيع فريق المؤسسة . . . كلها عوامل تعالج الأحداث بفاعلية كبيرة .

هذا فضلا عن أنها تعمل على تفرغ الطاقة الجسدية لدى هؤلاء الشباب . وهى أخيرا مجال طينب لشغل أوقات الفراغ فيما يفيد .

برامج الترفيه :

تحاول معظم المؤسسات الاهتمام بجانب الترفيه ، وإن كان يصعب ذلك على بعضهم ، أما بسبب عدم توافر الإمكانيات اللازمة من الأدوات والمواد الأولية ، أو لسوء التوجيه السليم وعدم وجود الاختصاصيين فى هذا المجال ، أو لفتور الحماس لديهم .

وينحصر مجال الترفيه فى الموسيقى والرحلات والمعسكرات والرقص الشعبى والقراءة بالمكتبة ونادى المؤسسة الذى يضم التلفزيون والمذياع .

ومن الملاحظ أن معظم أدوات الترفيه مثل التلفزيون والمذياع وآلات عرض السينما لا تعمل . وتحتاج إلى صيانة أو إلى من يستطيع استخدامها (كآلات السينما فى مؤسسة نبروه) .

أما الموسيقى فتهتم بها مؤسسة نبروه ولديها فريق يشارك فى الأعياد القومية وفى المناسبات الخاصة بالأهالى نظير أجر رمزى ، وكذلك الحال فى مؤسستي الاسكندرية . وتفتقر المكتبات كلها إلى العدد الكافى من الكتب التى تناسب الأبناء كما أنها لا تستخدم بالصورة المطلوبة ! لأنها فى دوايب مغلقة . أو لا يوجد ساعات محددة للاطلاع لتشجيع الأحداث على القراءة .

من الملاحظ أن مؤسستي الشباب بعين شمس والرعاية الاجتماعية بالمنيا لا تهتم بالجانب الترفيهى .

وهكذا يتضح أن بعض المؤسسات موضوع الدراسة تقوم بتنفيذ البرامج

الترفيهية لأبنائها وفتياتها والبعض الآخر لا يوجد به أية عناية لهذا الجانب في حين أنها ذات أهمية أساسية لشغل أوقات الأحداث وأذخانتهم ورفع معنوياتهم وما يؤسف له أن بعض المؤسسات لديها امكانيات الترفيه الا أنها لا تستغلها للاستغلال الأمثل .

ونعالم الترفيه بما له من أهمية لا يحتاج دائما الى امكانيات مادية كثيرة او ميزانية خاصة . فهناك كثير من أنواع الترفيه يمكن ممارستها دائما دون تطلب اعتمادات اضافية . مثال ذلك ، الغناء الجماعي والرقص التوقيعي ، ألعاب التسلية ... الخ . وهكذا نعود دائما الى التركيز على المشرفين على الأبناء وفتور حماسهم للعمل وحتى لبرامج الترفيه .

الميزانية :

توزع المؤسسات الميزانيات على بنود تكاد تكون واحدة أهمها الغذاء والملبس - مرتبات ومكافآت العاملين ، أجور مبان - مصروفات للحدث ... الخ .

وتعاني بعض المؤسسات من نقص في ميزانيتها بالنسبة لاحتياجاتها . مثل مؤسسة الفتيات بالعجوة (حيث تحتاج توزيعات ميزانيتها الى مراجعة توزيعها) ومؤسسة الشباب بعين شمس .

ومؤسسات أخرى تناسب ميزانيتها في احتياجاتها وأوجه صرفها بل وتزيد مثل مؤسسة نبروه والدار الشعبية ، ومؤسستي جمعية الاسكندرية لرعاية الطفولة بنين وبنات .

وبالنظر الى العدد الحقيقي لتمام المؤسسة أو متوسط الأبناء الذين يتلقون خدمات المؤسسة نجد أن معظم الميزانيات كافية ، وهناك من الامكانيات لدى بعض المؤسسات ما يمكنها من اضافة دخل لا يأس به للخزانة العامة مثل مؤسسة نبروه التي تقوّم على مساحة ٢٠ فدانا زراعيًا ، وإذا نظرنا الى الأحداث كقوة منتجة لبعض المنتجات التي يمكن بيعها بربح معقول .

ولا نخوض في بحث الجوانب العالية المختلفة ونقتصر على بعض الجداول التي يراد منها الوقوف على تكلفة الحدث . ونلاحظ أن بعض المؤسسات تصل تكلفة الحدث بها الى حد غير معقول من الضخامة ... ولا اعترض على ذلك اذا كان الناتج أو العائد من نشاط هذه المؤسسات ايجابيا بصفة مستمرة .

ولقد كانت الميزانية والجهود البشرية وعدد الأبناء والبرامج المقدمة لهم من المداخلات وبالطبع يكون المخرجات هي عدد الخريجين من الأبناء . لذلك يهمننا

ان نعرض لبيان عن تمام المؤسسات والتخرج :

لوحظ أن المؤسسات عينة البحث تختلف من حيث سعتها وكذا من حيث تمام عدد أبنائها الموجودين مثلا أثناء فترة الزيارة . ويلاحظ أن متوسط الثانية حوالى ٥٠٪ فقط من سعتها . ويرجع البعض ذلك الى زيادة عدد حالات الهروب وإلى قلة الحالات الجديدة . (راجع جدول تمام المؤسسات) ، أما عن التخرج فيخضع الحالات المودعة بالمؤسسات الى نظام التخرج بطبيعة الحال حيث يتم انهاء التدبير المحكوم به وإخلاء السبيل أو لدى بلوغ السن وغيرها . وتبلغ نسبة التخرج ستوياً في هذه المؤسسات بالنسبة الى عدد الحالات المقيمة بها ما بين ٥٠٪ ، ٧٥٪ تقريبا .

ولما عن لرعاية اللاحقة :

فبالرغم من اعتبار الرعاية اللاحقة جزءاً لا يتجزأ من العملية العلاجية للحدث إلا أن نصف عدد المؤسسات هيئة البحث هي التي تطبق بالنسبة لخريجها وتفرد لها سجلات خاصة وتقوم بمتابعتها في البيئة (المنيا ، مؤسستي الاسكندرية ، دار التربية الشعبية حيث تخطر مكتب الرعاية اللاحقة التابع للجمعية المصرية الاجتماعية لتتبع الحدث) . أما المؤسسات الأخرى فاما أنها لا تطبق النظام الكلية أو يقصر التتبع على عدد ضئيل جداً من الحالات التي تتخرج في العام الأخير فقط ولا يتجاوز عددها بخمس حالات في كل منها . (مؤسسة الفتيات بالمعجزة - نبوه أربع حالات فقط - الدار الشعبية للبنين - مؤسسة الشباب بعين شمس - والفتيات القاصرات حيث تتبع حالات هياتها اللاتي تم زواجهن فقط ويبلغ عددهن حوالى ٧ حالات) .

أهم المشاكل السلوكية :

تشير الى أن العملية ليست مسألة سرد لهذه المشاكل . وإنما للإشارة الى أنماطها وإلى الوقوف على مدى تحقيق المؤسسات لرسالتها . ولا يمكن الحكم على هذه المشاكل كظاهرة عامة أو محدودة لاننا لا نملك أرقاماً تبين حجمها الحقيقي ، وقد تميزت مؤسسة الشباب بعين شمس عن المؤسسات الأخرى ببعض أنواع المشاكل قد ترجع الى نوعية الأحداث المودعين به . هم فئة شديدة الانحراف .

- ١ - العدوانية الشديدة والرغبة في إيذاء النفس .
- ٢ - الاعتداء على العاملين .
- ٣ - تدمير المرافق بالمؤسسة .
- ٤ - تبديد الملابس المنصرفة لهم من المؤسسة .
- ٥ - عدم الخضوع لعوامل الضبط الجماعي المعمول به في المؤسسة .
- ٦ - الهروب المستمر بما لا يجعل الفرص متاحة لاستكمال برامج التدريب .
- ٧ - التدخين .
- ٨ - سرقة العهد بالمؤسسة .

وتشترك باقي المؤسسات في وجود أنماط مشتركة من الانحراف مثل :

- ١ - السرقة منتشرة الى حد ما بمؤسسات الفتيات ويكون ضحاياها صفارهن .
- ٢ - الجنسية المثلية وإن كانت قليلة .
- ٣ - العدوان سواء عدوان على الذات أو عدوان على الآخرين اما حركي أو لفظي وهو الغالب .
- ٤ - الانحرافات الجنسية الخارجية بين الفتيات متكررات الهروب .
- ٥ - وجود حالة سطو على مخزن مؤسسة الأحداث ببروه بفعل بعض الأحداث وبايحاء من بعض العاملين .

اهم المشاكل التي تصادف الموظفين :

- ١ - وكان للعاملين بالمؤسسات وجهات نظر تعبر عن بعض المشاكل العامة :
- ١ - عدم كفاية الميزانية للصرف على أوجه النشاط أو سوء توزيع بنودها .
- ٢ - نقص الامكانيات والأدوات الخاصة بالاختبارات النفسية والأدوات الطبية ووسائل شغل أوقات الفراغ ونقص خامات التدريب .

٣ - الاشراف الليلي يكاد يكون معدوما والموجود من المشرفين غير مدرب لهذا العمل الذى يتطلب نوعية معينة من الموظفين .

٤ - عدم وجود وسيلة انتقال للأبناء خارج المؤسسة سواء كان ذلك للتوجه لمضور جلسات المحاكم أو المستشفيات الخارجية أو للرحلات وخلافه .

توصيات عامة :

كان لنا دائما ملاحظات أبديناها فى حينه لدى التعرض لكل عنصر من عناصر هذا التقرير ولا يمنع الحال من أن نسوق ملاحظات أخرى لها صفة العمومية والأهمية فى آن واحد ، وبهنا أن نحسم ونختتم تقريرنا هذا بها .

وننبه الى أن هذا التقرير لا ينكر الايجابيات الموجودة بالمؤسسات ولا يقلل من الجهود التى يبذلها الموظفون بالمؤسسات للرفع من مستوى الأداء رغم أنهم يعملون فى ظروف ليست مواتية تماما أو دائما .

كما نقرر أيضا أن لادارات الاشرافية لم تدخر جهدا فى سبيل وضع القرارات المنظمة للعمل بالمؤسسات والتى يفترض معها انتظام العمل وجدته أداء المؤسسات للأهداف المطلوبة منها .

معنى ذلك أن الصورة ليست مظلمة تماما فنحن نلمح برقا هنا وضوءا هناك بما يبشر بأن الأمل فى إمكان اضاءة الصورة كلها ليس أمرا مستحيلا تماما . وكما لاحظنا أن أوجه القصور يمكن أن تمرز أغلبها الى قصور فى التنفيذ وأداة التنفيذ بشرية دائما فإذا ما صلحت الأداة صلح الأداء . ونقسم تلك التوصيات الى بنود خاصة بإدارة المؤسسات وأخرى خاصة بأهدافها ثم توصيات تتعلق بمعاملة الحدث ذاته . والبرامج التى تقدمها له المؤسسة .

أولا - إدارة المؤسسات :

١ - قد تحدثنا مطولا عن موظفى المؤسسات وأحوالهم ونود الإشارة الى أهمية تطوير قيادات العمل . وضرورة احتساب معدلات أدائهم ، ومعدلات أداء المؤسسة ككل كنوع من الرقابة .

٢ - تنظيم لاجتماعات متابعة دورية على المستويات المختلفة للموظفين ، بين الموظفين فى المؤسسات ، ثم مع الجهات الاشرافية والعمل على استمرار تلك الاجتماعات ضمانا لجدية العمل ومتابعة تنفيذ البرامج .

- تنظيم أعمال السجلات والملفات والحفظ .

- عدم الابقاء على القيادات فترة طويلة حتى لا تقتصر معهم وحتى نجدد ونطور في أعمال المؤسسات . على ألا يكون هذا التغيير على حساب خطة العمل التي يجب أن تظل ثابتة في أساسياتها

ثانيا - أهداف المؤسسات :

١ - مؤسسات الأحداث في المجتمعات النامية يجب ألا تبقى مجرد مؤسسات عقابية ، بل يجب أن تتحول الى مؤسسات علاجية ونتاجية في آن واحد .

٢ - تؤكد على ضرورة تطوير برامج التدريب الحرفي داخل المؤسسات حتى تكون الحرف التي يعد لها الحدث مما تحتاجه المشروعات الانتاجية المتطورة في الخارج .

٣ - يمكن أن تستغل الامكانيات المتاحة خارج جدران المؤسسات بحيث لا تقتصر برامج الترفيه على امكانيات المؤسسة ذاتها .

٤ - يجب أن تخاطب وحاكم الأحداث علما . بأنواع البرامج المعدة للأحداث ، ومدد كل منها حتى يضع القاضي في ذهنه المدة التي يحكم بها على الحدث والبرنامج الذي يصلح له ، مسترشدا بتعزيز حالة الحدث .

٥ - يمكن التوسع فيما يسمى ببرامج خارج المؤسسة مثل :

١- الحاق الابن بالمدراس العادية .

٢ - الحاق الابن بمعسكرات دائمة تاهيلية .

٣ - الحاق الابن بمدراس تدريب مهني (التلمذة الصناعية) .

٤ - مساعدة الابن ماديا وهو في بيئته الطبيعية .

٥ - الحاقه بعمل في ورشة أو مصنع .

وهناك اعتقاد له وجهته وهو أن الاهتمام بالأحداث ان هو الا هدف لواقعية اقتصادية ، فالأموال التي تنفق على الطفل المنحرف والموق لا تضيع هباء ، بل ان الاتفاق عليه في طفولته يعيده الى المجتمع مواطنا نافعا ومنتجا ، بعكس الحال اذا أهمل وأصبح عالة على المجتمع أو عنوا ومغربا له . فالنفق هنا مزدوج حين نضيف الى قوى الانتاج عاملا ونحسمه من عالم الجريمة منحرفا . ذلك العائد أصبح من الممكن الآن حساباه اقتصاديا بسهولة .

ثالثا - معاملة الأحداث وبرامجهم :

١ - من الأهمية بمكان أن يكون الإشراف على الحدث إشرافا تاما طيلة اليوم ، وأن تكون العناصر القائمة بهذا الإشراف من ذوي الخبرة والمدرّبين على التعامل مع الحدث .

٢ - ذلك يقتضى شغل وقت الحدث من الصباح إلى المساء ببرامج مختلفة تستوعب كل طاقته الذهنية والجسدية . ويكون هدفها علاجيا تعليميا .

٣ - الاهتمام بمتابعة دراسة الأحداث كحالات منفردة ، ووضع الملاحظات الخاصة بكل منهم وعلى فترات محددة لتابعة مدى تأثير البرامج التي يتلقاها الحدث على تكوينه .

٤ - عقد حلقات مناقشة جماعية يتناول الأخصائيون خلالها مشاكل الأحداث وتحليلها مع سماع آرائهم الخاصة - توصلا لحل تلك المشاكل والتعود على حسن الاصغاء الى آراء الغير واحترامها ، وتقبل فكرهم ، والتسليم بالواقع ، وبث روح الثقة واشعارهم بأهميتهم وتعريفهم بما هو خطأ وما هو صحيح . واقتناعهم بأن مواجهة المشاكل وحلها بالمواجهة الصريحة وبأسلوب مشروع أفضل من الهروب منها أو حلها بوسائل غير مشروعة .

حلقات المناقشة تلك يمكن أن تعتبر من البرامج التي يقصد منها إتاحة الفرصة للأحداث لعلاج أنفسهم نتيجة تفهمهم لمشكلاتهم ، ومن ثم إعادة تكييفهم مع أنفسهم وأسرهم والمجتمع الخارجي .

٥ - شغل أذهان المودعين بصفة مستمرة بأعمال قربية ، كمباريات رياضية وفقا لجدول مجدّد مع المدارس والمؤسسات المجاورة ، أو الاعلان عن مواعيد لرحلات أو حفلات أو زيارات ، وتنظيم معارض لبيع منتجاتهم . الخ .

٦ - التركيز في صيانة المبنى والمحافظة على نظافته ورواقه على الأبناء أنفسهم .

٧ - تصريف انتاج كل مؤسسة أولا بأول منعا للتكدس مما يعرضها للتلف والضياع ، وعدم الاحتفاظ بها لمجرد الناحية المظهرية . وحتى يكون هناك دافع للأحداث ومدرّبيهم على العمل مع تحديد نسبة من حصيله لبيعات

توزع عليهم كحافز مادي ملموس يتذوقون من خلاله طعم الرزق الحلال وقدرتهم على الكسب .

٨ - محور برامج الرعاية والتدريب يجب أن يركز على ارساء بعض المفاهيم وغرس بعض القيم لدى الأحداث مثل : -

• الأمانة - الصديق - الاستقامة .

• المحبة - النظافة - النظام .

• العمل - الانتاج - حب المعطاء .

• التدين - والاهتداء بالسلف الصالح وسير الأبطال .

التكيف مع المجتمع - وقبول الواقع مع تعلم الكفاح والمثابرة .

إجمالي رقم (١)
تعام المؤسسة الاصلية

اسم المؤسسة	الاسمة القديم	% الوجود	أجازات تشغيل
١ - مؤسسة الفتيات بالمعوزة	١١٥	٤٦ / ١١٥	
٢ - نبروه	٦٣	٦٣ / ٤٤	٨
٣ - دار التربية الفنية	٦٤	٤٣ / ٦٤	١١
٤ - الفتيات بالأميرات	٤٠	٤٠ / ٣٥	
٥ - مؤسسة الطويلة للبنين بالإسكندرية	٥٩	٦٨ / ٥٩	
٦ - لبنات بالإسكندرية	٢٥	٥٠ / ٢٥	
٧ - الشباب ببيت شمس	٤٦	٤٦ / ٤٦	
٨ - الرعاية الاجتماعية بالنمسا	٨١	٥٥ / ٨١	٢
الجميع	٤٩٢	٥١ / ٤٩٢	

* نسبة القيد إلى الاسمة

جدول رقم (ب)

« نسبة الهروب »

اسم المؤسسة	تمام المؤسسة	الهروب	نسبة الهروب
مؤسسة نبروه	٤٤	١١	%٢٥
الرعاية الاجتماعية بالنيا وبالقى المؤسسات لم يبين	٨١	٢٤	%٣٠

عدد حالات الهروب من مؤسسة البنين بالاسكندرية حوالى ٧٠ حالة سنوياً.

ودار التربية الشعبية تعاني من كثرة حالات الهروب رغم أنها تخصصت في استقبال الأحداث متكررى الهروب .

أما مؤسسة عين شمس فلم تستطع تحديد قوتها الا بالمتوسط خلال العام (٤٦ حداً) لكثرة حالات الهروب والمودة وإدارة المؤسسة لا تستطيع تحديد موقف الأبناء الذين دخلوا المؤسسة منذ افتتاحها في ١٨/١٢/٦٥ حيث انه مقيد بسجلاتها ما يزيد عن ١٦٠٠ حدث .

جسول رقم (ج)
نسبة المسلمين لسند الإحصاء

اسم المؤسسة	عدد العاملين	سنة المؤسسة	الانعام وقت اجراء البحث	* (٢)		* (٣)	
				عدد المسلمين	نسبة المسلمين	عدد الإحصاءات لكل عامل وفقا لتنام المؤسسة	عدد الإحصاءات لكل عامل وفقا لسنة المؤسسة
١ - البحرية للفتيات	٥٨	٢٥٠	١١٥	٢٥٠	٢٥٠	٢٠٤	٢٠٤
٢ - نبروه	٣٧	١٠٠	٤٤	١٠٠	١٠٠	٢٠٤	٢٠٤
٣ - دار التربية (الجمعية)	٢٠ متفرغين ٤١ متفرغين ٥ متدربين	١٥٠	٦٤	١٥٠	١٥٠	٢٠٤	٢٠٤
٤ - الفتيات القاصرات	٤١	١٠٠	٣٥	١٠٠	١٠٠	٢٠٤	٢٠٤
٥ - الاسكندرية للبنين	-	٦٠	٥٩	٦٠	٦٠	-	-
٦ - الاسكندرية لفتيات	-	٥٠	٢٥	٥٠	٥٠	-	-
٧ - الشباب بين شمس	٥	١٠٠	٤٦	١٠٠	١٠٠	٢٠٤	٢٠٤
٨ - الرعاية الاجتماعية بالبلد	٥٣	١٥٠	٥٥	١٥٠	١٥٠	٢٠٤	٢٠٤

* مقربة لأقرب عدد صحيح

جدول رقم (٥)
تكاليف المكنات من مربيات العاملين شهريا

تكاليف المكنات بالنسبة للتعام	تكاليف المكنات وفقا لخدمة المؤسسة	التهام وقت البحث	سعة المؤسسة	مربي العاملين في الشهر	اسم المؤسسة
٤٦٠٨	٢١٢٠	١١٥	٢٥٠	٥٢٠	١ - مؤسسة المجوزة للفتيات
١٣٨٨	٦١١	٤٤	١٠٠	* ٦١١	٢ - مؤسسة نبروه
٤٢١٨٧	١٨٤٢٦	٦٤	١٥٠	٢٧٦٤	٣ - دار التربية الشعبية
		٢٥	١٠٠		٤ - اللتيات القاصرات
٤٢٠٢	٤١٢٣	٥٩	٦٠	٢٤٨	٥ - جمعية الاسكندرية للبنين
١٠٧٢٠	٥٣٦٠	٢٥	٥٠	٢٦٨	٦ - جمعية الاسكندرية للفتيات
		٤٦	٩٠٠		٧ - الشباب بعين شمس
١٥٤١٨٠	٥٦٥٢	٥٥	١٥٠	٨٤٨	٨ - الرعاية الاجتماعية بالنيا

* لم يذكر مربي مدير المؤسسة .

جسلول رقم (٥)
التكلمة السنوية للحدث من ميزانية المؤسسة

اسم المؤسسة	الترقية المذكورة	سنة التأسيس	اتهام	ملتم خفيه	تكاليف الخسائر وفقا للتعام	تكاليف الخسائر وفقا للتعام

٨٥٢٦٦١	٣٩٤٠٤	١١٥	٢٥٠	٩٨٥١	١ - مؤسسة العجوزة للفتيات
٣٨٨٥٤٥	١٧٠٩٦٠	٤٤	١٠٠	١٧٠٩٦٠٧٧	٢ - مؤسسة نبروه
		٦٤	١٥٠	٣٢٤٢٤٣١٩	٣ - دار التربية (الجمعية)
		٢٥	١٠٠		٤ - الفتيات القاصرات
٢٠١٠٨٨	٢٩٦٨٦٠	٥٩	٦٠	١٧٨١١٦٤٠	٥ - جمعية الاسكندرية لرعاية الطفولة للبنين
٧٨٢٠٨٠	٢٩١٠٤٠	٢٥	٥٠	١٩٥٥٢	٦ - جمعية الاسكندرية للفتيات
١٢٩٠٤٢	٥٩٢٦٠	٤٦	١٠٠	٥٩٣٦	٧ - الشباب بين خمس
		٥٥	١٥٠		٨ - الرعاية الاجتماعية بالانبا

تقييد السلطة التقديرية للقاضي الجنائي في مجال الجُنح والجنايات المشددة

دكتور/محمد هشام أبو الفتوح

في الواقع أننا عندما نتجه الى القول بجعل سلطة القاضي اجبارية في الحكم بالمعقوبة المشددة (١) عند التحقق من توافر الظروف المشددة في الواقعة المطروحة أمامه لا نتحدث من فراغ . بل نستند بلا شك في قولنا هذا على المبادئ القانونية العامة فضلا عن رغبتنا الأكيدة في تحقيق العدالة الكاملة . وبيان ذلك على الوجه الآتي : -

(١) يتعين على القاضي أن يتحقق أولا من توافر الظروف المشددة في الواقعة المطروحة أمامه بمقتضى سلطته التقديرية " فإذا تحقق من توافرها التزم بالحكم بالمعقوبة المشددة التي يقررها القانون كما هي دون تعديل أو تغيير " وبذلك نصل الى تحقيق المساواة المطلقة بين جميع الأفراد في

(١) يراجع أولا في الفقه الفرنسي :

Normand, A., Traité Elementaire de Droit pénal, 1965, No. 437, p. 370, Gastion Schuind, Traité Pratique de Droit. Criminel, 1936, No. 4, p. 61, Dalloz, Répertoire de Droit Criminel et de Procédure Pénale, Tome. 1, 1953, No. 1, p. 396, Bouzat, P. et Pinatel, Traité de Droit Pénal et de Criminologie, Tome. I, 1970, No. 656, P. 656., Roger Merle et André Vitu, Traité de Droit Criminel, Volume. I, Mal, 1973, No. 719, pp. 781-782.

ثانيا : في الفقه اليوغوسلافي :

Thomas Givanovitch, Revue Internationale de Droit Pénal, 1965, p. 771.

ثالثا : في الفقه المكسيكي :

Gelestino Portepetit, Revue Internationale de Droit Pénal, 1965, p. 697.

ومما هو جدير بالذكر أن بعض التشريعات قد اتجهت الى النص على ذلك سراحة في صلبه التشريع ذاته كما هو الحال مثلا في التشريع العربي حيث ينص في الفصل ١٤٢ منه على أنه يتعين على القاضي أن يطبق على المأخذ عقوبة مخففة أو مشددة حسب الأحوال كلما ثبت لديه واحد أو أكثر من الظروف المشددة المقررة في القانون عكس ذلك اتجه المؤتمر الدولي التاسع لقانون العقوبات الذي انعقد في لاهاي عام ١٩٦٤ ، حيث قرر في توصيته الثالثة أنه « من المرجح فيه لدى المؤتمر أن يكون تطبيق الظروف المشددة أمرا اختياريا للقاضي وتأخذ بعض

المخضوع للعقوبة المشددة ، فضلا عن تحقيق الردع الكامل ، وأهداف المشرع من تقرير الظروف المشددة - إذ أن العنصر لا يعد بالطبع من قبيل الظروف إلا إذا كان من شأنه تغيير تقدير المشرع للجريمة من الوجهة الكمية مما ينصرف إلى العقوبة الواجبة التطبيق . وقد يعترض على رأينا هذا أن من شأنه سلب سلطة القاضي التقديرية وبالتالي يتعارض مع سياسة تفريد العقاب (١)

والواقع أنه لا تعارض بين رأينا هذا ، وبين سسلطة القاضي التقديرية وبالتالي مع مبدأ تفريد العقاب ، بل أننا نتجه إلى تأكيد تلك السلطة ، بجعل القاضي هو الذى يقرر فى بادئ الأمر ما إذا كان الظرف المشدد متوافرا من

الشريعات سواء المدنية أو الجزائية أو التشريعات المصرى بما ذهب إليه هذا المؤتمر .
قانون العقوبات البلجيكي م ٢/١/٥٤ ، ٢/١/٥٥ ، ٥٦ : ٥٧ ، والسويسرى (م ١/٧٧) ،
اليوناني (١/٨٩) ، الهولندي (م ٤٢١ - ٤٢٣) ، والدانمركي (م ٨٢) ، السوفيتي
(م ١/٣٤) من قانون المبادئ الأساسية للتشريع الجنائي السوفيتي ، الأورني (م ٩٦ ، ٩٧) ،
الكويتي (م ٨٥ ، ٨٦) ، العراقي (م ١٣٦) ، حيث يتجه إلى جعل تشديد العقوبة عند توافر
أحد الظروف المشددة العامة الواردة به فى المادة (١٣٥) أمرا اختياريًا للقاضي كقاعدة عامة ،
(م ١٣٨) ، المصري (م ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٢/٢٦٨ ، ٢٠٣ مكررا : المادة ١٢٨ من مشروع
الجمهورية العربية المتحدة لسنة ١٩٦٦ - يراجع د . عادل عازر - النظرية العامة فى ظروف
الجريمة ١٩٦٦ - هامش ١ - ص ٣٩٤ حيث يقرر تعليقا على تلك المادة الأخيرة : فمن المسلم
أن الظروف قد تكون وجوبية أو جزائية (غير أن الملاحظ أن المادة ١٢٧ تنص على ظروف وجوبية)
إلا أنه متى ثبت توافر الظروف ، وادى القاضي فى الحالات الجزائية تشديد العقاب ، ففي
هذه الحالة نرى وجوب الزامه بإجراء التشديد على وجه محدد ولا مانع من منحه سلطة تقديرية
فى الاختيار بين عقوبتين مثلا »

يراجع د . أكرم نجات إبراهيم : الحدود القانونية لسلطة القاضي الجنائي فى تقدير
العقوبة دراسة مقادة ١٩٦٦ - ٢٠٢ . حيث يرى أن التشديد الجزائى إنما يحقق على نحو
أفضل الهدف المقصود من نظام الظروف المشددة العامة ، وهو إيجاد تفريد أكمل للعقاب ببسط
للجبال أمام القاضي لتدرج كمي أكبر أو اختيار نوعي أوسع للعقوبة . كما يراجع أيضا
د . عبد الفتاح عبد العزيز خضر : الأوجه الإجرائية لتفريد القضاى - رسالة دكتوراه
- ١٩٧٥ - جامعة القاهرة - ص ٢٩٤ - حيث يقرر أن هذا الاتجاه (ويقصد التشديد الجزائى
للقاضي عند توافر الظروف المشددة) يمثل مسلكا محدودا من المشرع حيث يمنح القاضي حرية
مطلقة فى التشديد من عبءه عند توافر حالة من الحالات التى أوردتها على سبيل المحصر بالقانون .
والى جانب هذه الميزة فإن هذا الاتجاه يتميز أيضا بأنه يمد ضمانات تحول دون المساس بالحريات
الفردية ، إذ من المقرر أن التشديد فى حد ذاته ينطوى على خطورة ، الأمر الذى يقتضى من
المشرع أن يتولى هو بيان الحالات التى يجوز للقاضي فيها أن يرفع العقوبة وبعبارة أخرى يمكن
القول بأن هذا الاتجاه يوفق بين مبدأ الشرعية من ناحية ومتطلبات السياسة الجنائية الحديثة
وتفريد العقاب من ناحية أخرى .

عدمه في الواقعة المطروحة أمامه . ولكننا نتجه بعد ذلك الى تقييد تلك السلطة بالزامها بالحكم بالعقوبة المشددة التي يقررها القانون تحقيقا للمدالة الكاملة . ولناخذ بعض الأمثلة المستقاة من تشريعنا المصري لتوضيح وجهة نظرنا هذه :

المادة (٢/٢٦٧) مثلا تشدد عقوبة واقعة الانثى بدون رضاها يجعل عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة وجوبية للقاضي اذا كان الفاعل من أصول المجنى عليها أو من المتولين تربيتها أو ٠٠٠ الخ . فهنا وفقا لرأينا الشخصي على للقاضي أن يتحقق أولا من توافر ذلك الظرف المشدد في جريمة واقعة انثى بدون رضاها والمتمثل في صفة الأصول أو ٠٠٠ الخ . فإذا تحقق من توافره التزم بالحكم بالعقوبة المشددة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة (٢٦٧) وهي الأشغال الشاقة المؤبدة كما هي دون تغيير أو تعديل . أي أننا نسلب حقه في استعمال أسباب الرأفة وفقا للمادة (١٧) ع وبذلك نصل الى تحقيق الردع الكامل من العقوبة ، فضلا عن المدالة الكاملة حيث يتساوى جميع الجناة في الحكم بتلك العقوبة المشددة التي يقررها القانون بدون تفرقة بين دائرة جنائية في القاهرة مثلا وأخرى في الاسكندرية أو شبين الكوم ٠٠٠ الخ . أو بين قاض يمتاز بالشدة والقسوة وآخر بالرحمة والمطف . كما هو ملاحظ عملا في الأحكام الجنائية الصادرة من الدوائر المتعددة لمحاكم الجنايات . والمواقع أن استعمال سلطة القاضي التقديرية في تلك الجرائم المقترن بها ظروف مشددة ذات العقوبات الشديدة بحجة أن الاعتداء الذي تحدثه جريمة معينة إنما قد تختلف درجة جسامته من حالة لأخرى ، كما أن الضرر المترتب عليها تختلف درجة جسامته كذلك من حالة لأخرى وهكذا ٠٠٠ الخ . مما يقتضي من القاضي أن يجعل من درجة جسامته الاعتداء هذه مقياسا يحدد مقدار العقاب على أساسه ، فيكون التدرج في العقاب قائما على أساس التفاوت في درجة جسامته الاعتداء كما أن خطورة الإرادة الجنائية لدى المتهم إنما تتفاوت في الجريمة الواحدة من حالة لأخرى ، مما يقتضي من القاضي أن يجعل التفاوت في درجة خطورة الإرادة الجنائية أساسا للتفاوت في مقدار العقاب الذي ينطق به (١) .

(١) مراجع د . نجيب حسني : المرجع في شرح قانون العقوبات - القسم العام ١٩٦٦ - ١٩٦٧ - دار النهضة العربية بند ٨٧٥ - ص ٦٩٨ - شرح قانون العقوبات - القسم العام الطبعة الرابعة - ١٩٧٧ - بند ٨٦٦ ص ٨٤٩ وما بعدها .

في الواقع أنه على الرغم من اقتناعنا بما سبق ، فإننا نتجه الى أن نقول
 ليس من الأجدى أن نقارن الآن بين رأينا في سلب سلطة القاضي عند توافر
 الظروف المشددة على النحو السالف ذكره ، وبقاء تلك السلطة حيثما تتجه
 الاتجاهات الحديثة في قانون العقوبات لتوافر تلك المبررات السالفة الذكر .
 ولنرى أيهما يصل الى تحقيق العدالة الكاملة التي تتطلع اليها دائما ، فضلا
 عن الردع الكامل من العقوبة . فإذا استعمل القاضي بالفعل سلطته التقديرية
 في جنابة الواقعة أثنى بدون رضاها ، فإنه يستطيع بموجب المادة (١٧) ع
 أن يخفف عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة المقررة للفقرة الثانية محل البحث
 الى عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن . فلنرى الآن ما يترتب على الأخذ
 بذلك المبدأ من مساوئ وعيوب ونتائج مصحفة بالعدالة والمنطق : فلنفرض
 أن شخصا قدم لمحكمة الجنايات في جنابة الواقعة أثنى بدون رضاها وفقا
 للمادة (٢/٢٦٧) حيث كان من أصول المجنى عليها . فرأت هيئة المحكمة
 بعد أن تحققت من توافر الظرف المشدد ، أن هناك أحوالا وطرورا معينة تقتضى
 منهم الأخذ بأسباب الرأفة وفقا للمادة (١٧) ع فحكمت عليه بالأشغال الشاقة
 المؤقتة . ولنفرض ثانيا أن شخصا آخر قدم أيضا لمحكمة الجنايات في دائرة
 أخرى أو في نفس الدائرة السابقة بنفس التهمة . وتحققت المحكمة أيضا من
 توافر الظرف المشدد في الواقعة المطروحة أمامها . ولكنها لم تروجا
 لاستعمال الرأفة وفقا للمادة (١٧) ع فحكمت على المتهم بالعقوبة كما هو
 منصوص عليها في المادة (٢/٢٦٧) بدون نقص أو تعديل أى بالأشغال الشاقة
 المؤبدة . ولنفرض ثالثا أن شخصا ثالثا قدم أيضا لدائرة ثالثة أو لنفس
 الدائرة السابقة بنفس التهمة ، فرأت المحكمة أيضا بعد التحقق من توافر
 الظرف المشدد أن هناك أحوالا وطرورا معينة للمتهم تقتضى استعمال الرأفة
 وفقا للمادة (١٧) ع فحكمت عليه بالسجن (١) وهكذا ... الخ .

ألا نلاحظ من أول وهلة مدى اضطراب الأحكام الصادرة في تلك الجنابة
 المشددة . وهدي تفويت غرض المشرع من تقرير الظروف المشددة . ألا يعد
 مجافيا للمنطق والعدالة الكاملة أن نرى أن جريمة واحدة قرر لها المشرع عقوبة
 واحدة وهي الأشغال الشاقة المؤبدة لاعتبارات معينة لتوافر ظرف مشدد
 لديها دالا على خطورة مرتكبها ، فضلا عما تدل عليه جريمته من وحشية
 بالغة ومخالفة للطبيعة البشرية فكان لا بد من هذا الجزاء الرادع حتى يرتدع

غيره * بل اننا نرى ان هذه العقوبة غير كافية تماما ، ونهيب بمشرعنا برفعها الى عقوبة الاعدام لاستئصال مرتكبها من مجتمعنا والقضاء عليه بالموت ، لانه يأبى ان يعيش في وسطه من يتصفون بصفة الحيوانات غير المستأنسة الا بعد شأذا. وغريبا بعد ذلك ان يأتي القاضي ويحكم عليه بمقتضى سلطته التقديرية بعقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن ؟ * أين تحقيق العدالة الكاملة إذن ؟ حين يري الفرد العادي ان جريمة واحدة بهذه الوحشية والفظاعة قد قرر لها المشرع عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة ، ثم حكم فيها بثلاثة أنواع من العقوبات متفاوتة الجسامة من السجن الى الأشغال الشاقة المؤقتة الى الأشغال الشاقة المؤبدة * ليس الا اختلافا لموقع المحكمة التي قدم أمامها المتهم ، أو اختلاف القضاء الذين أصدروا الحكم وتفاوتهم بين الرجة والقسوة والسدة ... الخ ؟ ثم الست معنى أى ظروف يمكن أن تتوافر لدى فاعل تلك الجناية الميؤنة غير الانسانية ؟

ومما يزيد الأمر غرابة ودهشة أن تقدير تلك الظروف المخففة لا يخضع قاضى الموضوع فيها لرقابة محكمة النقض ، ولا أن يلتزم أن يبين فى أسباب حكمه أسباب تخفيف العقاب (١) * ولا يبين كيفية استعماله سلطته التقديرية التي تترك لفظته ، بل يكفي مجرد قوله « انه قد قدر توافر ظروف مخففة » ، وعلى ذلك فاذا أخطأ فى تقدير تلك الظروف المخففة لا يجد من يحاسبه ! * أى منطق يقول هذا ! * حيث تنحصر رقابة محكمة النقض فيما يتعلق بالتزامه فقط بالحدود المنصوص عليها فى المادة (١٧) ع لأن اغفاله هذه الحدود يعد خطأ فى تطبيق القانون ، فاذا خفف العقاب أكثر مما تسمح به المادة (١٧) أو قرر توافر الظروف المخففة دون أن يخفف العقاب ، فانه يعد مخطئا فى تطبيق القانون *

Cf. Schuermans, G., Revue internationale Droit Pénal,
1965, p. 347.

ويراجع نقض ١٩٤٢/١٢/٥ مجلة المحاماة - س ١٢ - العدد ٧ - رقم ٤٠٧ - ص ٨٢٤
غشت اتجهت فيه محكمة النقض الى القول بأن « الرأفة شعور تنبزه على مختلف لا يستطيع المرء ان يحددها حتى يصورها. في القلم أو اللسان ... ولهذا لم يكلف القانون القاضي ، وما كان يستطيع تكليفه بميائنها بل هو يقبل مجرد قوله بقيام هذا الشعور فى نفسه ولا يسأل عليه دليل » . فاذا لم تخرج محكمة الموضوع فى تقدير العقوبة عن النص القانوني فلا يسأل حسابا عن موجبات السدة ولا عن موجبات التخفيف بل حكمها نافذ حتى ولو كانت تزيدت فذكرت للسدة أو للتخفيف دلا خاطئة أو عكسة لا تنتج أيهما بل فقد تنتج عكسه *

ولذلك فأننا نهيب بمشرعنا عند النص على تشديد العقوبة في حالة توافر الظروف المشددة أن يسلب القاضي سلطته التقديرية في استعمال المادة (١٧) ع عندما يتحقق من توافر تلك الظروف ، وبذلك يصل الى تحقيق أغراضه من تقيدها ، وحتى لا يترتب على ذلك تناقضه مع نفسه ، ففي الوقت الذي يقرر فيه تلك الظروف المشددة لاعتبارات معينة قد ترد الى خطورة الجريمة المرتكبة عند توافر ذلك الظرف المشدد أو خطورها مرتكبيها ... الخ .

يسمح للقاضي بتخفيض تلك العقوبة المشددة لدرجة قد تصل الى تجريد كل أهمية للظرف المشدد من اقترائه أو ارتباطه بالجريمة . حيثما وجدنا حين خفض القاضي عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة المقررة للفقرة الثانية من المادة (٦٧) عند توافر الظرف المشدد الى عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة وهي المقررة لنموذج الجريمة البسيطة استعمالا لسلطته التقديرية وفقا للمادة (١٧) ع ، بل الى أقل من ذلك وهي عقوبة السجن ، وفي الواقع أن هذا الأمر ليس غريبا على مشرعنا فقد اتجه بالفعل في بعض النصوص القانونية التي أوردتها في قانون العقوبات وقرر فيها ظروفًا مشددة الى رأينا هذا . ولناخذ مثلا لذلك المادة (٧٧ د) في فقرتها الأخيرة حين نص فيها على أنه « ولا يجوز تطبيق المادة (١٧) من هذا القانون بأى حال على جريمة من هذه الجرائم اذا وقعت من موظف عام أو شخص بى صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة » . ولذا فأننا نطالب مشرعنا بتعميم ذلك الحكم على كافة الظروف المشددة التي أوردتها في قانون العقوبات عند اقترائها أو ارتباطها بالجرائم المختلفة تحقيقا للعدالة الكاملة ، ولأغراضه من تقرير الظروف المشددة . ويمكن لمشرعنا بلا شك اقتداءً بحذو شريعتنا الإسلامية الفراء المعادلة في جرائم الحدود والقصاص حين جعلت القاضي ملزما بالحكم بالعقوبة المقررة لهذه الجرائم عند اثباتها ، لا ينقص منها شيئا ولا أن يستبدل بالعقوبة المقررة عقوبة أخرى ، ولا أن يوقف تنفيذ العقوبة . أما تنحصر سلطته فقط في تلك الجرائم على النطق بالعقوبة المقررة للجريمة تحقيقا للردع الكامل وإيجاد العبرة في الرأي العام ووقايتة من الأفاع . فلنر ما يقوله الله سبحانه وتعالى في سورة النور حين يقول : « الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر » . تفيد هذه الآية أن الله سبحانه وتعالى قد جعل عقاب الزانية والزاني المجلد لكل منهما مائة جلدة . وأمر بعلم الأخذ بالرحمة قبلهما في سبيل تأييد دين الله . في الواقع أن هذه الآية إنما تعد خير مثال على ما نطالب به . ولنر أيضا كيف أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أمر بتنفيذ تلك العقوبات كما هي دون تغيير أو تعديل مهما توافرت من ظروف . ولناخذ مثلا لذلك ما يتمثل في حديث

الغامدية ولنطالع معا جزاء الأخير حين يقول الرسول عليه السلام : « اذن لا ترجمها وتدع ولدما صغيرا ليس له من يرضعه ، فقام رجل من الأنصار فقال : الى رضاعه يا نبي الله ، قال : فرجمها » . (رواه مسلم والدارقطني) .

وفي الواقع أن مشرعتنا الاسلامي قد حقق الردع الكامل من العقوبة بدرجة عجز عن الوصول اليها كافة المشرعين الوضعيين ، فلنر كيف أن الله سبحانه وتعالى قد أمر أن يتب توقيح العقوبة على مشاهد من الناس لينزجروا بما يرون . فلنطالع معا ما يقوله الله سبحانه في سورة النور في هذا الصدد وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين » .

ومع ذلك نتجه الى القول بأنه في بعض الجرائم بالفعل قد تختلف جسامتها أو خطورة من تكبها على الرغم من اقترانها بالظروف المشددة من حالة لأخرى . مما يوجب معها المفايرة في العقوبة المنطوق بها من القاضي . كجناية السرقة باكرام مثلا « م ٣١٤ » ع. مصرى حيث انه مما لا شك فيه أن جسامته تلك الجريمة انما تختلف من حالة لأخرى ، على الرغم من وصفها في جميع تلك الحالات على أنها سرقة باكرام : كاختلاف المبلغ المسروق مثلا أو مدى الاكراه الحاصل على المجنى عليه أو الاصابات والجروح التي لحقت به . الخ . ولذا فائنا نتجه هنا الى منح القاضي في تلك الحالات وما يماثلها قدرا من السلطة التقديرية في تحديد العقوبة تحقيقا للعدالة الكاملة أيضا التي نسمو اليها دائما . ولكن في حدود معينة يجب عليه ألا يتجاوزها بأي حال ، حتى لا تسمح له تلك السلطة بتفاوت كبير في العقوبة التي ينطق بها على المتهمين في تلك الجرائم ، والا كان في ذلك عود الى ما انتقدناه في اول الامر . وفي رأينا أنه يتم ذلك بتضييق النطاق الى حد كبير بين الحدين الأدنى والأقصى المقررين لها مثلا . أو أن يقرر المشرع للقاضي عقوبتين بديلتين يكون له الخيار بينهما ، ولكن بشرط أن يكونا من طبيعة ونوع واحد ما عدا عقوبة الاعدام فلا يكون له الخيار بينها وبين أي عقوبة أخرى مهما كانت شدتها (١) . وان كان من الملاحظ عملا أن مشرعتنا قد أتجه الى اتباع ما يخالف رأينا هذا تماما . فلنأخذ عدة أمثلة مستقاة أيضا من تشريعنا لبيان ذلك . ففي المادة (٣١٤) ع

(١) حيث نرى أن تكون هذه العقوبة وجوبية للقاضي وليست جوازية له . والحالات محددة على سبيل الحصر في القانون ، وبدون تخيير بينها وبين أي عقوبة أخرى في القانون مهما كانت

١٨٨٠

مثلا قد نص مشرعنا في فقرتها الأولى على تشديد عقوبة السرقة اذا ارتكبت باكره الى الأشغال الشاقة المؤقتة . ويعنى ذلك أن المحكمة اذا تحققت من توافر الظروف المشددة في الواقعة المطروحة أمامها يكون لها الحق وبدون التجاه الى المادة (١٧) ع في الخيار أن تحكم بعقوبة اشغال شاقة مؤقتة من ثلاث سنين الى خمس عشرة سنة وفقا للمادة (٢/١٤) ع التي تنص على أنه « ولا يجوز أن تنقص مدة العقوبة بالأشغال الشاقة المؤقتة عن ثلاث سنين ولا أن تزيد على خمس عشرة سنة الا في الأحوال الخصوصية المنصوص عليها قانونا » . أو قد تخفضها الى عقوبة السجن أو الحبس الذي لا يجوز أن تنقص مدته عن ستة شهور وفقا للمادة (١٧) ع عند استعمالها لسلطتها التقديرية المقررة في القانون . وهكذا نلاحظ مدى سلطة القاضي في المايعة التي يمكن توقيعها على المجرم كل بحسب ظروفه . فدعنا نتصور معها مدى الاجحاف بالعدالة الداملة ، والظلم الصارخ ، ومدى الاخلال بمبدأ المساواة في العقاب ، ذلك المبدأ النظري المنصوص عليه فقط في الدساتير المختلفة ، والاعلان العالمي لحقوق الانسان ، وتوصيات المؤتمرات الدولية لقانون العقوبات ، والبعيد تماما عن الواقع والتطبيق العملي عندما نجد أن القاضي في إحدى محاكم الجنايات قد حكم على متهم في سرقة باكره استعمل فيها العنف مع مجنى عليه وسرق نقوده دون ذنب جناه بالحبس لمدة ستة أشهر ! وفي دائرة أخرى بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمسة عشر عاما وهكذا . . . الخ . فدعنا نتساءل ما هي الظروف أو الأحوال التي يمكن أن تبرر ذلك التفاوت الجسيم في العقوبة الملتقوى بها من القاضي في جريمة من طبيعة واحدة الذي قد يصل الى النزول بالعقوبة على شخص ارتكب سرقة باكره على مواطن برى الى الحبس لمدة ستة أشهر مثلا ؟ . هل تختلف جساماة الجريمة أو خطورة مرتكبيها عندئذ الى المدى الذي يمكن أن يبرر الحكم على أحدهما بالحبس ، والآخر بالأشغال الشاقة المؤقتة ؟ . وأين كان تقدير المشرع حينئذ عند وضعه لتلك العقوبة المشددة في صلب التشريع ؟ . ان القاضي بلا شك بعقوبته الهزيلة هذه التي أصدرها على متهم في جنائية سرقة باكره بالحبس . قد جرد جريمة السرقة من الظرف المشدد الذي قرره المشرع لها لخطورة مرتكبيها وازدياد جسامتها عن نموذج السرقة البسيطة (م ٣١٨) ع الذي قرر لها بعقوبة الحبس الذي لا يتجاوز سنتين .

فاستعمال القاضي اذن سلطته التقديرية في جنائية السرقة باكره والحكم فيها بعقوبة الحبس جعلها مساوية تماما لنموذج السرقة البسيطة أي جردها من الظرف المشدد الذي سبق أن قرره لها المشرع في المادة (٣١٤) ع . وهكذا

وقع المشرع فى التناقض مع نفسه ففى الوقت الذى نص فيه على ذلك الظرف المشدد لجريمة السرقة وقرر لها عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة قد أعطى للقاضى بموجب سلطته التقديرية وفقا للمادة (١٧) ع أن يخلعها من هذا الظرف المشدد . أو المادة (٢٣٤) ع فى فقرتها الأخيرة حين شدد المشرع عقوبة القتل العمد فجعلها بالخيار بين الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة . وقد سبق لنا انتقاد ذلك بالقول بأنه لا يجوز أن تخير عقوبة الإعدام مع أى عقوبة أخرى مهما كانت شدتها بل يجب أن تحدد حالات الحكم بالإعدام على سبيل الحصر ، وأن تكون وجوبية للقاضى تحقيقا للمعادلة الكاملة أو المادة (١/٢٤١) حين جعل المشرع للقاضى الخيار بين الحبس والغرامة (١) .

ولذا فإنتا نهيب بمشرعنا اتباع ما قررناه فى هذا الصدد تحقيقا للمعادلة الكاملة . وهذا ليس أمرا غريبا عليه أيضا فقد اتبعه بالفعل فى بعض النصوص التى أوردناها فى صلب التشريع الجنائى . كما هو الحال فى المادة (٢٤٠) التى تعاقب على جناية العاهة المستديمة بالسجن من ثلاث سنين الى خمس سنين . وهكذا استعرضنا رأينا بوجود الزام القاضى بتشديد عقوبة الجريمة عند التحقق من توافر الظروف المشددة كما هى واردة فى النص التشريعى بدون نقص أو تعديل ، أى بدون استعمال سلطته التقديرية وفقا للمادة (١٧) ع مهما كانت الظروف . وذلك اذا كانت ذا حد واحد كالإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة . أما اذا كانت ذا حدين فقد طالبنا المشرع بتضييق الفارق بينهما الى حد كبير . وأما اذا كانت بالخيار بين عقوبتين ، فقد طالبنا المشرع أيضا أن يكون الخيار بين عقوبتين من طبيعة ونوع واحد . وبذلك نصل الى تحقيق المعادلة الكاملة والردع الكامل ومبدأ تفريد العقاب واحترام السلطة التقديرية للقاضى بما لا يخل من مبدأ المساواة فى العقاب ، وبما لا يتعارض مع إرادة المشرع .

(١) فى الواقع نحن لا نوافق على هذا الخيار أيضا إذ يمكن أن يتصور معه أن القاضى يستطيع مثلا وفقا لتلك المادة التمتع تعاقب كل من أحدث بغيره جرحا أو ضربات تشأ عنها مرض أو عجز عن الأشغال الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تزيد على خمسين جنيها مصريا . أن يحكم بعقوبة غرامة على الجانى قدرها خمسة قروش اذا ترتب على فعله مرض أو عجز الجنى عليه عن الأشغال الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما . ذلك الظرف المادى المشدد المختزن بجريمة الضرب أو الجرح العمد .

**Restriction du pouvoir du juge pénal
dans le domaine des délits et crimes aggravés**

**Elaboré par le Lieutenant-colonel
Mohamed Hesham Aboul Fetouh
de L'Académie de Police**

En fait quand nous penchons à dire que le pouvoir du juge soit péremptoire en statuant une peine aggravée lors de la réalisation de circonstances aggravantes dans le fait à lui soumis nous ne parlons pas de néant, nous nous appuyons plutôt sur les principes juridiques généraux, outre notre volonté ferme de réaliser l'équité la plus complète. Voici ce que nous indiquons :

Il échet au juge de réaliser l'existence de circonstances aggravantes dans l'affaire à lui soumise en vertu de son pouvoir discrétionnaire. S'il réalise l'existence desdites circonstances il s'oblige à condamner à la peine aggravée établie par la loi sans modification ni changement. Nous arrivons par là à réaliser l'équité absolue entre tous les sujets à se soumettre à la peine aggravée, outre la réalisation de la répression complète ainsi que les buts visés par le législateur d'établir les circonstances aggravantes.

Cette opinion peut être contestée en ce qu'elle retire du juge son pouvoir discrétionnaire et est partant contraire à la politique d'individualisation de la peine.

En fait il n'existe aucune opposition entre notre opinion et le pouvoir discrétionnaire du juge et par conséquent au principe de l'individualisation de la peine, mais que nous penchons à affirmer ce pouvoir en laissant au juge d'établir en premier lieu, l'existence ou non de la circonstance aggravante mais nous penchons ensuite à restreindre ce pouvoir en l'obligeant à statuer la peine aggravée établie par la loi dans le but de réaliser l'équité complète.

Néanmoins nous penchons à dire que dans certains crimes l'acte

peut différer en gravité, l'auteur en dangérosité malgré son accompagnement de circonstances aggravantes d'un cas à l'autre.

C'est pourquoi nous penchons dans lesdits crimes à donner au juge une certaine quantité de pouvoir discrétionnaire à déterminer la peine dans le but de réaliser l'équité complète à laquelle nous aspirons toujours, mais dans certaines limites qu'il ne doit pas dépasser afin que ce pouvoir ne lui permette pas de grands écarts dans les peines qu'il inflige aux coupables, auteurs desdits crimes sinon nous retrouvons nos pas vers ce que nous avons critiqué en premier lieu.

Nous opinons pour la réduction de l'écart entre la peine maxima et la peine minima établies par la loi, ou que le législateur établisse deux peines succédanées entre lesquelles le juge fera le choix, mais à la condition qu'elles soient de la même nature et du même genre.

الفرق بين شرطي الخطر والاستعجال في دعوى الحراسة المستعجلة الأستاذ عبد المنعم الشربيني

الخطر : نصت المادة ٧٣٠ من القانون المدني في فقرتها الثانية على أنه يجوز للقضاء أن يأمر بالحراسة إذا كان لصاحب المصلحة في منقول أو عقار قد تجميع لديه من الأسباب المعقولة ما يخشى معه خطراً عاجلاً من بقاء المال تحت يده حائزه - فيجب لاختصاص القضاء المستعجل بنظر دعوى الحراسة أن يتقارفر في الدعوى شرط الخطر العاجل الذي لا يكفي لدرته اجراءات التقاضي العادية ويجب أن يكون الخطر جدياً أي قائماً على سند من الجدد يكشف عنه ظاهر أوراق الدعوى ومستنداتها - والقاضي المستعجل يفحص ظاهر المستندات وظروف الدعوى لتعرف ما إذا كان هذا الزكن من أركان الدعوى متوافراً من عدمه لمعرفة ما إذا كان الخطر العاجل جدياً أم غير جدي (١) - وإذا ما أثير نزاع بين الطرفين في هذا الصدد فإنه يفصل فيه من ظاهر المستندات توصلاً لتحديد اختصاصه ، فإذا استبان مثلاً من فحص الأوراق أن أعمال المدعى عليه على عقار تدل على سوء نية أو إهمال جسيم. تضيق معها الحقوق أو تضعف وأنه مثلاً غير ملء بحديث يصعب الرجوع عليه بحقوق رافع الدعوى فإن عدمها يتوافر معه الخطر الجاد المخول لاختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى .

وبالرغم من أن المادة ٧٣٠ من القانون المدني قد أشارت إلى الخطر العاجل بحسبانه حالة من الحالات التي يحكم فيها بالحراسة القضائية إلا أن الفقه (٢) والقضاء قد استقرا على أن الخطر العاجل ركن أساسي للحكم في جميع دعاوى الحراسة القضائية ، وذلك سواء كانت دعوى الحراسة مستعجلة أو موضوعية فإذا استبان للقاضي المستعجل من ظاهر الأوراق والمستندات عدم جدية الخطر الذي يزعمه المدعى فإنه يقضى بعدم اختصاصه كان يتضح أن الخطر موهوم تقي ذهن المدعى أو أنه خطر مفصل من جانبه بتصرفات ارتكبتها هو خدمة للدعوى (٣) أو كان يتضح أن الخطر المدعى به هو خطر قديم زالت آثاره

* قاضي محكمة الجيزة .

(١) لقضى ١٩٥٤/٣/٢٥ - المكتب الفني - ٥ - ٥٥٣ .

(٢) الدكتور عبد الحكيم فراج - الحراسة القضائية - طبعة ثانية ص ٢٧ .

(٣) كامل مرسى - العقود المسماة - الجزء الأول - طبعة ثانية ص ٦٤٦ .

واعقبته أفعال محت الماضي وجعلت تصرفات المدعى عليه الحالية حسنة بحيث لا يخشى منها على المال وبحيث يصبح الخطر مجرد فكرة قديمة لا تؤيدها بل تنضبها الوقائع التالية والأفعال الحالية . كما يجب لاختصاص القضاء المستعجل أن يكون الخطر ليس فقط خطرا عاجلا بل أن يتخذ صورة جادة لا يكفي في درئها إجراءات التقاضي العادية (وهذا هو الاستعجال الذي سوف نتكلم عنه) ذلك أنه إذا كان الخطر عاجلا ولكن تكفي في دفعه إجراءات التقاضي العادية أختص القضاء العادي دون المستعجل بنظر دعوى الحراسة فالخطر العاجل إذن على درجات والقضاء المستعجل لا يختص إلا إذا وصل الخطر العاجل مرحلة خادة لا يكفي في درئها إنجاز إجراءات التقاضي العادية . فدعوى الحراسة في الأصل من اختصاص القضاء الموضوعي سواء رفعت إليه كدعوى أصلية ، أو رفعت إليه بطريق التبعية لدعوى أصل الحق لينظرها كقضاء موضوعي لا كقضاء مستعجل . ولكنها في كثير من الأحيان قد تأخذ صورة جادة مستعجلة فعندئذ يختص بنظرها القضاء المستعجل سواء أكان هو قاضي الأمور المستعجلة أم القاضي الجزئي بصفته قاضيا للأمور المستعجلة ، أم محكمة الموضوع بطريق التبعية لدعوى أصل الحق عملا بالفقرة الأخيرة من المادة ٤٥ مرفعات لينظرها كقضاء مستعجل لا كقضاء موضوع .

أما الدرجة الأقل من الخطر العاجل التي (١) تكفي في درئها إجراءات التقاضي العادية فهي تدخل في اختصاص القضاء العادي وحده ، وحالات الخطر الموجب لفرض الحراسة القضائية لا تدخل تحت حصر ، فهي تختلف باختلاف الظروف والأحوال ويترك تقديرها للقاضي ، الذي ينظر الدعوى . ولذلك . كان تقدير توافر الخطر من عدمه غير خاضع لرقابة محكمة النقض متى كان هذا التقدير قائما على أسباب تكفي لحمله . وإذاثار النقاش بين طرفي الخصومة إمام القضاء المستعجل حول توافر ركن الخطر بشروطه سالفة الذكر أو عدم توافره فإنه يختص بتمحيص هذا النقاش من ظاهر المستندات توصلا إلى تحديد اختصاصه بنظر دعوى الحراسة من عدمه فإن استبان من فحص ظاهر المستندات أن ركن الخطر غير متوافر قضى بعدم اختصاصه بنظر الدعوى وإن اتضح له من فحصه الظاهري أن ركن الخطر متوافر فإنه يقضى في الدعوى متى تكاملت عناصرها الأخرى ، أما إذا اتضح له أن ظاهر المستندات لا يكفي لترجيح إحدى الكفتين على الأخرى وأن هذا الترجيح لاحدى وجهتي النظر يستلزم فحصا متعمقا خارجا عن ظاهر المستندات وظروف الدعوى فإنه

(١) محمد علي راسد - قضاء الأمور المستعجلة - الطبعة الخامسة -

لا يختص بإجراء هذا الفحص (كالأمر بإحالة الدعوى الى التحقيق أو ندب الخبراء أو توجيه اليمين الحاسمة المتمة أو غير ذلك من وسائل الفحص الموضوعية) اذ أن مثل هذا التصرف من جانبه ينطوى على مساس بأصلي الحق المحرم عليه .

الحراسة على الوقف :

مؤدى نصوص القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بجل الأوقاف على غير الخبرات أن الأوقاف الأهلية اعتبرت جميعها منقضية وأصبحت أموالها ملكا حرا للواقف أو المستحقين على النحو المبين في تلك النصوص والى أن يتم تسليم هذه الأموال اليهم على النحو المبين في تلك النصوص فانها تكون تحت يد الناظر لحفظها وإدارتها وتكون للناظر في هذه الفترة صفة الحارس ويمتنع عليه بصفته هذه أن يستأجر تلك الأموال من المستحقين ، وإنما يجوز له ذلك بعد أن يتم تسليمها اليهم .

الاستعمال :

لم تات المادة ٤٥ من قانون المرافعات بتعريف للاستعمال واكتفت بالقول بأن القاضى المستعمل يحكم فى المسائل المستعجلة التى يخشى عليها من فوت الوقت دون أن توضح الحالات التى يتوافر فيها الاستعمال بل تركتها لتقدير المحاكم تصل إليها من ظروف الدعوى ووقائنها غير المتنازع عليها جديا فالاستعمال حالة مرنة غير محددة وليست بمقياس واحد يمكن تطبيقه فى كل الأحوال بل طواهر فالاستعمال متعددة وقد تبرر فى حالة وتختلف عليها فى أخرى والمرجع فيها الى تقدير القاضى حسب ظروف الحال فى كل دعوى على حدة .

وقد جرى الفقه والقضاء على تعريف الاستعمال بأنه هو الخطر الحقيقي (١) المحدث بالحق المراد المحافظة عليه والذي يلزم دهره عنه بسرعة لا تكون عادة فى التقاضى العادى ولو قصرت مواعيده .

ويتوافر فى كل حالة اذا قصد من الاجراء المستعمل فيها منع الضرر المؤكده الذى يتعذر تعويضه أو اصلاحه اذا حلت كاثبات حالة مادية قد تتغير

(١) نقض جلسة ١٩٧٤/٢/١٨ - الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٣٨ ق - مجموعة المكتب الفنى
السنة الخامسة والعشرين .

أو تزول مع الزمن أو المحافظة على أموال متنازع عليها تتأثر حقوق أصحابها أو من له مصلحة فيها من استمرار تركها في يد الحائز الفعل لها .

وقد عرفت محكمة النقض الاستعجال في بعض أحكامها وهي في مقام تحديد اختصاص القضاء المستعجل بالأمور الوقتية التي يخشى عليها من فوات الوقت ، فقالت أن اختصاص القضاء المستعجل بهذه الأمور يتوافر بتوافر شرطين أولهما أن يكون المطلوب إجراء لا فصلا في أصل الحق والثاني قيام حالة استعجال يخشى معها طول الوقت الذي تستلزمه إجراءات التقاضي لدى محكمة الموضوع .

وينشأ الاستعجال من طبيعة الحق المطلوب صيانتة ومن الظروف المحيطة به لا من فعل الخصوم أو اتفاقهم ، وعلى ذلك فلا يتوافر الاستعجال لمجرد رغبة رافع الدعوى في الحصول على حكم في طلباته بسرعة فإذا تأخر المدعى في رفع دعواه أمام القضاء المستعجل وكان من شأن هذا التأخير في الخصوصية المطروحة للبحث أن يزيل عن الدعوى صفة الاستعجال فيها تعين على القاضي المستعجل أن يحكم بعدم اختصاصه بنظرها . لأن مثل هذه الدعوى لا تكون متوافرة على شرط الاستعجال بل مستتفة إلى مجرد رغبة الخصم في الحصول على حكم سريع وهذا وحده لا يسبغ الاستعجال على الدعوى .

وتطبيقا لذلك قضى بأن صفة الاستعجال التي تبرر اختصاص قاضي الأمور المستعجلة يجب أن تستمد من طبيعة الحق المتنازع عليه أو من الظروف (أ) التي تحيط بهذا الحق ، ولا يمكن أن تكون من صنع الخصوم بمعنى أنه لا يجوز للأفراد أن يتوانوا عن المطالبة بحقوقهم في الوقت المناسب ثم يلجأون في آخر وقت إلى قاضي الأمور المستعجلة لاثبات حالة هذه الحقوق باعتبار أنها مهددة بالضياع ولا يمكن أن تستدرك إلا بإجراءات قاضي الأمور المستعجلة كما قضى بأن الاستعجال ليس صفة إرادية للمدعي يدعيها متى أراد فيصطدم بالاستعجال في الحالة التي تستلزم مدة طويلة قبل رفع الدعوى أو قبل استئناف الحكم الابتدائي الصادر فيها . فإذا رفع أيهما بعد ذلك اعتبر غير مقبول فإذا ثبت أن عدم اندفاع الجارن للزيع في خزينة المحكمة قد مضى عليه أكثر من سنة ونصف فلا يختص القاضي المستعجل بنظر دعوى استبدال

الحارس المؤسسة على عدم ايداعه الريع أكثر من سنة ونصف ، كما قضى بأن الاستعجال لا يقصد به رغبة المتقاضى فى الحصول على حكم سريع فى دعواه بل هو الضرورة الملحة لوضع حل مؤقت للنزاع يخشى على الحق فيه بضى الوقت لو ترك حتى يفصل فيه القضاء الموضوعى ولو قصرت المواعيد كما قضى بأن الاستعجال يستمد كيانته من طبيعة الحق ذاته ومن الظروف المحيطة به د من عمل الخصوم أو اتفاقهم والقاضى يستلهم وينتزع هذا الوصف من تكييف مدعيه وتبيان سنده فى صحيفة دعواه أو من بيان الوقائع التى تنكشف بمناقشة طرفى الخصومة أمامه - وقضى أيضا بعدم اختصاص القاضى المستعجل بنظر الدعوى لانعدام وجه الاستعجال فى حالة طلب إعادة توصيل التيار الكهربائى لمزول أحد المشتركين اذا قطعت عنه شركة النور لنزاع بينهما بخصوص تنفيذ عقد الاشتراك أو ينزع قطع من الحديد مثبتة فى حوائط منزل لتوصيل أسلاك التلغراف أو التليفون اذا بنى طلب رفعها على مجرد حق صاحب المنزل فى الملكية ومعارضة فى وضع قطع الحديد بغير اتفاق سابق معه على ذلك ، لا على كون وهما ينسب اخلالا فى بناء المنزل أو يفكر صفو مكانه أو راحتهم (١) .

الا أنه يلاحظ أن مجرد التأخير فى رفع الدعوى المستعجلة لا يؤثر بذاته فى طبيعة الحق المستعجل أو يغير من ماهيته ويجعله فى عداد الحقوق العادية لما سبق ذكره . من أن تقرير الحق وصفته يكونان بحسب طبيعته لا بواسطة اجراءات التقاضى أو فعل الخصوم ، فإذا كان الحق مستعجلا بطبيعته أو معتبرا كذلك حكما فلا يغير منه أو اختصاص القضاء المستعجل بنظره والفصل فيه تأخير صاحبه فى المطالبة باجراء تحفظى مؤقت عنه (٢) خصوصا اذا كان سبب التأخير فى الدعوى يرجع الى رغبة صاحب الحق فى الحصول على حقه بالطرق الودية أو لانه لم يلجأ الى التقاضى الا لمأطلة خصمه فى أداء الحق ومراوغته فيه وقصد كسب الوقت اذ لا يعقل أن تكون الرحمة بالمدين والشرف فى المعاملة وسيلة لضياح الحقوق وأن يكون الدائن طيب القلب فى مركز أسوأ من الدائن الذى يتشدد فى المطالبة بحقوقه . بل أن المنطق يقضى بتساويهما معا فى تطبيق القانون عليهما ذلك القانون الذى أسس على الرحمة والعدالة وصيانة الحقوق وتقريرها بين الناس فمثلا يبقى الاستعجال وبالتالى اختصاص المحكمة المستعجلة بنظر الدعوى التى يرفعها الدائن لشخص مستحق فى وقت

(١) أسيوط الكلية ٢٢/٣/١٩٣٤ - المحاماة السنة ١٤ - ٦٣٩ المحاماة ١٤ - القسم الثانى .

(٢) مستعجل - أغسطس ١٩٣٢ مستعجل مصر - ١٩٤٠/١١/٨ - المحاماة - ٢١ - ٤٨٧

مستعجل مصر ١٩٣٣/١٢/٨ - المحاماة - ١٨ - ٣٧٧

بطلب وضع أعيان الوقف تحت الحراسة القضائية الحصول على دينه إذا استحاله عليه استيفاؤه من حصة المدين المستحق في الوقف التي لا يملك غيرها بطريق حجز ما للمدين لدى الغير بسبب توافر الناظر مع المستحق ، أو يكون نفس المستحق هو الناظر ول يشمر الحجز تحت يده حتى ولو تأخر الدائن في رفعها رغبة منه في الحصول على دينه إنفاقا أو بسبب اتخاذ إجراءات تنفيذية أخرى (١) .

وفي هذا تقول محكمة النقض انه متى كان الحكم قد قرر أنه يبين من ظاهر المستندات أنه سبق أن قضى نهائيا للمطعون عليه على الطاعن في دعوى ايجار الدكان وبيع المخزن ، المقتامين على الأرض موضوع النزاع بأصلاتها وتسليمها للمطعون عليه ، كما قضى نهائيا برفض دعوى الملكية التي أقامها عليه الطاعن عن الأرض المذكورة بما عليها من مبان واستخلص من ذلك أن يد الطاعن عليها بلا سند قانوني وأن الاستمرار في حيازتها تكون خطل على حقوق المطعون عليه مما يتوافر معه ركن الاستعجال (٢) ، ولا يتفيه قيام النزاع قبل رفع الدعوى يزمن بفعل الطاعن ، فإن هذا الذي استخلصه وهو بسبيل تقدير توافر الاستعجال المبرر لاختصاص القضاء المستعجل هو استخلاص موضوعي سالف (٣) .

اما اذا كان القصد من التأخير في رفع الدعوى التنازل ضمنا عن الحق في طلب الاجراء المستعجل (٤) وتركيب حقوق الخصم في أثناء ذلك ، فإن الاستعجال يضيّع ويصبح لا وجود له ، ويجب لذلك طرح التقاضي أمام محكمة الموضوع المختصة لا المحكمة المستعجلة (٥) .

قواعد الاستعجال أثناء نظر الدعوى أو الطعن :

ويقدر الاستعجال في الوقت المنظور فيه الدعوى فاذا رفعت القضية أمام القضاء المستعجل متوافرة على ركن الاستعجال ثم افتقدت هذا الوصف أثناء نظرها وقبل الفصل فيها (٦) لأي سبب من الأسباب وجب على المحكمة

(١) الحاماة ١٩٣٨/٧/٢٠ - الحاماة - ٢١ - ٩٩ .

(٢) استئناف مختلط ١٩٣٦/١/٧ و ١٩٣٦/١/٢١ و ١٩٣٩/١/٣١ .

(٣) نقرض ١٩٥٢/٥/١٤ - مجموعة التبويب - ٤ - ١٠١٤ .

(٤) مسدجل مصر ٣٦/٨/٢٩ - الحاماة ١٧ - ٢٣١ .

(٥) مستعجل اسكندرية ٥٤/٤/٩ - القضية ٦٨٩ سنة ١٩٥٤ مدني .

(٦) مسدجل اسكندرية - حكم لم ينشر .

ان نغضى بعدم اختصاصها بنظرها طالما ان الدعوى وقت الفصل فيها أصبحت معتبرة الى ركن الاستعجال ذلك أن القضاء المستعجل قضاء استثنائي قصد به دمج الخطر الداهم عند توافر الاستعجال الذى يلزم درؤه بسرعة لا تتوافر سوى السعاضى العادى بحيث ينتهى هذا الاستعجال سواء وقت رفع الدعوى او انتهاء نظرها لا يكون لتدخله محل .

ويجرى أعمال هذه القاعدة على الدعوى المستعجلة سواء كانت فى مرحلتها الأولى أمام محكمة أول درجة أم فى مرحلة الطعن ومن ثم اذا طعن فى الحكم الصادر من القضاء المستعجل تعين على محكمة ثاتى درجة عند بحث الاستعجال ان تقرر ذلك أثناء نظر الاستئناف أمامها لا وقت صدور الحكم للطعون فيه . . . وترتيباً على ما تقدم قضى بعدم وجود وجه للاستعجال اذا رفع شخص استئنافاً عن حكم مستعجل صدر ضده ثم ترك الاستئناف للشطب وجدد بعد مدة طويلة من حكم الشطب مما استتفقت منه المحكمة عدم وجود أى خطر على حقوقه - او الفرض ان يكون التراخى الذى يدور من المدعى او المستأنف من شأنه ان يفقد الدعوى وصف الاستعجال فى الخصوصية المطروحة للبحث بمعنى ان ترك الدعوى للشطب او التراخى فى السير فيها لا يؤدى بطريقه الزوم والاقتضاء الى زوال وصف الاستعجال عنها ، بل أن الأمر يرجع الى فحص كل حالة بطورها ، وقد يبين من ظروف الحال ان وصف الاستعجال ما زال متخلفاً بالدعوى رغم تركها للشطب فترة من الزمان او رغم التراخى فى السير فيها بعض الوقت . وقد قضت محكمة النقض بأنه لا يمنع من قيام (١) بمصلحة الطاعن فى طلب نقض الحكم الصادر من القضاء المستعجل أن الأراضى القضاء التى قضى بطرده منها قد تغيرت معالمها إذا اقيم بها بناء ضخم أو أنه الطاعن بعد ان رفع دعوى الموضوع عاد فتركها وكفست المحكمة بشطبها فانه الطعن من شأنه اذا ما قبل ان يزول الآثار التى ترتبت على الحكم المنقوض وشطب دعوى الموضوع لا يمنع قانوناً من تجديدها .

وثمة رأى يذهب الى القول بأنه العبرة فى تحقيق ركن الاستعجال هي بتوافره وقت رفع الدعوى لا وقت اصدار الحكم والرأى الراجح هو الذى اخذت به أغلب الشراح (٢) .

(١) قضى ١٩٤٨/٢/٢٦ - مجموعة عمر - الجزء الخامس - صفحة ٥٥

(٢) الأستاذ محمد المشاوى وعبد الوهاب المشاوى فى مؤلفهما قواعد المرافعات فى التشريع المصرى والقانون طبعه سنة ١٩٥٧ صفحة ٢٥٦ .

تحقيق الاستعجال بعد رفع الدعوى :

وقد يحصل العكس فترفع الدعوى الى القاضي المستعجل غير متوافر فيها شرط الاستعجال ، ثم يتوافر هذا الشرط أثناء نظرها وقبل صدور الحكم فيها فهل يقضى بعدم اختصاصه رجوعاً للأصل المقرر في فقه المرافعات من ان المناط في تحديد الاختصاص هو بالوقت الذي رفعت فيه الدعوى ؟ أم انه يختص بنظرها لتوافر شروط الاستعجال بعد رفع الدعوى ؟ ذهب القضاء في هذا الى ان القاضي المستعجل (١) يختص بنظر مثل هذه الدعوى وأنه لا يمنع اختصاصه كون هذا الاستعجال قد طرأ على الدعوى بعد رفعها ولم يكن قائماً وقت رفعها وسيندرج هذه الأحكام هو أن تقرير قاضي الأمور المستعجلة لأسباب الاستعجال التي تسوغ اختصاصه بنظر الدعوى ، يجب أن لا يتقيد بوقت رفعها ، بل بما قام منها وقت الفصل فيها .

رقابة محكمة النقض لتوافر شرط الاستعجال :

وجود الاستعجال وعلمه مسألة تتعلق بوقائع الدعوى ومثروكة لتقدير المحكمة التي تنظر الدعوى المستعجلة ولا رقابة عليها من محكمة النقض (٢) ، وقد قضت محكمة النقض بأن توافر الاستعجال الذي يبرر اختصاص القضاء المستعجل هو من الأمور الموضوعية التي يستقل بتقديرها القاضي المستعجل فبنتي كان الحكم قد عني ببيان أوجه الاستعجال وكان ما بينه من ذلك مبرراً لاختصاصه فلا يجوز إثارة ذلك أمام محكمة النقض ، ومن ثم فلا يجوز الدفع بعدم الاختصاص لعدم وجود الاستعجال لأول مرة أمام محكمة النقض (٣) ، لتطابق هذا الدفع بأمر يمتزج فيه القانون مع الوقائع المادية .

الفرق بين الطلب المستعجل والطلب الوقتي :

من المقرر أن وقتية الاجراء شيء والاستعجال شيء آخر فقله يكون الاجراء وقتياً ولكنه غير مستعجل فيخرج عن اختصاص القضاء المستعجل ، وقد يكون الاجراء وقتياً (٤) ولكن الفصل فيه يقتضى بحثاً موضوعياً غير ياد من ظاهراً المستندات فيخرج عن اختصاص القضاء المستعجل .

(١) حكم قاضي الأمور المستعجلة بمحكمة مصر ١٩٣٣/٦/٢٣ المحاماة - ١٣ - ١٦٤ .

(٢) نقض ١٩٥١/٣/٢٢ - مجموعة التبويب - السنة الثانية صفحة ٤٥٨ .

(٣) نقض ١٩٥١/١١/٢٩ - مجموعة التبويب - ٣ - ١٢٩٠ .

(٤) نقض ١٩٥١/١١/٢٩ - مجموعة التبويب .

إلا من جهة أخرى فإن القاضي الموضوعي إذا أثير أمامه عند نظر هذا الطلب الوقتي نزاع يتعلق (دعوى الحيابة) بالحيابة أو بتوافر أركانها فإنه يملك أن يحيل الدعوى إلى التحقيق أو يبدد الخبر أو يوجه اليمين الحاسمة إذا كان ظاهر المستندات غير كاف في الكشف عن المنازعة حول الحيابة .
أما القاضي المستعجل فإنه يتبين توافر شروط الدعوى ويفحص المنازعات التي تثار أمامه في صدها أخذاً من ظاهر المستندات - فالأصل أن يختص القاضي الموضوعي بنظر دعوى وقف الأعمال الجديدة ودعوى استرداد الحيابة وذلك بالرغم من أن هذا الطلب وقتي ولكن طلب وقف الأعمال الجديدة أو استرداد الحيابة قد يتخذ صورة حادة مستعجلة وعندئذ يختص القضاء المستعجل بنظره وأن طلب الحراسة طلب وقتي ولا يمس أصل الحق ومع ذلك يختص القضاء العادي بنظره إذا كان الخطر يكفي في دفعه إجراءات التقاضي العادية ويختص القضاء المستعجل بنظره عند توافر الاستعجال إذا وصل الخطر العاجل مرحلة حادة لا تكفي في درئها اتخاذ إجراءات التقاضي العادية . فإن الدعاوى الوقتية قد تكون موضوعية غير مستعجلة وقد تكون في بعض صورها حادة مستعجلة والقضاء المستعجل لا يختص بنظر الأولى ويختص بنظر الثانية ، فالأصل أن دعوى الحراسة وهي طلب وقتي تدخل في اختصاص القضاء الموضوعي سواء رفعت إليه كدعوى أصلية أو رفعت إليه بطريق التبعية لدعوى أصل الحق لينظرها كقضاء موضوعي لا كقضاء مستعجل ، ولكنها في كثير من الأحيان قد تأخذ صورة حادة مستعجلة فعندئذ يختص بنظرها القضاء المستعجل سواء أكان هو قاضي الأمور المستعجلة أم القاضي الجزئي بصفتة قاضياً للآمر المستعجلة أم محكمة الموضوع بطريق التبعية لدعوى أصل أطلق عملاً بالفقرة الأخيرة من المادة ٤٦ من إصاات .

الفرق بين الاستعجال وبين نظر الدعوى على وجه السرعة :

ينص المشرع أحياناً في بعض الدعاوى على أن يجري البت فيها على وجه (١) السرعة كدعاوى الشفعة ودعاوى شهر الاعسار فقد نصت المادة ٩٤٣ مدني على أن يحكم في دعوى الشفعة على وجه السرعة كما نصت المادة ٢٥٠ مدني على أن تنظر دعوى شهر الاعسار على وجه السرعة - والنص من جانب المشرع على نظر منازعة على وجه السرعة ليس من شأنه أن يجعلها من قبيل المسائل المستعجلة التي يختص بها القضاء المستعجل بل لا يعلو أن يكون من مجرد

(١) الدكتوراة أمينة النمر في مناهل الاختصاص والحكم في الدعاوى المستعجلة صفحة ١١٤

للقاضى على عدم تأخير البت فى القضية فالفرق بين الدعوى التى يفصل فيها على وجه السرعة والدعوى المستعجلة كالفرق بين الدعوى العادية والدعوى المستعجلة فالدعوى التى يفصل فيها على وجه السرعة لا تعدو أن تكون دعوى عادية يفصل فيها على وجه السرعة فصلا موضوعيا وليس فصلا مؤقتا وإن كان المشرع يبحث القاضى على التعجيل بالبت فيها إلا أن هذا وحده لا يوفر لها الاستعجال الذى يخول التقاضى أمام القضاء المستعجل ما دامت الدعاوى التى يبت فيها على وجه السرعة ترمى الى تقرير حقوق والتزامات تبعد عن ولاية القضاء المستعجل التى لا تشمل سوى الأمر بعمل أو اجراء مؤقت *

الاستعجال فى دعوى الحراسة المستعجلة :

سبق أن بينا أن الاستعجال هو الخطر الحقيقى المهدد للمراد المحافظ عليه والذى يلزم درؤه بسرعة لا تكون عادة فى التقاضى العادى ولو قصرت مواعيده - وهذا التعريف يسرى أيضا على دعوى الحراسة المستعجلة كالشأن فى كافة الدعاوى المستعجلة وقد وضعنا أن الخطر العاجل ركن لازم لنظر (١) دعاوى الحراسة أمام محكمة الموضوع والخطر يتوافر فى الحراسة التضائية إذا كان يخشى هلاك المال أو ضياعه أو تلفه أو هلاك ثماره أو ضياع إيراداته فى يد حائزها ، كذلك إذا كان يخشى على المال أو إيراداته من احتمال افسار حائزه - ولكن الاستعجال غير لازم لنظر دعوى الحراسة أمام محكمة الموضوع وإنما هو لازم فقط لنظرها أمام القضاء المستعجل بمعنى أن الخطر الذى يكفى فى درئه اجراءات التقاضى العادى كاف لنظر دعوى الحراسة أمام القضاء الموضوعى ولكنه غير كاف لنظرها أمام القضاء المستعجل بل يلزم فوق ذلك توافر الاستعجال أى أن يكون الخطر حادا بحيث يلزم درؤه بسرعة لا تكون عادة فى التقاضى العادى ولو قصرت مواعيده *

ولكن بعض الشراح يذهب الى القول بأن الاستعجال ليس شرطا لاختصاص القضاء المستعجل بنظر دعوى الحراسة (٢) بل هو شرط موضوعى لقيام الحراسة ولكن هذا الرأى محل نظر كبير والراجع فى الفقه والقضاء هو الرأى العكسى *

ومن المقرر أن شرط الاستعجال شرط متعلق بالنظام العام وأنه ينشأ

(١) الدكتور عبد الرزاق السنهورى ج ٧ ص ٧٩٢ بند ٤٠٤ *

(٢) الأستاذ محمد على رشدى فى كتابه - قاضى الامور المستعجلة طبعة ثانية - جزء اول -

من طبيعة الحق المطلوب صسيانته والظروف المحيطة به لا من فعل المحصوم .
أو اتفاقهم ، فلا يكفي لتوافره مجرد رغبة رافع الدعوى فى الحصول على حكم
بطلباته بسرعة . كما أن التأخير فى رفع الدعوى لا يكفي بذاته لإفقادها ركن
الاستعجال إذا ثبت أن طبيعة الاستعجال ما زالت كافية فى ظروف الدعوى
رغم التأخير فى رفعها كما أن وجود الاستعجال وعدمه يتعلق بوقائع الدعوى
ومتروك لتقدير المحكمة دون رقابة من محكمة النقض وقد أوضحنا أن تقدير
الاستعجال بمتروك لتقدير محكمة الموضوع ، وفرقنا بين الاستعجال والطلب
الوقتى كما فرقنا بين الاستعجال ونظر الدعوى على وجه السرعة . كما بينا
الأثر الذى يترتب على زوال الاستعجال أثناء نظر الدعوى أو الطعن والذى
يترتب على تحقيق الاستعجال بعد رفع الدعوى وقد سبق أن تكلمنا عن ركن
الخطر فى دعوى الحراسة المستعجلة وبيننا أنه الخطر الجدى القائم على سند
من الجدل الذى يكشف عنه ظاهر المستندات وأوراق الدعوى وظروفها فإذا
ما استبان للقاضى المستعجل من ظاهر أوراق الدعوى ومستنداتها دون مساس
بأصل الحق الذى يجب أن يبقى سليما ليناضل فيه المحصوم أمام محكمة
الموضوع توافر ركن الخطر بالمعنى سالف الذكر قضى بإفراض الحراسة
القضائية وإن استبان للقاضى من ظاهر الأوراق والمستندات عدم جدية الخطر
الذى يزعمه المدعى فإنه يقضى بعدم اختصاصه بنظر الدعوى . كان يتضح أن
الخطر موهوم فى ذهن المدعى أو أنه خطر مفتعل من جانبه . بتصرفات ارتكبتها
خدمة للدعوى . كما بينا أنه يجب لاختصاص القضاء المستعجل أن يكون الخطر
ليس فقط خطرا عاجلا بل أن يتخذ صورة حادة لا تكفى فى درئها إجراءات
التقاضى العادية وهذا والاستعجال الذى تكلمنا عنه تفصيلا ، ذلك أنه إذا كان
الخطر عاجلا ولكن تكفى فى دفعه إجراءات التقاضى العادية اختص القضاء
العادى دون المستعجل بنظر دعوى الحراسة وبيننا أن الخطر العاجل على درجات
والقضاء المستعجل لا يختص إلا إذا وصل الخطر العاجل مرحلة حادة لا تكفى
فى درئها اتخاذ إجراءات التقاضى العادية أما الدرجة الأقل من الخطر العاجل
التي تكفى فى درئها إجراءات التقاضى العادية فهي تدخل فى اختصاص
القضاء العادى وحده ولا تكفى لاسباغ الاختصاص على القضاء المستعجل .

وبذلك نكون قد انتهينا من ركني الخطر والاستعجال اللازمين في دعوى الحراسة المستعجلة ويبقى ركن النزاع القائم على سند من الجد وركن عدم المساس بأصل الحق والركن الخامس والأخير في دعوى الحراسة المستعجلة وهو قابلية محل الحراسة لأن يعهد بإدارته للغير *

« مبدأ شرعية التدابير الاحترازية »

في القانون الجنائي

لواء دكتور نظير فرج مينا

مبدأ الشرعية :

قبل الحديث عنه نفيد أن لهذا المبدأ شقين ، شقا يتبع القانون الجنائي وآخر يتبع القانون الإداري . وسيقصر حديثنا في هذا الفصل على مبدأ الشرعية في نطاق القانون الجنائي ، أي عند سلب الحرية بقرار قضائي لأن مبدأ الشرعية في نطاق القانون الإداري أي عندما تسلب الحرية بقرار إداري له مفهوم خاص ومعايير وسنتحدث عنه في موضع آخر .

وأما عن مبدأ الشرعية في نطاق القانون الجنائي وبصفة عامة في نطاق التدابير الاحترازية سواء كانت التدابير العلاجية المؤسسية أو التحفظية فالأمر يتطلب تحديد مفهومه ولا يسمح المقام ببيان تطوره التاريخي .

مفهوم مبدأ الشرعية وأساسه :

مبدأ الشرعية هو التعبير عن القاعدة الجنائية الشهيرة (لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص) وهو ترجمة للتعبير اللاتيني *Vulm Crimen Nulla Poena Sine Lege* وقد نص الدستور الحالي لعام ١٩٧١ عليه بالمادة ٦٦ بقوله (لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون ولا توقع عقوبة إلا بحكم قضائي ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لتاريخ نفاذ القانون) . وكانت قد نصت عليه لائحة ترتيب المحاكمة الأهلية عام ١٨٨٣ والمادة ١٩ من قانون عقوبات عام ١٨٨٣ والمادة ٥ من قانون العقوبات الحالي والمادة ٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، كما نص مشروع قانون العقوبات المصري في

المادة ٤٠ على أنه لا يحكم بتدابير الا في الأحوال والأوضاع التي ينص عليها القانون .^{*}

ويظهر المدرسة الوضعية التي وضعت أساس التدابير الاحترازية عرف مبدأ الشرعية في التدابير بمعنى أن تحدد سلفا الشروط التي يستطيع بها القاضي النطق بالتدبير الاحترازي كما تحدد التدابير التي يستطيع بها القاضي أن يتخير من بينها ما يراه مناسبا رعاية للحريات الفردية كما يعنى هذا المبدأ أيضا أن يحدد الشارح الجرمية التي يجوز ازال التدابير من أجلها ، وبهذه النقطة يحسم الخلاف بين رجال القانون وأصحاب فكرة الدفاع الاجتماعي .
وحيث كان محل الخلاف بينهم هو حريات وحقوق الأفراد .^{*}

والمفهوم أن يتفرع عن مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات فكرة عدم جواز سريان القانون على الماضي ولكن في رأينا أن هذه القاعدة لا تخدم الهدف من تدابير الأمن لأن التدبير ليس عقابا على فعل تقتضى العدالة انذار الناس مقدما بوزر ارتكابه إنما هو علاج لحالة خطيرة تهدد المجتمع ويستوى في ذلك أن يكون نشوءها سابقا أو لاحقا لتاريخ صدور القانون المحدد للحالة الخطرة والمقرر للتدابير الملائم لها (١) .^{*}

وإلواقع أن صدور الأمر بالتدبير من جهة القضاء بعد التحقق من توافر حالة الخطورة بمعرفته يعتبر ضمانا كافيا لحماية مبدأ الشرعية ولا خوف منه على حقوق وحريات الأفراد .^{*}

ولقد قام مبدأ الشرعية كنتيجة منطقية مترتبة على الأساس الأخلاقي الذي تطلب توافر ملكتي التمييز والادراك ثم الإرادة أو الاختيار ، وتطلب ضرورة انذار الناس بالعقاب مسبقا بالجزاء كما وجد مبدأ الشرعية أساسه في مبدأ الفصل بين السلطات الذي نادى به منتسكيو باعتباره أن السلطة

(١) وفي هذا يقول اللواء الدكتور/ضحم نيازي حناة أن مبدأ الشرعية في مجال العقوبات يختلف عن مجاله في التدابير لاختلاف طبيعة التدابير والهدف منها عن طبيعة وهدف العقوبات (المجلة الجنائية القومية مارس ٦٨ ص ٨٠) كما يضيف أن ترك تنفيذ التدابير للإدارة لا يعد خروجاً على مبدأ الشرعية ولا خوف منه على حقوق وحريات الأفراد (نفس المرجع ص ٨١) .^{*}

التشريعية هي صاحبة الاختصاص التشريعي في اصدار القوانين لا القاضي ، كما قام هذا المبدأ على ضمان تحقيق المساواة بين الناس أمام القانون ، ولا يكون للقانون الجنائي أثر الا بالنسبة للمستقبل .

وفاد مبدأ الشرعية بعض الشراح الى القول بأن الحفاظ على هذا المبدأ في مجال التدابير يقتضى اشتراط وقوع جريمة لانزال التدبير بل ان هذا الشرط هو الذى يدعم هذا المبدأ لأنه يبرز للمحكوم عليه عاقبة سلوك محدد ، فيحصل ذلك على تجنبه تجنباً لهذه العاقبة " وسبق للفقه التعرض لهذا الموضوع وهو بصدد الحديث عن الخطورة الاجتماعية وحيث واجه القائلين بأن ربط التدبير بالحالة الشخصية من شأنه تحليل سلطة الدولة والقانون وانقلاب معنى الجزاء الى استشفاء " ونؤكد أن هذه التدابير تتخذ قهراً وتفرض قيوداً على حقوق الفرد وحرية وليست نزهة اختيارية ، وأن كل ما يحفظ لمبدأ الشرعية سلطانه وحيثته هو تحقق دلائل الانحراف وعدم توقيع تدابير لم ينص عليها القانون . ولما القول أن هذه التدابير تطبق على من لم يخطئ وفيها مصادره لمبدأ المسؤولية الأخلاقية فهذا غير صحيح لأن التدابير نشأت كبدائل لما عجزت عنه العقوبة سواء بالنسبة لناقصي الأهلية أو لاعتدائى الاجرام أو الشواذ أو للأحداث أو للمجرم المجنون كما يمكن توقيعها على المجرمين الذين ارتكبوا خطأ مما يخضعهم لمبدأ المسؤولية الأخلاقية .

نطاق مبدأ الشرعية في التدابير الاحترازية : -

هذا المبدأ لا يقتصر نطاقه على احترام قاعدة عدم تقرير تدبير الا بنص ولا يقتصر على مجرد بيان شروط انزاله أو الفائه بل يمتد ليشمل ضمانات من أنزل بهم التدبير سواء فى التظلم أو فى اعلانهم بالإجراءات المتخذة نحوهم أو كفالة حقوقهم فى الدفاع أو تحديد أسس معاملتهم ، بل انه يمتد أكثر من ذلك الى نطاق التنفيذ . وبهنا فى هذا الصدد نتحدث عن مبدأ الشرعية فى مجال التنفيذ وعلاقته بتحديد الحد الأدنى والحد الأقصى للتدبير وعلاقته بأحوال الخطورة السابقة على ارتكاب الجريمة وعلاقته بمجال التجريم وبخطه المشرع فى تحديد التدابير الجائز الحكم بها وعلاقته كذلك بالتدابير البوليسية وبضوابط السلطة التقديرية للقاضى فى تحديد التدبير وعلاقته بتحديد ضوابط الخطورة وذلك على النحو الآتى : -

١ - مبدأ الشرعية والتنفيذ :

ويقضى مبدأ الشرعية أن تمتد سلطة القاضى الى مرحلة التنفيذ يشرف

على انهاء التدبير على الأقل ، وهنا تبدو صورة حية لمتابعة القاضى الاحكامه من ناحية تحقيقها الغرض المقصود منها . ومن هنا كان موضوع اشراف القضاء على التنفيذ من بين الموضوعات التى عنيت ببحثها المؤتمرات الدولية منذ المؤتمر الرابع لقانون العقوبات الذى عقد بباريس سنة ١٩٣٧ والذى تضمنت توصياته أن مبدأ لشرعية وضمان الحرية الفردية . يوجب أن تدخل السلطة القضائية فى تنفيذ العقوبة والتدابير الوقائية بما يستتبع اصدار القرارات فى حالات معينة وأن تكون ممارسة هذه السلطة إما عن طريق قاضى يندب لذلك بصورة دائمة أو عن طريق لجنة للرقابة يرأسها قاض يشترك فيها بعض المتخصصين فى المسائل العقابية والرعاية اللاحقة للمفرج عنهم ، وقد أشار هذا المؤتمر أيضا الى أن مبدأ الشرعية ينبغى ألا يسود التنفيذ العقابى فحسب بل القانون الجنائى بوجه عام (١) .

٢ - مبدأ الشرعية والحد الأدنى والأقصى للتدبير :

إذا كان الأصل فى العقوبة أن يحددها القانون سلفا أو يعينها فى حديها الأقصى والأدنى تطبيقا لمبدأ الشرعية فإنه من العسير إخضاع نظام التدبير الاحترازية لهذه القاعدة نظرا لاختلاف طبيعتها عن العقوبة فهى تفرض لمواجهة حالات من الخطورة لا يعلم على وجه اليقين متى تزول ولا يستطيع التنبؤ سلفا بالمدة اللازمة لعلاجها مما يقضى أن تكون غير محددة المدة لذلك جرت أغلب التشريعات ومنها التشريعات العربية على عدم النص على مدة محددة للتدبير أو على الاكتفاء بتحديد هذه المدة فى حدها الأدنى فحسب تاركة لقاضى الاشراف سلطة الافراج عن المتهم حتى يتم علاجه ومع ذلك فقد جرى التشريعان السوري واللبناني على تعيين الحدود الدنيا والقصى بالنسبة لأغلب التدابير كما جرى المشرع المصرى على تحديد الحد الأقصى فقط فى المواد ٥٢ ، ٥٣ ع المعادتين بالقانون ٥٩ لسنة ١٩٧٠ ، وأما فى القانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ فحدد الحدان وهو القانون الخاص بتعديل قانون مكافحة المخدرات . كما حدد الحد الأقصى فقط بالإصلاحية الخاصة التى يودع بها من اعتاد ممارسة الفجور والدعارة طبقا للقانون ١٠ لعام ١٩٦٦ .

هذا وإن اضطرار المشرع الى تحديد الحد الأقصى للتدبير الاجترائى راجع لاعتبارات متعلقة بحماية الحريات العامة ، وحتى لا يظن أن التدبير سيستغرق

حياة النزول . أما تحديد التدابير المحد الأدنى فراجع لاعتبارات مستمدة من العدالة ولكن يجب أن نعلم أن تحديد الحد ليس عنصرا من عناصر هذه التدابير وليس لتخصيصها لها .

٣ - مبدأ الشرعية وعلاقته بالخطورة السابقة على ارتكاب جريمة :

قيل أن فرض تدابير على من لم يجرم بعد وخشية اجرامه فيه اهدار للحريات ، وحتى في نطاق المجتمع الاشتراكي حيث تغلب مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد يجب عدم اهدار حرية الفرد وشخصيته التي بمراعاتها يتحقق الصالح العام للجماعة التي هي عبارة عن مجموعة أفراد يعملون لصالحها وبالتالي يتعين اعطاؤهم شيئا من الثبات والاستقرار والاطمئنان ليتمكنوا من النهوض بمجتمعهم (١) .

ويرد على ذلك أن الوقاية خير من العلاج ، وليس معنى ذلك أن تضحي بشخصية الفرد وحرية وأدميته في سبيل تقليب مصالح الجماعة إذ أن حرية الفرد ستكفل أيضا في تلك الحالة إذا ما راعينا مبدأ الشرعية ذلك المبدأ الذي يمثل الحد الأدنى للحريات الفردية وكذلك مبدأ الثبات القانوني .

وإزاء النقد الموجه للتدابير الاحترازية لاهدازها مبدأ الشرعية رأينا أن بعض التشريعات لجأت إلى سياسة التجريم حتى تعامل بعض الحالات الخطرة معاملة الجرائم كما فعلت مصر عام ١٩٤٥ والقانون الكولومبي عام ١٩٣٨ والأسباني والانجليزي والفرنسي عام ١٩٣٣ . والواقع أنه ليس للدولة أن تضفي صفة التجريم إلا على فعل يكون له مظهر واقعي في العالم الخارجي ، ولا قيمة للمبدأ الشرعي إذا لم تعمل الدولة على احترامه ، بل وعلى ضمان تنفيذه والا كان الاحترام الشكلي له مجرد تحليل سافر لحماية الحرية الفردية حماية شكلية وعلى أن تلتزم الدولة بسياسة عدم التوسع في التجريم ومساواة حالات الخطرة بجرائم .

(١) وفي هذا الخصوص يقرر الفقيه سالي وهو أحد ناقدى سياسة التجريم على أثر ظهور مبدأ الشرعية ومحاولة اشغاف الشرعية على بعض الحالات الخطرة أنه في هذه الحالة توجد الجريمة ولا يوجد المجرم وأنه يكفي أن يتضمن القانون الحياة والملكية وأنه يجب أيضا أن يضمن وسيلة الوصول إلى هذه الحماية وأن الخطر المترتب على انتهاج وسائل منافية للحرية يبدو أكثر مما يهدد المجتمع من أخطار فردية

٤ - مبدأ الشرعية والتجريم :

التجريم سياسة اضطرت الدول الى اتباعها للتوفيق بين اعتبارات الدفاع الاجتماعى واحترام قاعدة الشرعية ولكن هذا المبدأ لم يحترم فى كثير من الدول كالقانون الدنمركى الذى أخذ بمبدأ القياس فى التجريم منذ صدور قانون ١٨٦٦ إذ كان قانون عام ١٩٣٠ يعاقب على كل فعل يشابه الفعل المنصوص عليه تمام المشابهة (١) .

وكذلك فعل القانون الألمانى الصادر عام ١٩٣٥ المعدل بقانون ١٨٧٧ وحيث تضمن التعديل التجريم وفقا لوجهة النظر الاجتماعية ولو لم ينص على تجريمها وسار هذا الوضع حتى ألغى فى ٣٠ نوفمبر ١٩٤٦ . وكذلك بالنسبة لقانون العقوبات السوفيتى الذى جرم على أساس مبدأ القياس وذلك بموجب قانون عام ١٩٢٦ المعمول به منذ أول يناير عام ١٩٤٧ وأن كان الوضع تغير حاليا أما فيما عدا ذلك سلطة القاضى التقديرية مقيدة بقاعدة الشرعية فى ذلك المجال (٢) .

٥ - مبدأ الشرعية وخطة المشرع فى تحديد التدابير الاجتزائية الجائز اختم بها :

سلكت التشريعات فى هذا الصدد اما طريقة التحديد المطلق كما كان الحال بتشريع فرنسا عام ١٨٩١ حيث كان يكفي أن يقرأ القاضى نصوص القانون التى تحدد الجزاء وأما طريقة التحديد النسبى الذى يقتصر على تحديد الإطار العام وترك التفاصيل لتقدير القاضى فى حدود ما يرسم القانون كما فعل القانون الدنمركى عام ١٩٥٤ واليونانى عام ١٩٥٠ والسويسرى عام ١٩٣٧ وقد نص القانون الدنمركى فى القسم الثانى على العقوبات التدابير الاحترازية وجول للقاضى أن يحكم بها أو بأيهما حسبا يراه دون التقيد بنص القانون . وأبى له أن يمتنع عن تطبيق أى جزاء كما أغفل القانون اليونانى والسويسرى المذكورين النص على مبدأ الشرعية . وأدى هذا الى التخوف من تسلط القضاء حتى قال Dubut فى تقريره للمؤتمر الدولى السابق لقانون العقوبات أن السلطات الواسعة الممنوحة للقضاء تكاد تמיד مرة أخرى تحكمهم فى قانون العقوبات كما قال SILEIN إن السلطة الهائلة المتروكة للقضاء

Salleilles: L'individualisation de la peine, Paris, 1929 pp. 113-114.

J.V. : Revue de science crime; 1950, pp. 1 et S.

(١)

(٢) د. د. رضى اسماعيل النجاشي - المحلوة اجلامية - المرجع السابق ص ٢٦٢ .

نجعل وظيفتهم على قدر كبير من العظمة وهي عظمة محفوفة بالمخاطر ومن التشريعات التي حافظت على مبدأ الشرعية في تحديد الاجزىة قانون العقوبات الصادر عام ١٩٣٠ (١) .

٦ - مبدأ الشرعية والتدابير البوليسية :

يجب أن يراعى عدم التعسف فى هذه التدابير بوضع ضوابط الحالة الخطرة التى بتحققها يصير انزال التدبير وحتى يطمئن الأفراد على حرياتهم ولا بد أن يكون ذلك منصوفا عليه فى صلب التشريع الإدارى وما دامت أن هذه التدابير لا تتخذ قبل من ارتكب جريمة .

والواقع أن شرعية التدابير البوليسية قد حسنت بإقرار مبدأ الشرعية بالنسبة لهذه التدابير والأحوال التى تفرض فيها وإن كان بعض الفقهاء وفى مقدمتهم مارك انسل ينكر هذه الشرعية (٢) .

وفى تحديد الحالة الخطرة للتدابير البوليسية يلزم استخلاصها من ماديات محددة تتم عن اتجاه الشخص لارتكاب الجرائم ، ولا يشترط أن تكون الماديات جرائم سابقة بل يمكن استخلاصها من ظروف معينة داخلية أو خارجية تقوم أو تحيط بالشخص مع الابتعاد عن القرائن القانونية غير القابلة لاثبات العكس المستندة من سلوك أو من سوابق عديدة للشخص مع الابتعاد عن العيارات العامة كالسلوك المنحرف منعا للتحكم كما يتعين أن يتضمن تحديد واقعة الخطورة الاجرامية نصا صريحا بدونه لا يمكن توقيع التدبير الاحترازى ، وبهذا يتحدد مبدأ الشرعية ومبدأ الثبات القانونى ولا يكون للرأى المعارض حجة من المنطلق والقانون (٣) .

وفى هذا يقول استاذنا الدكتور رمسيس بهنام أن الحالة الخطرة ليست بطبيعتها قابلة للثبوت بذات القدر الذى تثبت به جريمة وقت بالفعل الأمر الذى يستلزم ضبط معاملها بما لا يتيح لأحد القول بوجودها حيث تكون فى الحقيقة متغيرة . وبدهى أن الرقابة على الإدارة فى مجال التدابير البوليسية عموما تدخل فى صحيح الاختصاصات الممهود بها لمجلس الدولة وأنه من

(١) المرجع السابق من ٢٦٢ ، ص ٢٦٣ .

(٢) Marc ancel : la Défense sociale nouvelle, Paris, 1954/p 268.

(٣) د . مامون سلامة التدابير الاحترازية - السياسة الجنائية - المجلة الجنائية - القومية

مارس ١٩٦٨ ص ١٥٢ .

المستحسن جعل الحالات الخطرة المبررة للتدابير البوليسية المذكورة من اختصاص القضاء الجنائي العادى والنص عليها فى مواد تلحق بنصوص القانون الجنائي حيث يكون تطبيقها ثمرة لتمحيص وتدقيق لا يتاح مثلها فى غير مجال الدعوى الجنائية (١) .

٧ - مبدأ الشرعية وضوابط السلطة التقديرية للقاضى فى تحديد التدابير الاحترازية :

قبل بضرورة وضع قواعد يسترشد بها القاضى فى استجلاء خطورة المتهم وتقدير الاجزية الملائمة ، واعترض على ذلك بعدم فائدتها فهى اما مقيدة أو تفصيلية وبهذا يقيد القاضى بطريقة غير مرغوب فيها ، كما قيل أن هذه القواعد تنذر بخطورة تحويلها الى مجرد شكليات ، ولكن الواقع أن مثل هذه القواعد يملئها مبدأ شرعية العقوبات والتدابير ولا عبرة بالانتقادات الموجهة لذلك ما دامت هناك وقاية على استعمال القاضى لسلطته التقديرية .

وحكمت محكمة النقض الايطالية أن توقيع العقوبة أو التدابير الاحترازية يجب أن تعتمد على الضوابط التى وضعها القانون حتى يباشر سلطته التقديرية على نحو نحكمى (٢) .

هذا علما بأن السلطة التقديرية المخولة للقاضى انما تستخدم فى تفريد الاجزاء (عقوبة كان أو تدبيرا) كما يجب أن يكون لجسامة الجريمة اعتبار هام فى ممارسته لسلطته التقديرية مع عدم اغفال دور الردع الخاص وأيضاً الردع العام وخاصة بالنسبة للجرائم الماسة بالصالح العام بصورة خطيرة ومباشرة ، وبهذا يستطيع القاضى أن يباشر سلطته التقديرية فى حدود قاعدة الشرعية مسترشداً بقواعد سليمة تحت نظره كما فعل المشرع الايطالى عندما رسم هذه القواعد بالمادة ١٣٣ ، وحتى لا يترك للقاضى ابتكاره رد فعل للخطورة لم ينص عليه ابتداء .

وعموماً يجب ألا نففل أنه رغم اشتراك العقوبة والتدابير الاحترازية فى خدمة مبدأ الشرعية الا أن السلطة التقديرية للقاضى فى العقوبة أضيق .

٨ - مبدأ الشرعية وتحديد ضوابط الخطورة :

واذا كان لا بد من تحديد وسائل الخطورة فانه أيضاً يجب هنا أن نؤكد باختصار أن الأمر يستلزم تحديد نماذج الخطورة وعلى المشرع أن يحدد هذه

(١) المجلة الجنائية التونسية - مارس ١٩٦٨ ص ٢٦ ، ص ٢٧ .

(٢) د. أحمد فتحي سرور - المرجع السابق ص ٥٦٢ .

النماذج كما يفعل فى الجرائم (تجريم صناعى) على ألا تعتبر هذه النماذج جرائم بل تحدد للقاضى معالم الخطورة وأن يثبت البحث خطورة صاحب الحالة .

ويرى الدكتور أحمد فتحى سرور أنه لا تلازم بين الخطورة والجريمة ، وأنها قد تتوافر بلا جريمة ومع ذلك لا يجب الخروج على مبدأ الشرعية وأنه لا يصح مساءلة الخطر جنائيا عنها بل يلزم الخروج من دائرة الجزاءات وخلق تنظيم يحافظ على الحرية الفردية (١) ، كما أنه من الخطر ترك تحديد الخطورة أو التصدى لها لجهة الإدارة أو أن يسند للقاضى تحديد الخطورة قبل الجريمة متحررا من أى قيد موضوعى يحدده المشرع سلفا أو أن يترك له ابتكار رد فعل للخطورة لم ينص عليه المشرع ابتداء ، كما يلزم على المشرع أن يتصدى عن الأخذ بنتائج غير مؤكدة أن يضع نموذجا للخطورة حالة الشخص الذى ولد لأبوين مجرمين اعتمادا على الصلة بين الجريمة والوراثة وعلى العموم نحيل فى هذا الشأن للشأن للضوابط العديدة التى رسمها الفقه لتحديد الخطورة الاجرامية والخطورة الاجتماعية .

عوقف المؤتمرات من مبدأ الشرعية :

فضلا عما نص عليه المؤتمر الرابع لقانون العقوبات بشأن التنفيذ أوصت الحلقة الثانية فى القانون والعلوم السياسية التى انعقدت ببغداد من ٣ الى ٤ يناير ١٩٦٩ على أنه لا يحكم بتدبير الا فى الأحوال والشروط المنصوص عليها فى القانون ، ويعين القانون الحد الأدنى لمدة التدبير فإذا انقضت عرض المحكوم عليه على القاضى ليقرر اخلاء سبيله أو استبقائه لمدة معينة مسترشدا برأى الخبراء ويتبع ذلك الاجراء كلما انقضت المدة ، وفيما يتعلق بتطبيق القانون على الزمان أوصى أن يستوى التدبير بالعقوبة فيعمل بالقانون النافذ وقت ارتكاب الفعل الا اذا كان القانون اللاحق أصلح فيطلق بآثر مباشر متى صدر قبل الحكم البات وأوصى بعدم القضاء بتدبير الا من محكمة مختصة مع مراعاة كافة الضمانات المقررة بقانون الاجراءات الجنائية فى التحقيق والمحكمة والحكم وطرق الطعن فيه وأنه لا يطبق تدبير الا عن فعل يكون جريمة وأنه فى الحالات التى ترشح لارتكاب الجريمة يصح تجريم هذه الحالات بشرط أن يبنى التجريم على عناصر محددة تماما (٢) .

١٩٧٨/١/٣١

(١) أحمد فتحى سرور - المرجع السابق - ص ٥٦٩ .

(٢) المجلة الجنائية القومية - مارس ١٩٦٩ ص ٢٥٥ ، ص ٣٥٦ .

ندوة حول انحرافات الوظيفة العامة *

الأستاذ هلال عبد الله أحمد عبد العال (١)

عموميات :

كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن جرائم الاعتداء على المال العام والاخلال بمقتضيات الوظيفة العامة ، وقد تمثل هذا في الاختلاسات والرشاوى التي تنخر في جسد الجهاز الحكومي والقطاع العام .

لذا ارتفعت النداءات والأصوات لمجابهة هذا الداء الوبيل بعد أن تقادم الى الحد الذي لم يعد يقبل السكوت عنه .

ومن هنا كان المركز القومي للبحوث سباقا الى الدعوة لهذه الندوة .
ولقد تشرفت بالعمل كمقرر للجلسة القانونية التي تضمن جدول أعمالها مناقشة الموضوعات الرئيسية التالية : -

١ - المصلحة (المحمية) في جرائم الموظفين العموميين ضد الإدارة العامة ، وانعكاساتها. في تحديد السلوك الإجرامي في جريمة الاختلاس .
للأستاذ الدكتور/ مأمون سلامة . أستاذ القانون الجنائي بكلية الحقوق - جامعة القاهرة .

٢ - صور الرشوة في القانون المصري .

للأستاذ الدكتور أحمد عبد العزيز الألفي عميد كلية الحقوق - جامعة الزقازيق .

* عقدت بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في الفترة من ٢ - ٣ مارس ١٩٧٩ .

(١) باحث بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية .

٣ - تطور العقاب فى جريمة الرشوة فى التشريع الجنائى المصرى

للاستاذ حازم جمعة مدرس مساعد بكلية الحقوق - جامعة الزقازيق •

ولعل أشعر بثقل المهمة الملقاة على عاتقى وخاصة أن الأوراق الثلاث اقتصر على مجرد عرض ظاهرة الفساد الإدارى المثلة فى الاختلاس والرشوة دون أن تفوص الى قاع المشكلة لتجعد لنا أسبابها وبالتالى وسائل علاجها • وان كانت الورقة الأخيرة أوردت النزر اليسير لعلاج هذه الظاهرة •

رغم أنه فى تقديرى أن تناول الفساد الإدارى أو انحرافات الوظيفة العامة يجب أن يشمل ثلاث مسائل جوهرية هى مظاهر هذا الفساد ، وأسبابه ، وأخيرا طرق علاجه ، ومن هذا الثالوث تتكون أضلاع مثلث المشكلة محل البحث • ومن هنا كان حرصى الشديد على المعاشة الفكرية للمناقشات التى واكبت الأوراق المقدمة والتساؤلات والاقتراحات التى طرحت على بساط البحث ، وذلك حتى تتضح لنا الصورة كلها بأبعادها ودقاتها بالشكل الذى يمدنا بمعطيات علمية كافية تمكننا من كتابة تقرير علمى واف عن هذه الجلسة •

ولما كان ما تقدم فإن الحديث عن هذا البحث ينقسم الى ثلاث نقاط رئيسية نبينها على الوجه التالى :-

- فنبين فى النقطة الأولى الفساد الإدارى مظهره ، وأسبابه •
- ثم نبين كيف واجه القانون الجنائى هذه المشكلة •
- وأختتم حديثى ببيان طرق العلاج المقترحة •

على أننى أرى أن يسبق ذلك كله كلمة عن أهمية تناول هذه المشكلة من الجانب القانونى ، وهذه الأهمية تبدو من ناحيتين :-

الناحية الأولى :

أن التشريع الجنائى هو المصب الذى تلقى فيه المشكلات المستعصية على الحل اعتقادا بأن هذا هو العلاج الناجع لها • وكان المجتمع يفرغ من مشكلاته بصسبها فى وعاء التشريع الجنائى ، رغم ما قى ذلك من تحميل للقانون الجنائى بما لا يحتمل وذلك لقصور الوسائل التى يتوصل بها لتطبيق المثاليات •

الناحية الثانية:

أن التشريع الجنائي يتصل بسلطة ينظر إليها المجتمع على أنها قادرة على أن تحقق المثاليات وهي السلطة القضائية وفي هذا تحميل لها أيضا فوق ما تحتل وذلك لأن القاضى يحكم من خلال ما يصل إليه ..

أولا - الفساد الادارى ، مظاهره ، واسبابه :

هناك العديد من الجرائم التى تعدّ اختلافا بمقتضيات الوظيفة العامة وبالتالي مظهرا من مظاهر الفساد ، ومن ذلك الرشوة ، واستغلال النفوذ ، اختلاس الاموال الاميرية ، والفسد وهو أخذ غير المستحق من الضرائب والرسوم ، وجريمة الحصول على ربح من الأشغال المتعلقة بالدولة ... الخ . ولعلنا نتساءل عن أسباب هذا الفساد ؟ ، وهنا نقول أنه يمكن تقسيمها الى أسباب ترجع الى التنظيم الادارى ذاته ، وأسباب ترجع الى الموظف ، وأخرى ترجع الى التشريع الجنائى والجهاز القضائى القائم على تطبيقه .

١ - وبالنسبة للأسباب التى ترجع الى التنظيم الادارى ذاته فانهما تتمثل فى التعقيدات الادارية ، والروتين ، وصعوبات الرقابة أو ضعفها خاصة بعد ازدياد عدد موظفى الدولة - كثرة اللوائح والتعليمات الأمر الذى يجد الفرد نفسه فى مجال من الفوضى بحيث لا يستطيع أن يهتدى الى حق الا بدفع المقابل . ولذا فان الكثير من جرائم الرشوة وربما غالبيتها لا تبلغ قط الى السلطات العامة وبالتالي لا تعرف ، اذ أن أطراف الرشوة كل له مصلحة فى اتمامها . فالراشى يجد فيها الوسيلة البسيطة والفعالة لانجاز مصالحه ، والمتلقى يجد مرتزا سهلا ورخيصا .

٢ - وبالنسبة للأسباب التى ترجع الى الموظف فانه يمكن تقسيمها الى طائفتين من الأسباب :-

(أ) أسباب تعزى الى ضعف الوازع الدينى والأخلاقى لدى الأفراد .

(ب) أسباب تعزى الى ازدياد الأعباء الاقتصادية وتكاليف المعيشة والتطلع الى اقتناء كل جديد تسفر عنه الحضارة ، وهذا يفسر لنا ازدياد جرائم الرشوة فى الفترة التى تتراوح اعصارها بين ٣٠ - ٤٠ سنة .

٣ - وبالنسبة للأسباب التى ترجع الى التشريع الجنائى فانه يمكن حصرها فى :-

(أ) انفصال القانون الجنائي عن المنايع التي يصدر منها .

(ب) إن من أصول التشريع أن القانون الذي يفال في التجريم والعقاب

سقى عليه مقدما بالفشل لأنه سرعان ما يفقد سيطرته على النفوس في الوقت الذي سعى فيه جاهدا إلى تأكيد هذه السيطرة .

وإن كل تشديد في العقاب في مجال التجريم القانوني بالذات هو حل مؤقت ليس له صفة الدوام . أنه بمثابة عكاز يستعمله ذلك الذي لا يستطيع السير على قدميه .

(ج) وجود بعض المفارقات التشريعية في قانون العقوبات إذ وصل المشرع في غلوائه في التشديد في جريمة الرشوة مثلا إلى الحد الذي وصل فيه العقاب إلى الأشغال الشاقة المؤبدة بل والاعدام . في حين نجد في جريمة القتل العمد أن المشرع يخير القاضي بين أن يحكم بالأشغال الشاقة المؤبدة أو الاعدام .

يؤكد المشرع يعتبر أن الرشوة أهم من جريمة الاعتداء على النفس بالرغم من أن النفس البشرية أغلى ما في الوجود ، بل أغلى من القانون ذاته ، ففوق القانون توجد الحياة .

٤ - وبالنسبة للأسباب التي تعزى للجهاز القضائي ، فإنه يمكن القول بأن العقوبة كثيرا ما تفقد وظيفتها الردعية العام بسبب مرور أسابيع وشهور بل وسنين قبل أن يقدم المجرم إلى العدالة ، وذلك بسبب كثرة تأجيل الجلسات وطول الإجراءات وتعقيدها .

هذا فيما يتعلق بالفساد الإداري ، مظاهره ، وأسبابه والآن نود أن نتساءل كيف واجه القانون الجنائي هذه المشكلة ؟ وهذا ما سوف نتناوله في النقطة التالية : -

ثانيا - كيف واجه القانون الجنائي مشكلتي الرشوة والاختلاس :

نحن هنا لا نتناول بالبحث كل مظاهر الفساد الإداري بل سوف نقتصر على مظهرين من هذه المظاهر وهي الرشوة والاختلاس لنرى كيف واجهها القانون .

١ - فيالنسبة للرشوة :

نجد أن المشرع قد توسع أفقيا من ناحية التجريم ، اذ وسع من نطاق الرشوة فلم تعد تقتصر على الجهاز الحكومي بل امتدت الى الشركات المساهمة والجمعيات التعاونية والنقابات والجمعيات المعتبرة ذات نفع عام بل ونطاق الأعمال الخاصة . كذلك لم تعد تربط الرشوة بالموظف العام بل امتدت الى من هو في حكم الموظف العام ولم تقتصر على أن يكون الموظف أو من في حكمه مختصا بل ولو زعم الاختصاص ، بل حتى لو اعتقد خطأ أنه مختص . كذلك لم يقتصر المشرع على مجرد تجريم عرض أو قبول الرشوة بل أيضا الوساطة فيها ، والرجاء أو التوصية وأيضا الرشوة اللاحقة واستغلال النفوذ . كذلك توسع المشرع رأسيا في ناحية العقاب بأن غالى في العقاب حتى وصل الى عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة مساويا بينها وبين جريمة الاعتداء على النفس .

وبالرغم من تشدد المشرع في العقاب الا أن الخط البياني لجريمة الرشوة في ازدياد .

٢ - الاختلاس :

وهو لا يقع على المال المملوك للدولة فحسب ، وإن كان هذا هو الغالب ، لكنه يقع على ما يتسلمه الموظف بمقتضى وظيفته ، ولو كان مملوكا للأفراد . وجريمة الاختلاس تتطلب صفة خاصة في الجاني ، وإن يكون موظفا عموميا أو ممن يعتبرون في حكمه .

وهذه الصفة تثير بعض الصعوبات وخاصة في مجال الاشتراك والمساهمة الجنائية ، وذلك لأن ثمة رأيين في الفقه : -

أولهما - يرى أن جريمة المساهمة جريمة مستقلة تستمد الصفة الاجرامية من انرماج النص التجريمي الاصل الذي يجرم الفعل والنص التجريمي التبعية الذي يجرم المساهمة . وينتهي هذا الرأي الى أنه يكفي أن يكون أحد الأطراف موظفا عاما حتى تتوافر الجريمة .

وهذا الرأي منتقد لأنه اذا كان الفاعل لا يتوافر له صفة الموظف العام فإنه يستحيل القول بتوافر عناصر الجريمة لمجرد أن من له الصفة المستلزمة بالنص قد ساعد أو حرض أو اتفق على ارتكابها . فالاشتراك الجنائي يتصف بالتبعية وتؤدي هذه التبعية الى أن الاشتراك لا يعاقب عليه رغم ما في هذا من خطورة .

لذا فاننا ننتهي الى تبني الرأى الثانى الذى يرى أنه عندما يشترط فى الجريمة صفة معينة فى الجانى ، فانه يلزم لتمام الجريمة بأركانها المختلفة أن يكون من يتمتع بتلك الصفة الخاصة هو الذى ارتكب الفعل المادى المكون لها طبقا للنموذج التشريعى للواقعة ، فاذا لم تتوافر تلك الصفة فانه يعتبر شريكا مع الفاعل المتمتع بتلك الصفة •

وقد تمت معالجة جريمة الاختلاس من خلال المصلحة التى أراد المشرع حمايتها والتى هى ضمان مصالح الادارة العامة فى حسن سير العمل الوظيفى •

متى وصلنا الى هذه النقطة نكون فى الواقع قد فرغنا من تشخيص الداء ، فعرنا مظاهره وأسبابه وبقي علينا أن نبين طرق علاجه • وهذا ما سوف نراه فى الفقرة التالية •

ثالثا - توصيات واقتراحات : -

١ - بالنسبة للتنظيم الادارى : -

(أ) ينبغي تبسيط الاجراءات الادارية •

(ب) تقوية التفتيش والرقابة والمتابعة الدورية على الموظفين الذين يكون لهم اتصال مباشر بالجمهور •

٢ - بالنسبة للموظف : -

(أ) يجب احياء الشعور الدينى لديه ، والدعوة الى التمسك بالأخلاق الفاضلة والمبادئ القويمة •

(ب) تحسين مستوى الموظفين ، ورفع أجورهم بما يتوازى مع متطلبات المعيشة ، وحتى تتاح لهم فرصة العيش الشريف بعيدا عن الضوابط الإقتصادية التى قد تدفع بهم الى الرشاوى والاختلاسات •

٣ - بالنسبة للتشريع الجنائى :

(أ) أهمية الالتزام بالمنهج العلمى فى وضع التشريعات عموما • والتشريعات الاجتماعية خصوصا ، والتى توجب تلمس نبض المجتمع عن طريق استطلاع الرأى ، وتحديد حجم الامكانيات المتاحة التى يمكن استخدامها لحل هذه المشكلة ، حتى يمكن أن توضع القاعدة القانونية فى القالب السليم الذى يضمن لها التطبيق الفعلى وتحقيق الغاية المبتغاة منها •

(ب) ان الجزاء الجنائي وان كان شرا لا بد منه ، فانه لا ينبغي التعويل عليه ، وخاصة في مجال التجريم القانوني الا بعد استنفاد الوسائل الأخرى للعلاج بالقدر اللازم له حسبما تشير به ظروف البيئة ، وتجارب الواقع ، وما تحدده الدراسات الميدانية التي تتم بروح واقعية . فلا يجلس المشرع في برج عاجي بعيدا عن متغيرات المجتمع وأحداثه ، ثم يشرع له فيفشل التشريع .

٤ - بالنسبة للجهاز القضائي :-

فانه ينبغي سرعة الاجراءات وتبسيطها في تحقيق الدعوى والمحاكمات كي تحقق العقوبة والغاية المبتغاة منها ألا وهي الردع العام .

خاتمة :

ها هي ذى عجالة سريعة تناولنا فيها بالإضافة الى المقدمة ثلاث نقاط رئيسية تناولناها تباعا ، فبينما أولا الفساد الإداري مظاهره وأسبابه ثم بينا كيف واجه القانون هذه المشكلة ، واختتمنا حديثنا ببيان طرق علاج هذه الظاهرة والتي أخرجناها في شكل توصيات واقتراحات .

حماية حقوق الانسان فى الاجراءات الجنائية

الاستاذ عدنان زيدان *

عقدت الجمعية الدولية لقانون العقوبات مؤتمرها الدولى الثانى عشر فى مدينة هامبورج بالمانيا الغربية فى المدة من ١٦ - ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٧٩ .

وقد تضمنت أعمال القسم الثالث من المؤتمر تحت عنوان « حماية حقوق الانسان فى الاجراءات الجنائية » العديد من البحوث والتقارير (١) - التى تقدم بها الخبراء والمتخصصون فى القانون الجنائى من دول العالم المختلفة ، والتى تناولت قضايا ومشكلات أساسية فى الاجراءات الجنائية ، ومن ذلك :

- قرينة البرائة ومضمونها ونتائجها *
- فكرة المساواة فى الحقوق الاجرائية بين اطراف الدعوى الجنائية *
- المدة التى تستغرقها اجراءات الدعوى المختلفة *
- المبادئ الأساسية فى الاثبات الجنائى ، وحق المتهم فى الصمت *
- ضوابط القبض والحبس الاحتياطى *
- مراعاة حقوق ومصالح المجنى عليه فى الدعوى الجنائية *

وقد تبلورت الحلول المختلفة واتجاهات المؤتمرين حيال هذه القضايا فى صورة توصيات Résolutions ومقررات صدرت فى نهاية أعمال المؤتمر ، الى جانب توصيات أخرى خاصة بمشروعات بقوانين مقدمة للجمعية العامة للأمم المتحدة لاتخاذ اللازم نحو اصدارها وفيما على عرض لاهم ما صدر عن القسم الثالث للمؤتمر من توصيات :

* الباحث بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، وعضو الشعبة المصرية والجمعية الدولية لقانون العقوبات ، وقام بالترجمة والعرض عن الأصول الفرنسية .
(١) للاطلاع على هذه التقارير أنظر العدد الخاص من المجلة الدولية لقانون العقوبات لسنة

أولا - قرينة البراءة :

قرينة البراءة مبدأ أساسي للعدالة الجنائية وهي تنطوي بصفة خاصة على :

(أ) لا يجوز أدانة Condamné أى فرد أو اعلان مبدأ اذنبه دون أن نكون قد تمت محاكمته وفقا للقانون ، وبمقتضى اجراءات قضائية سليمة Conforme la loi

(ب) لا يمكن توقيع عقوبة جنائية أو أى جزاء مشابه équivalente على أى شخص الا بما يتناسب مع الجرم الذى يكون قد تم اتبائه قبله ووفقا للشكل المنصوص عليه فى القانون dans les formes prévues par la loi

(ج) لا يجوز أن يطلب الى الفرد اثبات برامته •

(د) يجب أن يفسر الشك دائما لصالح المتهم l'accusé

ثانيا - حقوق إجرائية أو ما يطلق عليه éga lité des armes للدفاع الحق فى التمتع بمساواة حقيقية أثناء مباشرة الاجراءات الجنائية المختلفة ، وأن تكفل له السبل الضرورية التى تمكنه من دحض contester أدلة الاتبات التى يسوقها الاتهام ، وتأسيس أدلة النفى الخاصة به كلما تراءى له ذلك •

ويجب أن يخبر المتهم l'accusé بالحقوق المختلفة المكفولة له فى كل مرحلة من مراحل الاجراءات الجنائية •

ويكون لكل من ادين فى جريمة reconnue coupable d'un crime الخلق فى أن يعاد بحث مبدأ اذنبه ، وإدانته Sa culpabilité et sa condamnation

أمام درجة قضاء أعلى وفقا لما ينص عليه القانون •
ثالثا - مدة الاجراءات : durée de la procédure

يجب أن تتم مباشرة الاجراءات الجنائية المختلفة بالسرعة المعقولة مع مراعاة ألا يخل ذلك بحق الدفاع فى تحضير الدعوى droit de preparer le procès

وفى هذا الصدد :

(أ) ترتب المؤسسات والمنظمات القائمة على تحقيق العدالة الجنائية بما يكفل لها أداء أفضل وفعالا للوظائف المنوط بها تحقيقها .

(ب) يجب وضع محددات زمنية des délais لكل مرحلة من مراحل الإجراءات الجنائية .

(ج) أن يكون من الممكن الفصل فى حالات القضايا المركبة
des cas d'affaires complexes
التي يتهم فيها أكثر من شخص لأكثر من جرم كلما كان هناك مسوغا معقولا
لهذا الفصل .

(د) يجب مواصلة المجهودات التي ترمى الى الاستعانة بالاجراءات والتدابير البعيدة عن الطابع الجنائي .

(هـ) أن تتناسب الاجراءات الجنائية المتبعة مع درجة الخطورة المختلفة
des cas de gravité édifferentes التي تشكّلها كل جريمة

(و) يجب العمل دائما على تسهيل تبادل المساعدات القضائية فى
l'entre aide judiciaire en matière pénale المواد الجنائية

(ز) أن تتخذ الاجراءات الادارية أو التأديبية ضد كل من يتسبب عمدا أو عن إهمال فى تأخير الاجراءات الجنائية دون أن يكون هناك مسوغ
des retards injustifiés قانوني لذلك .

(ح) أن يمكن ضحايا les victimes التباطؤ فى العدالة الجنائية من طلب التعويض عن ذلك .

(ط) يجب مواصلة البحوث الميدانية والدراسات التي من شأنها تطوير ورفع مستوى اقتصاديات العدالة الجنائية وضمان فاعليتها. فى أداء
الوظائف المنوط بها تحقيقها .

رابعاً - المشكلات المتصلة بالاثبات :

من الضروري أن تركز كل اجراءات ووسائل الاثبات التي من شأنها تعطيل الحقوق الفردية والحريات على سند قانوني
une base légale

وينظم قبول الادلة l'admissibilité des preuves
في الاجراءات الجنائية بالنظر الى المصالح التالية :

- سلامة النظام القضائي
- احترام حقوق الدفاع
- مراعاة مصالح كل من المجنى عليه والمجتمع

(أ) عدم الأخذ بأدلة الاثبات التي يتم الحصول عليها بطرق تعد انتهاكاً violation لحقوق الانسان مثل التعذيب la torture واستخدام أساليب القسوة les traitements cruels اللانسانية التي تحط من الكرامة البشرية .

(ب) لا تقبل أدلة الاثبات وإن كانت مؤكدة الصحة -
dont l'authenticité est établie de façon certaine
لتي يكون قد تم الحصول عليها بطريقة غير مشروعة moyen illégal
الابناء على سند من نصوص تشريعية وقرار من القاضي آخذاً في الاعتبار المصالح المتقدم ذكرها .

(ج) لا يجوز تأسيس الادانة على مجرد اعترافات غير مدعمة بما يؤيد صحتها d'aveux non vérifiés

خامساً - الحق في التزام الصمت : le droit de se taire

التزام الصمت حق مقرر لكل متهم accusé في جريمة من المنصوص عليها في قانون العقوبات ويجب اعلام المتهم بهذا الحق .

سادساً - لكل من يشتبه فيه soupçonné في جريمة الحق في أن يتولى مهمة الدفاع عن نفسه بمفرده أو أن يختار من يقوم عنه بهذه المهمة في كل من مراحل الاجراءات الجنائية المختلفة ويجب اعلانه بهذه الحقوق .

(ج) على المحكمة أن تنتدب أحد المحامين un défenseur d'office
للقيام بمهمة الدفاع عن المتهم في الحالات التي تقتضى ذلك ، إذا لم يكن هذا
الآخر يستطيع تحمل القيام بهذه المهمة assumer sa defense
وذلك تحقيقا لاعتبارات العدالة والدفاع معا .

(ب) وفي هذه الحالة تقوم المحكمة بدفع أتعاب المحاماة المناسبة
des honoraires raisonnables على نفقة المجتمع اذا لم يكن بوسع
المتهم تحملها .

(ج) يغول المحامي المنتدب المحضور والدفاع عن موكله في كل الاوقات
à tous les moments décisifs التي يراها لازمة لذلك

(د) لكل محبوس احتياطيya détenue الحق في الاتصال بمحاميه
ومقابلته على انفراد أو تبادل الرسائل معه ولا يجوز تقييد هذا الحق الا بواسطة
القاضى ووفقا لأسباب معقولة تتعلق بمصلحة التحقيق
mesure raisonnable de sécurité

سابعا - القبض والحبس الاحتياطي :

يحظر القبض على أى شخص أو حبسه احتياطيya دون مسوغ مقبول
لذلك arbitrairement ولا يجوز أن يقيد أحد في حريته
privé dans sa liberté الا في الحالات التي ينص عليها القانون ووفقا
للإجراءات المحددة لذلك وعلى ذلك :

(أ) لا يجوز القبض على أى شخص أو حبسه احتياطيya ما لم تكن
هناك أسباب كافية des raisons plausibles
تدعو للشك في أنه قد ارتكب جريمة محددة .

(ب) ألا يستخدم القبض والحبس الاحتياطي الا في حالات الضرورة مع
مراعاة الحدود الدنيا فيما يتعلق بفترة الحبس وعدد مراته .

ولا يعتبر مجرد الحبسية من وقوع نشاط إجرامي مبررا للحبس
احتياطيya الا فيما يتعلق ببعض الجنايات والجنح الخطيرة
que lorsqu'il s'agit de crimes ou délits graves

(ج) لا يعتبر الحبس الاحتياطي ملزما في كل الحالات وانما يخضع في ذلك لتقدير السلطة القضائية المختصة .

(د) يفضل الاستعانة بالتدابير والاجراءات التالية واحلالها مكان الحبس الاحتياطي كلما كان ذلك ممكنا ومنها :

- الكفالة .

- أخذ نعهد بعض الأفراد أو الجهات الموثوق بها .

- فرض قيود أخرى .

la liberté de mouvement

- تقييد حرية الانتقال .

(هـ) يعرض كل شخص يتم القبض عليه أو حبسه احتياطيا على السلطة القضائية المختصة في أسرع وقت ، ويجب أن يعلم بما يوجه اليه من اتهام ، ويراعى الايحال مرة أخرى لجهة الضبط التي قامت بالقبض عليه ، وانما يودع في رعاية أحد الدور المعدة للحبس الاحتياطي العادي
maisons de détention ordinaires

(و) تكفل للشخص المحبوس احتياطيا كافة النشاطات التي تتفق مع تمتعه بقرينة البراءة .

(ز) لا يقبل بثاتا استخدام الاعتقال الإداري

la détention preventive administrative

في مجال الاجراءات الجنائية .

(ح) يراعى خصم كل مدد الحبس الاحتياطي من العقوبة التي يقضى بها الحكم النهائي .

(ط) لكل شخص يتم حبسه احتياطيا بطريق غير قانوني أو بدون مسوغ مقبول الحق في التعويض
droit à une indemnité

ثامنا - حقوق ومصالح المجنى عليه :

تحفظ كافة حقوق ومصالح المجنى عليه وخاصة :

(أ) بإمكانية اشتراكه في الاجراءات الجنائية •

(ب) بالحق في الحماية الفعالة لمصالحه المدنية *intérêts civils*

تاسعا - الحماية الدولية :

حكومات الدول المختلفة مدعوة للتصديق على المواثيق والاتفاقات الدولية المتعلقة بحماية حقوق الانسان ، وادماج نصوصها الملزمة في القانون الوطني ، وقبول كافة الاجراءات التي تكفل تطبيقها بما في ذلك الحق في تقديم التماسات فردية الى جهات قضاء دولية مختصة •

le droit de réquête individuel à des instances compétents internationales

نوصيات خاصة :

يهيب المؤتمر بالجمعية العامة للأمم المتحدة أن توافق على :

(أ) مشروع الاتفاقية الخاصة بمنع التعذيب والوقاية منه •

(ب) مشروع المدونة الخاصة بالجرائم ضد السلام وأمن الانسانية •

(ج) مشروع مجموعة المبادئ الخاصة بحماية الأشخاص الخاضعين لأي

من أشكال الحبس أو الاعتقال •

REFERENCES

1. Cochin, J. and Daly, J.W., *Journal of pharmacology and experimental Therapeutics*, 193, 160 (1963).
2. Thomas, J.J. and Dryon, L., *J. Pharm : Belg.* 22 (5—6), 163—87 (1967).
3. Bogan, J., Rentoul, E., and Smith, H., *Journal of forensic science society*, 4,147. (1964).
4. Sunshine, I., *American Journal of Clinical pathology*, 40, 546, (1963) (modified).
5. Sunshine, I., Fike, W.W., and Landseman, H., *J. forensic Sci* 11 (3), 428-39 (1966).
6. Zingales, I., *J. chromatog.* 31 (2), 405-19 (1967).
7. El-Darawy, Z.I. and Mobarak, *Pharmazie* 27, J. 12 (1972).
8. Clarke, E.G.C. (edit), *Isolation and Identification of Drugs*, Vol. I (P. 26), *The pharmaceutical society of great britain*, (1969).

Table 2. R_f values of some controlled drugs of abuse

drugs studied	R_f
1) Imipramine	0.81
2) Dibenzepine	0.42
3) Glutethimide	0.69
4) Thioridazine	0.27
5) Carbamazepine	

Adsorbent : Aluminium oxide (incorporating 15% Calcium sulphate)

Solvent used : Chloroform : carbon Tetrachloride 4 : 1.

Detection : Iodoplatinate reagent

Table 3. R_f values of some controlled drugs of abuse on Anion-exchange cellulose paper (DE 81)

drugs studied	R_f
1) Imipramine	0.86
2) Dibenzepine	0.95
3) Glutethimide	0.62
4) Thioridazine	0.43
5) Carbamazepine	Tailing

Solvent used : 0.1% Acetic acid

Detection : The Ion-exchange paper strips were exposed to ultra-violet radiation of wavelength 254 m μ .

ACKNOWLEDGEMENT :

The author thanks Prof. Dr. Z. Mobarak for kind enough to give his valuable remarks and constant help. I wish also to Acknowledge Dr S. Hammoda for her kind help and cooperation.

Results & Discussion

The R_f values of the studied drugs on chromatoplates of different adsorbents namely silica gel M.F.C. and Alumina also on Anion exchange modified cellulose paper, particularly DE 81 are tabulated.

The best Resolution of the studied drugs on silica gel M.F.C. (Table 1) was achieved by using solvent 1; petroleum ether (40 — 60°) — Acetone 3:2 Few drops of ammonia, and solvent 2; benzene-amy-lacetate-Methanol (7.2:1) few drops of ammonia, Imipramine, Dibenzepin, Glutethimide, Thioridazine, Carbamazepine were separated and identified as shown in table (1).

In case of Alumina (Table 2) The best Results were obtained when chloroform-carbon tetrachloride (4:1) were used as solvents.

Using the strongest basic anion-exchange (DE 81) paper development by 0.1% acetic acid good resolution was obtained as shown in table (3). R_f values were, 0.86, 0.95, 0.62, 0.43 and tailing for Imipramine, Dibenzepin, Glutethimide, Thioridazine and Carbamazepine, respectively. Adding n-propanol 5% to acetic acid, there was no significant separation.

Table 1. R_f values of some controlled drugs of abuse

drugs studied	solvent (1)	Solvent (2)
	R_f	R_f
1) Imipramine	0.73	0.23
2) Dibenzepine	0.27	0.12
3) Glutethimide	0.81	0.92
4) Thioridazine	0.62	0.31
5) Carbamazepine	0.19	0.15

Adsorbent : Silca gel M.F.C.

Solvent 1 : Petroleum ether (40 — 60°) : Acetone 3:2 few drops of ammonia.

Solvent 2 : benzene : Amylacetate : Methanol 7:2:1

Detection : dragendorff Reagent

In the present study, the chromatographic behavior of the studied group of drugs on chromatoplates of different adsorbents also on the Anion-exchange modified cellulose papers is carried out (7).

EXPERIMENTAL

Drugs Studied	Proprietary Name
1. IMIPRAMINE	TOFRONIL
2. DIBENZEPIN	NOVRIL
3. GLUTLTHIMIDE	DORIDEN
4. THIORIDAZINE	MELLERIL
5. CARBAMAZEPINE	TEGRETOL

The above drugs were extracted from tablets according to (8) then the free bases of drugs were applied to the chromatographic techniques and in this work we have chosen two techniques namely, thin-layer and ion-exchange paper chromatography.

I. Thin-layer chromatography,

1 — Chromatoplates : 20 × 20 cm coated with silica gel M.F.C. used for one and two development.

Solvents : 1. Petroleum ether (40 — 60) - Acetone 3 : 2 5drops of Ammonia

2. benzene-Amylacettate-Methanol 7 : 2 : 1 5drops of ammonia.
Detection : dragendorff Reagent

2. Chromatoplates : 20 × 20 cm coated with Aluminum oxide (incorporating 15% calcium sulphate)

Solvents : Chloroform-carbon Tetra chloride 4 : 1

Detection : Iodoplatinic acid

II. Anion-exchange cellulose paper :

paper used :

10 × 15 cm strips of diethylaminoethyl cellulose DE (81) anion exchange paper were used.

Detection : The ion-exchange paper strips were exposed to Ultraviolet radiation of wavelength 254 nm.

Some Chromatographic Aspects of Certain Controlled Substances

BY

S. M. EL-BOROLLOS*

ABSTRACT

Studies on some psychotropic drugs on chromatoplates of different adsorbents were achieved. The resolution of these drugs is also affected on the different types of ion-exchange modified cellulose papers. Detailed Data on the R_f values, solvent systems, adsorbents and different variates of ion-exchange papers are discussed.

INTRODUCTION

The studied group of drugs imipramine, dibenzepine, glutethimide, thioridazine and carbamazepine has recently attracted considerable attention as psychotropic agents, mainly for the treatment of anxiety and relaxant of skeletal muscle.

Thin-layer chromatography was reported as an efficient technique by various authors for the separation and identification of drugs⁽¹⁻³⁾. The R_f values for 138 therapeutically significant organic basis were also reported by Landesman et al. (5). Zingales (6) described a chromatographic procedure for the identification of some psychotropic drugs. It was worthwhile to investigate some drugs abused now in Egypt.

* Expert, Narcotic Section, The National Center for Social and Criminological Research.

Reference

1. Joseph, S. Anal. Methods Pestic. Plant. Growth Regul., 1973, 7, 3-87.
2. El-Makkawi, H.K., The National Review of Criminal Sciences 15, 420 (1972).
3. Gardner, A.M., J. Assoc. Anal. Chem. 54, 517 (1971).
4. Mendoza, C.E., Residue Reviews, 43, 105 (1972) and, 50, 43 (1974): J. Chromatogr. 78, 29 (1973).
5. Gardner, A.M., FDA By-lines, 2 (3), 173, Jan. 1972.
6. Villeneuve, D.C., Advances in chemistry series 104, Acs, 1971. Chapter 3.
7. Abbott, D.C., and Thomson, J., Residue Reviews, 11, 1 (1966).
8. Abbott, D.C., and Egan, H., Analyst., 92, 475 (1967).
9. Getz, M.E. and Wheeler, H.G., J. Assoc. Offic. Anal. Chem., 51, 1101 (1968).
10. Pasarela, N.R. and Orloski, E.J., Anal. Methods Pestic. Plant Growth Regul. ed. Sherma, J. and Zweig, G., Academic Press, N.Y., 1973, 7, 231.
11. Spectrometric Identification of Organic Compounds. R.M. Silverstein and G.C. Basler, John Wiley & Sons, Inc. New York, London, Sydney, Second Edition, P. 163.
12. Ref. 10 P. 167.
13. Ref. 10 P. 156.

TABLE (2)

Absorption Maxima and Molar Absorptivity of the Studied Insecticides in Different Solvent Systems.

Solvent	Curacron		Dursban		Cytrolane	
	$\lambda_{max}nm$	log E	$\lambda_{max}nm$	log E	$\lambda_{max}nm$	log E
Ethanol	212.5	4.090	231	4.063	213	3.908
	230	S* —	231	3.853	251	3.988
	280	3.350				
Diethyl ether	210.5	3.350	210.5	4.146	210.5	3.975
	225	S* —	231	4.146	250	4.011
	280	3.173	231	3.800		
Cyclohexan	210	—	201.5	4.447	208.5	—
	280	3.350	231	4.088	249.5	4.000
			232	3.887		
Buffer of pH 2.4	233	3.748	239	3.748	251.5	4.022
	280	3.173	231	3.823		
Buffer of pH 4.8	—	—	231	4.068	—	—
	225	S* —	231	3.800	251.5	4.033
	280	3.271				
Buffer of pH 6.2	—	—	232	4.101	—	—
	229	4.113	231	3.800	252	4.033
	280	3.271				
Buffer of pH 9.3	219	4.113	230	—	—	—
	230	S* —	230	3.800	252	4.033
	280	3.271				
Buffer of pH 12.6	220	4.049	239	4.474	—	—
	249	4.140	230	3.845	252	4.011
	310	3.572				

S*, Shoulder!

b. Dursban :

1) Effect of solvent and pH :

Dursban⁽⁶⁾ gave two absorption bands (see Table 2), the first band has λ_{max} 231 nm (log E 4.063) and the second band has λ_{max} 290 nm (log E 3.853). From the molecular structure of Dursban (6) one could refer its absorption spectrum to transition characteristics of substituted pyridine. Position and intensity of the two absorption bands leads to assigne them to the $\pi \rightarrow \pi^*$ transition.

2) Obeymment to Beer's Low :

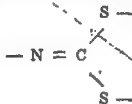
From the results obtained on studying the relation between the absorbance and concentration of Durshan in ethanolé and in buffer of pH 2.4 one can say that spectrophotometry can be used for the quantitative estimation of these insecticides.

c. Cytrolane :

x

1) Effect of solvent and pH :

From the molecularr structure of cytrolane (2) we noted that the azomethine group is attached with two heteroatoms (sulfur).



This attachement causes a bathochromic shift⁽¹³⁾. Cytrolane gave two absorption bands in the ultraviolet region (see Table 2).

The first band of λ_{max} 210 nm (log E 3.908) and the second band of λ_{max} 250 nm (log E 3.988).

2) Obeymment to Beer's law :

The results obtained revealed that cytrolane could be determined quantitatively using the spectrophotometric technique.

Which is converted to the corresponding anion in alkaline solution. As we know, conversion of a phenol to the corresponding anion results in a bathochromic shift of the E-and- B-bands accompanied with an increase in intensity because an additional pair of nonbonding electrons in the anion is available for interaction with the π -electron system of the ring⁽¹¹⁾.

2) Obedyment to Beer's law.

Fig. (3) shows the relation between absorbance and concentration of curacron in buffer of pH 12.6. This figure shows that Beer's law is obeyed over a wide rang of concentration.

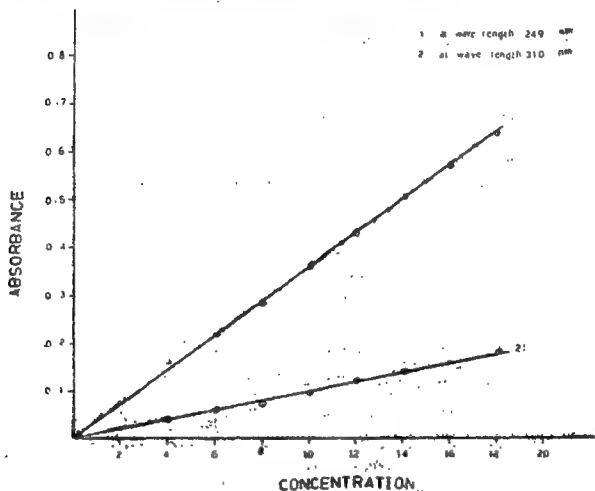


Fig. 3 : Quantitative Determination of Curacron in Buffer Solution of pH 12.6.

trum of Curacron is attributed to its hydrolysis to a phenolic compound(I).

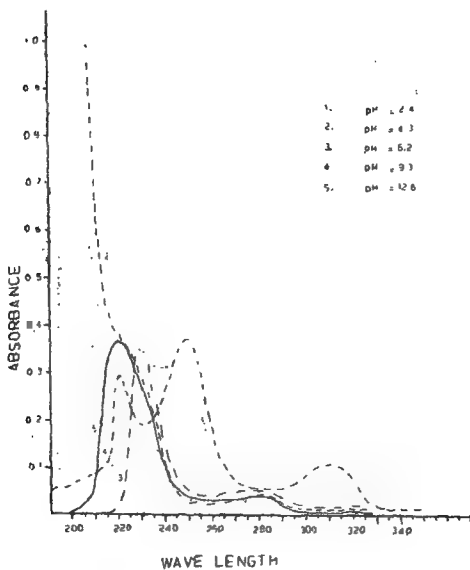
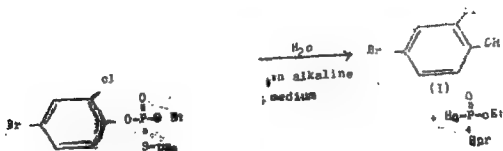


Fig. 2 : Effect of pH on the Ultraviolet Absorption Spectra of Curacron.

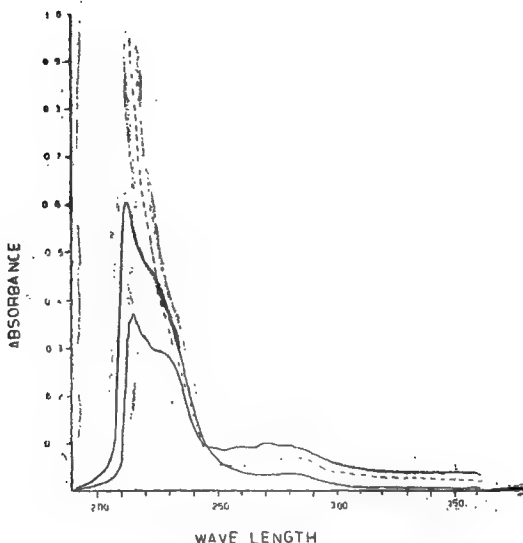


Fig. 1 : Effect of Solvents on the Ultraviolet Absorption Spectra of Curacron.

Curacron⁽¹⁾ gave an absorption spectrum which is consisted of two absorption bands, the first band of λ_{max} at 212 nm (log E 4.090) and the second band of λ_{max} 280 nm (log E 3.350). Position and intensity of these two bands leads to assign them to $\pi \rightarrow \pi^*$ transition. At very, high pH's (>10) Curacron gave an absorption spectrum which consists of three bands, the first band (the E₁ band of benzene) has λ_{max} 220 nm and log 4.049, the second band (the E₂ band of benzene) has a λ_{max} 249 nm and log 4.140, the third band (the B-band of benzene), has a λ_{max} 310 nm and log E 3.572. This change in the absorption spec-

Results and Discussion

I. Thin-Layer Chromatography .

Table (1) shows the R_f values of the studied compounds on chromatoplates of silica gel G using the most suitable two solvents. Other solvents or adsorbents failed to give better results.

TABLE (1)

R_f Values of Some Organophosphorus Insecticides on Chromatoplates of Silica gel G.

Insecticides	R _f values	
	Solvent (1)	Solvent (2)
1. Cyolane	0.15	0.05
2. Cytrolane	0.23, 0.37,	0.11, 0.27,
	0.59	0.47, 0.87
3. Roger	0.2	0.09
4. Malathion	0.47	0.43
5. Cidial	0.47, 0.55	0.47
6. Dursban	0.64	0.73
7. Curacron	0.57	0.5
8. Nuvacron	0.06	0.03
9. Diptrex	0.12	0.06

II. Spectrophotometric Identification :

a. Curacron .

1) Effect of solvents and pH :

Curacron⁽¹⁾ is formed from a benzene nucleus which is substituted in -O-, and p- positions. Thus the absorption spectra of curacron (Fig. 1) can be attributed to the transition characteristics of benzene⁽²⁾ Which is shifted towards longer wave length owing to the auxochromic substitution⁽³⁾.

3. Cyclohexane
4. Buffer of pH 2.4 (8 ml 0.2M, Na_2HPO_4 and 392 ml 0.1 M citric acid).
5. Buffer of pH 4.8 (50 ml 0.1M KH_2PO_4 and 0.5 ml 0.1 N NaOH.)
6. Buffer of pH 6.2 (187 ml 0.2M Na_2HPO_4 and 213 ml 0.1 M citric acid).
7. Buffer of pH 9.3 (350 ml of solution A and 150 ml of solution B).
8. Buffer of pH 12.6 (50 ml of solution A and 450 ml of solution B).

c) Samples Studied :

1. Curacron
2. Cytrolane
3. Dursbane

d) Methods :

In studying the effect of solvents on the ultraviolet absorption spectra of the studied compounds, a stock solution of the insecticide was prepared by dissolving an accurate weight of the insecticide into 100 ml of the proper solvent. Further dilution was made into 25 ml volumetric flask to reach the proper concentration suitable for measurements (10/ml). The absorption spectra were recorded against a blank.

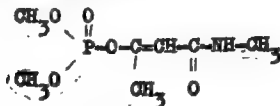
In studying the effect of pH a stock solution of the insecticide in ethanol 96% was prepared. From the stock solution a proper amount was taken in 25 ml volumetric flask, then 12.5 ml of the buffer solution were added and completed to the mark with ethanol. The pH of the solution was measured and the ultraviolet absorption spectra were recorded against a blank.

Obeymment of Beer's law was investigated in ethanol 96% and in buffer of pH 2.4 in case of cytolane and Dursban, and in buffer of pH 12.6 in case of curacron.

★ Solution A : 0.1 M glycine and 0.1 M NaCl
 " B : 0.1 N NaOH

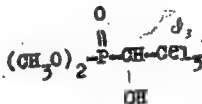
8. Nuvacron

Dimethyl 1-methyl-3- (methylamino) -3-Oxo-1-propenyl phosphate.



9. Dipterex

0,0-dimethyl-2, 2, 2-trichloro-1-hydroxy-ethyl phosphonate.



b) Chromatoplates used :

20 X 20 cm glass plates coated with silica gel G (type 60) merck.

c) Solvents :

1. Petroleum ether 40/60 : acetone (3:1)
2. Hexane : acetone (8:2)

d) Spot Locating Agent :

1. 0.5% Palladous chloride in 2N Hcl
2. 1% aqueous KMnO₄.
3. Iodene vapour.

II. SPECTROPHOTOMETRY :

a) Apparatus :

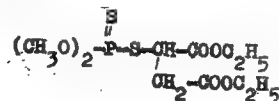
Unicam Sp. 1800 ultraviolet spectrophotometer

b) Solvents ;

1. Ethanol 96%
2. Diethyl ether

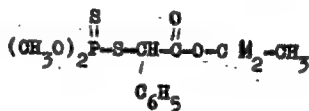
4. Malathion

0,0-dimethyl-S- (1,2-dicarbethoxy-ethyl) -dithiophosphate.



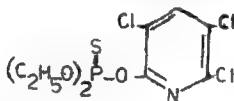
5. Cidial

S- α -ethoxy carbonyl benzyl-
0,0-dimethyl phosphorodithioate



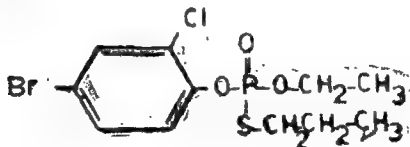
6. Dursban

0,0-diethyl 0-3, 5, 6-trichloro-2-pyridyl phosphorothioate



7. Curacron

O- (4-bromo-2-chlorophenyl) 0-ethyl-S-propyl phosphorothioate.



On the other hand the use of spectrophotometry as analytical tool for the identification of curacron and dursban is lacked. Cytrolane residue was analysed by ultraviolet spectrophotometry by pasarele et. al. (10).

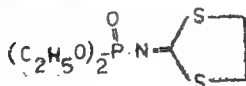
EXPERIMENTAL

1. THIN-LAYER CHROMATOGRAPHY

a) Samples studied.

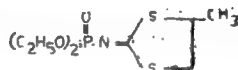
1. Cyolane

diethyl 1,3-dithiolan-2-ylidenephosphoramidate



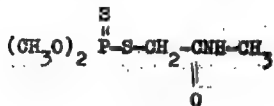
2. Cytrolane

diethyl 4-methyl-1,3-dithiolane-2-ylidenephosphoramidate



3. Roger.

0,0-dimethyl-s-methyl carbamoylmethyl phosphorodithioate



CHROMATOGRAPHIC AND SPECTROPHOTOMETRIC IDENTIFICATION OF SOME ORGANOPHOSPHORUS INSECTICIDES

BY

N. G. Zaki, H. K. El-Makkawi, and A. A. Abdel-Gawad

Summary

In the present investigation thin-layer chromatography was used for the separation and identification of 7 organophosphorus insecticides.

Also, the ultraviolet absorption spectra of curacron, Dursban, and cytolane in solvents of different polarities and in a series of buffer solutions of pH's ranging from 2 to 12 were studied. Quantitative estimation of the studied insecticides using the spectrophotometric techniques was also examined.

Introduction

The widespread application of insecticides (especially organophosphorus compounds) in Egypt in the past years necessitates the use of simple and sensitive analytical techniques for measuring the residual level of these compounds in the different samples. As thin-layer chromatography and ultraviolet spectrophotometry were reported as efficient techniques for the analysis of insecticides, it was found essential to subject such techniques to a detailed analytical study.

Careful examination of the literature revealed that thin-layer chromatography was used by different authors for the separation and identification of organophosphorus insecticides (1 — 9).

● La deuxième, est que l'on donne au juge trop de liberté pour choisir une peine pour les infractions du reproche. Evidement il choisit la peine parmi des peines déterminées, mais cette échelle des peines contient presque toutes les peines qu'on connaît dans le domaine de la sanction pénale(75). Evidement aussi il y a des critères(76), mais ils sont assez vastes.

● La dernière, est celle du caractère théorique des quelques exemples cités par la doctrine musulmane, comme les exemples de la boisson alcoolique et du brigandage(77).

(75) on note ici les peines que le juge peut choisir parmi elles pour sanctionner les infractions du reproche :

- La peine d'exhortation.
- La peine de flagellation ou punition corporelle.
- La peine d'emprisonnement.
- La peine de mort
- La peine de diffamation
- La peine de menace.
- La peine de réprimande
- la peine de crucifiement.
- La peine d'amende
- La peine d'exil.

V. AODA (A.K.), op. cit. t. 1. pp. 145 et ss

(76) V. Supra p. 52.

(77) V. Supra p. 50.

— Il est clair que la loi islamique a donné autant d'importance aux infraction d'omission proprement dite qu'aux infraction de commission. A cause de la nature morale et sociale de la loi islamique, cette catégorie d'infraction est mieux placée dans cette loi que dans quelque lois contemporaines(70). La sanction ici, frappe l'omission elle-même sans égard au résultat, autrement dit que la sanction est faite ici pour forcer à accomplir l'obligation légale(71).

— Il est facile à dire, en général, que celui qui s'abstient ne porte pas la responsabilité de toute infraction qui résulte de son omission, mais seulement dans le cas où il doit s'abstenir selon d'une obligation ou coutumière(72). Dans la doctrine islamique, la divergence d'opinions vient de ce que la loi ou coutume exige(73).

— Enfin, il faut cependant signaler quelques critiques :

● La première, est que l'on donne à l'Imam beaucoup de pouvoirs, pour créer des nouvelles infractions du reproche, et que mène souvent à l'arbitraire avec les critères assez vastes(74) et on a pas mal des mauvaises exemples des chefs d'États Islamiques qu'ont créé des infractions pour des raisons personnelles ou pour se venger des adversaires politiques.

(70) On a déjà cité beaucoup d'exemples des débits d'omission proprement dite dans les domaines social, économique, financier ... même la loi islamique a connue l'infraction de l'omission de fonctionnaire d'accomplir leurs devoirs fonctionnel (V. FAWZEY, (C), Ibid p. 404).

(71) V. ABOU-ZAHRAH, op. cit. t. 1 p. 135.

V. aussi FAWZEY, Ibid p. 69.

(72) AODA (A.K.), op. cit. t. 1 p. 88.

(73) Par exemple, une partie de la doctrine Hanbalite ne considère pas comme responsable, celui qui s'abstient de prêter secours à quelqu'un en péril, mais l'autre partie le considère. Cette divergence vient de considérer le secours dans ce cas comme une obligation ou non ?

(V. AODA (A.K.), Ibid. t. 1 p. 88).

(74) V. supra p. 52.

ralité(68), ... et d'autres qu'on ne peut pas traiter en détail dans le cadre de cet étude. Mais on peut signaler que beaucoup d'exemples des débits d'omission qu'on trouve dans les ouvrages les plus recents du droit pénal, ont été déjà cité par les jurisconsultes musulmans.(69)

p. 549 «... Et nul grief à vous de ce que vous faites par erreur, mais de ce que vos coeurs font délibérément. Dieu cependant reste perdonneur, miséricordieux»)

- (66) La loi musulmane punit d'une peine de reproche, la tentative d'une infraction, mais comme une infraction independante, lorsqu'elle contient elle-même un péché (AODA (A.K.), op. cit. t. 1 pp 344 et ss).

Il est puni d'une peine de reproche, celui qui avait refusé de donner à manger ou à boire à quelqu'un avec l'intention de le tuer si le résultat a été manqué ou suspendu par des circonstances indépendantes de sa volonté (V. FAWZEY (C.), Ibid. p. 302).

- (67) La doctrine musulmane a distingué entre deux manière de la participation :

— La participation directe, existe dans le cas où plusieurs personnes prennent part à l'exécution d'élément matériel de l'infraction (FAWZEY (C), Ibid p. 314) V comme exemples, celui de refuser à donner à boire, et celui de l'assistance à l'accouchement, déjà cité supra p. 51.

— La participation indirecte, existe dans le cas où quelqu'un provoque ou aide ou se met d'accord avec un autre à commettre une acte interdit, sans participer à l'exécution directe d'élément matériel (FAWZEY (C), Ibid. p. 318).

On peut noter ici l'opinion d'une parti de la doctrine musulmane qui considere l'aide passive comme un moyen de participation indirecte si l'assistant peut empêcher l'infraction (Par exemple celui qui voit une personne voler dans une maison ou tuer quelqu'un et ne l'empêche pas) (V. AODA (A.K.), op. cit. t. 1 pp. 371 et 372).

- (68) En principe, la doctrine musulmane adopte le principe de cumul des peines comme un résultat du concours réel des infractions. Mais parfois on applique seulement la peine la plus forte, comme dans le cas où les infractions sont du même genre (V. FAWZEY (C), Ibid p. 357).

- (69) V. FAWZEY (C), Ibid p. 422.

V. aussi AODA (A.K.), op. cit. t. 1 p. 89.

— Avec le système pénal islamique de diviser les infraction en trois grands catégories, on peut toujours suivre l'évolution dans le domaine du crime, en se donnant la possibilité de punir les nouvelles sortes de crimes(61).

— Les infractions du reproche sont une domaine vaste du délit d'omission. Il est utile de répéter que chaque omission d'un devoir commandé par le législateur et qui n'est pas soumis à une peine déterminé, considéré comme une infraction d'omission qu'est soumise à une peine du reproche.

— Il est bien évident que la question des délits d'omission était bien connue de la doctrine musulmane. Les juristes musulmans recherchaient même beaucoup de détails sur cette question, comme l'obligation légale et ses sources(62), le bien de causalité((63), l'intention(64), la faute(65), la tentative(66), la participation (67), plu-

(61) V. supra pp. 48 et ss.

(62) La source générale de l'obligation est les dispositions de loi islamique. Les sources de la loi islamique sont le Coran, le Hâdith, l'unanimité, l'analogie et la coutume. Les sources spéciales de l'obligation sont le contrat et l'acte matériel.

V. FAWZEY (C.) op. cit. pp. 56 et ss.

(63) Il faut noter que la théorie islamique de causalité est presque, la théorie allemande la plus récente (le causalité adéquate) et d'après cette théorie «... Il ne suffit pas que l'acte soit une condition sine qua non du résultat délictueux pour qu'il soit considéré comme sa cause; il faut encore que cet acte renferme une possibilité objective à l'égard de la production de ce résultat» (Hosni (Naguib), le lien de causalité en droit pénal. 1955. Le Caire p. 301).

V. AODA (A.K.), op. cit. t 1 pp. 463 et ss.

V. aussi FAWZEY (C), Ibid pp. 169 et ss.

(64) L'intention dans la loi musulmane est la commission ou l'omission d'acte interdit avec la connaissance que le législateur interdit cet acte ou le commande. (AODA (A.K.), op. cit. t 1 p. 409).

(65) La faute est une action ou une parole non-intentionnelles, en raison d'un défaut de précaution (FAWZEY (C), op. cit. p. 269)
La responsabilité de la faute, est une exception dans la loi musulmane (V le Saint Coran traduit par HAMIDULLAH, Sorate XXXIII verset 5

mettre fin à la vie matérielle pure(56) et à la vie spirituelle pure(57) en même temps et pour faire l'équilibre harmonique entre le corps et l'esprit de l'Homme et ne demande pas de faire le sacrifice de l'un à l'autre. Même l'Imam en Islam signifié aussi bien le dirigeant de l'affice de prière à la mosquée que le Chef d'Etat(58). Même aussi les devoirs envers Dieu (affices) et les devoirs envers les hommes (taxes), sont inséparablement liés(59) et souvent on les trouve dans le même verset du Coran.

— Il est bon de noter que l'Islam exhorte ses adhérents à faire le bien et éviter de fuir le mal volontairement avec la promesse d'être récompensés dans la vie présente autant que la vie future. Mais ce n'est pas toujours le cas, la raison pour laquelle l'Islam a construit les système des péchés et de infractions avec l'idée de la sanction dans la vie future tant que dans la vie présente, même si la sanction ne s'applique pas dans la vie présente pour telle ou telle cause, la sanction divine serait toujours applicable pour que aucun criminel ne puisse pas fuir la sanction et mieux rendre la justice.

— Il convient de signaler, sans aucune exagération, qu'on trouve dans le système pénale islamique tous le principes, disant modernes, du droit criminel soit dans le domaine de l'infraction, la peine ou bien la procédure pénale et les garanties de rendre la justice(60).

-
- (57) V. la Coran Sor. VII ver. 32 «... Dis : Qui a interdit la parure de Dieu, qu'il a produit pour ses esclaves, ainsi que les excellentes nourritures?...»
V. le Saint Coran traduit par HAMIDULLAH, op. cit. p. 196. V. aussi SLEEM (M.F.), op. cit. p. 28.

(58) HAMIDULLAH (M), la traduction de Saint Coran, Introduction p. XIX

(59) V. HAMIDULLAH (M.) Le prophète de l'Islam. t. 2. p. 864.

(60) Par exemple le principe de la légalité des infractions et des peines, on le trouve dans le Sorate XVIII verset 15 du Coran «... nous n'en sommes pas à châtier avant d'avoir suscité un messenger» — un autre exemple celui du principe de la responsabilité pénale personnelle, on le trouve dans le Sorate LIII verset 38 : 41 du Coran «... Que nul porteur, en vérité, ne porte le port d'autrui ... et qu'en vérité, l'homme n'a rien que ce à quoi il s'efforce et que son effort, en vérité, en va le lui faire bientôt ... ensuite on lui paiera pleine paie...»

V. aussi le saint Coran traduit par HAMIDULLA, pp. 703 et 366.

— Le commerçant qui refuse de vendre les marchandises totalement, ou refuse de les vendre avec le prix fixé par l'Imam ou ses fonctionnaires, est puni d'une peine du reproche(51).

— L'omission de payer la pension alimentaire de la part du mari à sa femme(52), ou quelqu'un à ses proches invalides ou pauvres(53), sont considérés comme délit d'omission et sont punis d'une peine du reproche comme l'imprisonnement ou l'amende.

— L'omission de rendre le dépôt, l'omission de rendre le bien extroqué et l'omission de rendre la dette avec le pouvoir de la payer — sont punis d'une peine du reproche(54).

— Aussi, l'omission de prêter secours à une personne en péril — comme celui qui voit un aveugle est en terrain de tomber dans un puits ou un trou et ne le guide pas, ou celui qui voit un enfant qui se noie dans l'eau et qui peut lui prêter secours et qui ne le fait pas — est puni d'une peine du reproche(55).

Enfin, il paraît utile de signaler les principes généraux de la loi musulmane pour condamner les débits d'omission.

— Aucune religion ne manque pas d'indiquer le moralité, la charité et la bonté à ses adhérents. Du plus, l'Islam est venu pour

(51) FAWZEY (C.), *op. cit.* pp. 405 et s.

(52) V. MERON (Ya'a Kov), l'obligation alimentaire entre époux en droit musulman Hanéfite, Bibliothèque de droit privé, tome CXIV, 1971 Paris pp. 293 et ss.

(53) V. ABOU-ZAHRAH, la solidarité sociale, *op. cit.* p. 75.

V. aussi CHABAN (Zakj Al-Dinne), les dispositions légales des états personnels, 1966 Le Caire pp. 691 et ss.

(54) FAWZEY (C), *op. cit.* pp 406 et s.

(55) FAWZEY (C), *Ibid* p. 407.

(56) V. Le Coran saint sorate II verset 200 «... Mais il est des jens qui disent: seigneur: donne-nous belle part ici — bas,... pour ceux — là, pas de part dans l'au-délà» V. le Saint Coran traduit par HAMPULLAH, *op. cit.* p. 39.

— Deni de justice est considéré comme une infraction d'omission du reproche, donc le juge qui omet de rendre un jugement dans le procès, et qui avait l'aptitude de le faire est coupable et puni par la destitution et le reproche.(46).

— L'omission de témoigner est un délit d'omission dans les infractions du talion et prix du sang et dans les infractions du reproche.

Mais dans les infractions que sont réprimées avec une peine déterminée et touchant un droit de Dieu, le témoignage n'est pas obligatoire et le témoin a le choix entre le faire pour plaire à Dieu, et le cacher pour ne pas déchirer le voile sur le coupable, et éviter la propagation des vices dans la société, même il est préférable de le cacher, car on a plusieurs exemples de la tradition musulmane, dont parmi lesquels(47) :

● L'histoire de HIZAL qui est venu au prophète pour accuser un homme d'adultère (48), le prophète lui répondit: "HIZAL, si tu l'avais caché, ça serait bien pour toi".

● MALIK dit que ZAYED IBN-ASLAM raconte qu'un homme a avoué d'une adultère, et le prophète a ordonné de le flageller et dit: "Ho, les gens, celui qui a fait ces saletés, se cache, sinon on applique à lui le livre du Dieu"(49).

● AL-TERMEZY raconte, d'après ABDULLAH IBN-OMAR d'après son père que le prophète a dit" ... celui qui couvre un musulman, le Dieu le couvre dans la vie présente et la vie future..."(50).

(46) V. FAWZEY (C), Ibid pp. 403 et s.

(47) BAHNACEY (Ahmed Fahmy), la théorie de la preuve dans la doctrine pénale islamique, 3^{ed}, 1967 le Caire pp. 23 et ss. notamment pp. 25 et 26.
V. aussi AODA (A.K.), op. cit. t. 1. pp. 60 et 61.

(48) C'était avant la révélation du verset de la diffamation (sor. XXIV ver 4).

(49) BAHNACEY (A.F.), Ibid. p. 26.

(50) BAHNACEY (A.F.), Ibid. p. 25.

Coran ou dans le Hadith, malgré ce la, elles sont interdites par le législateur, car elles sont des corruptions sur la terre ou elles conduisent à la corruption(42).

La loi musulmane n'a pas fixé la peine de chaque infraction du reproche, mais elle a fixé une groupe des peines pour ces infractions avec un minimum et un maximum, et laisse au juge de choisir la peine selon les circonstances de chaque infraction et circonstances du coupable(43).

Alors la loi musulmane a laissé la porte ouverte à l'Imam pour déterminer la plus part des infractions du reproche, pour suivre l'évolution incessante de l'expérience des criminels et pour satisfaire les besoins de la société qui change toujours. Mais il faut noter que l'Imam n'est pas tout à fait libre pour déterminer les infractions du reproche, il y a également des critères comme les besoins de la société, l'intérêt public, l'ordre public et notamment il ne faut pas opposer aux textes de la loi musulmane et leurs principes généraux.

Alors c'est dans les infractions du reproche que les infractions d'omission trouvent leur domaine fertile et vaste, car chaque omission d'un devoir commandé par le législateur et qui n'est pas soumis à une peine déterminée, est considéré comme une infraction d'omission qu'est soumise à une peine du reproche...(44)

Enfin, il convient de donner quelques exemples des délits d'omission du reproche :

— On peut signaler d'abord l'omission de faire les offices de prière, l'omission des jeûnes le mois de Ramadan et l'omission de payer les impôts, selon l'opinion qu'il ne les considère pas comme des infractions d'apostasie(45) ou s'elles n'ont pas rempli toutes les conditions commandées pour réaliser cette infraction.

(42) ABOU-ZAHRAH, l'infraction, op. cit. t. 1. p. 123.

(43) AODA (A), op. cit. t. 1. pp. 80 et s.

(44) FAWZEY, op. cit. p. 130.

(45) Voir supra p. 48 et s.

V. aussi FAWZEY (C.), Ibid pp. 401 et s.

ABOU-ZAHRAH (M.), l'infraction op. cit. t. 1 p. 135.

= Il est intéressant de noter que les juriconsultes musulmans ont analysé la question de la responsabilité de commettre l'homicide par omission, dans ce cas ils sont divisés en deux opinions :

— La première, celui de la majorité (les Malikites, les chafietes, les Hanbalites et les Zahrites) est que l'homicide peut se réaliser soit par commission ou par omission et la peine est toujours la même, à condition d'accomplir l'autres conditions de l'homicide(37) Même, ils ont donné quelques exemples :

- Le deuxième calife a condamné des gens à payer le prix du sang, après avoir refusé de donner à boire à quelqu'un qui est mort après de soif(38).

- La mère qui s'abstient d'allaiter son bébé avec l'intention de le tuer, est considérée comme une meurtrière(39).

- Dans le cas où plusieurs femmes ont assisté à l'accouchement, et une entre elles a coupé le nombril du bébé et s'abstient de lier le cordon ombilical et le bébé est mort après, elle est considérée comme une meurtrière, et même on considère les autres femmes comme meurtrières s'elles n'ont pas vu le lier(40).

— La deuxième opinion, celui du Hanéfites, ils n'appliquent pas la peine de talion au le prix du sang dans ce cas(4).

C. — Les infractions du reproche : ce sont les infractions pour que le législateur n'ait pas indiqué une peine déterminée, soit dans le

(37) FAWZEY (C), op. cit. pp. 126 et 127.

(38) ABOU-ZAHRAH (N), L'infraction et la peine en doctrine musulmane, le Caire, t. 1. p. 135.

V. aussi AL-MOUTAAFI (Roudwan Chafie), les crimes commun dans le droit et la loi musulmane, le Caire 1930 p. 128.

(39) V. MOUTAFI (Ahmed), entre les infractions en droit et les infractions punis avec une peine déterminée en loi musulmane, Le Caire 1966 p. 45.

(40) V. AODA (A), op. cit. t. 1. pp. 86 et ss. t. 2. pp. 57 et ss.

(41) FAWZEY (C), Ibid p. 127. et pour plus de détail V. FAWZEY, Ibid., pp. 219 et ss.

Ramadan(31) et l'omission de payer les impôts(32) avec la négation de ces obligations — sont des infraction d'apostasie(33).

● Selon l'opinion de l'Imam MALEK, l'infraction de brigandage parfois représente un exemple d'infraction d'omission, comme dans le cas où les brigands refusent de donner à manger ou à boire à quelqu'un afin de le tuer(34).

● L'infraction de boire les boissons alcooliques, peut parfois être réalisé par omission, par exemple(35), dans le cas où quelqu'un boit une boisson alcoolique en pensant qu'est un médicament, mais au moment où il est arrivé à sa bouche, il a su qu'est une boisson alcoolique et n'a pas fait ressortir de sa bouche.

b) Les infractions du talion et prix du sang : ce sont des infractions qui sont punies par le talion ou le prix du sang. Elles sont soumises à une peine déterminée mais elles touchent le droit d'un individu(36). Elles sont cinq :

1. L'homicide volontaire
2. L'homicide quasi-volontaire
3. L'homicide involontaire
4. Les coups et blessures volontaires
5. Les coups et blessures involontaires.

(31) V. FAWZEY (C.), op. cit. p. 402.

(32) On peut citer ici l'attitude d'ABOU-BAKR le premier Calife, qui a fait la guerre contre quelques tribus Arabes qui refusaient de payer les impôts après la mort du prophète ... et il a dit sa parole célèbre «Je vais faire la guerre contre eux s'ils refusent de donner une entrave du chameau qu'ils ont déjà donné au prophète...» V. ABOU-ZAHRA, op. cit. pp. 79 ets.

— Il y a une autre partie de la doctrine qui considère l'omission de payer les impôts comme une infraction du reproche. V. AL-NAWAWAY (Abd-ALKhalek), l'infraction des coups et blessures entre la loi islamique et le droit. 1970. Le Caire p. 104.

(33) V. AODA (A.K.), Ibid t. 2, pp. 708 et ss.

(34) cité par FAWZEY (C), op. cit. 117.

(35) cité par FAWZEY (C), op. cit. 120.

(36) AODA (A), op. cit. t. 1. p. 78.

- | | |
|------------------------------------|------------------------|
| 1. L'adultère(27). | 2. la diffamation(28). |
| 3. boire les boissons alcooliques, | 4. le vol |
| 5. le brigandage. | 6. l'apostrophe |
| 7. la rébellion. | |

Il est intéressant de noter que la doctrine musulmane a cherché si dans cette catégorie d'infractions il y a des infractions d'omission ou non ?

● L'infraction d'apostasie est parfois une infraction d'omission selon une partie de la doctrine musulmane(29). Par exemple l'omission de faire les offices de prière(30). L'omission des jeûnes du mois de

(27) L'adultère en loi musulmane contient toutes les relations sexuelles sans mariage entre un homme et une femme responsable pénalement. Dans le droit pénal français et Egyptien le mariage est une condition pour le crime d'adultère.

(28) La diffamation ici est la diffamation d'adultère seulement, les autres sortes de diffamation sont des infractions du reproche.

(29) V. FAWZEY (Cherief), Les infractions de la conduite négative dans la loi musulmane, 1976. Le Caire, p. 124.

(30) Selon l'opinion de l'Imam IBN-HANBAL, l'omission de faire l'office de prière, même sans le nier, est condamné à mort. v. également IBN-KOUDAMA, Al-Moghni, 3ème éd 1947. Le Caire t.8. p. 131. V. aussi AODA op. cit. t.2 p. 708. V. CHALTOUT (Mahmoud), les opinions légales, 3ème éd. Le Caire pp. 158 et ss. Il a adopté l'opinion que l'omission de faire les offices de prière est une infraction du reproche soumis à la peine de prison.

— Selon les lois de quelques États de Malaisie, celui qui omet de faire l'office de prière du vendredi ou de jeûner le mois du Ramadan, est punis d'une amende. V. par exemple le jugement de tribunal de Kmalu Kray dans l'Etat de Kelantan qui a condamné un musulman à payer une amende de 25 dollar Malais pour l'omission de faire l'office de prière du vendredi volontairement trois fois (AL-AHRAM, Samedi 20 mars 1976 p. 12).

— D'après ABOU-SAIED EL KHOUDARI, le prophète dit que .
"Celui qui voit un blâmable doit le changer avec sa main, s'il ne peut pas, il doit le changer avec sa langue, s'il ne peut pas, il doit le changer avec son coeur et c'est cela le moindre de la croyance".(20)

— Le prophète dit : Les croyants, dans leurs amitiés et miséricorde, sont comme le corps, si un de ses membres souffre, le reste de corps souffre de veille et de fièvre"(21)

— Le prophète dit que : "Si les habitants d'un quartier laissent quelqu'un affamé entre eux, le Dieu est déchargé de leur péché(22). Dans un autre hadith le prophète dit que : "Ne croit pas en moi, celui qui dort rassasié et sait que son voisin est affamé"(23).

— D'après AL-TABAREY, le prophète dit que : "Le Dieu a exigé des obligations, ne les perdez pas ..., Il a fixé des limites ne les dépassez pas..., Il a interdit des choses ne les violez pas..., Il a gardé le silence des choses — miséricorde pour vous sans oubli — ne les cherchez pas ..."(24).

C. — L'omission dans la doctrine et la loi pénale musulmanes :

Les infractions dans la loi musulmane sont des interdictions légales que le Dieu réprime avec une peine déterminée ou un reproche(25).

Les interdictions sont la commission d'un acte interdit, ou bien l'omission d'un acte commandé(25).

Il est bien évident que — selon leur gravité — les infractions dans la loi musulmane, se divisent en trois grandes catégories :

- a) Les infractions soumises à une peine déterminée et touchant un droit du Dieu. Elles sont sept(26) :

(20) AODA (Abd El Kadir), la loi pénale musulmane. Beyrouth. t. 1. p. 491.

(21) SLEEM (M. F), op. cit. p. 9.

(22) SLEEM (M. F), Ibid p. 9.

(23) SLEEM (M. F), Ibid p. 7.

(24) SLEEM (M. F), Ibid p. 194.

(25) AODA (A.K), op. cit. t.1. p. 66.

(26) AODA (A.K), Ibid p. 79.

les fils d'Adam dit : Mon Dieu : comment veux tu que je te visite tu es le Seigneur des mondes? ensuite le Dieu dit : N'as-tu pas su que mon tel esclave était malade et tu ne l'as pas visité. Si tu l'avais visité, tu me trouvais chez lui ... fils d'Adam : J'avais faim et te ne m'as pas donné à manger, il lui répond : Mon Dieu, comment veux-tu que je te donne à manger et tu es le Seigneur des mondes?! Le Dieu dit : N'as tu pas su que mon tel esclave avait faim et tu ne lui as pas donné à manger? si tu lui avais donné à manger tu l'aurais trouvé chez moi ... fils d'Adam, j'avais soif et te ne m'as pas donné à boire, il lui repond : Mon Dieu, comment veux-tu que je te donne à boire et tu es le Seigneur des mondes? Le Dieu dit : N'as-tu pas su que mon tel esclave avait soif et tu ne lui as pas donné à boire? Si tu lui avais donné à boire tu l'aurais trouvé chez moi"(15).

— ABOU-SAIED EL KHOUDARI raconte que "nous etions en voyage, et le prophète dit : Celui qui a des restes de provisions donne à celui qui n'en a pas, celui qui a des restes de dos(16) donne à celui qui n'en a pas ... Puis il a commencé à compter les sortes de biens jusqu'à ce qu'on a pensé que l'ai n'en avait pas plus que pour nos besoins(17).

— AL-TERMEZY raconte que, d'après ABDULLA IBN-OMAR, d'après son père, le prophète a dit : "Le musulman est le frère du musulman, ne l'opprime pas ... Celui qui aide son frère, le Dieu L'aide ... Celui qui chasse l'ennui d'un musulman, le Dieu va chasser l'ennui de lui le jour du jugement dernier ..." (18).

— Le prophète dit à ABOU-ZIR AL-GHAFARI "Verser ton seau dans le seau de ton frère est une aumône, ... ordonner le convenable et interdire le blâmable est une aumône ... sourire à ton frère est une aumône ..., écarter les pierres, les épines et les os du du chemin des gens est une aumône ... et indiquer le chemin à un homme perdu est une aumône"(19).

(15) SLEEM (Mohamed Farag), la solidarité sociale t.s. 1965. Le Caire p. 133.

(16) c-à-d un bétail.

(17) ABOU-ZAHRAH (Mohamed), la solidarité sociale, 1964. Le Caire p. 100.

(18) BAHNACEY (Ahmed Fathey), La theorie du preuve dans la doctrine pénale islamique, 2ème 1976. Le Caire. P. 25.

(19) ABOU-ZAHRAH (M.), op. cit. p. 53.

— Ne pas remplir l'engagement lorsqu'on s'engage et ne pas respecter les dépôts, c'est une faute à l'égard du Coran.(8)

— Selon le Coran l'omission de témoigner est une faute, quoique le cache a un cœur pécheur(9).

— L'obéissance à Dieu et à son messager, est le premier devoir que le Coran demande aux musulmans d'accomplir, sinon ils trouvent leurs places dans l'enfer éternel(10).

— Selon le Coran l'omission de témoigner est une faute, quoique le Coran, c'est de faire le bien et d'éviter de faire le mal. Voici la parole du Coran : "Qui soit, parmi vous, une communauté qui appelle au bien, ordonne le convenable, et interdise le blâmable. Car les voilà les gagnants(11). "O mon petit, établis l'office, et commande le convenable, et empêche du blâmable, et endure avec constance ce qui t'atteint. Oui, c'est la de la résolution dans les entreprises!"(12).

B. — L'omission dans le Hadith :

Le Hadith est la deuxième source de la loi et de la foi musulmanes après le Coran(13). Dans le Hadith on trouve des exemples qui condamnent l'omission, en voici quelques uns :

— Prenons d'abord le Hadith Saint(14) "Le Dieu dit le jour du jugement dernier : fils d'Adam, J'étais malade et tu ne m'as pas visité

(8) V. Sorate II ver. 177 et 283 — Sor. IV ver. 58 — Sor. XXII ver 8 et Sor. LX ver. 32.

(9) Sor. II ver. 283 et Sor. LX ver. 33.

(10) Sor. VIII ver. 20 — Sor. IX ver 71 — Sor. XLVII ver. 33 — Sor. LVII ver. 12 — Sor. LXIV ver 12 et Sor. XCVIII ver 5.

(11) Sor. III ver. 10 — Le Saint Coran, traduit par HAMIDULLAH (M.), p. 80.

(12) Sor. XXXI ver 17, Ibid p. 541.

V. aussi Sor. III ver. 110 — Sor IX ver 71 — Sor. XXII ver 41.

(13) HAMIDULLAH (M), Le prophète op. cit tome II pp 642 et 643.

(14) «Hadith signifie la parole du prophète, mais parfois le prophète disait: Dieu dit ..., sans pourtant en ordonner l'inclusion dans le Coran, on appelle ce Hadith «Qudsi ... c-à-d parole Sainte» cité dans le saint coran traduit par HAMIDULLAH (M). Introduction p: XII.

— L'omission de faire les offices de prière quotidiens et hebdomadaires, est une grande faute dont la peine est d'aller dans l'enfer éternel dans le cas où on insiste de ne pas prier. Le Coran considère ce cas comme un cas de mécréance.(3)

— L'obligation des jeûnes annuels du mois de Ramadan et le pèlerinage à la maison de Dieu à la Mecque une fois dans la vie, est une obligation essentielle donc elle est sanctionnée dans le Coran par une sanction divine.(4)

— Ne pas payer les impôts sur les biens au-dessus du minimum vital, est une faute aussi grave que ne pas prier ou ne pas jeûner(5)
 "Ni le corps ne sera négligé aux dépens de l'esprit, ni vice versa"(6)

— Le Coran demande aux musulmans de faire largesse de ce que le Dieu leur a attribué, aux proches, aux orphelins, aux pauvres, à l'enfant de la route et aux mendiants.(7)

(3) on peut trouver plusieurs exemples dans le Coran :

Voir : Sourate II Verset 3, 43, 45, 83, 110, 153, 177 et 238 — Sor. IV ver 103 et 162 — Sor. V. ver 12 — Sor. VI. ver 92 — Sor. VII ver 29 et 170 — Sor. VIII ver 3 — Sor IX ver. 5, 11, 18, 54 et 71 — Sor. XI ver 114 — Sor XIV ver. 31 — Sor. XVII ver. 78 — Sor. XIX ver. 55 et 59 — Sor. XX ver. 14 et 132 — Sor. XXII ver. 41 — Sor. XXIII ver. 9 — Sor. XXIV ver 37 — Sor. XXVII ver 3 — Sor. XXIX ver. 45 — Sor. XXX ver 21 — Sor. XXXI ver. 4 et 17 — Sor. XXXV ver. 29 — Sor. XLII ver. 38 — Sor. LXII ver 13 — Sor. LXII ver 9 — So. LXX ver 23 et 39 — Sor. XCVIII ver. 5.

(4) Le Saint Coran, traduit par HAMIDULLAH (M), Introduction p. XXI
 V. aussi Sor. II ver. 196, 197, 183 et 185 — Sor III ver 197 — Sor. IX ver. 3 et Sor. XXII ver. 27.

(5) V. Sor. II ver 3, 43, 83, 110 et 177 — Sor. IV 162 — Sor. V ver 12 — Sor. IX ver 5, 11, 18, 60 et 71 — Sor. XIV ver 31 — Sor. IX ver 41 — Sor. XXIII ver 4 — Sor. XXIV ver. 37 — Sor. XXVII ver 3 — Sor. XXXI ver 4 — Sor. XLI ver 7 — Sor. LVII ver 13 — Sor. XCVIII ver. 5.

(6) Le Saint Coran — Introduction p. XXI

(7) Sorate II ver 3, 83 et 177 — Sor VIII ver 3 — Sor. IX ver 54 — Sor XXXV ver 29 — Sor. XLII ver 38 et Sor LX ver 24.

LES INFRACTIONS D'OMISSION DANS LA LOI MUSULMANE :

Mohamed K. Ramadan*

Il est bien évident que l'Islam est venu il y a quatorze siècles, non seulement comme une croyance qui organise la relation entre le Dieu et l'Homme, mais encore, comme une loi qui organise la relation entre les Hommes, l'Univers et la vie.

En venant pour faire l'équilibre entre la vie morale et la vie matérielle, la loi Islamique est divisée en deux parties : Les cultes et les transactions. S'il est vrai que dans le Coran, on trouve beaucoup plus de règles de cultes que de transactions, c'est pour éviter les petits détails que ne se vérifieraient pas toujours. Mais il est vrai encore que cette tâche était la première occupation du prophète, ses compagnons et la doctrine musulmane, plus tard ont complété et interprété les détails en gardant les principes généraux qu'ils étaient venus dans le Coran.

Alors, on cherche le principe d'omission d'abord dans le Coran,(1) ensuite dans le Hadith(2) et enfin dans la doctrine musulmane et la loi pénale musulmane.

B. L'omission dans le Coran :

Faire le bien, éviter de faire le mal et accomplir les obligations, sont des principes essentiels du Coran dont le manquement est un péché qui mérite une peine divine.

* Maître assistant du droit criminel. Fac. du droit d'Asslout.

- (1) [Le Coran est le livre saint des musulmans, qui le considèrent comme «la parole incréée de Dieu», c'est le «seigneur des mondes» qui la révèle à son envoyé de choix, au prophète, afin que celui-ci la communique à son peuple] cité dans Le Saint Coran, traduit par HAMIDULLAH (Muhammad), 8ème éd. 1973. Beyrouth. Introduction p. LX.
- (2) Le Hadith «est le récit de ce que Muhammad a fait, dit ou toléré chez ses adhérents» cité par HAMIDULLAH (Muhammad), Le prophète de l'Islam, sa vie, son oeuvre. 4ème éd. 1979 Paris. tome II p. 642.

- 13 — Killinger, George G., Gromel, Paul F., *Corrections in the Community*, St. Paul, Minn., West Publishers Co. 1974.
- 14 — Orland Leonard, *Prisons*, The Free Press, A division of MacMillan, Publishing, Co., Inc. NY Collier MacMillan Publishers, London, 1975.
- 15 — Taylor Ian., Walton, Paul and Young Jock, *The New Criminology: For a Social Theory of Deviance*, Harper Colophon Books, Harper and Row Publishers, New York, Hagerstown, San Francisco, London, 1974.
- 16 — Ramsey, Clark, *Crime in America*, A Touchstone book published by Simon and Schuster, NY 1971.
- 17 — Wilson, James Q., *Thinking about Crime*, Vintage Books, A division of Random House, New York, 1977.
- 18 — Silver Iridore, *The Challenge of Crime in A Free Society*, publishers of Bardi Camelot Discus, Equinox and Flare Books, NY, 1968.
- 19 — Singer, Gordon, *After Conviction*, The University of Chicago and London, 1976.
- 20 — Hartjen, A., Clayton, *Crime and Criminalization*, Praeger Publishers, NY, Washington, 1974.
- 21 — Sykes, Gresham M., *The Society of Capatives*, Princeton University Press, New Jersey, 1971.
- 22 — Smith Joan, and Fried William, *The Uses of the American Prison*, Lexington, Massachusetts, Toronto, London, 1974.

These points might be helpful, but it is very hard to solve crime problems because we are dealing with complicated human behavior and complicated societies. I do not say that we should not try to study this problem, but on the contrary, we should do research after research until we find the suitable solution.

BIBLIOGRAPHY

- 1 — Bishop E. L. Criminal Justice, Social Science Publishers, Toronto, 1977.
- 2 — Cloward B. Marshall, Criminal Behavior System, second ed., Holt, Reinhart and Winston, Inc., 1973.
- 3 — Eldefonso, Edward, Law Enforcement and the Youthful Offender, third ed., John, Wiley and Sons, NY, Santa Barbara, 1978.
- 4 — Farrell, Ronald, Social Deviance, J.B. Lippincott Company, Philadelphia, New York, Toronto, 1975.
- 5 — Hirschi Travis, Causes of Delinquency, University of California, Berkeley, Los Angeles, and London 1969.
- 6 — Hawkins, Gordon, The Prison, The University of Chicago Press, Chicago, London, 1976.
- 7 — Sykes, Graesham M., Crime and Society, Random House, NY 1967.
- 8 — Menninger Karl, The Crime of Punishment, The Viking Press, NY 1969.
- 9 — Mann, W. B., Society Behind Bars, Social Science Publisher, Toronto, 1967.
- 10 — Morris Norval, The Future of Imprisonment, The University of Chicago Press, Chicago and London, 1974.
- 11 — McGrath W., T., Crime and Its Treatment in Canada, MacClean-Hunter Press, 1976.
- 12 — Kmartler Richard, Behind Bars, Vintage Books, A Division of Random House, New York, 1977.

try to find out the suitable programs to achieve the goal for reducing the rate of recidivism. The researches carried out by Roger Hood, Leslie Wilkins, Walter Baily and Robert Marlinson, on recidivism support the idea. Hood reached a conclusion, that fines were more successful than either probation or incarceration. Wilkins reached similar conclusions. "The shorter the period spent in correctional institutions, the less the risk of reconviction", (Orland, 1975, p. 38). Baily observed that much of prison treatment, "is not corrective" and little of prison rehabilitation work "should be dignified by the term treatment". He acknowledged that some correctional treatment may effect some individual under some conditions but even this is not reliable. (Orland, 1975, p. 40).

These four researchers assert the failure of correctional systems in treating criminals and reducing the rate of recidivism.

Finally, my conclusion is that, no matter how much prisons are improved physically, prisons are still prisons. Life, there, is hard and an unrealistic experience. The inmate loses contact with reality; for example : He comes to realize and to believe that his former difficulties (Unemployment) will not present a problem. It is a terrible shock for the first few days back on the street, when he encounters reality.

As we discussed earlier, prisons have failed as a method of dealing with law violators. Therefore alternative and modifications must be found.

- 1 — to correct the system in all dimensions.
- 2 — induce the community to share in programs (Divers-ion programs) although there is wide challenge and critics.
- 3 — induce the inmate to develop enough interest to change behavior and seek a way to enter the main stream as a new person (law abiding) and productive citizen with all hopes and dreams of those who are free.

shortly the life in the prison, to support this idea. My comments will focus mainly on the interaction between correctional officers and inmates because of the face to face relationship between them.

A. Guards and inmates :

Guards and inmates, overcome traditionally hostile relationships between their respective groups to establish friendships, but the interaction is based on structured hostility and distrusts. This is understandable since the prisoner has lost the privilege of controlling his life which is regulated by rules facilitating the secure confinement of large numbers of men or women. So, whatever the nature of the prison or the philosophy of the prison staff; in all institutions, (prisons, jails, training schools) inmates suffer loss of personal identity, become decultured, and undergo a process of modification characterized by degradation and humiliation.

B. Awaiting time for Parole :

Another important point I would like to discuss here. The periods in prison during which the decisions of the parole board are awaited are periods filled with great tension. People are unsure of their future, there are few legitimate outlets for the emotions that develop at this time.

From my experience, I never met anyone who felt that a period in any penal institution was a useful experience. It develops fear and self-doubt. Many of the people, I have met seem to accept the societal definition of themselves as being worthless. It leaves people stigmatized, making re-entry after such an experience extremely difficult. It destroys families, friendships and people. That is why most first offenders return back to prison or to training school shortly after they leave the institution.

So my conclusion, is that, institutional factor consider as an internal pushing factor for recidivism. Therefore, researchers

1. The Staff :

Staff in correctional agencies is very important. Therefore, they have to be highly qualified and well trained, but unfortunately, the employment as a correctional officer, attracts semi-skilled and unskilled individuals, who drift into such employment attracted by its regular income and stability without any other significant motivation to work in prisons.

2. The Programs :

The programs aimed to help the inmates live without crime upon release, especially violent crimes. But usually inmates do not respond to the programs because, first, they do not admit that they had done anything wrong, second, they think, that they are perfectly alright and there is no need for treatment. That is because the inmate suffers from the pain of imprisonment, so whatever treatments have been given to him, does not mean anything to him.

However rehabilitation is something the inmate only can do for him/herself. Others can assist him, through various skills they have, but the desire and commitment to change must come from him. And to change, the person, should have some freedom to practice the skills, but such freedom is not available in penal institutions. Therefore, life in prisons is routinized, and it is not responsive to individual needs.

3. Correction System :

The main point in correctional system is, that it is unclear about the goal of corrections. Is it to rehabilitate the offender or to punish him? Is it to deter others from committing a similar offence? Is there any indication that the present methods accomplish any of these goals? Of course, I will not answer all the questions, but through history we have seen that deterrence and punishment did not affect the criminal behavior (the story of Tyburn in England), can support this concept. On terms of rehabilitation, there are several groups criticizing correctional institutions and they think it does not accomplish the social goal of imprisonment. On this point, I think it is appropriate to discuss

2. Police (Law Enforcement)

Police is considered as a sharp tool of criminal justice, and it is charged with enforcement of regulations and with apprehending those who transgress the law. Therefore, police is part of both preventive services for crime and delinquency and part of a correctional process.

3. Courts

Courts are the second step of the correctional system. It deals with the accused, that he has been treated fairly enough by the court, he will be more of an easier subject for rehabilitation. But the most important thing we should put in mind, that criminal legislation forms part of the corrections, because the operation of most correctional services is controlled by the laws under which they are established. (McGrath, 1976, p. 9). Also criminal legislation, setting up procedures and defining crimes and attaching penalties to them. Criminal legislation determines who will come under the care of correctional services and under what conditions. Therefore, if the laws are good, the services are given a manageable task; if they are poor, the difficulties faced by the services are increased, accordingly.

4. Correctional Agencies :

This part, I think is the most important, because it is supposed to be the place of remodeling, the criminal and let him return back to society, far enough from troubles. Correctional agencies (prisons, jails, and training schools) have wide spread criticism in the USA and other countries (Morris, 1974, p. 39). The defects in these institutions, especially prisons, emerge the critics of imprisonment.

Now we should ask this question, what are the reasons of these defects ? Is it because of the staff ? The programs ? Or the correctional system, in general ? To answer these questions, one should discuss briefly the following :

within the walls where they cannot prey on the free community at least for the moment. (Ibid., p. 16)

Third : Reform

In terms of using imprisonment for rehabilitation of the offender. The rationale behind that is to eradicate the causes of crime which lie within the individual and imprisonment is regarded as a device to hold the patient still long enough, so that reforming can be achieved. (Ibid. P. 11).

IV. The Four Parts of a Correctional System

In this section, I will discuss briefly the basic parts of the system. (1) The Criminal Justice, (2) Law Enforcement, (3) Courts and (4) Correctional Agencies. These four parts are usually described as a group of interlinking system, but anyhow I will discuss each of them.

I. Criminal Justice

It is obvious that social disorder generated from several ways and paths. So Criminal Justice System is probably not the best way to deal with social disorder and probably not the best way of engineering social control. We should notice that the participants in the Criminal Justice System are likewise poor actors. They appear on the stage long after the roles are structured, and the ultimate tragedy has been assured.

In short, I think the criminal justice system as described above, deals with people rather than with problems that have identified the people as victims and criminals. Finally, we should put in mind that the major variable influencing social interaction exist in the design of the interaction rather than in personal attributes of the people undertaking any particular performance. It is through this fundamental shift in perspective that we can hope to understand how to change the design and resolve some of the problems that bring these people together.

earlier punishments; imprisonment was one of the early "diversions" from traditional criminal sanctions.

III: Ideas about Imprisonment

There were and still exist in the minds of some penologists, politicians, religious people and others that imprisonment has three functions;

- 1 — Punishment
- 2 — Deterrence
- 3 — Reform

First : Punishment

The idea of punishment as purpose of imprisonment, means that the person who has committed a wrong or hurt must suffer in return. The State through its agent, the prison, is entitled if not morally obligated to hurt the individual who has broken the criminal law. Since crime is by definition a wrong committed against the State. Imprisonment should be punishment not only by depriving the individual of his liberty, but also by imposing painful conditions under which the prisoners must live within the walls. (Sykes 1972, P. 9).

Second : Deterrence :

The idea of deterrence as the aim of imprisonment is based on three points :

- 1 — That for those who have been imprisoned, the experience is or should be sufficiently distasteful to convince them that crime had best be avoided in the future.

- 2 — Imprisonment as a deterrent, not for the individual who has committed a crime and who has been placed in prison only, but for the great mass of citizens who totter on the edge.

- 3 — The deterrent effect of imprisonment is largely a matter of keeping known criminals temporarily out of circulation and the major aim of imprisonment is to keep offenders

CORRECTION AND RECIDIVISM

By

FATHA AL-JUMAILY

I. Introduction

In this paper, I will emphasis on correction and rehabilitation inside prisons and to try to find out whether correctional systems affect the rate of recidivism and decrease criminality.

II. Historical Background of Imprisonment

To start the discussion, I would like to give a very brief idea about the history of imprisonment.

Through history, punitive imprisonment was a part of slave labor. It was used extensively in ancient Rome, China, Egypt, India, Assyria and Babylon and was firmly established in Europe by the Renaissance. (Morris, 1974, P. 3). As a penal sanction — as distinct from its age-old and worldwide use to detain the accused until trial or the convicted criminal until punishment — imprisonment has also been widely applied to the mass of petty offenders, vagrants, alcoholics, mentally ill, inadequate nuisances, and sturdy beggars in most societies. Nevertheless, until quite recently the serious offender, other than the political criminal, was not imprisoned as a penal sanction. He may have been penned for other purposes, but not imprisoned as a punishment. Felons were dealt with by exile, banishment, transportation, and a diversity of demeaning and painful corporal punishments — the ear and nose cropper, the branding iron, and that reliable standby, capital punishment. Prisons for felons arose as a reaction to the excesses and barbarisms of

Sociology Department, University of Baghdad, Iraq.

Since Castro's rise to power had forced thousands of Cubans to flee to the U.S., it was not difficult to find a few refugees who were willing to assist the guerillas and make a substantial amount of money for their efforts. A boat trip from Cuba to the American coast took only a few hours. (Cuba is located approximately ninety miles from the U.S.) Hundreds of miles of unprotected coastline containing a myriad of bays and inlets provided the smugglers with ideal landing places. Within a short period of time, organized gangs of Cuban cocaine traffickers were operating throughout the U.S.

Today cocaine abuse is of near epidemic proportions in America. The importation and distribution at the multi-kilo level is handled almost exclusively by Cuban organized criminal gangs.

Thus, the politics of a group of activists in South America were responsible for the emergence of a new type of criminal activity in the United States.

playing with cocaine. Hence, cocaine came to be known as "the rich man's drug". With the crash of the stock market in 1929 and the advent of America's great depression, cocaine abuse dropped from sight.

It was not until the 1960's that cocaine again reared its head as a drug of abuse in the United States. The re-emergence of cocaine was directly related to political motivations.

As previously mentioned, South American Indians had chewed the coca leaf for centuries. Having discovered tin and silver in the Andes Mountains in the 1500's, the Spanish "conquistadores" pressed the natives into service to work the mines. Back breaking labor performed at high altitudes, long hours (sun up to sun down), and a shortage of food took their toll on the Indians. To increase their energy and to curb their appetite, the Indians began to chew the coca leaf. This practice continued until the 1960's when most of the mines were closed down. Unemployment and a dwindling food supply forced the Indians out of the mountains and into the cities. They took with them not only their families and household goods, but their propensity for the coca plant. For the first time the coca plant appeared in the market place in quantity.

It was at this point in time that Ché Guevara (under the auspices of Cuba's Fidel Castro) was extremely active in South America promoting the cause of communism. He controlled a network of leftist guerillas that operated throughout much of South America. However, he was plagued by a shortage of money.

To finance his guerilla operations Guevara turned to the illicit drug trade, as have many political leaders and generals of armies throughout history. Cocaine was readily available in large quantities at cheap prices. All that needed to be done was to organize smuggling operations to get the cocaine into the United States where it could be sold at a large profit. These monies could then be used to purchase the arms, food, and other materials so desperately needed by his guerillas.

Operations were relatively easy to set up. The coca plants were converted into cocaine in clandestine laboratories secreted in the mountains, then shipped to Cuba.

THE HISTORY OF COCAINE ABUSE IN AMERICA

John V. McLaughlin*

Throughout history police officers the world over have had to contend with wide variety of criminal activity, much of which has been politically motivated. The recent rash of terrorist activities around the globe attests to this fact. However, there are other areas of criminal activity that are more subtle regarding their political origins. Such is the case with cocaine abuse in the United States.

Cocaine, an alkaloid obtained from the leaves of the coca plant, has been used by the Indian inhabitants of the Andes Mountains in South America for centuries. It was first reported by the Spaniards in the Sixteenth century, but it was not until 1859 that an Austrian by the name of Nieman succeeded in isolating the alkaloid cocaine from the coca plant. In 1876 it was discovered that cocaine had an anesthetizing effect on the mucous membrane, and shortly thereafter it became recognized as an anesthetic for operations on the eye.

As with other drugs, it was hoped that cocaine would be a cure for morphine addiction. In fact, in 1878 an American doctor reported the successful treatment of morphine addicts by the use of cocaine. This claim was later made in France. However, it soon became apparent that this theory was grossly in error.

Although the natural habitat of the coca plant is in the Andes Mountains of South America, it has also been successfully grown in Java, the West Indies, India, and Ceylon.

During a particular affluent period in America known as "The Roaring Twenties" cocaine became a popular drug of abuse among the wealthy. Possessing an abundance of money and leisure time, the affluent sought an escape from their routine, pleasure-filled lives by

★ Associate Prof. Police Training Institute, University of Illinois

**THE NATION REVIEW OF
CRIMINAL SCIENCES**

Vol. : 22

No. : 3

SONTENTS

— The history of COCAINE ABUSE in AMERICA	John V. McLaughlin	3
— Correction and Recidivism	Fathia Jumaily	7
— Les infractions d'omission dans la loi Musulmane	Mohamed K. Ramadan	17
— Chromatographic and spectrophotometric identification of some organophosphorus insecticides	N.G. Zaki and others	33
— Some chromatographic Aspects of Certain Controlled Substances	S.M. El-Borollosy	45

IN ARABIC

■ **Articles and Research Works :**

— Evaluation of Training Programmes in juvenile Institutions	M. Hazem Gomaa	3
— Restriction du pouvoir du juge pénal dans le domaine des délits et crimes aggravés	M. Hesham Aboul Fetouh	35
— La différence entre le danger et l'urgence dans l'action de sequestration urgente	M. Abdel Monem Al-Sherbini	57
— The Legality of the security measures in criminal law	Dr. Nazir Farag Mina	69
— Séminaire autour les déviations de la fonction publique	M. Helaly Abd-Allah	79

■ **CONFERENCES**

— La protection des droits de l'homme dans la procédure pénale	Adnan H. Zidan	87
--	----------------	----

**THE NATIONAL CENTER FOR SOCIAL
AND CRIMINOLOGICAL RESEARCH**

Chairman of the Board of Directors

Prof. Dr. AHMAD M. KHALIFA

Board of Directors

**Mr. Galal Abd Al Rehim Osman, Dr. Hassan Al Saaty, Dr. Hussein
Awad Bereky. General Hussein Kamel Zaky, General Hussein Ibrahim,
Dr. Abdel Monim Shawky, Dr. Abdo Salam Dr. Aly Al Mofly, Dr. Emad
El din Soltan, M. Saladin Al Rachidy, Mr. Mohamed Fathy, Dr. Kamal
Al Ganzoury.**

**THE NATIONAL REVIEW OF CRIMINAL SCIENCES
The National Center for Social and Criminological Research
Gezira P.O., Cairo, Egypt**

Editor-in-Chief

Prof. Dr. Ahmad M. Khalifa

Assistant Editor

Dr. AHMAD AL MAGDOUB

Editorial Secretary

Mr. Adnan Zidan

Publications Committee :

**Dr. Ahmad Al Hagdoub , Dr. Adel Azer, Dr. Noha Fahmy,
Dr. Mohamed Howaidy, Mr. Adnan Zidan**

**Price Per Issue Issued Three Times Yearly Annual Subscription,
U.S. \$ 4.00 March - July - November U.S. \$ 12.00**

THE NATIONAL REVIEW OF CRIMINAL SCIENCES

- The history of COCAINE ABUSE
in AMERICA
 - Correction and Recidivism
 - Les infractions d'omission dans la loi Musulmane
 - Chromatographic and spectrophotometric
identification of some organophosphorus
insecticides
 - Some chromatographic Aspects of Certain
Controlled Substances
- IN ARABIC
- Articles and Research Works
 - Conferences



Issued by
The National Center For
Social and Criminological
Research, Egypt

Bibliotheca Alexandrina



0531620